



أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

إعداد الطالبة: فتيحة حمودي

الموضوع:

المصطلحات بين الوضع والاستعمال
في ميدان علم المصطلح
دراسة وصفية تحليلية

لجنة المناقشة:

د.ة: الجواهر مودر، أستاذة محاضرة (أ)، جامعة مولود معمري، تيزي-وزو رئيسا
أ.د: صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري، تيزي-وزو مشرفا ومقررا
د.ة: مسعودة سليمان، أستاذة محاضرة (أ)، جامعة مولود معمري، تيزي-وزو ممتحنا
أ.د: بوعلام طهراوي، أستاذ التعليم العالي، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة ممتحنا
د: عمر بورنان، أستاذ محاضر (أ)، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة ممتحنا
أ.د: عبد الرحمن عيساوي، أستاذ محاضر (أ)، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2021/03./08

مقدمة:

مقدمة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه

ومن ولاة وتبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

لم يظهر علم المصطلح كعلم مستقل بذاته إلا مؤخرًا، وقد ساعده في ذلك عاملان اثنان هما:

النَّقد السَّريع الذي تحقَّق للعلوم والتقنيات، وتلك الحاجات المتزايدة يوما بعد يوم للتواصل بين الشعوب باللغات المختلفة. فهذا أمر طبيعي؛ لأنَّ اللغات تختلف من حيث السمات التي تتسم بها، ومن حيث درجة النِّقد؛ فكلما ظهرت مسميات جديدة للاختراعات التي تُبتكر في بلد معين تطلَّب ذلك نقل هذه المفاهيم إلى لغات أخرى كي تبقى اللغة الواحدة في اتصال دائم مع غيرها من اللغات.

الغرض الأساس من ظهور هذا العلم هو غرض تجاري اقتصادي يتمثَّل في السَّعي إلى توحيد التسميات لما يُستجدَّ من المنتجات، وبالتالي ظهرت عدَّة مؤسسات تُعنى بقضية التوحيد في العالم بأسره نحو المؤسسة الدولية للتَّرميز (ISO) والمركز الدولي للإعلام حول المصطلحات (INFOTERM).

كان الهدف الأساس لظهور هذا العلم - في بداية الأمر - هو توحيد تسميات السلع المختلفة، ثمَّ انتقل إلى ميدان اللغة؛ وأصبح يدلُّ على اختيار صيغة معيَّنة أو مصطلح ما من بين الصيغ الموضوعية لكلِّ مصطلح؛ وذلك لا يتمَّ عشوائيًا، وإنَّما بالنَّظر إلى طرائق الوضع المعروفة من مجاز، اشتقاق، نحت، وترجمة... إلخ. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنَّ عملية الانتقاء هذه تقوم بها هيئة رسمية معيَّنة وهي تتمثَّل في الوطن العربيِّ في مكتب تنسيق التعريب بالرباط الذي أنشئ بغرض النَّظر في قضية توحيد المصطلحات وتنسيقها في كامل القطر العربيِّ.

ولمَّا كان الأمر كذلك، فقد حظي ميدان علم المصطلح باهتمام كبير من قبل المعجميين واللغويين بصفة عامَّة وذلك لسببين اثنين؛ يتمثَّل الأوَّل في كون هذا العلم علما متداخلاً التَّخصَّصات (Interdisciplinaire)؛ لأنَّه يتقاطع مع عدد كبير من العلوم، أمَّا الثَّاني فهو يتمثَّل في كونه علماً حديث النَّشأة، ظهر لسدِّ الفجوة بخصوص تلك المصطلحات التي تُستحدث يوميًا في شتَّى حقول المعرفة، ولاسيَّما في وقتنا الحاليِّ الذي ظهرت فيه ابتكارات علمية كثيرة لم تمس فقط ما يتعلَّق بالأرض والنَّجوم والكواكب، بل تجاوزت كلَّ ذلك إلى ثورة في الاتِّصالات

والمعلومات والتقنيات؛ فعصرنا هذا تطوّر كثيرًا وأصبح يُلقَّب بـ: عصر انفجار المعلومات؛ ممّا أدّى إلى ظهور مصطلحات جديدة كثيرة.

وإيماناً منّي بضرورة البحث في المصطلحات بصفة عامّة، والمصطلحات المتعلقة بعلم المصطلح بصفة خاصّة؛ أقدمتُ على هذا العمل لأسهم في قضية توحيد المصطلحات في العالم العربيّ؛ فجاء عنوان أطروحتي كالتّالي: (المصطلحات بين الوضع والاستعمال في ميدان علم المصطلح دراسة وصفية تحليلية).

1- أسباب اختيار الموضوع: لعلّ السبب الوحيد الذي جعلني أختار هذا الموضوع عنواناً لأطروحة الدكتوراه هو كوني صادفت أثناء تدريسي في الجامعة في كثير من الأحيان إشكالية عدم توحيد المصطلحات في عدّة مجالات كاللّسانيّات، السيميائيّات وعلم النّفس...إلى غير ذلك. كما أنّني اطّلتُ على كثير من المذكرات أو الأطاريح الّتي كان موضوعها يدور حول المصطلح، فوجدت أنّها توصّلت تقريباً إلى نتيجة واحدة؛ وهي عدم التّوحيد في المصطلحات؛ إذ إنّ كلّ باحث أو دارس يضع ما يحلو له من مصطلحات. وما يبرّر أكثر ما أنا بصدد الحديث عنه هو تلك النّتائج الّتي توصّلت إليها من خلال إنجازي لمذكرة الماجستير الموسومة بـ: (مقارنة معجم مصطلحات علم النّفس بعينّة من المؤلّفات السّابقة له)؛ حيث توصّلتُ إلى أنّ الباحث الواحد قد لا يتقيّد بوضع مقابل عربيّ واحد للمصطلح الأجنبيّ الواحد في كثير من الحالات.

أمّا عن الأسباب الّتي دفعتني لاختيار ميدان علم المصطلح كمدونة لأطروحتي ، فقد ترجع إلى عدم وجود دليل بليوغرافيّ يحصي كلّ الأعمال الفرديّة والجماعيّة المؤلّفة في الوطن العربيّ ؛ إذ أصبح علم المصطلح اليوم بحاجة ماسّة إلى مسح شامل لكلّ ما كُتب باللّغة العربيّة، سواء أكان مؤلّفاً أم مترجماً، وذلك للتّنبية إلى سلبيّاته وإيجابياته، وهذا لا يتحقّق فعلاً إلّا بالاعتماد على الدّراسات اللّغوية الحديثة، والاطّلاع على أهمّ الكتب والمعاجم الّتي ألّفت في هذا المجال. ولا نغالي إذا قلنا إنّ مكتبتنا العربيّة تفتقر إلى بحوث خاصّة بعلم المصطلح في حدّ ذاته، سواء أكانت بحوثاً نظريّة أم تطبيقيّة، وعلى خلاف ذلك فقد حظيت عدّة تخصصات أخرى بالعناية الفائقة من قبل الباحثين، بالرّغم من أنّ مصطلحات علم المصطلح هي الّتي ينبغي النّظر فيها أولاً، لأنّه إذا كان هناك اتّفاق بين المتخصّصين - في هذا الميدان - في وضع هذه المصطلحات، فكلّ ما يُقترح

ويوصى به يؤخذ بعين الاعتبار، أما إذا حدث العكس فأكيد نجد فوضى مصطلحية تعم كل الميادين.

2- الإشكالية: تتمثل إشكالية الأطروحة في طرح القضية العامة التي يدور حولها موضوع البحث؛ والتي تمس كل عناصره؛ وهي كالتالي: هل المصطلحات الخاصة بميدان علم المصطلح موحدة؟ أم لا؟

وبعبارة أخرى: هل استعمل المختصون في علم المصطلح نفس المقابلات العربية الموجودة سابقاً؟ أم أنهم فضّلوا وضع مقابلات عربية جديدة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية حدّث المدونة في ثمانية وثلاثين (38) ملحقاً اصطلاحياً وستة (06) قوائم اصطلاحية؛ وهي كالتالي:

- 1- مؤسسة إيزو التوصية 1087، معجم مفردات علم المصطلح، تر: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- 2- مواصفة إيزو رقم (1087)، معجم مفردات علم المصطلح، تر: الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية.
- 3- ولفجانج نيدوبيتي، التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية، تر: محمد حلمي هليل.
- 4- رشل بوتن - كسنل وآخرون، المعجم المنهجي لعلم المصطلحات (المصطلحية)، تر: عصام عمران.
- 5- هيلموت فيلبر، المصطلحية في عالم اليوم، تر: محمد حلمي هليل.
- 6- عبد الغني أبو العزم، تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة. ومن الإشكاليات الثانوية التي سرّ عليها في تحليلي لهذه المدونة أذكر ما يلي:
- هل يشترك (معجم مفردات علم المصطلح) مع القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية في عدد كبير من المصطلحات الأجنبية؟ أم أنّ ذلك يختلف من قائمة اصطلاحية لأخرى ومن ملحق اصطلاحية لآخر.

- إلى أي مدى وظّف أصحاب القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية تلك المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مؤسسة إيزو التوصية 1087.
- ما طبيعة المقابلات العربية المتفق فيها؟ وما طبيعة المقابلات العربية المختلف فيها؟ وفي حالة إذا ما تحقق هذا الأخير، نتساءل مرة أخرى: ألا يرجع هذا الخلط إلى اختلاف الوسائل المعتمد عليها في وضع المصطلحات في اللغة العربية؟
- 3- الفرضيات:** للإجابة عن الإشكالية العامة انطلقت من جملة من الفرضيات؛ وأهمها:
 - قد يسهم علم المصطلح في فهم كثير من القضايا المتعلقة بوضع المصطلحات في اللغة العربية؛
 - كلما أعاد المصطلحيون النظر في طرائق ومنهجيات وضع المصطلحات في اللغة العربية، كلما أصبحت اللغة العربية متمشية ومستجدات العصر؛
 - قد يواجه علم المصطلح مشاكل متعلقة بتوحيد المصطلحات الخاصة به ، شأنه شأن بقية الميادين العلمية؛
 - قد ترجع الفوضى المصطلحية إلى الترتيب المفهومي المعتمد عليه في معاجم علم المصطلح؛
 - من الغريب أن تكون بعض المصطلحات المستعملة في القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية غير موافية لشروط وضع المصطلحات في اللغة العربية؛
 - كلما تعددت المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد كلما كانت حاجزا في عدم الوصول إلى مصطلحات موحدة.
- 4- المنهج:** يتمثل المنهج المتبع في هذا البحث للوصول إلى النتائج التي أصبو إلى تحقيقها في المنهج الوصفي التحليلي مدعما بمقارنات وإحصاء؛ فالإحصاء يمكّننا من الوصول إلى نتائج معينة وبعدها تأتي المقارنة بين هذه النتائج ثم تحليلها ووصفها. وما ينبغي أن أشير إليه هو أنني استعنت بالوصف والتحليل والمقارنة في كلّ الفصول، أمّا الإحصاء فاستعملته في الجانب التطبيقي فقط من البحث أي في الفصلين الثالث والرابع؛ وبالتالي يكون اعتماد المنهج الوصفي منهاجا عمدة في هذه الأطروحة، وذلك من خلال المراحل التالية:

أ- وصف الظاهرة: بعد تحديد المدونة المناسبة لهذا البحث، تأتي مرحلة الوصف؛ وفيها يتم وصف القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية من عدة زوايا كالترتيب المعتمد عليه، ومنهجية وضع المصطلحات.

ب- تحليل الظاهرة: يتم في هذه المرحلة تحليل المصطلحات الأجنبية والمقابلات العربية المستعملة في كل من القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية، وذلك بالاعتماد على ما استقرأته من معطيات نظرية.

ت- نقد الظاهرة: يكون التركيز في هذه المرحلة على مدى موافقة الاستعمال للوضع، وذلك بالاستعانة بآراء المعجميين والمصطلحيين من جهة، وقرارات الهيئات العاملة على وضع المصطلحات في الوطن العربي من جهة ثانية؛ وعلى رأسها المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب بالرياض.

ث- التقعيد للظاهرة : النظر في مدى توظيف القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية للمصطلحات المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح)؛ الذي أعدته مؤسسة إيزو (ISO)، ومحاولة رصد مدى توحيد المصطلحات المتعلقة بهذا العلم المتمثل في علم المصطلح الذي يُعبر عنه بعلم متداخل التخصصات.

5- بنية الأطروحة: لقد اقتضت طبيعة الموضوع أن أقسم بنية الأطروحة إلى مقدمة مع عناصرها الأساسية، يليها أربعة (04) فصول؛ تناولت في الفصلين الأول والثاني كل ما يتعلق بالدراسة المصطلحية في أبعادها المختلفة من الناحية النظرية، أما الفصلان الثالث والرابع فكانا تطبيقين جعلتهما لمقارنة المصطلحات بين الوضع والاستعمال؛ تمثل الوضع في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مؤسسة إيزو التوصية 1087، في حين تمثل الاستعمال في القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية التي ظهرت بعد صدور هذا المعجم. وهكذا توزع البحث كله على النحو التالي:

الفصل الأول: عنوانه ب (ماهية المصطلح)، وتناولت فيه أهم القضايا المتصلة بالمصطلح، حيث قدمت في البداية تعريفات لكل من المصطلح والاصطلاح، مع الإشارة إلى الفرق الموجود بينهما، ثم انتقلت للحديث عن تاريخ ظهور المصطلح وسماته، وأخيرا تطرقت إلى ذكر أنواعه وقد

صنّفها في أربعة (04) تصنيفات؛ الصّنف الأوّل كان باعتبار الشّكل، الصّنف الثّاني حسب المعنى، الصّنف الثّالث باعتبار الأهميّة، أمّا الصّنف الرّابع والأخير فكان وفق التّخصّص، ويندرج ضمن كلّ صنف من هذه الأصناف عدّة أصناف أخرى. ولقد أوردت كلّ هذه الأنواع بالتّفصيل بغرض اعتمادها مقياساً في الجانب التّطبيقيّ أثناء المقارنة بين المصطلحات المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح)، وتلك الموظّفة في كلّ من القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية.

الفصل الثّاني: يحمل عنوان (علم المصطلح وإشكالية تحديد المؤلّفات الخاصّة به)؛ الحديث عن هذا العلم يستلزم إلقاء الضّوء على جوانب مهمّة مثل: تعريفه، نشأته، أسباب ظهوره، مجالاته، وسماته. بعد ذلك تحدّثت عن النّظرية العامّة في علم المصطلح، ثمّ انتقلت إلى ذكر مدارس علم المصطلح وقد قُسمت إلى تقسيم وظائفٍ وتقسيم جغرافيّ. ثمّ تطرّقت للحديث عن أهمّ الهيئات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربيّ من مجامع ومنظّمات ومعاهد البحوث؛ وذلك لكونها توفّرت على بحوث مصطلحيّة كثيرة تخدم موضوعي. وهكذا ختمت هذا الفصل بالحديث عن صعوبة تحديد المؤلّفات الخاصّة بعلم المصطلح وقد حدّدتها في خمس (05) صعوبات؛ وهي كالآتي: تعدّد المقابلات العربيّة للمصطلح (Terminologie)، الخلط بين علم المصطلح وموضوعه، علم المصطلح علم متداخل التّخصّصات، ترجمة خاطئة لعناوين بعض الكتب، وأخيراً اقتران علم المصطلح بكلمة (الحديث).

الفصل الثّالث : جاء معنونا بـ: (مقارنة معجم مفردات علم المصطلح بالقوائم الاصطلاحية)

افتتحته بتعريف مصطلحيّ (القوائم الاصطلاحية) و(الملحقات الاصطلاحية) والفرق الموجود بينهما، ثمّ تحدّثت عن العينة المتعلّقة بهذا الفصل؛ وهي تتمثّل في ستّ (06) قوائم اصطلاحية، قمتُ أوّل الأمر بوصفها وتحليلها، ثمّ قارنت المصطلحات المستعملة فيها بتلك الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح). وركّزت في البداية على المصطلحات الأجنبية المشتركة بينهما، ثمّ بعد هذا الإحصاء، قمتُ بمقارنة أخرى لكن في هذه المرّة ليس من حيث المصطلحات الأجنبية، بل من حيث المقابلات العربيّة وهذا في شقّين؛ درستُ في الشقّ الأوّل المقابلات العربيّة المتّقة بين المعجم والقوائم الاصطلاحية، وتطرّقتُ في الشقّ الثّاني إلى المقابلات العربيّة المختلّفة فيها مع إبداء رأيي فيها.

الفصل الرابع: وَسمُّه ب: (مدى توظيف مصطلحات مواصفة إيزو في الملحقات

الاصطلاحية)، بيّنتُ فيه نسبة المقابلات العربية المتّقة والمختلفة بين المواصفة والملحقات الاصطلاحية. وللوصول إلى ذلك حدّدتُ عيّنة هذا الفصل في ثمانية وثلاثين (38) ملحقا اصطلاحيا فهي بمثابة الاستعمال، أمّا الوضع فتتمثّل في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدّته مواصفة إيزو رقم (1087). وبعد الإحصائيات التي جمعتها وحلّلتها قمتُ في آخر الفصل بتقديم نماذج عن المقابلات العربية التي جاءت مختلفة بين المواصفة والملحقات الاصطلاحية، ومن ثمّ تحليلها ونقدها.

خاتمة: تضمّنت مجمل النتائج المتوصّل إليها في هذه الدّراسة؛ فكان البعض منها متعلّقا بتلك

المقارنات التي أقيمت حول مصطلحات علم المصطلح، وتعلّق البعض الآخر باقتراح الحلول الممكنة لقضية توحيد المصطلحات في اللغة العربية.

6- الدّراسات السابقة: ولإنجاز هذه الأطروحة استعنتُ ببعض البحوث الجامعية؛ وأهمّها:

- الطّاهر ميلة، مصطلحات الرياضيات في التّعليم المتوسّط والثّانوي بالجزائر، بحث ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر: 1985.
- صالح بلعيد، دور المجامع والمؤسّسات العلميّة في ترقية اللغة العربيّة، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي- وزّو، الجزائر: 1993.
- حميدي بن يوسف، المصطلح اللّسانيّ بين الوضع والاستعمال؛ دراسة إحصائيّة حول مدى توظيف مصطلحات المعجم الموحد للّسانيّات من خلال الملحقات الاصطلاحية، بحث ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر: 2003-2004.
- يوسف مقران، دور المصطلحيّات في اللّسانيّات؛ دراسة إبستمولوجيّة، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي- وزّو، الجزائر: 13-07-2011.
- نصيرة إيدير، دراسة مصطلحيّة اجتماعيّة لميدان الاتّصالات السلّكية واللاسلكية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2 (قسم التّرجمة)، الجزائر: 2013.
- محمّد أزهرى، مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني؛ دراسة مصطلحيّة، أطروحة دكتوراه، جامعة السّلطان مولاي سليمان، المغرب: 1435هـ/2014م.

- حياة خليفاتي، المصطلح العلمي في اللغة العربية دراسة وصفية تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي- وزو، الجزائر: 2015.

- كمال لعناني، معالجة المصطلحات العلمية في المعجم التاريخي للغة العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي- وزو، الجزائر: 2018.

هذه البحوث المنجزة حول قضية المصطلحات في اللغة العربية كثيرة جدًا يصعب إحصاؤها؛ تناولت المفاهيم المصطلحية المتعلقة ب: المصطلح، المصطلحية، الوضع، الاستعمال، والتوحيد... إلى غير ذلك من المصطلحات، وتوصلت إلى نتائج قيمة يمكن الأخذ بها ولاسيما لاختلاف توجهاتها العلمية من جهة، واختلاف الميادين العلمية التي تنتمي إليها مصطلحات هذه البحوث.

استدراك الأطروحة على الأعمال السابقة: إذا كانت البحوث السابقة لا تخرج عن كونها وصفا للواقع أو اقتراحا لبعض الحلول الممكنة بخصوص قضية وضع المصطلحات في اللغة العربية، أو توحيد المصطلحات في الوطن العربي؛ فإن عملنا هذا يختلف عما سبق ذكره من دراسات لأنه يعالج مصطلحات حقل علمي لم يكثر له الباحثون العرب؛ ويتمثل في (علم المصطلح)، فحتى وإن وجدت دراسات حول مصطلحات هذا العلم؛ فهي من الناحية النظرية فقط، أما التطبيق عليها فهو غائب في الدراسات العربية؛ وهذا ما سنحاول البحث فيه في هذه الدراسة.

7- المصادر والمراجع: ولإنجاز هذه الأطروحة لم أنطلق بطبيعة الحال من العدم، وإنما رجعت إلى مصادر ومراجع كثيرة ومتنوعة؛ فمنها ما هو قديم وحديث، ومنها ما ينتمي إلى علم المصطلح ومنها ما يتقاطع كثيرا مع هذا العلم كالمؤلفات الخاصة بالمعجمية، علم الدلالة، اللسانيات والمعلومات... إلخ. وفي طليعة هذه الكتب اعتمدت على كتب علي القاسمي وهي كثيرة جدًا نحو: (المصطلحية مقدمة في علم المصطلح)، (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية). كما استعنت بـ (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، (المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث) للأمير مصطفى الشهابي، و(العربية لغة العلوم والتقنية) لعبد الصبور شاهين.

ورجعتُ أيضا إلى مجموعة من المعاجم التي ساعدتني في تحديد مفاهيم المصطلحات، وفي مقدمتها المعاجم اللغوية ك (لسان العرب) لابن منظور، (القاموس المحيط) للفيروز آبادي، (التعريفات) للجرجاني، و (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) للتهانوي. كما استعنتُ ببعض الأعمال المجمعية القيمة كالمعاجم الموحدة الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط، وما أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة نحو: (المعجم الوجيز) و (المعجم الوسيط). ومما رجعتُ إليه أيضا بعض المعاجم المختصة ك (قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح) لعبد السلام المسدي و (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية) للحمزاوي. أضف إلى ذلك بعض الكتب باللغة الأجنبية التي ساعدتني في فهم كثير من القضايا التي اختلف فيها الباحثون العرب.

8- الصعوبات: أما ما اعترضني من عراقيل في هذه الدراسة فيمكن تلخيصها في اتساع المدونة لكون علم المصطلح يتقاطع مع عدد كبير من العلوم؛ فأمام هذا الوضع يستحيل الإلمام بجميع ما كُتب في هذا الميدان. وبالإضافة إلى ذلك فهذا العلم لم يحظ بمعجم مختصّ تُجمع فيه كلّ المصطلحات المتعلقة به؛ اللهم إلا بعض المشاريع المعجمية التي نُشرت على شكل قوائم اصطلاحية أو ملحقات اصطلاحية دُيِّلت بها بعض الكتب. ولعلّ أكبر صعوبة واجهتها في إنجازي لهذه الأطروحة تلك المتعلقة بالترتيب المفهومي المعتمد عليه في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مؤسسة إيزو التوصية 1087، في حين كان ترتيب المصطلحات الموظفة في القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية ترتيبا ألفبائيا. وزيادة عن ذلك فاللغات الأجنبية التي ظهرت بها مصطلحات القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية كانت مختلفة مع تلك التي جاءت بها مصطلحات المعجم؛ مما جعلني ألجأ إلى الترجمة في كثير من الأحيان.

وبعد، فالله وحده أحمد وأشكره على أن يسّر لي إتمام هذا العمل، كما أتوجّه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور صالح بلعيد الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته القيمة وآرائه البناءة التي أنارت لي الطريق، فله منّي الشكر والتقدير والعرفان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة الموقرة برئيسها والمشرف والأعضاء، والشكر موصول أيضا إلى كلّ من ساعدني بفكرة أو نصيحة من أساتذة مختصين في ميدان علم المصطلح داخل الوطن وخارجه.

الفصل الأول:

ماهية المصطلح

أولاً: تعريف الاصطلاح.

ثانياً: تعريف المصطلح.

ثالثاً: تاريخ ظهور المصطلح.

رابعاً: سمات المصطلح.

خامساً: أنواع المصطلحات.

توطئة: قبل أن نشرع في تعريف المصطلح ينبغي أن نشير أولاً إلى أن هذه الكلمة لم يكن لها ذكر في المعاجم اللغوية القديمة، وإنما ورد ذكرها بشكل آخر يتمثل في (الاصطلاح). ولعل ما يبرر كلامنا هذا ما عبّر عنه أحمد شفيق الخطيب بقوله: « فلفظ مصطلح، من صلح أو صلح صلاحاً وصلاحاً وصلاًحاً، بمفهومه الحالي، لم يدخل المعاجم إلاّ أواسط هذا القرن - فلا ذكر له في المعاجم التراثية ولا حتى في الطبّعات الثلاث من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية- إلاّ إذا اعتبرناه كاسم مفعول من "اصطلاح" وارداً ضمناً من جملة مئات ألوف الاشتقاقات الممكنة التي لا توردها المعاجم»¹، هذا يعني أن القدماء كانوا واعيين بمعنى كلمة (المصطلح) لكنهم لم يذكروها بهذه الصيغة، بل استعملوا صيغة أخرى تتمثل في (الاصطلاح).

ومن القائلين أيضاً بأسبقية كلمة (اصطلاح) على كلمة (مصطلح) نجد عبد الجليل مرتاض في قوله: « إنّ ظهور كلمة اصطلاح برزت قبل بروز كلمة مصطلح لأنّ نواميس الطبيعة والأشياء والحياة الثقافية والعلمية تقتضي دوماً أن يتفق الناس بعد أن يتفقوا، وليس قبل أن يتفقوا، ومن ثمّ كان المصطلح وليد الاصطلاح لا بسبب الاشتقاق وحسب، ولكن تماشياً مع طبيعة الأشياء نفسها وانسجاماً مع العادات التواصلية بين الناس»². يتّضح لنا من هذا الكلام أنّ صاحبه يؤكّد على أسبقية كلمة (اصطلاح) على كلمة (مصطلح) من جهة، ومن جهة أخرى فهو لا يرجع هذه الأسبقية إلى ما للاشتقاق من أهمية في توليد الصيغ في اللغة العربية بدليل أنّ الاصطلاح مصدر الفعل (اصطلاح)، وإنّما يعلّل هذه الأسبقية بكون كلمة الاصطلاح منسجمة أكثر مع العادات التواصلية بين الناس.

لما كان لفظ (الاصطلاح) أسبق من لفظ (المصطلح)، فإنّه ينبغي أن نتطرّق أولاً إلى تعريف الاصطلاح. فنتساءل ونقول: ما مفهوم الاصطلاح في اللغة العربية؟ وهل هو مرادف لكلمة (مصطلح)؟ أم أنّ هناك اختلافات بينهما؟

¹ - أحمد شفيق الخطيب "حول توحيد المصطلحات العلمية" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1997، مكتب تنسيق التعريب، ع 44، ص 09.

² - عبد الجليل مرتاض "اصطلاح المصطلح في اللغة العربية" مجلة المصطلح، الجزائر: مارس 2002، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية، ع1، ص 13.

أولاً: تعريف الاصطلاح:

1- لغة: إنّ المتصفح للمعاجم العربية القديمة يجد أنّها أوردت لفظ (الاصطلاح) ضمن معنى واحد لا يخرج عن معنى الصّلاح؛ ومن هذه المعاجم نذكر على سبيل المثال: (مقاييس اللغة) لابن فارس، حيث أكد أنّ الصّاد واللام والحاء أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد¹، وهذا ما نجده أيضاً عند ابن منظور في معجمه (لسان العرب): « الصّلاخ: ضدّ الفساد؛ صَلاَحٌ يَصْلُحُ وَيَصْلُحُ صَلاَحًا وَصُلُوحًا... وقد اصطَلَحُوا وَصَالَحُوا وَاصْلَحُوا وَتَصَالَحُوا وَاصْأَلَحُوا، مُشَدَّدَةُ الصّادِ، قَلَبُوا التّاء صَادًا وَأَدْغَمُوهَا فِي الصّادِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ². وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد أورد الفيروز آبادي³ في قاموسه المحيط وبالصيغة الاشتقاقية نفسها أنّ الصّلاح ضدّ الفساد.

يتبين لنا من كلّ التعاريف السابقة أنّها تشترك في المعنى العامّ المتمثّل في الصّلاح والتّصالح من جهة، ومن جهة أخرى فهي تخلو من لفظ (الاصطلاح) على الإطلاق، وكلّ ما وجدناه في هذا الصّد هو الفعل الماضي (اصطَلَحُوا) الذي ورد ذكره عند ابن منظور لكنّه لم يُشر إلى مصدره أي الاصطلاح؛ بل اكتفى بجعل هذا الفعل مرادفًا للأفعال السابقة الذّكر، حيث جاءت كلّها بمعنى الصّلاح والتّصالح.

نستنتج ممّا سبق أنّ الباحثين العرب على حقّ كبير حين ذهبوا إلى أنّ كلمتي (اصطلاح) و(مصطلح) لم يرد ذكرهما في المعاجم اللّغويّة القديمة، ولعلّ ما يؤكّد ما نحن بصدد قوله ما عبّر عنه محمّد الزّكراوي بقوله: « لم تعرف العرب - في الجاهليّة ولا في فجر الإسلام - لفظ الاصطلاح ولفظ المصطلح، بالمعنى الذي لها في العلم المسمّى باسمهما، فلذلك لم يقع هذان اللفظان بذلك المعنى في معجمات اللّغة العربيّة المشهورة⁴، ومن الأمثلة التي ذكرها الزّكراوي

¹ - ابن فارس، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، دط. دب: دت، دار الفكر، ج3، ص 303.

² - أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط 1. بيروت: 1997، ج1، ص 60. مادّة (ص ل ح).

³ - مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دط.

بيروت: 1415هـ/1995م، دار الفكر، ص 208. مادّة (ص ل ح).

⁴ - محمّد الزّكراوي "في الاصطلاح والمصطلح" مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط: 2001، مكتب تنسيق التّعريب، ع 52، ص 98.

بخصوص هذه القضية نذكر المعاجم الثلاثة السابقة الذكر مُضيفاً إليها معاجم أخرى؛ نحو: جمهرة ابن دريد وصحاح الجوهري ومصباح الفيومي.

ومن الدارسين الذين أشاروا أيضاً إلى عدم إيراد لفظي (اصطلاح) و (مصطلح) في المعاجم القديمة، نجد عبد العلي الودغيري؛ إذ جاء على لسانه: « إنَّ القواميس القديمة، كما أهملت لفظ "مصطلح" أهملت كذلك لفظ "اصطلاح" لأنَّ كلاهما صيغة مقيسة»¹. هذا يعني أنَّ الودغيري يرجع سبب عدم استعمال القدماء لهذين اللفظين إلى كون صيغتهما قياسية.

لا ينبغي أن يفهم ممَّا سبق أنَّ عدم توظيف كلمة (مصطلح) وكلمة (اصطلاح) في التراث العربي يعني أنَّ القدماء أهملوا نهائياً المعنى المرتبط بهما؛ بل قد تفتَّحوا إلى ذلك منذ وقت مبكر لكنهم عبَّروا عن ذلك بتسميات أخرى لم تكن موحدة، وقد جمعها الزكراوي في قوله: «...فأرياهم يقولون: اللفظ، واللقب والاسم والتسمية والكلمة واللغة والعبارة والكلام، كلُّ أولئك بمعنى الاصطلاح»²، فإذا كان الزكراوي قد ذكر هذه المرادفات بصيغة الأفراد، فإنَّ بعض الباحثين الآخرين ذكروها بصيغة الجمع، ومن هؤلاء نجد الباحث خيرى قدرى الذي يرى أنَّ مرادفات المصطلح هي: « الكلمات والألفاظ والعبارات والصيغ والألقاب والأسماء والعرف وقد جاءت (36) مرّة في كتاب شرح شرح النخبة لعلي القارى»³. وفيما يتعلّق بكلمتي (العبارات) و (الصيغ) فيرى هذا الباحث أنَّهما تُستعملان عند الحديث عن المصطلحات المركبة؛ أي تلك المصطلحات التي تتكوّن من أكثر من كلمة.

وعلى العموم، ظهر بعض هذه المترادفات - إن صحَّ التعبير - في عناوين المؤلفات العربيّة القديمة، أمّا بعضها الآخر، فقد ورد ضمن متن الكتب التراثية، وبالنسبة لهذه الأخيرة يرى محمّد حسن عبد العزيز « أنَّ أقدمها استعمالاً ورد في ترجمة ابن المقفع (ت 139هـ) لمنطق أرسطو

¹ - عبد العلي الودغيري، دراسات معجميّة؛ نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، ط 1. الدار البيضاء:

1422هـ/2001م، مطبعة النّجاح الجديدة، ص 219.

² - محمّد الزكراوي "في الاصطلاح والمصطلح" ص 104.

³ - خيرى قدرى، النّظرية العربيّة في علم المصطلح من خلال جهود علماء مصطلح الحديث، ط 1. القاهرة: 2008، مركز الحضارة العربيّة، ص 37.

حيث قال: ...ومن متاع صناعة المنطق أسماء على أمور مجهولة عند العامة»¹. فالكلمة الموظفة في هذا القول بمعنى الاصطلاح أو المصطلح هي كلمة (أسماء) أي لصناعة المنطق مصطلحات أو اصطلاحات.

أما بخصوص ما ظهر من هذه التسميات أو المترادفات ضمن عناوين المؤلفات العربية القديمة؛ فنذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (مفاتيح العلوم) للخوارزمي، (كتاب المفردات الطبية) لأبي القاسم الوزير، (كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية) لأبي حاتم الرازي و(مفتاح العلوم) للسكاكي... إلخ.

2- اصطلاحاً: إن أقدم تعريف وردت فيه كلمة (الاصطلاح) بصيغة المصدر القياسي للفعل (اصطلاح) لعله ظهر عند الزبيدي في معجمه الموسوم (تاج العروس)، وهذا الذي نراه هو ما ذهب إليه عبد العلي الودغيري في قوله: « وإنما فعل الزبيدي ذلك لأن من عادته أن ينقل كلام شيخه ابن الطيّب الفاسي في حاشيته على القاموس بحذافيره. فلما قال ابن الطيّب (12هـ) في مادة صلح واصطلاحاً: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص... إلخ، نقل ذلك الزبيدي من باب الإحاطة والاحتياط لا غير».² يتضح من هذا التعريف أن الاصطلاح حسب الزبيدي يقوم على مبدأ الاتفاق بين جماعة معينة على شيء معين.

وهذا ما أقره أيضاً مجمع اللغة العربية بالقاهرة في المعجم الوسيط، حيث جاء فيه ما يلي: «الاصطلاح مصدر اصطلاح، اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»³. المتأمل في هذا القول يجد أنه لم يقتصر فقط على شرط الاتفاق، بل أضاف شيئاً آخر يتمثل في كون كل علم يستقل بمجموعة مصطلحات خاصة به دون غيره من العلوم، فرغم عدم ذكر مجمع اللغة العربية بالقاهرة لكلمة (المصطلح)، إلا أنها ذكرت بصيغة أخرى وهي (الاصطلاح).

¹ - محمد حسن عبد العزيز، المصطلح العلمي عند العرب؛ تاريخه ومصادره ونظريته، دط. 2000، دار الهاني، ص 176.

² - عبد العلي الودغيري "كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ" مجلة اللسان العربي، الرباط: رمضان 1420هـ/ديسمبر (كانون الأول) 1999، مكتب تنسيق التعريب، ع 48، ص 15.

³ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دط. القاهرة: دت، دار الدعوة، ج 1 و 2، ص 566.

أما الشَّريف الجرجاني (ت 816هـ) فلم يكتفِ بتقديم تعريف واحد للاصطلاح، بل قدّم لنا مجموعة من التعريفات¹؛ وهي كالتّالي:

- الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشَّيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل.
- الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشَّيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معيّن بين قوم معيّنين.
- يتّضح لنا من خلال هذه التعاريف التي خصّ بها الجرجاني الاصطلاح أنّها تدور في معنى واحد هو اتفاق فئة معيّنة على وضع لفظ معيّن لمعنى بعينه مع الإشارة إلى أنّ الاصطلاح يختلف عن كلمات اللّغة العامّة.

هذا الذي ذهب إليه الجرجاني هو عينه ما عبّر عنه التّهانوي بقوله: « الاصطلاح Convention هو العرف الخاصّ، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأوّل لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرها». ² نفهم من كلام التّهانوي أنّه ركّز أيضًا على شرط الاتفاق بين المتخصّصين، إذ يستحيل الحديث عن الاصطلاح دون وجود هذا الشرط، وبعبارة أخرى فالاصطلاح عنده لا يتحقّق إلّا عندما يتفق أهل التّخصّص الواحد على دلالة دقيقة له؛ وهذا يعني أنّه يبتعد كلّ البعد عن ألفاظ اللّغة العامّة؛ فبينما كان مجرد كلمة عامّة ينتقل إلى حيّز التّخصّص أين ينفرد بدلالة محدّدة.

وعلى العموم، يمكن تلخيص معنى الاصطلاح فيما عبّر عنه يحيى عبد الرّؤوف جبر بقوله: « لفظ تتعارف عليه فئة بعينها لمعنى بعينه»³؛ وهذا ما نراه أيضًا لأنّ الاصطلاح في الحقيقة هو

¹ - الشَّريف أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ الحُسَيني الجرجاني الحنفيّ، التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمّد باسل عيون السّرد، ط2. بيروت: 1424هـ/2003م، دار الكتب العلميّة، ص 32.

² - محمّد عليّ التّهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: عليّ دحروج، ط 1. بيروت: 1996م، مكتبة لبنان ناشرون، ج1، ص 212.

³ - يحيى عبد الرّؤوف جبر "الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده" مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط: 1992، مكتبة تنسيق التّعريب، ع 36، ص 144.

الوضع؛ أي اتفاق جماعة معيّنة على إعطاء دلالة محدّدة له لا تحتل أكثر من معنى واحد، وإلاّ أصبح شأنه شأن أيّة كلمة من كلمات اللّغة بصفة عامّة.

ثانيا: تعريف المصطلح: لقد تبين لنا ممّا سبق أنّ القدامى لم يستعملوا كلمة (مصطلح) في كتاباتهم على الإطلاق، لكنهم وظّفوا في مكانها كلمة أخرى هي (اصطلاح). المصطلح إذن في اللّغة العربيّة هو مصدر ميمي للفعل (اصطلاح)، وقد أكّدت المعاجم اللّغويّة القديمة على أنّ الفعل (اصطلاح) من مادة (ص ل ح) الدّالة على ضدّ الفساد لغة، وهي في اصطلاح علماء اللّغة اتفاق جماعة معيّنة على معنى بعينه. ومع أنّ كلمة (مصطلح) لم يأت ذكرها في المعاجم القديمة، إلّا أنّ ما تحيل إليه من مفهوم دُكر منذ زمن بعيد ولكن بصيغة مخالفة لها تتمثّل في كلمة (اصطلاح) كما سبق أن تحدّثنا عن ذلك في الصّفحات السّابقة. ومهما يكن الأمر، فلعلّ خير مثال على ما نحن بصدد قوله ما عبّر عنه أحد الباحثين بقوله: « ومن خلال تتبّع هذا اللفظ في كتب التّراث، نلمس أنّه يغلب على العلماء عدم التّفريق بين كلمتي "مصطلح" و"اصطلاح" فقد استُخدم المصطلحان وكأُتُهما مترادفان تماماً¹، وهذا ما نجده أيضاً عند عبد الملك مرتاض؛ حيث يرى أنّ المصطلح في اللّغة العربيّة «كان يطلق عليه في مبتدأ الأمر «الاصطلاح» من تركيب [ص ل ح] »². نفهم من هذين التّعريفين أنّ لفظي (مصطلح) و(اصطلاح) كلاهما من مادة (ص ل ح) الدّالة على الصّلاح والنّصالح لغة، والاتّفاق اصطلاحاً.

وبخصوص هذين اللفظين - مصطلح واصطلاح - فقد تبين لنا من خلال اطّلاعنا على عدد كبير من الكتب والمقالات التي كُتبت في هذا الموضوع أنّ مجموعة كبيرة من الباحثين يستعملون كلمتي (مصطلح) و(اصطلاح) للدّلالة على معنى واحد؛ لكن هل فعلاً كلمة (مصطلح) ترادف تماماً كلمة (اصطلاح)؟

¹ - إبراهيم كايد محمود "المصطلح ومشكلات تحقيقه" مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط: ذو القعدة 1424هـ/ دجنبر (كانون الأوّل) 2003م، مكتب تنسيق النّعريب، عدد مزدوج (55) و(56)، ص 09.

² - عبد الملك مرتاض "صناعة المصطلح في العربيّة" مجلّة اللّغة العربيّة، الجزائر: 1999، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ع2، ص 12.

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب منا الرجوع إلى عدد كبير من الباحثين الذين تناولوا هذه القضية بالدراسة. ومع أنّ هذه الدراسات كثيرة من حيث العدد، إلّا أنّها لا تخرج في الحقيقة عن أحد الاتجاهين التاليين:

الاتجاه الأول: يقرّ بوجود ترادف مطلق بين كلمة (مصطلح) وكلمة (اصطلاح) ودليلهم في ذلك أنّ كليهما من مادة (ص ل ح) من جهة، ومن جهة أخرى فقد ظهر أوّل الأمر لفظ (اصطلاح)، وبعد وقت معيّن برز لفظ آخر يتمثّل في لفظ (مصطلح) الذي «يكاد يحجب استعمال لفظ "اصطلاح" بنفس المعنى»¹، وهذا بالفعل ما نراه أيضًا ولاسيّما في كتابات المعاصرين؛ حيث لاحظنا أنّ توظيف كلمة (مصطلح) يطغى على توظيف كلمة (اصطلاح)، فبينما أخذ لفظ (اصطلاح) حصّة الأسد عند القدامى، أصبحت هذه الحصّة للفظ (مصطلح) في العصر الحديث.

اختلفت الحقبة الزمنية التي ظهر فيها كلّ من هذين اللفظين، لكن رغم ذلك فهما يصبّان في قالب واحد، ولعلّ أشهر ما جاء به هذا الاتجاه يتلخّص في قول إبراهيم كايد محمود: «المصطلح والاصطلاح شيء واحد لا فرق بينهما، فكلاهما استخدما من قبل أهل الاختصاص للدلالة على المفاهيم العلميّة لهذا التخصّص أو ذاك، فسواء قلنا اصطلاح أو مصطلح فالأمر واحد»²، والشّيء نفسه نجده عند علي القاسمي في قوله: «إنّ كلمتي «مصطلح» و«اصطلاح» مترادفتان في اللّغة العربيّة... لأنّ المصطلح أو الاصطلاح يدلّ على اتّفاق أصحاب تخصّص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علميّ محدّد»³. وبعبارة موجزة يمكن القول إنّ هذا الاتجاه يؤمن بالترادف المطلق بين لفظي (مصطلح) و(اصطلاح). فإذا كان هذا الاتجاه لا يفرّق بين هذين اللفظين، فما هو الرأي الذي يتبنّاه الاتجاه الثّاني؟

¹ - أحمد الشّاوني بن عبد الله "مفهوم المصطلح ومنهج دراسته" أعمال الندوة الدّولية بعنوان: الدّراسة المصطلحيّة والعلوم الإسلاميّة أيام: 23-24-25 نوفمبر 1993، ج1، ص 72.

² - إبراهيم كايد محمود "المصطلح ومشكلات تحقيقه" ص 10.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة، ط1. بيروت: 2008، مكتبة لبنان ناشرون، ص 261-262.

الاتجاه الثاني: يتمثل في فئة الباحثين التي تستبعد نهائياً الترادف المطلق الموجود بين كلمتي - مصطلح واصطلاح- وحجتها في ذلك أن كلمة (مصطلح) من الأخطاء الشائعة سماعاً لأنها «لا تصح لدالاتها المستخدمة لها إلا مع حرف الجر على، لأن الفعل «اصطاح» يتعدى بها. وهذا يزيد بها بعداً عن الصواب. فلا بدّ من الرجوع إلى كلمة «اصطلاح»، وهي من باب التسمية بالمصدر، كاعتراف، بمعنى ما يعترف به»¹، هذا يعني أن أصحاب هذا الاتجاه يرفضون رفضاً قاطعاً وجود ترادف بين (الاصطلاح) و(المصطلح)، والعلّة في ذلك تكمن في كون كلمة (اصطلاح) يمكن توظيفها لوحدها دون أن يخلّ المعنى لأنّ الفعل الذي اشتقت منه هو الفعل المتعدّي (اصطاح)، في حين أنّه لا يجوز أن نستعمل في اللغة العربيّة كلمة (مصطلح) لوحدها دون أن تقترب بكلمة أخرى ألا وهي حرف الجرّ (على)؛ وبتعبير آخر فإنّه يجوز أن نقول: (المصطلح عليه) لا كلمة (مصطلح) لوحدها لأنّ الفعل (اصطاح) يتعدى بحرف الجرّ (على). لا ينبغي أن نفهم من كلام الباحث يحي عبد الرؤوف جبر - السابق الذكر - أنّه يرفض كلمة (مصطلح)، وإنّما أراد أن ينبّهنا فقط إلى أنّ استعمال هذه الكلمة ينبغي أن يُرفق بحرف الجرّ (على) وإلاّ فلن يصحّ استعمالها دون اقترانها بذلك الحرف.

ومن أنصار هذا الاتجاه أيضاً نجد الباحث عبد الصبور شاهين الذي جاء على لسانه: «نحن نتذوّق في استعمالنا لكلمة (اصطلاح) معناها المصدرّي، الذي يعني الاتفاق والمواصفة والتعارف، ونقصد في استعمالنا لكلمة (مصطلح) معناها الاسمي الذي يترجم كلمة (Term) الإنجليزية»². يتّضح من هذا التعريف أنّ صاحبه أراد أن يحيلنا إلى قضية مهمّة تتمثل في كون لفظ (المصطلح) يحمل معنى الفرديّة فقط، في حين يتضمّن لفظ (الاصطلاح) معنى الشموليّة؛ أي أنّ الباحثين اتّفقوا وتواضعوا وأجمعوا على إطلاق مفهوم معيّن على شيء معيّن، وبعبارة أخرى فإنّ كلمة (الاصطلاح) تحمل في طبيعتها نوعاً من الوعي، أي أنّ الدارسين كانوا واعيين وبالفعل لا يتحقّق الاتفاق على أمر معيّن في غياب الوعي.

¹ - يحي عبد الرؤوف جبر "الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده" ص 143.

² - عبد الصبور شاهين، العربيّة لغة العلوم والتّقنيّة، ص 119.

ومن الاختلافات الأخرى التي ذكرها الباحثون حول الفرق الموجود بين كلمتي (اصطلاح) و(مصطلح) في اللغة العربية نذكر إدريس بن الحسن العلمي الذي يرى أنّ المصطلح « مفردة من الاصطلاح: أي كلمة من مجموع مفردات خاصّة لا تستعمل في الكلام العادي الجاري على ألسنة الناس»¹. يتبيّن لنا من خلال هذا التعريف أنّ هذا الباحث قد ذهب بعيداً في تفريقه بين لفظي (مصطلح) و(اصطلاح)؛ حيث اعتبر المصطلح جزءاً من الاصطلاح، وبهذا يكون قد أخفق - إن صحّ التعبير - لأنّه جمع بين العلم وموضوعه، وبتعبير أدقّ فقد خصّ بلفظ (الاصطلاح) جميع المفردات الخاصّة بميدان معيّن من الميادين العلميّة، في حين خصّ بلفظ (المصطلح) مفردة واحدة من مفردات الحقل المعرفي الواحد.

وخير مثال على ما نحن بصدد قوله بخصوص رأينا المتمثّل في أنّ الباحث إدريس بن الحسن العلمي لم يكن على صواب حين فرّق بين كلمتي (مصطلح) و(اصطلاح) بهذه الطّريقة ما جاء على لسان هذا الباحث نفسه في موضع آخر: « فنحن في مقابلتنا لفظ الاصطلاح باللفظ الفرنسي Terminologie إنّما نهجنا نفس المنهج الذي جرت عليه العرب في تسمية العلوم وذلك بصياغة أسمائها بصيغة المصدر »²، هذا يعني أنّ هذا الباحث قابل المصطلح الأجنبيّ (Terminologie) بلفظ (الاصطلاح) في اللغة العربيّة؛ في حين وضع (Term) لكلمة (المصطلح)؛ هذا ما جعلنا نحكم على أنّه جمع في تعريفه السّابق بين العلم وموضوعه؛ وبالتالي جعل الاصطلاح بمثابة العلم الذي يدرس المصطلحات، أمّا المصطلح فهو موضوع هذا العلم الذي عبّر عنه باللغة الفرنسيّة بكلمة (Terminologie).

ومهما يكن ما ذهب إليه إدريس بن الحسن العلمي بصفة خاصّة، وأصحاب هذا الاتجاه بصفة عامّة في عدم اعترافهم بوجود ترادف بين اللفظين (اصطلاح) و(مصطلح) إلّا أنّ المتأمّل في الكتابات المصطلحيّة المعاصرة ولاسيّما المتخصّص في هذا الميدان - بدليل أنّه يطالع يومياً ما يتعلّق بهذا التّخصّص - يجد أنّ الباحثين لا يفرّقون بين كلمة (مصطلح) وكلمة (اصطلاح)؛ ولعلّ ما يبرّر كلامنا هذا ما عبّر عنه أحد الباحثين بقوله: « ليس ثمة حرج في استخدام المصطلحين

¹ - إدريس بن الحسن العلمي، في الاصطلاح، ط1. المغرب: 2002م، دار النّجاح الجديدة، ص 15.

² - المرجع نفسه، ص 15.

لكونهما يعودان إلى جذر واحد (صلح)، ولكونهما مستعملين لدى كثير من المعاصرين بمعنى: اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء¹. ولما كان الأمر كذلك، فإنه ينبغي أن نشير إلى أن الباحثين العرب يوظفون كثيراً كلمة (مصطلح) في كتاباتهم، في حين لا تُوظف كلمة (اصطلاح) إلاّ عند أقلية من الباحثين من جهة، ومن جهة أخرى فحتى بالنسبة لهذه الفئة القليلة فإنّ السياق وحده هو الذي يبيّن لهم ما يجب استعماله.

ولعلّ أفضل مثال على ذلك ما نلمسه في العبارة الشهيرة القائلة: « (إنّ اصطلاحنا على مصطلح ما ضرورة في البحث)، وهو أولى وأفضل من أن نقول: (إنّ اصطلاحنا على اصطلاح) بهذا التكرار الركيك². يتّضح لنا من هذه العبارة أنّه لتقادي التكرار فقد يلجأ الباحث إلى توظيف كلمة (مصطلح) حتى ولو كان يفضل كلمة (اصطلاح) على هذه الكلمة. فإذا كان الباحث نفسه يستعمل لفظ (مصطلح) تارة، ولفظ (اصطلاح) تارة أخرى؛ فهذا خير دليل على أنّهما يوظفان في اللّغة العربيّة بمعنى واحد.

ثالثاً: تاريخ ظهور المصطلح: لقد أجمع معظم الباحثين في الدّراسات المصطلحيّة والمعجميّة على أنّ كلمة (مصطلح) لم تظهر في اللّغة العربيّة إلاّ بعدما ظهرت أوّل الأمر عند الغربيّين؛ ولعلّ أوّل ظهور لهذه الكلمة في اللّغة الفرنسيّة يرجع إلى سنة 1801، وكان ذلك على يد الكاتب الفرنسيّ لويس سيباستيان مرسيني³ (Louis Sébastien Mercier, 1740-1814).

أمّا بالنسبة للّغة العربيّة، فإنّ ظهور كلمة (مصطلح) قد تأخّر نوعاً ما عن الغرب، حيث لم تظهر هذه الكلمة في المعاجم القديمة ولكنّها « استعملت في نحو: علم مصطلح الحديث، و(مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة) التي يصدرها مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة والمجامع

¹ - عاصم شحادة علي "بناء المصطلح وتعريبه في اللّسانيات المعاصرة بين القديم والحديث" مجلّة اللسان العربي،

الرباط: 2009، مكتب تنسيق التعريب، عدد مزدوج (63-64)، ص 15.

² - عبد الصّبور شاهين، العربيّة لغة العلوم والتّقنيّة، ص 119.

³ - عبد الملك مرتاض "صناعة المصطلح في العربيّة" ص 112.

الأخرى»¹. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ أوائل الكتب المختصة في علم الحديث أو المصطلح الإسلامي - إن صحّ التعبير - ربّما تتمثّل في كتاب (الزينة) لأبي حاتم بن حمدان الرّازي (ت332هـ)²؛ لأنّه في الحقيقة عبارة عن كتاب أورد فيه صاحبه مجموعة لا بأس بها من الألفاظ الواردة في القرآن الكريم أو الحديث النبويّ الشريف. ولعلّ ما جعل الباحثين العرب يعتبرون ما جاء في هذا الكتاب بمثابة مصطلحات هو كون الرّازي لم يكتف بذكر معاني هذه الألفاظ لغويّاً فقط، بل ألحقها بمعان اصطلاحية على حدّ تعبير إدريس نقوري.

يتّضح ممّا سبق أنّ كتاب (الزينة) للرّازي لم ترد في عنوانه كلمة (مصطلح)، بل ما ذُكر في متنه عبارة عن مصطلحات لذا اعتبره الباحثون كأوّل مصدر تنبّه إلى معنى هذه الكلمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ظهرت بعض الكتب الأخرى وجاءت عناوينها مقترنة بكلمة (مصطلح)؛ ومن هذه العناوين نذكر على سبيل المثال لا الحصر: (المقترح في المصطلح) لأبي منصور البروي الفقيه الشافعي (ت567هـ)، (التعريف بالمصطلح الشريف) لابن فضل الله العمري (ت749هـ)، (مصطلح الإشارات في القراءات الثلاثة عشر المروية عن الثّقات) لابن القاصح (ت801هـ)...إلى غير ذلك من العناوين التي وردت فيها كلمة (مصطلح). وما يمكن ملاحظته من خلال هذه الكتب أنّها من تصميم علم الحديث أو المصطلح الإسلامي بصفة عامّة. وبعد ذلك يأتي ما أخرجه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة من قوائم اصطلاحية في مجالات علميّة مختلفة، وكان ذلك ضمن مجلّة مختصة في المصطلحات أطلق عليها اسم: (مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة)، ويرجع تاريخ ظهور أوّل عدد منها إلى سنة 1957.

ونظراً لكون مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة «الهيئة العربيّة الوحيدة المتخصصة في وضع المصطلحات بطبيعة قانونها الأساسي وأهدافها الواضحة التي لم تسبقها إليها هيئة أخرى»³. فلعلّه إذن أوّل من بادر بإدخال كلمة (المصطلح) إلى المعجم العربي؛ لأنّ هذه اللفظة لم ترد « في

¹ - حامد صادق قنيني، دراسات في تأصيل المعرّيات والمصطلح؛ من خلال دراسة: «تحقيق تعريف الكلمة الأعجميّة»

لابن كمال باشا المتوفّى 940هـ، دط. بيروت: دت، دار الجيل، ص 162.

² - إدريس نقوري، مدخل إلى علم الاصطلاح، ص 85-59.

³ - محمّد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ط 1. بيروت: 1986م، دار الغرب الإسلامي، ص 18.

المعاجم العربية - القديمة والحديثة - اللهم إلا حديثاً جداً في المعجم "الوجيز" لمجمع اللغة العربية الذي يتجاوز مؤسسه "الوسيط".¹ رغم استعمال المجمع لكلمة المصطلح عدة مرات في مجموعة مصطلحاته العلمية والفنية، إلا أنه أغفل توظيفها في المعجم الوسيط الذي يعتبر أيضاً من أهم إنجازاته ولاسيما أنه صدر قبل صدور المعجم الوجيز.

هكذا إذن لم يكتب لكلمة (مصطلح) أن ترى النور وتبرز إلى حيز الوجود إلا بعدما نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة (المعجم الوجيز) « سنة 1980م، ثم تبعه (المعجم العربي الأساسي) الصادر عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة سنة 1988 »². وفيما يتعلق بسبب عدم ورود كلمة المصطلح في المعاجم التي ظهرت قبل المعجم الوجيز، فلعلّ مردّ ذلك إلى كون هذه المعاجم لا تسجل جميع ألفاظ اللغة من جهة، ومن جهة أخرى فهذه المعاجم لا تذكر جميع صيغ المشتقات المطردة، وما دامت كلمة (مُصطلح) اسم مفعول مشتق من الفعل (اصطلح) ، فقد اكتفت المعاجم القديمة بذكر صيغة اصطلاح.

جاء تعريف المصطلح حسب (المعجم الوجيز) على أنه: « لفظ أو رمز يُتفق عليه في العلوم والفنون للدلالة على أداء معنى معين »³. المتأمل جيداً في هذا التعريف الذي وضعه المجمع للمصطلح يجد أنّ هذا المعنى ذُكر في الدراسات التي سبقت هذا المعجم لكن كان بصيغة (اصطلاح) تارة وبصيغة (اصطلاحات) تارة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ ما جاء في هذا القول يكاد يتفق مع ما ورد ذكره عند عبد الصبور شاهين الذي يرى أنّ المصطلح هو « اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة »⁴. فالمصطلح حسب هذين التعريفين قد يكون لفظاً أو رمزاً لغوياً، وبالنسبة لكون المصطلح لفظاً؛ فقد يأتي كلمة واحدة نحو: لسانيات (Linguistique) ، وقد يتكوّن من أكثر من كلمة فيسمّى مصطلحاً مركّباً نحو: لسانيات عامّة

¹ - أحمد شفيق الخطيب "منهجية بناء المصطلحات" مجلة اللسان العربي، الرباط: ديسمبر 2001، مكتب تنسيق التعريب، ع52، ص 164.

² - عبد العلي الودغيري، دراسات معجمية؛ نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، ص 217.

³ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم. دب: 1415هـ/1994م، ص 368.

⁴ - عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 118.

(Linguistique générale). أما الحالة الأخرى الواردة ضمن هذين التعريفين فهي تتمثل في كون المصطلح رمزاً لغوياً؛ وهذا يعني اختصار المصطلح إلى رمز معين نحو: (ك²) (Chi Square)¹ الذي يعني قياس درجة المطابقة بين عيّنتين.

رغم كون هذه العملية المتمثلة في الاختصار مفيدة في صناعة المصطلحات في اللغة العربية، إلا أن كثيراً من الباحثين يعتبرونها قاصرة لأنها «تؤدي إلى إنتاج دليل صوري جديد دون أية عملية دلالية»². وزيادة على ذلك، فهذه المصطلحات يصعب فهم معانيها ولاسيما لما يتعلق الأمر بالمصطلحات الأجنبية التي تُترجم حرفياً إلى اللغة العربية؛ فقد لا تحيل إلى أي معنى.

إذا كان المعجم الوجيز هو أول من أدخل كلمة (مصطلح) ضمن مواد معجمه بالنسبة للغة العربية، فإن هذه الكلمة ظهرت في وقت مبكر جداً بالنسبة للأوروبيين، وربما كان الباحث كوكبي أول من قدم تعريفاً دقيقاً للمصطلح؛ إذ لا يزال إلى يومنا هذا يُذكر في الدراسات المصطلحية على أنه أقدم تعريف أوروبي، ولعل خير دليل على ما نحن بصدد قوله ما عبّر عنه محمود فهمي حجازي بقوله: «أقدم تعريف أوروبي لهذه الكلمة نصّه: "المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدّد وصيغة محدّدة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد"»³. يتحدّث هذا التعريف عن العلاقة الوثيقة بين المصطلح واللغة المتخصصة؛ إذ بمجرد ما يوظّف هذا المصطلح في اللغة العامة ندرك أنه لا ينتمي إلى مفردات اللغة العادية، بل هو يندرج ضمن مصطلحات حقل معرفي معين، وبتعبير آخر فهو ينتمي إلى اللغة المتخصصة.

وما دام الأمر كذلك، فإنه ينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن جلّ الباحثين في علم المصطلح تكاد تتفق آراؤهم -إن صحّ التعبير- على أن مجال اللغة العامة يتداخل كثيراً مع مجال اللغة المتخصصة؛ وهذا ما أكّده أحد الباحثين بقوله: «مجال اللغة العامة متداخل مع مجموعة

¹ - عبد المجيد سالمى ونور الدين خالد، معجم مصطلحات علم النفس، ط 1. القاهرة: 1998، دار الكتاب المصري، ص200.

² - Alain Rey, La terminologie, noms et notions, que sais-je? P.U.F, Paris, 1979, P 71.

³ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 11.

مجالات اللغة المتخصصة، ولا مانع من وجود وحدة لغوية تنتمي إلى المجالين على حدّ سواء»¹.
فرغم وجود بعض المصطلحات التي تنتمي إلى أكثر من مجال إلاّ أنّه لا ينبغي أن نفهم من هذا الكلام أنّ المصطلح له دلالة عامّة أي أنّه يحتمل أكثر من معنى لأنّ هذا يجعله يفقد أهمّ سمة يميّز بها ألا وهي أحادية الدلالة في المجال العلميّ الواحد.

رابعاً: سمات المصطلح: إنّ التعريف الجامع والمانع للمصطلح لا يمكن الوصول إليه إلاّ بذكر جميع السمات الخاصّة به، ونظراً لعدم وجود تعريف يشمل على كلّ هذه الخصائص التي تجعل المصطلح بعيداً عن الكلمة؛ ارتأينا أن ندرج هذا العنصر المعنون بـ: (سمات المصطلح) في بحثنا لشيئين اثنين: أولهما هو وضع مفهوم واضح للمصطلح، وثانيهما هو التعرّف على جميع هذه السمات؛ ولأسيّما لما نجد كلّ باحث يركّز في تعريفه للمصطلح على سمة واحدة أو اثنتين فقط؛ ممّا يجعل القارئ غير المتخصّص في ميدان علم المصطلح يعتقد أنّ هؤلاء الباحثين في اختلاف كبير فيما بينهم؛ إن لم نقل إنّ الباحث الواحد يختلف تعريفه من موضع لآخر، ومن كتاب لآخر. كلّ هذا جعلنا نقول: إنّ أفضل تعريف للمصطلح هو ذلك التعريف الذي يتوقّر على ذكر جميع السمات التي يميّز بها المصطلح عن غيره من الكلمات المتداولة في اللغة العامّة؛ ولعلّ أهمّ هذه السمات ما يلي:

1- الاتفاق عليه: يتفق اللغويون على أنّ الاتفاق من أهمّ الركائز التي يُبنى عليها المصطلح، فالاتفاق بهذا المعنى هو « نمط من الإجماع الحاصل بين العلماء على اختيار هذه الصيغة دون تلك، أو تعديلها لأسباب لغوية وفنية»². فهذه السمة المتمثلة في الاتفاق شرط أساسيّ ينبغي توفّره في المصطلح، لذا نجدها مذكورة كثيراً في التعريفات المرتبطة بالمصطلحات، إلى درجة أنّه يصعب علينا العثور على تعريف يخلو من هذه السمة.

¹ – Guy Rondeau: Introduction à la terminologie, Imprimerie le Lac-St-Jean, deuxième édition, Canada, 1984, P 24.

² – عبد الحي العباس، بناء المصطلح بين قيود المعجم وقلق الاستعمال، ط 1. المغرب: 2007، المطبعة والوراقة الوطنية، ص 07.

ونظراً لإجماع العلماء بخصوص هذه القضية فإننا نكتفي بذكر بعض الأقوال على سبيل المثال فقط، ولعلّ أهمّها ما عبّر عنه الأمير مصطفى الشّهابي بقوله: « المصطلح العلمي هو لفظ اتّفق العلماء على اتّخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلميّة »¹. وهذا ما نجده أيضاً ضمن توصيات المنظّمة الدوليّة للتّقييس إيزو (ISO)؛ حيث عرّفت المصطلح على أنّه « رمز يتّفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكوّن من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابيّة (الحروف) »²، الاتّفاق إذن كما عبّر عنه الشّهابي في موضع آخر شرط لا غنى عنه.

وما دام الأمر كذلك، فالمصطلح لن يتحقّق وجوده إلّا عند اتّفاق مجموعة من العلماء عليه، وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ المقصود بالعالم هنا لا ينبغي أن نفهم منه أيّاً كان، وإنّما يشترط فيه أن يكون متخصصاً في مجال علميّ معيّنين. وهذا ما ذهب إليه الطّاهر ميلة أيضاً بقوله: « فإنّ دلالة هذا النوع من الألفاظ لا يفهمها إلّا المتخصّصون في هذا الفرع »³. وهذا ما نراه أيضاً لأنّ المصطلح يتميّز بدلالته الواحدة في مجال التّخصّص رغم استخدامه في اللّغة العاديّة؛ فهذه السّمة المميّزة له إذن هي التي « تمنع من جهة وجود التّرادف، ومن جهة أخرى فهي تمنع الالتباس الذي قد ينتج عن تعدّد المعاني »⁴. هذا يعني أنّه لولا اتّفاق الباحثين المتخصّصين في الحقل المعرفيّ الواحد لأصبح للمصطلح الواحد عدّة مرادفات؛ وهذا يتناقض مع أهمّ صفة ينبغي أن يتّصف بها وهي الدّلالة الواحدة في مجال التّخصّص.

¹ - الأمير مصطفى الشّهابي، المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث، ط.و. بيروت: 1995، دار صادر، ص 06.

² - مؤسسة إيزو التّوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، مجلّة اللّسان العربيّ، ع 22، المغرب: الدّورة الماليّة 1983/82، مطبعة النّجاح الجديدة، ص 206.

³ - الطّاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر، بحث ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر: 1985، ص 15.

⁴ - Bernd Spillner: Terminologie et connotation, collection; étude de sémantique lexicale, Paris, 1994, P 57.

2- وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي: يرى أحد الباحثين أنّ المصطلحات قد تكون « لفظاً له معنى عام في اللغة، ثم يستخدم هذا اللفظ نفسه ليدلّ على معنى محدّد أو عملية محدّدة في مجال من المجالات»¹، فالمصطلحات إذن حسب هذا التعريف لم تنشأ من العدم، بل كانت أول الأمر عبارة عن مفردات من اللغة العامّة ثم دخلت حيز التخصّص؛ فأصبحت تدلّ على معنى محدّد، وهذا ما ذهب إليه ممدوح محمّد خسارة² أيضاً؛ فالمصطلح عنده لفظ منقول من معناه اللغوي إلى معنى آخر، مُتَّفَق عليه بين طائفةٍ مخصوصة.

المتأمل في هذين التعريفين يجد أنّهما يشتركان في نقطة واحدة تتمثل في كون المصطلحات منقولة من معانيها اللغوية إلى معان اصطلاحية، لكنّهما أغفلا شيئاً مهماً في هذه القضية وهو ضرورة وجود ولو أدنى علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي؛ وهذا ما نجده عند الباحث صالح بلعيد حين ذهب إلى أنّ المصطلح « يُختار لوجه علاقة أو ملابسة بين المعنى اللغوي والدلالة الاصطلاحية»³، والشّيء نفسه مذكور عند الشّهابي في قوله: «المصطلحات لا توضع ارتجالاً. ولا بدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة، كبيرة كانت أو صغيرة، بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»⁴. ولتقريب الفكرة أكثر إلى أذهان الباحثين قدّم لنا الشّهابي توضيحاً يتمثل في كلمة (طَيّارة) التي هي مؤنّث (طَيّار) على وزن (فَعَال) الذي يفيد المبالغة، والمعنى الأصليّ أو اللغويّ لهذه الكلمة أنّها « يُنعت بها الفرس الحديد الفؤاد الماضي الذي يكاد يطير من شدّة عدوّه»⁵، لكنّه استعمل حديثاً للدلالة على وسيلة من وسائل النقل ألا وهي الطّائرة؛ وما جعله يطلق تلك الكلمة القديمة على هذه الأداة الحديثة هو وجود شبه بين المعنى اللغوي القديم والمعنى الاصطلاحي الحديث يتمثل في الطيّران من جهة، والسرعة من جهة ثانية.

¹ - سيد رمضان هدارة " المصطلح العلميّ بين الترجمة والتّعريب " ندوة عمّان: الرّموز العلميّة وطريقة أدائها بالّلغة العربيّة، اتّحاد المجامع اللّغوية العلميّة العربيّة، جمادى الأولى 1407هـ/كانون الثّاني (يناير) 1987م، مطبعة قطب، 1988م، ص 40.

² - ممدوح محمّد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربيّة، ط. د. دمشق: 2013، دار الفكر، ص 14.

³ - صالح بلعيد، مقاربات منهجية، دط. الجزائر: 2010، دار هومة، ص 195.

⁴ - الأمير مصطفى الشّهابي، المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث، ص 06.

⁵ - المرجع نفسه، ص 06.

3- له ما يقابله في اللغات الأجنبية: يرى جميل الملائكة أن « أهمّ مبدأ يجب الأخذ به عند وضع مقابل عربي لمصطلح أجنبي هو أن يُنظر إلى المدلول الاصطلاحي للفظ الأجنبي قبل معناه اللغوي، ومن ثمّ يختار اللفظ العربي المناسب لذلك المدلول »¹. ولعلّ ما جعل هذا الباحث يستعمل عبارة (اللفظ العربي المناسب) هو كون المصطلحات في اللغة العربية لم يُتفق عليها بعد، ومادام الأمر كذلك فإنّ توظيفنا لكلمة (المصطلح العربي) تبقى غامضة إذا ما قصدنا بها ما يُترجم عن الغرب مثلاً؛ لأننا في هذه الحالة نكون أمام عدّة مقابلات عربية للمصطلح الأجنبي الواحد.

إذا كان بعض الباحثين يفضلون استعمال (المقابل العربي) بدلاً من (المصطلح العربي)، فإنّ هناك من يؤكّد على صحّة هذه العبارة - المصطلح العربي - لكن بشرط تأدية المعنى الدقيق، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ذهب إليه الباحث عمرو أحمد عمرو بقوله: « إنّ المصطلح العربي النّاجح في مختلف التّخصّصات هو الذي يؤدّي المعنى الدّقيق للمصطلح الأجنبيّ، وهو الذي يسهل ردّه بالترجمة العكسيّة إلى أصله دون مشقّة أو إبهام »²، فالشرط الذي وضعه هذا الباحث للمصطلح العربي يتمثّل في الوضوح والدقّة، وهذا بطبيعة الحال لا يتأتّى إلّا مع مصطلحات الحقول المعرفيّة التي ظهرت فيها هذه المصطلحات لأوّل مرّة باللّغة العربيّة، وقد يدخل ضمنها كلّ ما يتعلّق بالنحو، البلاغة والعروض مثلاً، ولمّا كانت مصطلحات هذه العلوم عربيّة الأصل ومتّفق عليها من قبل الباحثين، فإنّ تسميتها بمصطلحات عربيّة لا يثير أيّ لبس أو غموض لأنّ معانيها ثابتة ولا تحتمل مرادفات أخرى - إن صحّ التعبير - لأنّ التّسميات المختلفة هي نتيجة التّرجمة من لغات مختلفة.

لمّا كانت اللّغات المترجم عنها هي سبب تعدّد المقابلات العربيّة التي توضع للمصطلح الأجنبيّ الواحد، فإنّه ينبغي « أن لا يُقتصر دائماً في وضع مقابل عربي لمصطلح أجنبي على

¹- جميل الملائكة " المصطلح العلميّ ووحدة الفكر " مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد: 1403هـ/تموز 1983م، المجمع العلميّ العراقيّ، مج 34، ج3، ص 90-91.

²- عمرو أحمد عمرو "المصطلح العربيّ- قضية حائرة"- مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط: الدّورة الماليّة 1988/1989، مكتب تنسيق التّعريب، ع 32، ص 156.

لغة أجنبية واحدة»¹، لأنّ المصطلحات لم تظهر بلغة واحدة فقط، بل ظهرت بلغات مختلفة؛ فالباحث مثلاً الذي يسعى إلى ترجمة مصطلحات التحليل النفسي ينبغي أن يكون ملماً باللغة الألمانية، لأنّ مصطلحات هذا العلم أول ما ظهرت كانت مع سيغموند فرويد باللغة الألمانية؛ ومن يتقن لغة أجنبية واحدة فقط ولتكن الفرنسية أو الإنكليزية مثلاً لا يتمكن من فهم مصطلحات التحليل النفسي فهماً صحيحاً. والشئ نفسه يقال بالنسبة لباحث يجهل اللغة الفرنسية ويحاول ترجمة مصطلحات دي سوسير (De Saussure) في اللسانيات، لأنّ هذه الأخيرة ظهرت باللغة الفرنسية.

وخلاصة القول، ينبغي على الباحث المصطلحي أن يتقن أكثر من لغة أجنبية واحدة، وهذا ينطبق أيضاً على الباحث -مهما كان تخصصه- بصفة عامة.

4- كلمة أو مجموعة كلمات: إنّ المصطلح عند الغربيين عبارة عن « وحدة معنوية مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من عدّة كلمات (مصطلح مركّب) وهي تدلّ على مفهوم ينتمي إلى مجال معيّن»²؛ فالمصطلح حسب هؤلاء الباحثين³ العرب نوعان : بسيط إذا تكوّن من كلمة واحدة، ومركّب إذا تركّب من أكثر من كلمة.

والشئ نفسه نجده في (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات) الصادر عن مكتب تنسيق التعريب، حيث ورد فيه تعريف المصطلح على أنّه « كلّ وحدة دالّة، بسيطة أو مركّبة، تطلق على مفهوم محدّد بشكل أحادي، داخل ميدان معرفي معيّن»⁴. فالملاحظ من خلال هذين التعريفين أنّهما يركّزان على كون المصطلح إمّا بسيطاً أو مركّباً؛ لكن هذا لا يعني أنّه لا يخرج عن هذين النوعين، لأنّ هناك من الباحثين من نظر إلى المصطلح من زاوية أخرى؛ فأضاف إلى ما سبق

¹ - جميل الملاثة "المصطلح العلميّ ووحدة الفكر" ص 102-103.

² - Rachel Boutin-Quesnel et autres: Vocabulaire systématique de la terminologie, les publications du Québec, Québec, 2^{ème} éd, aout 1990, P 20.

³ - نقصد بهم المؤلفين الأربعة لكتاب: Vocabulaire systématique de la terminologie، وهم:

Rachel Boutin-Quesnel.

Nycole Bélanger.

Nada Kerpan.

Louis-jean Rousseau.

⁴ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ط 2. الدار البيضاء: 2002، مطبعة الأنجاح الجديدة، ص150.

أنواعاً أخرى، ولعلّ أهمّها ما ورد عند الباحث ساجير (Sager) في قوله: « قد يأخذ المصطلح شكل أرقام، أو حروف أو رموز، كما يمكن أن يتألّف من جميع هذه العناصر »¹، هذا يعني أنّ المصطلح حسب هذا التعريف قد خرج عن نطاق ما هو لغويّ إلى أشياء أخرى كالأرقام والحروف والرموز.

ومن الأمثلة على ذلك نذكر المصطلح المركّب (Developmental quotient) الذي تمّ اختصاره إلى (DQ) وهو يُترجم إلى اللغة العربيّة بـ: (نسبة النّمّو) ثمّ اختُصر بدوره إلى: (ن) ². فإذا كان هذا المختصر عبارة عن أخذ الحروف الأوائل من المصطلح المركّب المراد اختصاره، فإنّ بعض المصطلحات الأخرى تأتي على شكل رموز نحو: الماء H₂O، غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂... إلخ.

هذا يعني أنّ المصطلحات قد تأتي على شكل مختصرات أو على شكل رموز، وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ الباحث صالح بلعيد يرى أنّ المختصر يختلف عن الرّمز³، لأنّ هذا الأخير يعبر عن مضمون معيّن ويستعمل عادة في العلوم الدّقيقة كالرياضيّات والكيمياء، في حين تُستخدم المختصرات في مختلف مجالات الحياة.

وما دام الأمر كذلك، فالرموز تتّصف بالخصوصيّة والثّبات، أمّا المختصرات فهي تتّصف بالشموليّة والتّغيير. ولعلّ خير مثال على ذلك لما نجد الباحث نفسه وفي الصّفحة نفسها يستعمل مختصراً واحداً للدّلالة على شيئين اثنين؛ نحو: المصطلح (CAT)⁴ الذي وضعه حامد عبد السّلام زهران للمصطلح: اختبار تفهّم الموضوع للأطفال / apperception test children's من جهة، ومن جهة أخرى للمصطلح: اختبارات القدرات الجامعيّة / College ability tests؛ فهذا خير دليل على أنّ المختصرات غير قارّة، فلو كانت كذلك لما عبّر بالمختصر الواحد عن مصطلحين اثنين أو أكثر.

¹ – Juan,C,Sager: pour une approche fonctionnelle de la terminologie, travaux du centre de recherche en terminologie et traduction, université lumière, Lyon 2, 2000, P 12.

² – حامد عبد السّلام زهران، قاموس علم النفس، ط2. بيروت: 1987، عالم الكتب، ص 148.

³ – صالح بلعيد، اللّغة العربيّة العلميّة، ط4. الجزائر: 2009، دار هومة، ص 90.

⁴ – حامد عبد السّلام زهران، المرجع السابق، ص 80.

وبالإضافة إلى كون المصطلح قد يأتي مختصراً أو رمزاً، فإنّه في بعض الأحيان قد يكون على شكل عبارة طويلة، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ المصطلح ينبغي أن يوضع في أقلّ عدد ممكن من الكلمات كلّما أمكن ذلك، وهذا ما ذكره مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في مجموعة قراراته العلميّة؛ حيث عبّر عن ذلك بقوله: « تُفَضَّلُ الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تُفَضَّلُ التّرجمة الحرفيّة »¹. فالمجمع يؤكّد في قراره هذا على تفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين عند إمكانية ذلك، أمّا في حالة تعذّر ذلك، فقد أجاز المجمع اللّجوء إلى التّرجمة الحرفيّة التي تعني نقل المصطلحات الأجنبيّة كما هي إلى اللّغة العربيّة شرط كتابتها بالحروف العربيّة نحو المصطلحات التّالية²: الفونولوجيا، المورفولوجيا، سنناكس... إلخ.

يأتي المصطلح إذن في أشكال كثيرة جدّاً، فقد يكون في كلمة واحدة أو مركّباً من عدّة كلمات، كما يأتي أيضاً إمّا مختصراً أو رمزاً، وأخيراً فإنّه قد يأتي معرباً، لكن رغم كلّ هذه الأشكال إلّا أنّه يُستَحَسَن دائماً أن يأتي في كلمة واحدة كلّما أمكن ذلك؛ لأنّ المصطلح الواحد إذا كان مكوّناً من عدّة كلمات فإنّ تركيبه في جملة معيّنة قد يأخذ مساحة كبيرة؛ وبالتالي قد يتعذّر الفهم على غير المتخصّص في الميدان نتيجة عدم معرفته للأركان الأساسيّة التي تألّفت منها الجملة ولاسيّما إذا كان فيها التّقديم والتّأخير.

كلّ هذا يجعلنا نكرّر ونقول إنّ أفضل تعريف للمصطلح من حيث عدد الكلمات التي يتكوّن منها هو ذلك المصطلح الذي يتوفّر على أقلّ عدد ممكن من الكلمات كلّما أمكن ذلك.

5- أحادي الدّلالة في مجال التّخصّص: إنّ المصطلح مهما كان نوعه سواء أكان مفرداً أم مركّباً فإنّه ينبغي أن لا يُستعمل إلّا « للدّلالة على مفهوم معيّن في المجال الواحد، ولا يعبّر عن هذا المفهوم في ذلك المجال إلّا بتلك التّسمية، لتسلم التّسميات المصطلحيّة من الاشتراك والتّرادف »³.

¹ - مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً (1934-1984)، دط. القاهرة:

1404هـ/1984م، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ص 175.

² - علي القاسمي، صناعة المعجم التّاريخيّ لّلغة العربيّة، ط1. بيروت: 2014، مكتبة لبنان ناشرون، ص 74-75.

³ - عبد اللّطيف عبيد "دور التّوثيق والإعلام المصطلحيّين في تطوير المصطلحات العربيّة وانتشارها" مجلّة اللّسان العربيّ، مكتب تنسيق التّعريب، ع 52، ص 113.

المصطلح حسب هذا التعريف يتوقّف على سمتين اثنتين لا يمكن لإحدهما أن تتجسّد إلّا بظهور نظيرتها، وبعبارة أخرى فهما مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، فالسّمة الأولى تتمثّل في أحادية الدّلالة، أمّا السّمة الثّانية فهي متعلّقة بمجال التّخصّص.

المصطلح إذن لا بدّ أن يتوقّف على دلالة واحدة في المجال العلميّ الواحد؛ فإذا احتمل أكثر من دلالة فهذا يعني أنّه خرج من دائرة الاختصاص ليشيع بين عامّة النّاس؛ وبالتالي يصبح مجرد كلمة معيّنة من كلمات اللّغة العامّة. ولمّا كانت مفردات اللّغة العامّة تحتل أكثر من معنى وخاصّة لما يتعلّق الأمر بلغة كاللّغة العربيّة الّتي تُنعت بأنّها لغة ترادف، فقد حرص علماء المصطلحيّة على « وجوب أن يكون للمصطلح معنى محدّد لا يلتبس بمعنى أيّ مصطلح آخر في حقله»¹. فهذا النّوع من الألفاظ لا يفهمه إلّا المتخصّصون في ذلك الحقل، وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ تحديد دلالة المصطلحات الّتي تنتمي إلى المجال العلميّ الواحد لا تكون حسب هؤلاء المتخصّصين أنفسهم، بل حسب مختلف المفاهيم الّتي يحتوي عليها ذلك المجال²، لأنّ كلّ حقل معرفيّ معيّن يشمل على مجموعة من المصطلحات الخاصّة به.

ونظراً لتعدّد هذه الحقول المعرفيّة، فالمصطلح إذن يظهر في جميع هذه المجالات، ولمّا كان الأمر كذلك فقد أصبح المصطلح « يغطّي تقريباً مجمل النّشاط الإنتاجيّ للفعل الإنسانيّ، ويشمل الفنون والعلوم والحرف»³؛ لكن هذا لا يعني أنّ المصطلح الواحد قد نجده في كلّ هذه المجالات، وإتّما المقصود بذلك هو أنّ المصطلحات غير مختصّة بعلم معيّن، بل نجدها في مختلف العلوم؛ لكن كلّ علم له مصطلحاته الّتي ينفرد بها عن بقيّة العلوم الأخرى، وأهمّ ما يميّز المصطلحات في التّخصّص العلميّ الواحد هو أحادية الدّلالة الّتي يتّسم بها المصطلح الواحد.

¹ - محمّد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللّغوية، كتاب تذكاري بعنوان: تمام حسان رائداً لغويّاً (بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه)، عبد الرّحمن حسن العارف، ط1. القاهرة: 2002، عالم الكتب، ص 295.

² - Guilbert (L): Lexicographie et terminologie, terminologie 76, P V-2.

³ - Robert Dubuc: Manuel pratique de la terminologie, 3^{ème} éd , Canada, 1992, P 16.

6- المصطلح وحدة في نظام من المفاهيم: إنَّ المصطلحات حسب ألان ري (Alain Rey)

«سواء أكانت كلمات أم مجموعة من الكلمات تُحدّد بالعلاقات المشتركة في مضمونها، ولا يدخل في هذا التحديد مستوى الصّيع اللّغوية، وتعتبر فرعاً بالنسبة لمجموع ألفاظ اللّغة»¹. المقصود بالفرع في هذا القول هو أيّ ميدان من الميادين العلميّة، أمّا بالنسبة للصّيع اللّغويّة فإنّ هذا الباحث لم يقصد بها العلاقات الصّرفية والنّحوية التي تربط بين مختلف هذه الألفاظ، وإنّما أراد بهذه العلاقات شيئاً آخر يتمثّل في البنى المفهوميّة التي تتّصف بها هذه المصطلحات. يتّضح لنا ممّا سبق أنّ المصطلح لا يتحدّد إلّا من خلال علاقته بمجموعة المدلولات المنتمية إلى المجال العلميّ الواحد، وبعبارة أخرى فالمصطلح يكون «في علاقة مع كلّ المصطلحات الأخرى التي تشكّل جزءاً من نفس مجال التّخصّص كما تكوّن معها حقلاً تصوّرياً أو حقلاً مفهوماً»². هذا يعني أنّ الحقل المفهوميّ لتخصّص معيّن وليكن مثلاً الرياضيات هو مجموع المفاهيم التي تشكّل هذا التّخصّص، فهذه المفاهيم تتكوّن من تصوّرات ذهنية تحيلنا إلى كلّ ما يتعلّق بالرياضيات من جبر وهندسة وتحليل، وكذا جميع المعادلات والقوانين الخاصّة بهذا التّخصّص المتمثّل في الرياضيات.

لما كانت المصطلحات لا تتحدّد إلّا وهي داخل النّظام الذي يكوّنه ذلك التّخصّص، فإنّ وضع «مصطلح معيّن بإزاء مفهوم معيّن يعني إلحاقه بنظام محدّد من المفاهيم أو التّصوّرات»³. وهذا ما ذهب إليه أيضاً علي القاسمي بقوله: «إنّ معنى (المصطلح) تقرّره خصائص المفهوم الذي يعبر عنه والعلاقات القائمة بين هذا المفهوم وبقية المفاهيم في المنظومة المفهوميّة للحقل العلميّ الذي ينتمي إليه»⁴، وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ علم المصطلح يهتمّ بالمفهوم وتسميته، وهذا ما يجعله يختلف عن اللّسانيّات التي تقوم بدراسة الكلمة من الدّالّ نحو المدلول.

¹ – Alain Rey: La terminologie: réflexions sur une pratique et sur sa théorie, terminologie 76, p V15.

² –Maria Térésa Cabré: la terminologie: théorie, méthode et applications, les presses de l'université d'Ottawa, Canada, 1998, P 174.

³ – محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللّغوية، ص 296.

⁴ – علي القاسمي "علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة: العناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح" وقائع الندوة الدّولية الأولى لجمعية اللّسانيّات بالمغرب من 21 إلى 24 أبريل 1987، إعداد: عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون، ص183.

هكذا إذن، فوجود المصطلح « يكون مرتبطاً بمنظومة التّصوّرات التي ينتمي إليها »¹، وبتعبير آخر فالمصطلحات لا تكون محدّدة إلّا وهي داخل النّظام، لكن هنا ينبغي التّنبية إلى أنّ النّظام المقصود في هذا المقام هو النّظام الاصطلاحيّ الذي يقوم على أساس العلاقات المشتركة بين مدلولات هذه المصطلحات.

خامساً: أنواع المصطلحات: قبل أن نتطرّق إلى ذكر أنواع المصطلحات لا بدّ من الحديث أولاً عن الخلط القائم بين تسميات المصطلح في حدّ ذاتها؛ حيث يُعبّر عنه في اللّغة العربيّة بعدّة مصطلحات نحو: المصطلح، المصطلح العلميّ، المصطلح التقنيّ، المصطلح المتخصّص، المصطلح الخاصّ والمصطلح المختصّ... إلخ. فأمام هذه المصطلحات المتعدّدة للمفهوم الواحد لم يعد من السّهل على الباحث غير المتخصّص في الدّراسات المصطلحيّة أن يميّز بينها أم أنّها مجرد مصطلحات مترادفة؟ كلّ هذا جعلنا نتطرّق في بداية الأمر إلى الحديث عن هذه الإشكالية. بعد اطلّاعنا على عدد كبير من المؤلّفات الخاصّة بعلم المصطلح بمختلف أنواعها من كتب، معاجم، مقالات ومحاضرات أقيمت في المؤتمرات والندوات، توصلنا إلى أنّ الباحثين العرب يطلقون على المصطلح (Terme) تارة (المصطلح العلميّ) وتارة أخرى (المصطلح المتخصّص)، لكن التعريف الذي يُرفّق بكلّ مصطلح من هذه المصطلحات نجده لا يحمل أيّة صفة إضافية تحيل إلى أنّ هذا المصطلح يُصنّف ضمن العلميّ أو ضمن المتخصّص؛ فمن الباحثين الأوائل الذين استعملوا عبارة المصطلح العلميّ بمعنى المصطلح بصفة عامّة نذكر على سبيل المثال الأمير مصطفى الشّهابي في كتابه المعنون بـ: (المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث)، حيث أصبح هذا الكتاب -على حدّ تعبير جواد حسني سماعنه- ينافس مؤلّفات فيلبر (Filber) الحديثة في المصطلحيّة²، كما يُعتبر مصدرًا أساسيًا من مصادر البحث المصطلحيّ في أيّامنا هذه.

¹ – Myriam Bouveret: Néologie et terminologie, production de sens du terme, thèse de doctorat, Université de Paul Valéry, Montpellier III, 1996, P 78.

² – جواد حسني سماعنه "منهجيّات وضع المصطلح العلميّ العربيّ وتوحيده؛ قراءة استيعابية نقدية ومقارنة" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: 1995، مكتب تنسيق التّعريب، ع 40، ص 127.

لقد أورد لنا الشهابي ضمن هذا الكتاب تعريفاً للمصطلح العلمي كالتالي: « هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية. فالتصعيد مصطلح كيميائي، والهَيُولَى مصطلح فلسفي، الجراحة مصطلح طبي، والتطعيم مصطلح زراعي وهكذا»¹. ولعل ما يؤكد أكثر أن المصطلح العلمي كان يُطلق على كل المصطلحات مهما كان العلم أو الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه هو قول عبد الصبور شاهين المتمثل فيما يلي: « إذا كنا نقصد بالمصطلح العلمي كل ما استعمل للدلالة على معنى خاص بالعلوم الإنسانية أو الطبيعيتية، فإن العلوم الدينيتية داخلية في هذا التحديد لاشتمالها على كثير من المصطلحات التي جاء بها القرآن، أو قررتها السنة، أو وضعها المجتهدون من الأئمة والفقهاء»². يتبين لنا من التعريفين السابقين أن كلمة (المصطلح العلمي) تُستعمل للدلالة على المصطلح بصفة عامة في كل التخصصات دون استثناء، وهذا ما نجده فعلاً عند عدد كبير من الباحثين وعلى رأسهم الشاهد البوشيخي الذي عبّر عن ذلك بقوله: «يقصد بـ «المصطلحات العلمية» تلك الألفاظ التي تسمي مفاهيم معينة، في أي علم من العلوم، بأصنافها الثلاثة: العلوم الشرعيتية، والعلوم الإنسانية، والعلوم المادية؛ في أي عصر من الأعصار، وفي أي مصر من الأمصار، ولدى أي اتجاه من الاتجاهات، وفي أي تخصص من التخصصات»³. نستخلص من هذا الكلام أن المصطلح العلمي يطلق على جميع المصطلحات وليس كما يعتقد البعض من أمثال الباحث محمود مختار الذي يرى أن المصطلح العلمي يعني «اللفظ المحدد والمخصص المتعارف عليه بين العلميين خاصة والدال على معنى واحد»⁴، فالمتمائل في هذا القول يجد أن المصطلح العلمي مقيد بالمجالات العلمية فقط، وهو تصور خاطئ لا أساس له من الصحة على الإطلاق.

ولعل ما يبرر صحة ما ذهبنا إليه هو تلك المؤلفات الأولى التي وضعت من طرف كبار اللغويين والمصطلحيين وكانت عناوينها متضمنة لكلمة (المصطلح العلمي)؛ نحو:

¹ - الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 06.

² - عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 122.

³ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، طر. القاهرة: 1433هـ/2011م، دار السلام، ص 15.

⁴ - محمود مختار " اللغة العلمية العربية سماتها ومفرداتها ورموزها" ندوة عمان بعنوان: الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية، عمان: جمادى الأولى 1407هـ/كانون الثاني (يناير) 1987م، مطبعة قطب، ص 25.

- (المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث) للأمير مصطفى الشّهابي؛
- (الجهود اللّغويّة في المصطلح العلميّ الحديث) لمحمّد علي الزّركان؛
- (معجم المصطلحات العلميّة العربيّة للكندي والفارابي والخوارزمي وابن سينا والغزالي) لغايز الدّاية؛
- (المصطلح العلميّ عند العرب تاريخه مصادره نظريته) لمحمّد حسن عبد العزيز،...إلى غير ذلك.

رغم كثرة المؤلّفات العربيّة التي احتوت ضمن عناوينها على كلمة (المصطلح العلميّ)؛ إلّا أنّ مؤلّفيها لم يقصدوا بها تلك المصطلحات المتعارف عليها لدى العلميّين فقط، وإنّما قصدوا بها جميع مصطلحات الحقول المعرفيّة دون التّركيز على بعض المجالات فقط، وبعبارة أخرى فكلّ ما جاء ضمن هذه المؤلّفات معنوّاً بـ: (المصطلح العلميّ) كان يُقصد به (المصطلح) بصفة عامّة مهما كان التّخصّص العلميّ الذي ينتمي إليه.

إذا كان هؤلاء الباحثين لا يميّزون بين المصطلح بصفة عامّة والمصطلح العلميّ بصفة خاصّة، فهناك من الباحثين من عزّف لنا المصطلح العلميّ أفضل تعريف ولاسيّما عند تبيانهِ أنّ سبب تسمية المصطلحات بالعلميّة لا يرجع إلى كونها علميّة في حدّ ذاتها؛ وهذا الباحث هو أحمد الحطّاب الذي جاء على لسانه: « المصطلح العلميّ هو كلّ لفظة أو كلمة تدخل في نطاق المعرفة العلميّة والتي صاغها أو ابتكرها أو اقتبسها الباحثون والدّارسون للتّعبير عن نتائج أعمالهم. وهكذا، فإذا نعتت المصطلحات بالعلميّة فذلك ليس راجعاً لكونها علميّة في حدّ ذاتها ولكن للظّروف التي تمّت فيها الصّياغة أو الابتكار»¹. المصطلحات العلميّة حسب هذا الباحث تشمل جميع العلوم شرط أن تتسم بأحاديّة الدّلالة في مجال التّخصّص من جهة، ومن جهة أخرى فتسميتها بالعلميّة ليست نسبة إلى التّخصّصات العلميّة بل نسبة إلى ظروف صياغتها أو ابتكارها. يتّضح ممّا سبق أنّ بعض الباحثين يطلقون تسمية المصطلح العلميّ على كلّ المصطلحات المستعملة في مختلف الحقول المعرفيّة، في حين نجد البعض الآخر يقيّد المصطلح العلميّ

¹ - أحمد الحطّاب "المصطلحات العلميّة وأهميتها في التّرجمة؛ العلوم الطّبيعيّة نموذجاً" مجلّة دراسات مصطلحيّة، الدّار البيضاء - المغرب: 1424هـ/2003م، مطبعة النّجاح الجديدة، ع3، ص 142.

بالمجالات العلمية فقط. لكن رغم هذا الاختلاف في وجهات نظر الباحثين، إلا أن هناك من يرى أن « تعبير المصطلح المتخصص يُفضّل على المصطلح العلمي أو التقني »¹. وهذا ما نراه أيضاً لأن المصطلح المتخصص نجده في كلّ العلوم؛ فهو لا يمسّ مجالاً علمياً محدداً دون غيره من المجالات. ولما كان الأمر كذلك فإنه يُستحسن توظيف تسمية (المصطلح المتخصص) بدلاً من التسميات الأخرى كي لا تختلط الأمور وتتعدّد أكثر فأكثر.

وعلى العموم، مهما كان المجال المعرفي الذي تنتمي إليه المصطلحات، ومهما اختلفت وجهات نظر الباحثين من حيث تصنيفها تبعاً لاعتبارات كثيرة إلا أن هذه الأنواع لا تخرج في الحقيقة عن التصنيفات التالية:

1- تصنيف المصطلحات باعتبار الشكل: إنّ الأساس المعوّل عليه في تصنيف المصطلحات باعتبار الشكل هو النّظر إلى المصطلح في حدّ ذاته، وبعبارة أخرى يكون بالتركيز على الهيئة الخارجية للمصطلح؛ فالتصنيف هنا يكون وفق عدّة اعتبارات « كعدد ونوع المورفيمات التي يتكوّن منها إذا كان مركّباً، وطبيعة صيغته الاشتقاقية إذا كان مشتقاً... »²، نفهم من هذا الكلام أن هذا التصنيف يتمّ تبعاً لاعتبارين اثنين؛ يتمثّل الأول في عدد الكلمات التي يتكوّن منها المصطلح، فقد يكون مفرداً إذا تكوّن من كلمة واحدة فقط، وقد يكون مركّباً إذا تكوّن من كلمتين أو أكثر. أمّا الاعتبار الثاني فيتمثّل في النّظر إلى نوع هذه المصطلحات من حيث الاشتقاق مثلاً؛ فقد تكون مشتقة وقد تكون جامدة.

ولما كان تصنيف المصطلحات باعتبار الشكل يتمّ وفق هذين الاعتبارين، فلعّل أنواع المصطلحات التي تدرج ضمن هذا التصنيف تتمثّل فيما يلي:

1-1 مصطلحات مشتقة/جامدة: يعتبر الاشتقاق بمثابة الوسيلة الرئيسية لتوليد المصطلحات في اللغة العربية، فهذه الوسيلة الثرية على حدّ تعبير محمّد رشاد الحمزاوي « توفّر للمعجم العربي ما

¹ - محمّد الّيداي، التّرجمة والتّواصل؛ دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم، ط 1. الدّار البيضاء - المغرب: 2000، المركز الثقافيّ العربي، ص 58.

² - نجوى مغاوي " لغات التّخصّص والمصطلحات العلميّة " مجلّة تعليميات، الجزائر: 2013، مخبر تعليمية اللّغة والنّصوص، جامعة الدّكتور يحي فارس المدية، دار الخلدونية، ع4 (عدد خاص)، ص 233.

يقرب من 95% من مصطلحاته ¹. ولما كان الأمر كذلك فهذا يعني أنّ عدد المصطلحات الجامدة في اللغة العربية قليل جدًا مقارنة بعدد المصطلحات المشتقة؛ فمن هذه الأخيرة نذكر مثلاً صيغة (فُعال) الدالة على المرض حيث تمّ توليد عدد كبير من المصطلحات الحديثة عن طريق هذه الصيغة؛ نحو: زُهاب، كُساح، صُداع، خُواف، دُوار، سُعال، عُصاب؛ لكن ما تجدر إليه الإشارة في هذا الصدد هو أنّ المصطلحات المولدة بفضل صيغة (فُعال) لا تدلّ دائماً على المرض، بل هناك من الكلمات ما يدلّ على شيء آخر مثل: (عُواء، صُراخ، نُباح، بُكاء) التي تدلّ على الأصوات، وليس على المرض في حدّ ذاته، ولكن القدامى ربّما جمعوا إصدار الأصوات مع المرض لأنّ المريض يصدر في أغلب الأحيان أصواتاً معينة أو بالأحرى فالأصوات تدلّ على هذه الكلمات في صيغة واحدة هي (فُعال).

ومن الصيغ الأخرى التي يمكن بها توليد عدد كبير من المصطلحات نجد صيغة (فعلان) الدالة على الاضطراب والتقلّب؛ نحو: فوران، هيجان، غليان، جريان. ومن هذه الصيغ أيضاً ما يدلّ على المهن والحرف وهي صيغة (فِعالَة) مثل: خِياطة، حِلاقة، تِجارة، فِلاحة... إلخ. كلّ مصطلح من هذه المصطلحات يُطلق عليه (مصطلح مشتق) لأنّه ناتج عن عملية الاشتقاق. أمّا بعض المصطلحات الأخرى من قبيل: الذهب، الفضة، الكبريت... إلخ. فهي لم تُولّد بفضل عملية الاشتقاق ولا يمكن أن نشقّ منها مصطلحات أخرى؛ وبالتالي فهي مصطلحات جامدة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ المصطلح الواحد يستحيل أن يكون مشتقاً وجامداً في الوقت نفسه؛ فإمّا أن يكون مشتقاً وإمّا أن يكون جامداً فقط.

تتوفّر اللغة العربية إذن على مصطلحات جامدة وأخرى مشتقة، لكن الواردة بكثرة هي المصطلحات المشتقة، ولعلّ مردّ ذلك إلى كون اللغة العربية لغة من اللغات الاشتقاقية (Langues dérivationnelles) من جهة، ومن جهة ثانية ربّما يرجع ذلك إلى كون الاشتقاق «أيسر وسائل الوضع اللفظي وأكثرها طواعية لتوليد الاصطلاحات العربية، إضافة إلى فوائده

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها؛ الميدان العربي، ص 41.

العظيمة في تصنيف ألفاظ المعجم وحصرها في أسر لفظية محدّدة»¹. الاشتقاق إذن أفضل وسيلة لتوليد المصطلحات في اللغة العربيّة، وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ الاشتقاق الصّغير هو ما يفيدنا في هذا المجال؛ لأنّ الأنواع الأخرى من الاشتقاق المتمثلة في الاشتقاق الكبير، الاشتقاق الأكبر والاشتقاق الكبّار تسمح لنا بتوليد عدد محدود من المصطلحات؛ حيث يتمثّل الاشتقاق الكبير في أخذ كلمة من أخرى بتغيير حرف من حروفهما مع تشابه في المعنى نحو: (نضح / نضخ)، (قضم / خضم)، والاشتقاق الأكبر هو من وضع ابن جنّي ويعني أن نأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة ونعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً. أمّا الاشتقاق الكبّار فهو ما يُعبّر عنه عند بعض الباحثين بالنّحت الذي يعني اختصار أو اختزال كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة جديدة نحو: (البسمة) من (بسم الله)، و(الحملة) من (الحمد لله)، في حين يسمح لنا الاشتقاق الصّغير بتوليد عدد لا نهائي من المصطلحات أو الكلمات؛ لأنّ هذا النوع من الاشتقاق يكون بانتزاع كلمة من أخرى بتغيير في الصّيغة مع ضرورة اشتراك الكلمتين في المعنى العامّ والاتّفاق في حروفهما الأصليّة وبنفس التّرتيب؛ فهذا التّغيير في الصّورة هو ما يجعل اللغة العربيّة تنمو أكثر فأكثر.

1-2- مصطلحات مختصرة: يُعبّر عن المصطلحات المختصرة في اللغة العربيّة بعدّة مصطلحات، وهي تختلف من باحث لآخر؛ فعلى سبيل المثال عبّر عنها الصّادق خشّاب بتسميتين اثنتين هما: المختصرات (Les abréviations) والمصطلحات الاختزاليّة أو الاختصاريّة². أمّا عبد الجليل بلحاج فقد أطلق عليها كلمة (المختصرات الحرفيّة)³ لأنّها تكتفي بالأحرف الأولى للكلمات التي تدلّ على مفهوم معيّن نحو: كلمة (SIDA) فهي اختصار للعبارة: Syndrome d'immuno-deficienciae acquis.

1 - جواد حسني سماعه "المصطلحيّة العربيّة بين القديم والحديث؛ مشروع قراءة" مجلّة اللسان العربيّ، الرّباط: 1999، مكتب تنسيق التّعريب، ع 49، ص 99.

2 - الصّادق خشّاب، التّعريب وصناعة المصطلحات، دراسة تطبيقية في القواعد والإشكالات، ط 1. الأردن: 2016، عالم الكتب الحديث، ص 104.

3 - عبد الجليل بلحاج "بعض إشكاليات توليد المصطلحات العلميّة" مجلّة العلوم والتّربية، المغرب: دجنبر 1998، المدرسة العليا للأساتذة بفاس، مطبعة أنفوبرانت، ع2، ص 28.

لمصطلحات الإعلام). وعلى العموم، فقد جمع الباحث أحمد كروم¹ عددا كبيرا من المصطلحات التي يُعبّر بها عن المصطلحات المختصرة؛ وهي كالتالي: الاختزال، الاختصار، الانتقاص، الحذف، الاختزال اللغوي، الاختزال بالقبض، الاختزال بالانتقاص أو القطعة، اختزال بالرمز، المصطلحات الرمزية والرموز المصطلحية. وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد هو أنّ هذه المصطلحات ليست من وضعه بل قام بإحصائها وجمعها من الباحثين العرب؛ حيث كان يشير في أغلب الأحيان إلى واضع ذلك المصطلح نحو: مصطلح (L'acronyme) الذي أسنده للباحث لخضر غزال وقد ترجمه بعبارة (نوع من الاختصار).

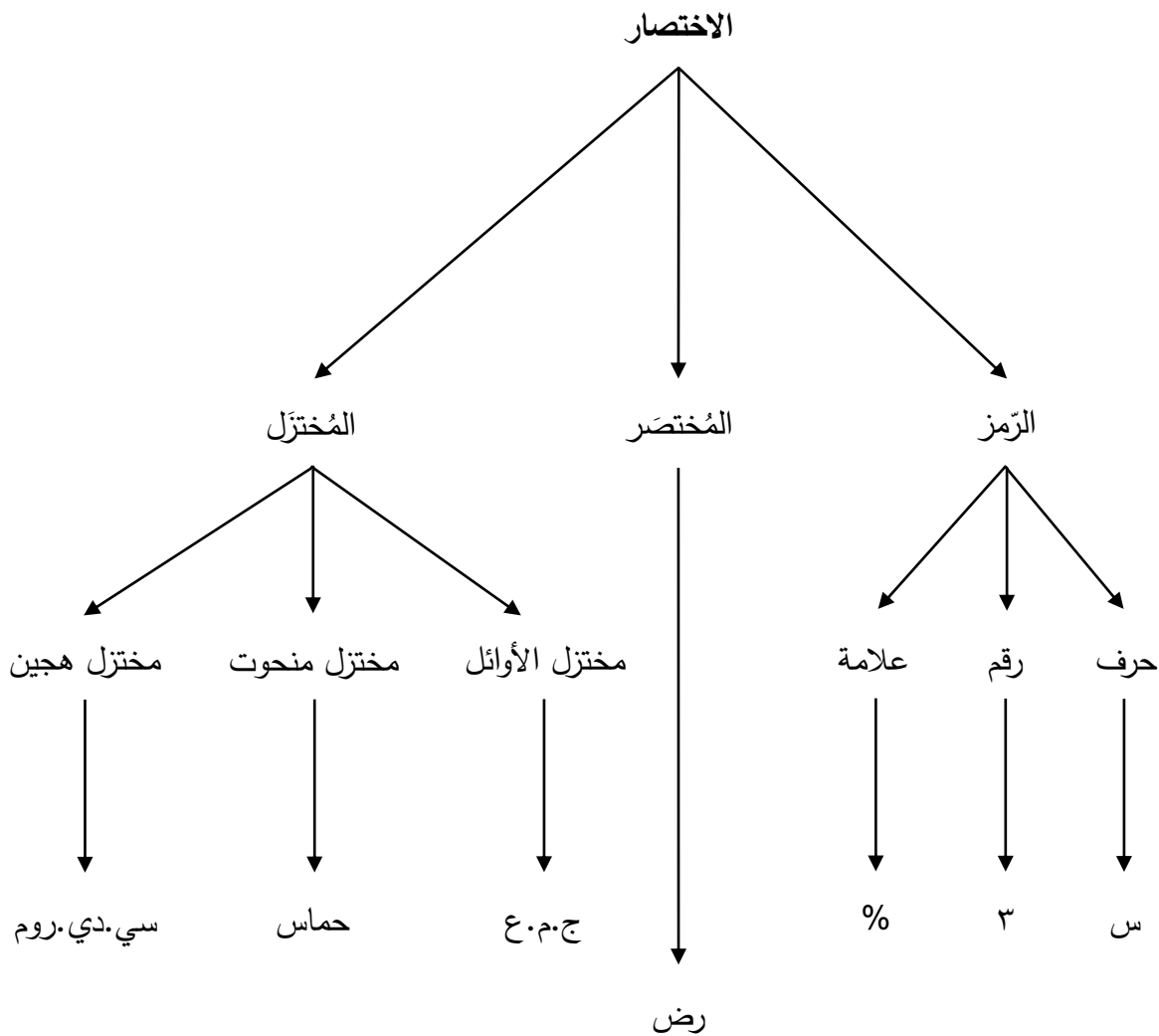
لقد ورد ضمن المصطلحات السابقة الذكر ما يسمّى بالرموز فسواء أكانت لغوية أم غير لغوية فهي « تصلح أن تكون مصطلحاً ما دامت تقابل وحدة تصوّرية في اعتبار الواضع »². يتحقّق الاختصار من هذا المنظور عندما تكون تسمية معيّنة أو مصطلح معيّن غير مكتوب بكامل حروفه مثل: المختصر (أكاتاب)³، الذي اختصره الباحث صالح بلعيد من العبارة التالية: Arab centre for arabisation, translation authorship & publication. التي تعني المركز العربيّ للتّعريب والتّرجمة والتّأليف والنّشر. وعلى العموم، يأتي الاختصار في اللّغة العربيّة في عدّة أشكال؛ وهي كالتالي⁴:

¹ - أحمد كروم "التّحت في اللّغة العربيّة مظاهر وإشكاليات" مجلّة دراسات، أكادير - المغرب: 1998، كلىة الآداب والعلوم الإنسانية، ع8، ص 91-96.

² - محمّد حسن عبد العزيز، المصطلح العلميّ عند العرب تاريخه مصادره نظريته، دط. دب: 2000، دار الهاني للطباعة، ص11.

³ - صالح بلعيد، مقاربات منهجية، ص 181.

⁴ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص496.



الشكل رقم (01): أنواع الاختصار.

1-3- مصطلحات مركّبة: المصطلحات المركّبة ظاهرة شائعة جدًّا في المصطلحات العربيّة الحديثة، دعت إليها الحاجة الماسّة في ترجمة المصطلحات الأجنبيّة الوافدة إلينا بأعداد هائلة ولاسيّما تلك المصطلحات المقترنة بالسّوابق واللّواحق (Les suffixes et les préfixes)؛ فهي لا تخصّ مجالاً علمياً دون آخر.

والتركيّب في اللّغة العربيّة له أصول، تحدّث عنه أيضًا النّحويّون ويؤخذ من كلامهم أنّ للمركّب ثلاثة ضوابط: شكليّ، دلاليّ وصوتيّ¹. فالضّابط الشّكليّ يتمثّل في ضرورة وجود كلمتين

¹ - سيف بن عبد الرّحمن العريفي "المصطلح العلميّ وصياغته اللّغوية؛ المصطلح المركّب نموذجاً" مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط: يونيو/حزيران 2004، مكتب تنسيق التّعريب، ع 57، ص 38.

أو أكثر لأنه يستحيل أن نتحدث عن التركيب باستعمال كلمة واحدة فقط. الضابط الدلالي يعني أن يدلّ هذا المركّب على شيء واحد لا أكثر ولا أقلّ. أمّا الضابط الصوتي فيتمثّل في احتفاظ المركّب المصطلحيّ بكلّ الصّوامت والصّوائت.

يمكن التّمييز بهذا الضّابط الأخير المتمثّل في الصوتي بين التركيب والنّحت؛ حيث تحتفظ الكلمة المركّبة بجميع الأصوات سواء أكانت صوائت أم صوامت نحو قولنا: (ثاني أكسيد الكربون) فهو مركّب مصطلحيّ مكوّن من ثلاث (03) كلمات هي: ثاني+أكسيد+الكربون، في حين تُحذف بعض الأصوات في النّحت مثل: مصطلح السّرّنة¹ (Somnambulism) المنحوت من عبارة السّير أثناء النّوم. فالنّحت في الحقيقة يعني اختزال بعض الأصوات، أمّا التركيب فيحتفظ بكلّ الأصوات.

يُعبّر عن المصطلح المركّب في اللّغة العربيّة بعدّة تسميات؛ نحو: التركيب المصطلحيّ، المركّبات المصطلحيّة، المركّب المصطلحيّ، المصطلحات المركّبة، الضّمائم²، المسكوكات، التركيب الاصطلاحيّ،...إلى غير ذلك من التّسميات.

ونظرًا لتعدّد هذه المقابلات العربيّة للمصطلح الأجنبيّ الواحد، فقد أدّى البعض إلى التّعبير عن هذا المصطلح بمصطلح آخر يختلف تمامًا عمّا ذكر سابقًا وهو يتمثّل في (التّعبير الاصطلاحيّ) ظنًا منهم أنّه يدلّ على نفس ما يدلّ عليه (التركيب الاصطلاحيّ)، لكن هذا التّصوّر خاطئ ليس في محله لأنّ معنى التركيب الاصطلاحيّ يأتي من حصيلة معاني الكلمات المكوّنة له، في حين يختلف معنى التّعبير الاصطلاحيّ عن معاني الكلمات المكوّنة له، ولعلّ هذا ما ذكر أيضًا في (المعجم الموحد لمصطلحات التّواصل اللّغويّ)؛ حيث جاء فيه تعريف التّعبير الاصطلاحيّ على أنّها: « عبارات لا يُستخلص معناها من معاني كلماتها مفردة، بل من سياقها

¹ - فاخر عاقل، معجم علم النّفس، طو. بيروت: 1979، دار العلم للملايين، ص 107.

² - يُنظر: أحمد المطيلي "المعجم العربيّ لعلم النّفس المرضي: دراسة نقدية"، ص 170. ومحمّد أزهرى، مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني، ص 115. وفريدة زمرد "الدراسة المفهومية تعريفها وأنواعها وعناصرها المنهجية" ص 57.

الثقافي والاجتماعي»¹. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المعجم لم يكتف بذكر مصطلح التعابير الاصطلاحية فقط، بل ذكر أمامه مصطلحاً آخر يرادفه ويتمثل في (عبارات مسكوكة). ومن الأمثلة التي قدّمها لنا علي القاسمي عن التعابير الاصطلاحية² نذكر على سبيل المثال التعبير الاصطلاحي (بشقّ الأنفس) الذي يعني (بصعوبة بالغة)، وكذا التعبير الاصطلاحي (قائم على قدم وساق) ومعناه (متواصل بجّد).

إذا كان بعض الباحثين العرب لا يميّزون بين عبارتي التركيب الاصطلاحي والتعبير الاصطلاحي رغم اختلاف الكلمة الأولى لهاتين العبارتين، فإنّ القضية تزداد تعقيداً أمام مصطلحي: التعابير الاصطلاحية والتعبير المصطلحية، فهذان المصطلحان مختلفان لا يدلّان على الشيء نفسه رغم التشابه القائم في الكلمات المكوّنة لهما، وقد فرّق بينهما محمّد الديداوي بقوله: «يقع التمييز بين التعابير الاصطلاحية، في اللغة العامة ومنها المتلازمات أي التعابير التي تتلازم عند الاستعمال، والتعبير المصطلحية، وهي التعابير التي تتميز بها اللغة الاصطلاحية، أي المتخصصة والمستعملة للتواصل في ميدان يستلزم التخصّص، ويكون نواة هذه الأخيرة المصطلح العلمي المتخصّص»³. فالتعابير الاصطلاحية مرتبطة باللغة العامة، أمّا التعابير المصطلحية فهي متعلّقة بلغات التخصّص.

من هنا يتّضح جلياً أنّ التعبير الاصطلاحي سواء أكان بصيغة الأفراد أم بصيغة الجمع (التعابير الاصطلاحية)، فهو لا يدخل ضمن المصطلحات المركّبة، أمّا عبارتي التركيب الاصطلاحي والتعبير المصطلحية فهي تدخل ضمن المصطلحات المركّبة. رغم تعدّد واختلاف التسميات التي تُطلق على المصطلحات المولّدة في اللغة العربية عن طريق وسيلة التركيب إلاّ أنّها تصبّ في معنى واحد، ولتفادي الخلط بين البعض منها وخاصّة تلك المتشابهة إلى حدّ بعيد فضّلنا

¹ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات التواصل اللغوي، دط. الدار البيضاء - المغرب: 2011، مطبعة النّجاح الجديدة، سلسلة المعاجم الموحّدة رقم: 37، ص 77.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 449.

³ - محمّد الديداوي، الترجمة والتعريب بين اللغة البيانية واللغة الحاسوبية، دط. بيروت: دت، المركز الثقافي العربي، ص 252 (الهامش رقم 53).

أن نتقيد في بحثنا هذا بمصطلحين اثنين فقط؛ ألا وهما: (المصطلحات المركبة) و(المركبات المصطلحية).

نقسم المركبات المصطلحية في اللغة العربية حسب جواد حسني سماعه إلى ثلاث (03) مجموعات كبيرة وهي: المركبات الدخيلة، المركبات المؤشبة والمركبات العربية الأصيلة.

1-3-1- المركبات الدخيلة: تتمثل المركبات الدخيلة في النقل الحرفي لمصطلحات أجنبية مركبة كما هي إلى اللغة العربية دون إدخال أية تعديلات عليها باستثناء كتابتها بالحروف العربية، ومن الأمثلة على ذلك: إلكترون- فولط (Electron-Volt)، إلكتروفي ل (Electrophil)، إلكتروسكوب (Electroscope)¹، وكلها عبارة عن مصطلحات كيميائية؛ فهذا النوع من المصطلحات المركبة المتمثل في المركبات الدخيلة يكثر استعماله خاصة في مجالي الفيزياء والكيمياء على حدّ تعبير جواد حسني سماعه.

1-3-2- المركبات المؤشبة: اختلف الباحثون العرب في تسمية هذا النوع من المركبات المصطلحية، فعلى سبيل المثال أطلق عليه جواد حسني سماعه مصطلح (المؤشبة)، وسمّاه محمود فهمي حجازي (المزجي المختلط)²، وهي عند علي القاسمي تسمى: (المركبات الخليطة). أمّا الباحث سيف بن عبد الرحمن العريفي فعبر عنه بـ: (المقترض) ويقصد به ما كان بعض أجزائه عربياً، وبعضها أجنبياً. ونظراً لكون هذه المصطلحات تشمل على عنصر عربي وآخر أجنبي فهي مستعملة بكثرة في عدّة مجالات علمية كالفيزياء والكيمياء ويقلّ توظيفها في مجالات أخرى كعلم النفس واللسانيات؛ ومن المصطلحات الواردة في (معجم علم النفس والتربية) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة³ مثلاً نجد: علم النفس الكلينيكي (Clinical psychology)، مجال سيكولوجي (Field psychology)، مدرسة النورمال (Normal school)، تقدّم أكاديمي (Progress academic)...إلى غير ذلك.

¹ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء، دط. تونس: 1992، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (سلسلة المعاجم الموحدة رقم 5)، ص 78-79.

² - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دط. دب: دت، دار غريب، ص 84.

³ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم علم النفس والتربية، دط. القاهرة: 1984، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ج1، الصفحات (27، 66، 73، 83) على الترتيب.

1-3-3- المركبات العربية الأصلية: تُعرف المركبات العربية الأصلية على أنها ما كانت

عناصرها كلها كلمات عربية، وهي تنقسم إلى قسمين اثنين، هما: المركب الفعلي والمركب الاسمي.

1-3-3-1- المركب الفعلي: يُقصد بالمركب الفعلي « كل مركب لغوي يتكوّن من عنصرين أو

أكثر، ويكون مبدوءاً بفعل أو يكون أساسه التركيبي فعلياً، كأن يبدأ بأداة يتبعها فعل، للتعبير عن حدث مرتبط بزمن نحوي¹. فهذا النوع من المركبات المصطلحية غير شائع في اللغة العربية، ويقل استعماله اللهم إلا في بعض المجالات كالفيزياء² نحو: يشحن (charger)، يُخمد (amortir)، يضيء (éclairer)، يتنافر (repousser, refuser)، يدور (Tourner)؛ ما يلاحظ في هذه الأمثلة هو أنّ بعضها مبنية للمجهول نحو المثالين الأول والثاني، في حين جاءت بقية الأفعال مبنية للمعلوم وهي مرتبطة بفاعل مستتر تقديره (هو)؛ لعله يعود على التيار الكهربائي أو المغناطيس مثلاً.

1-3-3-2- المركب الاسمي: ينقسم المركب الاسمي في اللغة العربية إلى عدة أقسام؛ ولعلّ

أهمّها ما يلي:

• **المركب الإضافي:** يتألف المركب الاصطلاحي الإضافي من « مصطلحين أو أكثر يكون أولهما مضافاً مرتبطاً بالثاني المضاف إليه بعلاقة هي علاقة الإضافة³، وبعبارة أخرى فالمركب الإضافي يتكوّن من مضاف ومضاف إليه وهو يأتي في عدة أشكال:

- **مركب إضافي بسيط:** إذا تكوّن من عنصرين فقط نحو: علم المصطلح، علم الصرف، علم الدلالة، علم المفردات... إلخ.

- **مركب إضافي مؤنّس:** إذا تكوّن من عنصرين؛ أحدهما عربي والآخر أجنبي، وقد ظهر هذا النوع من المركبات المصطلحية بصفة كبيرة في (معجم علم النفس والتحليل النفسي) لفرج عبد

¹ - جواد حسني سماعه "التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية" مجلة اللسان العربي، الرباط- المغرب: ديسمبر 2000، ع 50، مكتب تنسيق التعريب، ص 46.

² - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء العامة والنوعية، دط. تونس: 1989م، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الصفحات (44، 70، 143، 251، 256) على التوالي.

³ - جواد حسني سماعه، المرجع السابق، ص 45.

القادر طه وزملائه؛ ومن الأمثلة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر : فوبيا الأعماق (Bathophobia) وفوبيا الألم (Algophobia).

- **مركّب إضافي معقّد** : أطلق عليه محمد خالد الفجر اسم: (مركّب معقّد أو متراكب) ¹، وهو في توصية إيزو (مصطلح معقّد) أي « يشتمل على عدّة مورفيمات مصطلحيّة وهو إمّا مركّب أو مشتقّ أو عبارة » ². ومن الأمثلة على ذلك في المعجم السابق الذكر: اختبار الذكاء المتحرّر من أثر الثقافة (Culture-free intelligence test).

● **المركّب العطفّي** : يتركّب المركّب العطفّي من كلمتين اثنتين؛ هما: المعطوف والمعطوف عليه ويكون بينهما حرف من حروف العطف، نحو: اختبار الصّحيح والخطأ (True-false test)، اختبار ورقة وقلم (Paper and pencil test).

● **المركّب الوصفّي**: يُعبّر عن المركّب الوصفّي بـ (المركّب النّعّي) أو (المركّب البياني) وهو ما تكوّن من موصوف وصفة وقد يأتي في عدّة أشكال ولعلّ أهمّها ما يلي:

- **مركّب وصفي بسيط**؛ نحو: معاجم موحّدة، لسانيّات عامّة.

- **مركّب وصفي معقّد أو متراكب**؛ نحو: أخصائي نفسي في مجال الأمراض العصبية ³ (Neuropsychologist).

- **مركّب وصفي مؤشّب** : يتكوّن إمّا من موصوف معرّب وصفة عربيّة؛ مثل: المصطلح تكتنيكات إسقاطيّة (Projective techniques)، أو من موصوف عربيّ وصفة معرّبة كما هو الحال بالنسبة للمصطلح التّالي: التّوليد السّيمي ⁴ (La néologie sémique).

¹ - محمد خالد الفجر، المصطلح بين الخوارزمي والتّهانوي، دراسة لغوية، ط 1. 1434هـ/2012م، دار الكتب الوطنية، ص125.

² - مؤسّسة إيزو التّوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ص 209.

³ - فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النّفس والتّحليل النّفسي، ط1. بيروت: دت، دار النّهضة العربيّة، ص36.

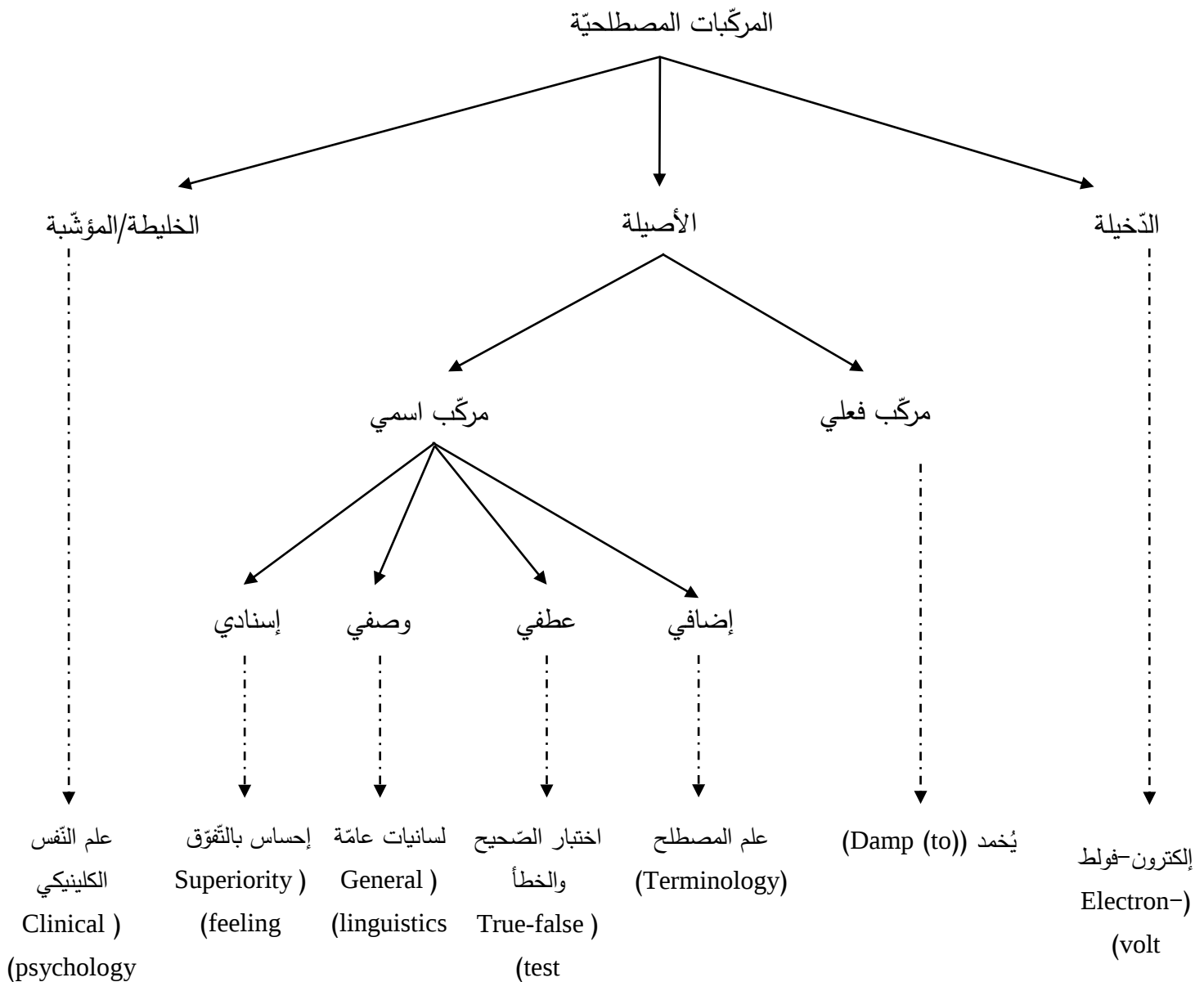
⁴ - خالد اليعبودي "رهانات التّسمية في أبعادها المصطلحيّة" مجلّة مصطلحيّات، المغرب: محرّم 1435هـ/نوفمبر 2013م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج (4-5)، ص 149.

- مركّب وصفي منحوت: يتكوّن من موصوف وصفة تتمثّل في مصطلح منحوت؛ نحو: المجال النفسحركي¹ (Psychomotor domain)؛ فالموصوف هنا يتمثّل في كلمة المجال أمّا المصطلح المنحوت فهو يتمثّل في النفسحركي وهو منحوت من: النفسي + الحركي.

• المركّب الإسنادي: المركّب الإسنادي هو ما تكوّن من عنصرين شرط أن تكون العلاقة الرابطة بينهما هي علاقة إسنادية نحو قولنا: إحساس بالتفوّق (Superiority feeling)، إحساس بالأمن (Security).

وخلاصة القول، المركّبات المصطلحيّة الاسميّة هي الطّاغية بكثرة في اللّغة العربيّة على المركّبات الفعلية من جهة، ومن جهة ثانية فالمركّبات المصطلحيّة الوصفية هي المستعملة بكثرة في اللّغة العربيّة وأقلّها استعمالاً هي المركّبات المصطلحيّة العطفية. ولتوضيح المعلومات أكثر بخصوص أنواع المركّبات المصطلحيّة المستعملة في اللّغة العربيّة، يمكن تلخيصها في الشّكل التّالي:

¹ - صلاح الدّين عرفة محمود، مقوّمات المنهج الدّراسي والتّثنية المتكاملة في مجتمع المعرفة، دط. عالم الكتب، سلسلة المنهج الدّراسي، الكتاب الأوّل، ص 225.



الشكل رقم (02): أنواع المركبات المصطلحية.

4-1- مصطلحات جُمليّة: ترجع تسمية المصطلحات الجُمليّة ربّما إلى الباحث محمّد أمطوش من خلال ترجمته لكتاب ماريا تيريزا كابري المعنون بـ: (المصطلحية النّظرية والمنهجية والتّطبيقات)؛ حيث عبّر عنها بقوله: « المصطلحات الجُمليّة مع قيمة نعتية أو ظرفية أو إضافية تسمّى عبارات مصطلحية في أغلب أبحاث المصطلحية»¹. ولعلّ ما جعله يطلق على هذا النوع من المصطلحات

¹ - ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النّظرية والمنهجية والتّطبيقات، تر: محمّد أمطوش، دط. الأردن: 2012، عالم الكتب الحديث، ص 151 (الهامش (1)).

عبارات مصطلحية أو مُصطلحات جُمليّة هو كون المصطلحات المركّبة تركيباً نعتيّاً أو إضافيّاً تكثّر فيها الكلمات إذ تصل في بعض الأحيان إلى حدّ الجملة؛ وهذا ما سمّاه المسديّ بـ: **تفجير المصطلح**¹ وهو أن يُترجم المصطلح الواحد بعبارة متعدّدة الكلمات.

ومن الباحثين الذين تحدّثوا أيضاً عن المُصطلحات الجُمليّة في اللّغة العربيّة، نجد الباحث امجد اموحو الذي يقصد بها تلك المصطلحات التي تأتي على شكل جملة لأنّه في بعض الأحيان يصعب إيجاد مصطلح مفرد أو مركّب للتعبير عن مفهوم معيّن؛ وبالتالي يمكن في هذه الحالة اللّجوء إلى استعمال عدّة مصطلحات « تكوّن جملة يغلب عليها أن تأتي من نوع الجملة الاسميّة. وتسمّى هذه المصطلحات الجُمليّة كذلك بـ العبارات المصطلحيّة، أو التّركيب الاصطلاحيّ العباريّ»². ومن أمثلة المصطلحات الجُمليّة في اللّغة العربيّة نذكر: مقياس وكسلر لذكاء أطفال ما قبل المدرسة (Wechsler preschool and primary scale of intelligence) وكذا مقياس وكسلر لذكاء الرّاشدين والمراهقين³ Wechsler adult intelligence/ scale.

ولعلّ ما جعل هؤلاء الباحثين يسمّون هذا النوع من المصطلحات بـ (المصطلحات الجُمليّة) بدلاً من (المصطلحات المركّبة) هو كون هذه الأخيرة لا ترقى إلى مستوى الجملة لأنّ العناصر المكوّنة لها قد تكون غير مكتملة أو قد لا تتوفّر على المسند والمسند إليه؛ وبالتالي لا تسمّى جملة؛ فلهذا السّبب ربّما فرّق الباحثون بين المصطلحات المركّبة والمصطلحات الجُمليّة.

2- تصنيف المصطلحات باعتبار المعنى: لقد صنّف الباحث عبد الصّبور شاهين المصطلحات باعتبار المعنى⁴ إلى صنفين اثنين هما:

2-1- مصطلحات تُستعمل بمعناها الأصليّة في اللّغة: يتضمّن هذا الصّنف المتمثّل في المصطلحات المستعملة في اللّغة بمعناها الأصليّ كلّ الكلمات الموجودة أصلاً في التّراث ثمّ

¹ - عبد السّلام المسديّ، قاموس اللّسانيّات مع مقدّمة في علم المصطلح، دط. دب: 1984، الدّار العربيّة للكتاب، ص 50.

² - امجد اموحو "مفهوم المصطلح النّحوي وخصائصه" مجلّة مصطلحيّات، فاس- المغرب: محرّم 1435هـ/نوفمبر 2013م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج (4-5)، ص 124.

³ - فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النّفس والتّحليل النّفسي، ص 430-431.

⁴ - عبد الصّبور شاهين، العربيّة لغة العلوم والتّقنية، ص 124.

أصبحت تُطلق على مصطلحات بعينها دون أيّ تغيير سواء أكان ذلك في الصيغة أم في المعنى، وبتعبير آخر فيدخل ضمن هذا الصنف كلّ الكلمات المدوّنة في المعاجم العامّة ثمّ نُقلت كما هي إلى المعاجم المتخصّصة؛ فهذا لنا بحاجة إلى ضرورة « تحرير المعنى الوضعي الأول ليتلاءم مع المفهوم الجديد المراد تسميته بناء على علاقة المناسبة أو المشابهة بين الطرفين »¹. ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى كون هذا الصنف من المصطلحات يجمع بين الطّابع اللّغوي والاصطلاحيّ في آن واحد، ومن الأمثلة على ذلك نذكر: النّحاس، الرّصاص، الفضّة، الذهب... إلخ، إذ كلّها تحمل نفس المعاني الّتي وُضعت لها في اللّغة بصفة عامّة لكنّها أصبحت فيما بعد تُستعمل كمصطلحات في حقول معرفية معيّنة كالكيمياء مثلاً أو علوم الأرض بصفة خاصّة. فبينما كانت مجرّد كلمات عامّة في اللّغة العامّة أصبحت مصطلحات في اللّغة المتخصّصة ورغم ذلك احتفظت بالدّلالة نفسها.

2-2- مصطلحات خرجت عن معناها الأصليّ إلى المعنى الاصطلاحيّ: فإذا كان الصنف الأول من المصطلحات باعتبار المعنى مقبلاً بإبقاء المصطلحات بمعانيها الأصليّة كما هي في اللّغة، فإنّ الصنف الثّاني من المصطلحات حسب اعتبار المعنى دائماً لا يتقيّد بضرورة احتفاظ المصطلحات بالمعاني الأصليّة الّتي وُضعت لها في أوّل الأمر. وهذا ما عبّر عنه عبد الصّبور شاهين بقوله: « ولكن هناك ألفاظاً خرجت عن معانيها الأصليّة لتدلّ على معان اصطلاحية في فنون مستحدثة، وذلك مثل: (الصفدع) بمعنى: (غُدّة تنعقد تحت اللسان) »². وما دام الأمر كذلك، فهذه المصطلحات انتقلت من معانيها الأصليّة القديمة إلى معان اصطلاحية جديدة، أي بينما كانت ألفاظاً في اللّغة العامّة صارت مصطلحات في اللّغة المتخصّصة؛ لكن هنا ينبغي أن نشير إلى أنّ معاني هذه المصطلحات تغيّرت ولم تبق كما كانت في اللّغة العامّة.

لا تُبتكر المصطلحات حسب هذه الطّريقة إذن ، بل تُستمدّ مباشرة من الثّراث، فهذا الأخير يزخر بعدد هائل من المصطلحات الّتي « لم تعد صالحة للاستعمال لزوال المدلول الّذي تدلّ

¹ - نجوى مغاوي، لغات التّخصّص والمصطلحات العلميّة، ص 233.

² - عبد الصّبور شاهين، العربيّة لغة العلوم والتّقنية، ص 124.

عليه، ومن ثم ينبغي إحيائها والعمل بها ¹. ولعلّ هذا ما ذهب إليه أيضًا أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح - رحمه الله - بقوله: « فالذي نرجوه هو أن نعود إلى ما بادر إليه علماءنا في الماضي القريب، لمسح تراثنا، لأننا سنجد فيه الكثير من الألفاظ التي يمكن أن توافق بعض المفاهيم العلميّة الحديثة ². العودة إلى التراث وإحيائه إذن أصبح أمرًا ضروريًا لوضع تسميات جديدة لهذا الرّخم المصطلحيّ الذي يفد إلينا من الغرب بأعداد هائلة لا تُحصى، وتتزايد يومًا بعد يوم مع مستجدّات العصر.

هذه الوسيلة المتمثلة في اللّجوء إلى التراث وإحيائه تكاد تكون على حدّ تعبير جميل الملائكة الأداة الرئيسيّة ³ المستعملة اليوم لوضع المصطلحات الجديدة في اللّغات الأوروبية؛ ولعلّ خير مثال يُذكر في هذا الصّد هو ذلك الملحق الاصطلاحيّ الذي أورده صالح القرمادي في آخر الكتاب الذي قام بترجمته عن جان كانتينو بعنوان: (دروس في علم أصوات العربية). وقد ركّز فيه القرمادي كثيرًا على المصطلحات التراثية التي بلغ عددها حسب الإحصائيات التي قدّمها لنا الباحث حميدي بن يوسف نصف العدد الإجماليّ لمصطلحات المعجم أي حوالي مائة وخمسة وثلاثين (135) مصطلحًا.

وفي سياق حديثنا دائمًا عن المعنى الاصطلاحيّ للمصطلح؛ فهناك من الباحثين من ينظر إلى المصطلح من زاوية أخرى تتمثّل في درجة الاتّفاق والاصطلاح عليه ⁴، وتبعًا لذلك فقد صُنّفت المصطلحات إلى ثلاثة (03) أصناف رئيسيّة، وهي كالتّالي:

• **مصطلحات قويّة الاصطلاحية** : عبّر عصام عمران عن هذا الصّنف من المصطلحات بتسمية أخرى هي مصطلح ذي امتياز (Terme privilégie) وهو عنده يعني « مصطلح

¹ - حميدي بن يوسف، المصطلح اللّسانيّ بين الوضع والاستعمال؛ دراسة إحصائية حول مدى توظيف مصطلحات المعجم الموحّد للّسانيّات من خلال الملحقات الاصطلاحية، بحث ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر: 2003-2004، ص 08.

² - عبد الرحمن الحاج صالح "أدوات البحث العلميّ في علم المصطلح الحديث" مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، الجزائر: جمادى الثاني 1429هـ/جوان 2008م، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعية، ع7، السّنة الثالثة، ص 15.

³ - جميل الملائكة "المصطلح العلميّ ووحدة الفكر" مجلّة المجمع العلميّ العراقي، بغداد: رمضان المبارك 1403هـ/تموز 1983م، مج 34، ج3، ص 98.

⁴ - نجوى مغاوي "لغات التّخصّص والمصطلحات العلميّة" ص 232.

استعماله مقرر من قبل مؤسسة ذات سلطة ¹. «يتمثل هذا النوع من المصطلحات في تلك المصطلحات التي لقيت رواجاً كبيراً وترسّخت في الاستعمال».

• مصطلحات ضعيفة الاصطلاحية : وهي تلك المصطلحات التي يتردد المتخصصون في

استعمالها نظراً لوجود مصطلحات أخرى تنافسها وقد تتغلب عليها؛ هذا يعني أنّ هذا النوع من المصطلحات قد يحظى بالقبول من طرف بعض الباحثين لكنّه سرعان ما يُرفض من قبل مجموعة أخرى من الباحثين؛ فالاستعمال هنا ضيق - إن صحّ التعبير - مقارنة بالنوع الأول المتمثل في المصطلحات قوية الاصطلاحية.

• مصطلحات مرشحة للاصطلاح : ويُقصد بها ما تمّ اقتراحه من مصطلحات لكن لا تزال بعد

في مرحلة الاختبار أي لم تدخل بعد إلى حيز الاستعمال.

3- تصنيف المصطلحات باعتبار الأهمية: قد تُصنّف المصطلحات في اللغة العربية أيضاً وفق معيار آخر، ألا وهو معيار الأهمية، وتبعاً لذلك فقد صُنّفت المصطلحات حسب هذا المبدأ إلى ما يلي:

3-1- المصطلحات الأصلية/الفرعية: لم يتفق الباحثون العرب على تسمية واحدة لهذا النوع من المصطلحات؛ فعلى سبيل المثال أطلق الباحث محمد الدرويش على المصطلحات الأصلية تسمية أخرى تتمثل في المصطلحات الأساسية، وفي مكان المصطلحات الفرعية استعمل عبارة أخرى هي: المصطلحات الثانوية ². أمّا الباحث ددير حسن فهو يتفق مع الباحث السابق الذكر في توظيفه تسمية المصطلحات الأساسية بدلاً من المصطلحات الأصلية، لكنّه يخالفه في الوقت نفسه في المصطلحات الفرعية؛ حيث عبّر عنها بعبارات أخرى نحو: المصطلحات المتعلقة بها، المشتقة منها والمرتبطة بها³؛ والهاء المقترنة بهذه التسميات تعود على المصطلحات الأساسية أي كأنّه أراد

¹ - رشل بوتن - كسنل وآخرون "المعجم المنهجي لعلم المصطلحات - المصطلحية"، تر: عصام عمران، مجلة اللسان العربي، ع36، الرباط: 1992، مكتب تنسيق التعريب، ص 203.

² - محمد الدرويش، لغة النظر ونظائر اللغة، دط. ، المملكة المغربية: د ت، منشورات فكر، ص 77.

³ - ددير حسن "مصطلحيات: توحيد المصطلح العلمي في العالم العربي: المصطلح اللساني نموذجاً" مجلة حوليات كلية اللغة العربية، عدد خاص بأعمال ندوة "اللغة العربية والبحث اللساني" 19-20، فبراير 1993، المغرب: 1416هـ/1995م، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، ع6، ص 139.

أن يقول: المصطلحات المتعلقة بالمصطلحات الأساسية، أو المصطلحات المشتقة من المصطلحات الأساسية؛ ونظرًا لطول هذا الكلام فقد اختصره بإضافة الهاء العائدة على المصطلحات الأساسية لتقادي هذا الطول من جهة، ومن جهة ثانية لتقادي التكرار.

ولعلّ أفضل تعريف للمصطلحات الفرعية هو ما عبّر عنه الشاهد البوشيخي بقوله:

«المصطلح الفرع هو (مصطلح العلوم والفنون والصناعات) في تاريخنا: المصطلح الذي يمثل خلاصة تفاعل الأمة مع التاريخ وفي التاريخ، المصطلح الذي يمثل كسبها وإسهامها الحضاري في مختلف المجالات»¹، ثم يواصل حديثه عن المصطلح الفرع في موضع آخر فيقول: « المصطلح الذي تفرّع على المصطلح الأصل، متولّدًا من إقامة المصطلح الأصل »²، وهذا حسب رأيه يكون إمّا:

- مستنبطًا من المصطلح الأصل؛

- أو خادمًا للمصطلح الأصل؛

- أو دائرًا في فلك المصطلح الأصل.

يتّضح من كلّ ما سبق أنّ المصطلحات الفرعية لا تكون إلّا بوجود المصطلحات الأصلية لأنّ

هذه الأخيرة هي الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها كلّ المصطلحات الفرعية؛ فهي لا تنشأ من العدم بل تتولّد من المصطلحات الأصلية. ولعلّ هذا ما عبّر عنه أيضًا سمير شريف استيتية بـ: نزعة التقييد وهي عبارة عن طريقة « تيسّر على العلماء والباحثين ابتكار مصطلحات متعدّدة من مصطلح واحد»³. وبتعبير آخر، فنزعة التقييد حسب هذا الباحث تعني تفرّيع المصطلح الأصلي الواحد إلى عدّة مصطلحات فرعية.

ومن الأمثلة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر (قاموس علم النفس) لحامد عبد السّلام زهران⁴ الذي اشتهر كثيرًا بهذه الظاهرة؛ حيث فرّع مثلاً من المصطلح الأصلي اختبار

¹ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ط. القاهرة: 1433هـ/2012م، دار السّلام، ص 225.

² - المرجع نفسه، ص 225.

³ - سمير شريف استيتية، اللسانيات؛ المجال والوظيفة والمنهج، ط 1. المملكة الأردنية الهاشمية: 2005، عالم الكتب الحديث، ص 353.

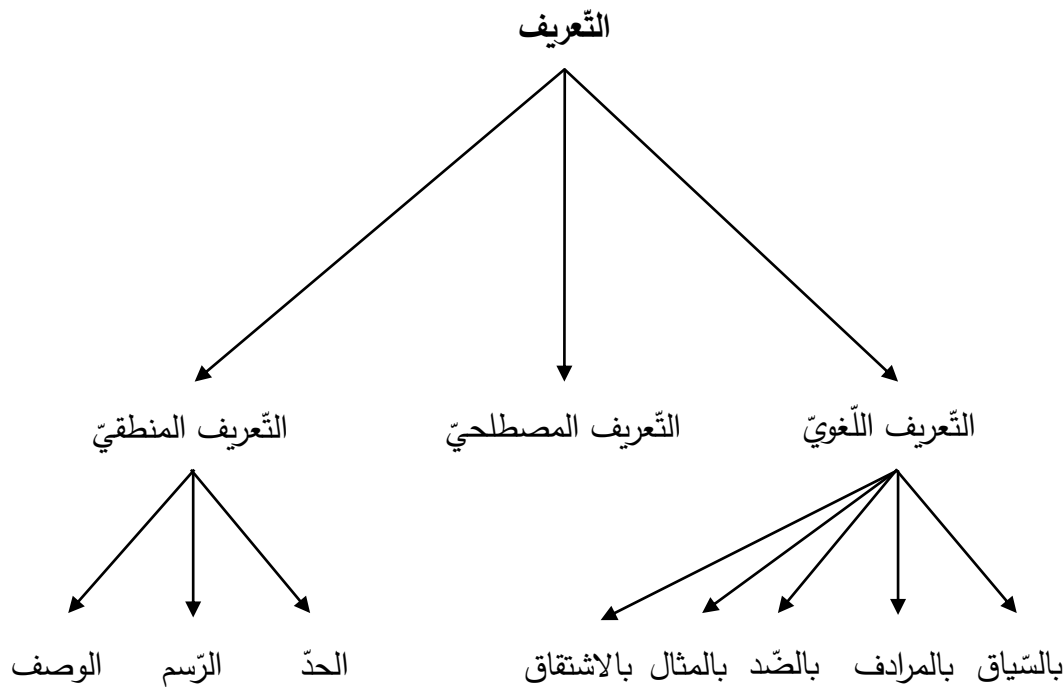
⁴ - حامد عبد السّلام زهران، قاموس علم النفس، ص من 462 إلى 525.

(Test): ثلاثمائة واثنى عشر (312) مصطلحاً فرعياً نحو: اختبار القدرة، اختبار الدقة...إلى غير ذلك. ومن المصطلح الأصلي اجتماعي (Social) فرع مائتين وستة وسبعين (276) مصطلحاً فرعياً نحو: نشاط اجتماعي، هيئة اجتماعية...إلخ. والشيء نفسه بالنسبة للمصطلح الأصلي ذات (Self) الذي فرع منه مائتين واثنين وعشرين (222) مصطلحاً فرعياً نحو: الذات العامة، حكم ذاتي، الذات المثالية، الذات المنعكسة، التحسن الذاتي...إلخ.

3-2- المصطلحات المعروفة: عرّف مصطفى اليعقوبي المصطلح المعرف على أنه¹:

- أ- ما شرح معناه بلفظ يرادفه أو يضاده.
 - ب- ما شرح مفهومه بذكر جنسه العام له وفصوله النوعية المميزة، أو ما اقتصر في شرحه على الصفات المميزة فقط.
 - ت- ما حصرت صفات مفهومه الدلالية التي تميزه عن مفهوم سواه.
 - ث- ما اقتصر في بيان معناه على مجرد إيراد الأمثلة.
- يتّضح ممّا سبق أنّ تعريف المصطلح يتّخذ عدّة أشكال؛ فقد يكون إمّا بذكر مرادفه أو ضده أو الاقتصار على بعض الصفات التي تميزه عن غيره، وقد يكتفى في بعض الأحيان بتقديم مثال توضيحي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّه لا يُشترط إيراد جميع هذه الأشكال في تعريف واحد، لكن كلّما كان التعريف واسعاً كلّما اتّضح المفهوم أكثر واقترب إلى الأذهان.
- وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد أشار القاسمي إلى عدّة أنواع أخرى للتعريف لم يرد ذكرها عند مصطفى اليعقوبي؛ حيث حصرها في ثلاثة (03) أنواع كبرى هي: التعريف اللغوي، التعريف المصطلحي والتعريف المنطقي، ويندرج تحت كلّ نوع عدّة أنواع أخرى يمكن تلخيصها في التخطيط التالي:

¹ - مصطفى اليعقوبي " مفهوم المصطلح المعرف " مجلّة اللسان العربي، المملكة المغربية: ذو القعدة 1424هـ/ دجنبر (كانون الأول) 2003م، مطبعة النّجاح الجديدة، عدد مزدوج (55 و56)، ص 34.



الشكل رقم (03): أنواع التعريف.

التعريف إذن شرط لا غنى عنه في كل مصطلح من المصطلحات - مهما كان التخصص العلمي الذي ينتمي إليه- ولعل ما يبرر أكثر صحة كلامنا هذا هو كون هذا الشرط مذكوراً أيضاً في مجموعة القرارات العلمية التي أعدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ حيث عبّر عن ذلك بقوله: « في شأن المصطلحات التي يقرها المجمع، لا تُعتبر صالحة للدخول في المعجم قبل أن توضع لها التعاريف، وتُعرض على المجمع، حتى يطمأن إلى دلالة المصطلح على موضوعه ¹. فإذا كان المجمع يقرّ في بداية الأمر عدم صلاحية المصطلحات للدخول في المعجم إلاّ بعد إلحاقها بالتعريف الخاص بها، فإنّه في موضع آخر يقول: « لا يُعرض على مجلس المجمع ولا على المؤتمر من الكلمات إلاّ ما تمّ تعريفه ²، فالمصطلح حسب قرارات المجمع لا يُعرض على مجلسه ولا يدخل في المعجم إلاّ إذا كان معرّفاً.

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (1934-1984)، ص 244.

² - المرجع نفسه، ص 247.

وبهذا القرار الذي يلح فيه المجمع على تعريف المصطلح يكون ضدّ الباحثين الذين يرون أنّ المصطلح تتحدّد دلّالته بذكر ما يقابله في اللّغات الأجنبيّة؛ ولاسيّما تلك المعاجم التي تظهر على شكل قوائم اصطلاحية مجرّدة من التّعريف، ففي هذه الحالة قد تكون المصطلحات الواردة في هذه المعاجم غامضة وخاصّة إذا كان المصطلح الأجنبيّ الواحد يعبر عنه في اللّغة العربيّة بعدّة مقابلات والعكس صحيح أي إذا كان المقابل العربيّ الواحد قد وُضع لعدّة مصطلحات أجنبيّة؛ وبالتالي يبقى التّعريف هو الوحيد القادر على إعطاء المعنى الدّقيق للمصطلح، وهذا ما ذهب إليه أيضا أحد الباحثين بقوله: « ألاّ يُكتفى عند وضع المصطلح ببيان مقابله من اللّغات الأخرى، بل لا بدّ من إلحاقه بتعريف واضح المعالم، دقيق الصّيغة لمفهوم المصطلح »¹. ولعلّ أهميّة التّعريف تتّضح أكثر في المعاجم لأنّ المعجم النّاجح كما يرى صالح بلعيد هو « الذي يتبنّى المصطلحات الحديثة، ويتبعها بتعاريف دقيقة، تستند إلى مناهج مناسبة؛ بحيث لا يحتاج مستعمله إلى معجم آخر لإتمام تعريفاته »². رغم ما للتّعريف إذن من أهميّة بالغة في تحديد المعنى الدّقيق للمصطلح إلّا أنّ معظم الباحثين لا يكثرثون لهذا الأمر.

ولعلّ خير مثال يُذكر في هذا الصّد هو تلك المعاجم الموحّدة الصّادرة عن مكتب تنسيق التّعريب بالرباط؛ حيث في كثير من الأحيان تمّ إيراد مصطلحات خالية من التّعريف. فإذا كان هذا المكتب الذي أنشئ بغرض النّظر في توحيد المصطلحات وتنسيقها في الوطن العربيّ لا تهتمّ قضية تعريف المصطلحات، فما بالنا بتلك المصطلحات المجرّدة من التّعريف التي يضعها الباحث المبتدئ حين يتصدّى لوضع معجم في تخصص معيّن.

3-3- المصطلحات الضّمّية : من الباحثين الذين تطرّقوا إلى تعريف المصطلح الضّمّني في اللّغة العربيّة نذكر الباحث محمّد زكي خضر الذي عبّر عنه بقوله: « المصطلح الضّمّني (Entailed term): هو المصطلح الذي يرد تعريفه في مدخل مصطلحي آخر ضمن المعجم أو

¹ - عبد الرّحمن حسن العارف، اتّجاهات الدّراسات اللّسانية المعاصرة في مصر « 1932-1985م »، ط1، ليبيا: 2013، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ص 268.

² - صالح بلعيد "معجم المبروق دراسة وصفية تحليلية" مجلّة اللّغة العربيّة، الجزائر: شتاء 2005، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ع14، ص 299.

القاموس أو مجموعة المصطلحات نفسها»¹. يتّضح من هذا الكلام أنّ المصطلح الضمّني يقترب كثيراً من المصطلح المعرّف لأنّ كلاهما يتعلّق بقضية التعريف، لكن الاختلاف بينهما يكمن في كون التعريف المتعلّق بالمصطلح المعرّف يُذكر مباشرة أمام المصطلح المراد تعريفه، في حين أنّ التعريف الخاصّ بالمصطلح الضمّني يرد في مكان آخر قد يكون تحت مدخل مصطلحيّ آخر؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المدخل المصطلحيّ قد يكون باللّغات الأجنبية إذا وظّف صاحب المعجم مصطلحين اثنين يختلفان في الصيغة ويتفقان في المعنى، كما قد يكون المدخل المصطلحيّ باللّغة العربيّة التي تطلق في كثير من الأحيان عدّة تسميات للمفهوم الواحد وهو ما يُعبّر عنه بالمقابلات العربيّة؛ حيث تتفق هي الأخرى فيما يخصّ المعنى ولكنها تختلف في الصيغة.

ومن المعاجم التي استعانت كثيراً بالمصطلح الضمّني نذكر على سبيل المثال معجم محمّد رشاد الحمزاوي الموسوم بـ: (المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربيّة)، حيث نجد مثلاً مصطلح حركة مفتوحة² (Voyelle ouverte) لا يضع له تعريفاً في هذا المكان وإنّما يكتفي بوضع عبارة (أنظر حركة منغلقة) - بين قوسين - وهذا يعني أنّنا سنجد الشرح المناسب لهذا المصطلح ضمن المصطلح الذي وضعه بين قوسين وهو مصطلح (حركة منغلقة)؛ فالمصطلح الضمّني في هذه الحالة يتمثّل في مصطلح (حركة مفتوحة).

وما وجدناه أيضاً في هذا المعجم هو أنّ الحمزاوي في بعض الأحيان يوظّف أكثر من مصطلح ضمّني واحد في الصّفحة الواحدة نحو مصطلحي: (الحنك الصّلب) و(الحنك اللين)³، وكلّ ما نجده تحت هذين المصطلحين هو عبارة (أنظر الحنك)؛ ولعلّ هذا يعني نوعاً من الاختصار أي بدلاً أن يضع في كلّ مرّة التعريف الخاصّ بكلّ مصطلح يكتفي بشرح مصطلح واحد شرحاً واسعاً، ثمّ بالنسبة للمصطلحات القريبة إليه يحيل فقط إلى مكان ورود ذلك المصطلح.

¹ - محمّد زكي خضر "خطّة مرجعية لمشروع مرصد اللّغة العربيّة" مجلّة اللّسان العربي، المملكة المغربية: محرّم 1432هـ/ديسمبر (كانون الأوّل) 2010، مطبعة النّجاح الجديدة، ع66، ص 156.

² - محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربيّة، معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي، ط 1. تونس: 1987، الدّار التّونسية للنّشر، ص 49.

³ - المرجع نفسه، ص 55.

المتأمل جيّداً في هذه المصطلحات الضمنية السابقة الذكر يجد أنّ الحمزاوي كان يحيلنا إلى أنّ التعريفات المناسبة لها وردت في الصفحات السابقة، لكنّه لا يتقيد بهذا الشرط دائماً حيث نجده يستعمل مصطلحات ضمنية لم يرد شرحها مسبقاً، وإنّما يرد تعريفها في الصفحات اللاحقة من المعجم؛ ومن ذلك مثلاً المصطلح الضمني (أقصى اللسان) الذي أحالنا فيه الحمزاوي إلى مصطلح (اللسان) وذلك بوضعه عبارة (أنظر اللسان).

ولعلّ ما يؤخذ عليه صاحب هذا المعجم هو أنّه لا يقدّم لنا رقم الصفحة التي يمكن الرجوع إليها للاستفادة من التعريف الخاصّ بذلك المصطلح، فبهذه الطريقة قد نستغرق وقتاً كثيراً في البحث عن الصفحة التي ورد فيها تعريف المصطلح الذي نحن بصدد البحث عنه.

إذا كان الحمزاوي يحيلنا إلى مصطلحات عربية لها علاقة بالمصطلحات الضمنية، فإنّ بعض الباحثين تكون إحالتهم إلى المصطلحات الأجنبية التي يمكن أن نجد فيها الشرح أو التعريف الملائم لهذه المصطلحات الضمنية، ومن هؤلاء مثلاً نذكر فرج عبد القادر طه وزملائه في تأليفهم المعجمي المعنون بـ: (معجم علم النفس والتحليل النفسي)، حيث نجد مثلاً المصطلح الضمني: فقدان ذاكرة الأسماء¹ (Anomia) لم يفرّق بالتعريف بل وُضعت تحته مباشرة عبارة: (أنظر: Amnesia) فكان بإمكانهم الإحالة إلى المقابل العربي لهذا المصطلح الأجنبي المتمثّل في (فقدان الذاكرة) ولاسيما أنّ الترتيب المتّبع في هذا المعجم هو الترتيب حسب الألفبائية العربية، لكنّهم فضّلوا الإشارة إليه بمصطلح أجنبي، ومن لا يعرف أنّ المصطلح الأجنبي (Amnesia) هو ما يُقابل في اللغة العربية بـ: (فقدان الذاكرة) يجد صعوبة كبيرة في العثور على التعريف المناسب للمصطلح الضمني المتمثّل في (فقدان ذاكرة الأسماء).

وخلاصة القول، كي يستفيد القارئ أو الباحث بصفة عامّة من المصطلحات الضمنية لا بدّ أن تكون الإحالة إليها حسب الترتيب المعتمد عليه في المعجم من جهة، ومن جهة ثانية يجب أن تُرفق أيضاً بالصفحات التي يمكن العودة إليها للحصول على التعريف المناسب للمصطلحات الضمنية بسهولة.

¹ - فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النفس والتحليل النفسي، ص 351.

3-4- المصطلحات المترادفة : عُبِّرَ عن المصطلحات المترادفة في (معجم مفردات علم المصطلح) الصادر عن مؤسسة إيزو التوصية 1087 بتسمية أخرى وهي (أشباه المترادفات) ¹ التي تحمل معنى واحد بالتقريب ولكنها تختلف في الشكل الخارجي؛ ولعلّ سبب تسميتها بأشباه المترادفات يرجع إلى كون اللغة المصطلحية لا تحتل الترادف على الإطلاق، إذ ينبغي أن يدلّ المصطلح الواحد على معنى واحد فقط وإلاّ فقد أهمّ سمة يميّز بها عن مفردات اللغة العامّة ألا وهي أحادية الدلالة؛ وهذا ما عبّر عنه أيضًا مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة بقوله: « الاصطلاحات العلميّة والفنيّة والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاصّ لكلّ معنى» ². أي الاختصار على تسمية واحدة لكلّ معنى هو القرار الصادر عن المجمع، لكنّه للأسف لم يؤخذ بعين الاعتبار من طرف الباحثين العرب؛ حيث أصبح المصطلح الأجنبيّ الواحد يُترجم إلى اللغة العربيّة بعدّة مقابلات وهذا ما يُعرف عند البعض بـ (الاصطراع الاصطلاحي) ويُقصد به « ما تشهده حلبة بعض المصطلحات من تسابق وتنافس بين أكثر من لفظ وبين أكثر من كاتب، ومن ذلك لفظ أمبيفالانس Ambivalence» ³.

لم يُترجم هذا المصطلح لدى الباحثين العرب بترجمة واحدة رغم اتّفاق عدد كبير من مؤلّفات علم النفس على ترجمته بـ (التناقض الوجداني) بل وُضع له عند آخرين عدّة مقابلات عربيّة حصرها أحمد المطيلي في حوالي أربعة عشر (14) مقابل عربيّ؛ وهي كالتالي: اجتماع الضدّين، تساوي الضدّين، تكافؤ الضدّين، ثنائية المشاعر، ثنائية العواطف، ثنائية الميول، الثنائية الوجدانية، الإثنيّة، تناوب المشاعر، ازدواج المعنى، الازدواج العاطفيّ، الازدواجيّة النفسيّة، التناقض العاطفيّ والتضارب الوجدانيّ.

¹ - مؤسسة إيزو التوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، ص 213.

² - مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما (1934-1984)، ص 236.

³ - أحمد المطيلي "المعجم العربيّ لعلم النفس المرضيّ؛ دراسة نقدية" أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية مكناس في 09-10-11 مارس 2000، ج 2، المغرب: 2000، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بني امحمد، ص172.

المصطلحات المترادفة حسب ما سبق ذكره إذن تنشأ عند « وجود أكثر من مصطلح للتعبير عن المفهوم نفسه»¹، وهذا في الحقيقة لا أساس له من الصحة في الدراسات المصطلحية لأنّ المصطلح الواحد إذا احتمل أكثر من معنى فهو يصبح مجرد كلمة عامّة تُستعمل عند عامّة الناس، لكن الواقع يثبت العكس ومرد ذلك إلى اختلاف الترجمة من باحث لآخر، ومن مترجم لآخر، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الاختلاف لا يقع على مستوى المعنى بل على مستوى الشكل، وبعبارة أخرى فهذه الترجمات تختلف فقط في الصيغة.

ولما كان الأمر كذلك، فهي لا تقل من شأن المصطلح في حد ذاته بل توقعنا في فوضى كبيرة جعلنا نتوهم أنّ كلّ هذه الترجمات أو بالأحرى كلّ هذه المقابلات العربية مترادفة لكن معن النظر فيها يجد « أنّ الترادف قد يحمل على معنى التقارب في المعنى لا التطابق، ومن ثمّ لزم التدقيق في المعنى من حيث الدرجة أو الحدة أو التفرّد بميزات وخصائص تميّز هذه الحالة النفسية عن تلك»². هذا يعني أنّ الترادف يكون نسبياً لا مطلقاً؛ ممّا قد يجعل الكثير من هذه المقابلات العربية مختلفة تماماً عن المعنى الأصليّ إن لم نقل إنّها متناقضة، ويتّضح هذا أكثر مع المصطلحات التي يضعها من يترجم عن لغة أجنبية لا يتقنها إتقاناً جيّداً من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون غير ملمّ باللغة العربية نفسها.

ومن أمثلة المصطلحات المترجمة بأكثر من مقابل عربيّ نذكر مصطلح اللسانيّات (Linguistique) الذي ذكر له عبد السلام المسديّ ثلاثة وعشرين مقابلاً (23) عربيّاً³؛ أوردها على شكل قائمة متسلسلة، فكان المصطلح الأول فيها معرباً هو مصطلح (اللانغويستيك) وآخر مصطلح فيها يتمثّل في مصطلح (اللسانيّات)؛ ولعلّ سبب بدايته بالمصطلح المعرب أوّل الأمر هو كون هذا المصطلح شأنه شأن بقيّة المصطلحات المرتبطة بأيّ تخصّص من التخصّصات

¹ - محمّد زكي خضر "خطّة مرجعية لمشروع مرصد اللّغة العربيّة" ص 125.

² - أحمد المطيلي "المعجم العربيّ لعلم النفس المرضيّ؛ دراسة نقدية" ص 173.

³ - تتمثّل هذه المقابلات العربيّة فيما يلي: اللانغويستيك، فقه اللّغة، علم اللّغة، علم اللّغة الحديث، علم اللّغة العامّ، علم اللّغة العامّ الحديث، علم فقه اللّغة، علم اللّغات، علم اللّغات العامّ، علوم اللّغة، علم اللّسان، علم اللّسان البشري، علم اللّسانة، الدّراسات اللّغوية الحديثة، الدّراسات اللّغوية المعاصرة، النّظر اللّغويّ الحديث، علم اللّغويات الحديث، اللّغويات الجديدة، اللّغويات، الألسنيّة، الألسنيّات، اللّسانيّات، اللّسانيّات (عبد السلام المسديّ، قاموس اللّسانيّات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص 72).

العلمية المختلفة، حيث لما تظهر لأول مرة يُستحسن تعريبها كي لا تختلط الأمور على الباحثين مادام هذا المصطلح غريباً ولم يدخل بعد حلبة الاستعمال، ثم بعد ذلك شرع في ذكر مصطلحات أخرى ربّما كان ترتيبها حسب ظهورها عند أصحابها، وهكذا إلى أن وصل إلى آخر مصطلح في هذه القائمة وهو مصطلح (اللّسانيّات)، ولعلّ ما جعله يصنّفه في آخر المطاف هو كونه المصطلح الوحيد المتفق عليه للاستعمال فيما بعد، أي بعد مرور وقت طويل من ظهور المصطلح الفرنسي الأصل (Linguistique).

فإذا كان المسدّي قد جمع لنا كلّ المقابلات العربية التي تُرجم بها المصطلح السابق الذّكر في تلك القائمة المذكورة أعلاه، فإنّ المعاجم الموحّدة ظهرت فيها المصطلحات المترادفة بشكل كبير، وذلك رغم صدورها من طرف مكتب تنسيق التعريب الذي يسعى دائماً إلى توحيد المصطلحات. فهذا يعني أنّه لم يحسم الأمر فيما يخصّ قضية التّرادف بصفة نهائية؛ إذ ورد ضمن معاجمه هذه كثير من المصطلحات التي عبّر عنها بأكثر من مقابل عربيّ واحد؛ ومن ذلك مثلاً مصطلح (Lexicographie) الذي وُضع له مقابلان عربيّان اثنان هما: (معجماتية) و(صناعة المعاجم)، والشّيء نفسه بالنّسبة للمصطلح (Lexicologie)¹ الذي عبّر عنه بـ: (معجمية) و(علم المعجم). وبالإضافة إلى ذلك، فقد وصل عدد المقابلات العربية التي وُضعت للمصطلح الأجنبيّ الواحد - في بعض الأحيان - ثلاثة (03) مقابلات؛ نحو: مصطلح (Alvéolaire) الذي عبّر عنه بـ: (نُخروبي)، (نطعي) و(سُنخي)²، ولعلّ ما جعل المكتب يوظّف أكثر من مقابل عربيّ للمصطلح الأجنبيّ الواحد هو كونه يضمّ باحثين من المشرق العربيّ وآخرين من المغرب العربيّ، ونظراً لكون كلّ فئة من هؤلاء تترجم عن لغة مختلفة عن لغة الفئة الأخرى؛ فقد وقعوا في كثير من الأحيان في عدّة اختلافات في التّرجمة؛ فأصبح المصطلح الواحد يُعبّر عنه بأكثر من مقابل عربيّ واحد، ولعلّ ما يزيد الطّين بلّة هو وضع مصطلحات جديدة حتّى بالنّسبة للمصطلحات التي دخلت في الاستعمال؛ وبالتالي فالعدد الإجماليّ للمقابلات العربية الخاصّة بالمصطلح الأجنبيّ الواحد قد يتضاعف يوماً بعد يوم.

¹ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات، ط 2. سلسلة المعاجم الموحّدة رقم 1، الدّار البيضاء - المغرب: 2002، مطبعة النّجاح الجديدة، ص 85.

² - المرجع نفسه، ص 11.

وقد تتعقّد الأمور أكثر فأكثر مع المصطلحات الفرعية حين لا يُبقي صاحبها على نفس الترجمة لها؛ نحو: المصطلح الفرعي (Discipline, Self) الذي وضع له حامد عبد السلام زهران ستة (06) مقابلات عربية؛ وهي: « نظام ذاتي، ترويض ذاتي، انضباط ذاتي، ضبط النفس، تهذيب الذات وتأديب الذات »¹. فالمصطلح الأساس في هذه الأمثلة يتمثل في الذات (Self) وبقي نفسه في كل المصطلحات، لكن الاختلاف يكمن في الكلمة المضافة إلى المصطلح الأساس وهي كلمة (Discipline) التي جاءت ترجمتها بصيغ مختلفة هي: نظام، ترويض، انضباط، ضبط، تهذيب وتأديب؛ فكان واضعها كان متردداً فذكر لنا جميع الاحتمالات الممكنة وهذا ما يؤدي إلى الفوضى المصطلحية من جهة، ومن جهة أخرى فالترادف هنا ليس مطلقاً لذا يُستحسن على الباحث أن يختار من بين هذه المقابلات العربية الستة ما يتناسب تماماً مع المصطلح الأجنبي كي يتجنب الوقوع في مثل هذه المشاكل وهو ما يُعبّر عنه عند بعض الباحثين بالتضخم المصطلحي.

3-5- المصطلحات الغامضة: المصطلحات الغامضة هي عكس المصطلحات المترادفة، فإذا كانت هذه الأخيرة تدلّ على معنى واحد ولكنها تختلف من حيث الصيغة أو ما يُعرف عند آخرين بالشكل الخارجي، فإن المصطلحات الغامضة تختلف من حيث الصيغة والمعنى معاً؛ لذا يُعبّر عنها عند بعض الباحثين بتسمية أخرى هي (المصطلحات المبهمة)²، لأنها تثير الالتباس وبالتالي تؤدي إلى الغموض حيث يحدث هذا الأخير « حينما يعبر المصطلح عن أكثر من مفهوم واحد »³، وهنا ينتابنا فعلاً القلق ولاسيما أمام لغة كاللغة العربية التي تُنعت بأنها لغة ترادف، لكن للأسف لما نذهب إلى أرض الواقع وخاصة مع المصطلحات الحديثة نجد أنّ اللغة العربية وكأنها تعاني من نقص كبير في المفردات حتّى تطلق المصطلح الواحد على عدّة مفاهيم. تنشأ المصطلحات الغامضة إذن عندما يُعبّر بالمقابل العربي الواحد عن عدّة مصطلحات أجنبية؛ نحو: المقابل العربي (حركية) الذي « جعل مقابلاً عند د. محمود السّعمران لكل من

¹ - حامد عبد السلام زهران، قاموس علم النفس، ص 142.

² - مؤسسة إيزو التوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 213.

³ - محمد زكي خضر "خطّة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية" ص 125.

مصطلح Historique و Diachronique و Dynamique و Evolutive¹. والأمثلة من هذا القبيل كثيرة جدًا وخاصة في المعاجم الموحدة؛ ولناخذ على سبيل المثال (المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام) الذي عمد فيه مكتب تنسيق التعريب في كثير من الأحيان إلى وضع مقابل عربي واحد لعدة مصطلحات أجنبية وكأنّ اللغة العربية فقيرة أو غير قادرة عن التعبير عن هذه المصطلحات، ومن هذه الأخيرة نذكر مثلاً المصطلحات الفرنسية الثلاثة²: Guide، Catalogue، و Guide Manuel التي عُبر عنها في (المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام) بمقابل عربي واحد هو: (دليل).

والشيء نفسه نجده أيضًا عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ حيث عُبر في أكثر من موضع - وفي المعجم الواحد - عن عدة مصطلحات أجنبية بمقابل عربي واحد؛ نحو: المقابل العربي (استعداد) الذي وضعه المجمع لثلاثة (03) مصطلحات إنجليزية³ هي: (Aptitude)، (Disposition) و (Readiness) كما قابل بكلمة (التنفيس) مصطلحين أجبيين اثنين هما: (Abréaction) و (Catharsis).

وصفة القول، فإنّ وضع مقابل عربي واحد للتعبير عن عدة مصطلحات أجنبية هو ما يتسبب أكثر في الفوضى المصطلحية، لذا ينبغي عدم توظيف هذا النوع من المصطلحات المتمثل في المصطلحات الغامضة إلّا للضرورة لتفادي الوقوع في البلبلة وخاصة أمام لغة كاللغة العربية التي تزخر بترائها العريق، كما أنّها تعتمد في وضع مصطلحاتها كثيرًا على وسيلة الاشتقاق التي يمكن بها توليد عدد كبير من المصطلحات.

¹ - ناصرية بغدادي العرجي "إشكالية المصطلح وتعدد المفاهيم في الدرس اللغوي الحديث" مجلة الآداب واللغات، 2012، ع9، ص 61.

² - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام (إنجليزي - فرنسي - عربي)، ط2. المغرب: 2012، مطبعة النجاح الجديدة، سلسلة المعاجم الموحدة رقم: (23) الصفحات (30-77-78) على التوالي.

³ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم علم النفس والتربية، دط، دب: 1984، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ج1، الصفحات (15-46-88) على التوالي.

4- تصنيف المصطلحات باعتبار التّخصّص: بعدما تحدّثنا عن تصنيف المصطلحات باعتبار الشكل والمعنى والأهميّة، نأتي في هذا الشّق من البحث للحديث عن تصنيف المصطلحات حسب معيار آخر؛ ألا وهو معيار التّخصّص وهو ما يُعبّر عنه عند آخرين بمعيار الحقول المعرفيّة أو المجالات العلميّة التي تنتمي إليها المصطلحات، ولعلّ هذا المعيار هو المعوّل عليه كثيرًا في الدّراسات المصطلحيّة لأنّ المصطلحات وفق هذا المعيار تُصنّف تبعًا للتّخصّص؛ حيث أصبحنا في وقتنا الحاضر لا نتحدّث إلّا عن التّخصّص؛ فكلّ تخصّص لديه مصطلحاته الخاصّة به، ولمّا كان الأمر كذلك فأصبح يُنظر إلى المصطلح من زاوية أخرى تتمثّل في التّخصّص، وعليه إذن يمكن أن تُصنّف المصطلحات إلى:

4-1- المصطلحات العامّة: لا ينبغي أن يُفهم من عبارة (المصطلحات العامّة) أنّنا نقصد بها الألفاظ العامّة أو تلك الكلمات العامّة التي نتداولها كثيرًا في حياتنا اليومية، وإنّما نقصد بها تلك المصطلحات التي تنتمي إلى أكثر من حقل معرفي واحد؛ فهي مشتركة بين عدّة مجالات علميّة. المصطلحات العامّة إذن « يتداولها عامّة النّاس في حياتهم اليوميّة »¹، وهذا يعني أنّ هذا النوع من المصطلحات لا يتقيّد بإطار التّخصّص الواحد، بل يتجاوز هذا الأخير إلى عدّة تخصّصات؛ ممّا يسمح لها بالظهور « في أكثر من مجال معرفي لكنّها في كلّ مجال من هذه المجالات تتقرّد بدلالة علميّة خاصّة، فكلّ علم مهما كان اختصاصه دقيقًا فهو يتّصل بعلوم أخرى»²، فالاتّصال إذن بين مختلف هذه العلوم هو ربّما ما جعل بعض الباحثين يطلقون على هذا الصّنف من المصطلحات تسمية أخرى غير المصطلحات العامّة وهي (المصطلحات المشتركة)، فكلّما خرج المصطلح عن التّخصّص الواحد ليشمل عدّة تخصّصات سُمّي مصطلحًا عامّا أو مصطلحًا مشتركًا (Terme commun) والعكس صحيح؛ أي كلّما تقلّص عدد الحقول المعرفيّة التي ينتمي إليها المصطلح الواحد كلّما اقترب من التّخصّص وخرج من النّطاق العامّ إلى النّطاق الخاصّ.

¹ - محمّد هيثم الخياط وآخرون، علم المصطلح لطلبة كليات الطّب والعلوم الصحيّة، طبعة عربيّة. بيروت: 2007،

منظمة الصّحة العالميّة، ص 63.

² - نجوى مغاوي "لغات التّخصّص والمصطلحات العلميّة" ص 234.

4-2- المصطلحات الحضارية: يُعرّف المصطلح الحضاريّ على أنّه « ما يتعلّق بأنماط الحياة وما يتعلّق بها من أدوات تُستعمل في البيت أو الشارع أو العمل أو المدرسة... »¹. أمّا محمّد هيثم الخياط فهو يرى أنّ المصطلحات الحضاريّة « ترتبط بفكر أمة من الأمم وحضارتها وخصوصيّاتها الثقافيّة كالشورى والإمامة والخلافة... »². وبهذا تكون المصطلحات الحضاريّة أوسع مجالاً عن غيرها من أصناف المصطلحات السابقة الذكر. ونظراً لاتّساعها هذا الكبير، فهي كما جاء على لسان أحد الباحثين: « أشدّ خطراً وأبلغ تأثيراً على اللّغة منه، لأنّه يتغلغل في النسيج اللّغوي وينخر في جسم اللّغة حتّى يحيلها لغة مختلفة »³، والمثال الذي قدّمه لنا هذا الباحث هو اللّغة المالطية.

4-3- المصطلحات التقنيّة: إنّ المتأمّل في التعريفات الخاصّة بالمصطلحات التقنيّة بصيغة الجمع أو المصطلح التقنيّ بصيغة الأفراد يجد أنّ معظمها لا تخرج عن التعريفات المرتبطة بالمصطلح العلميّ عامّة. ومن هذه التعريفات نذكر على سبيل المثال ما جاء في توصية إيزو التي أعدتها اللجنة رقم (37) من مواصفة إيزو، حيث ترى أنّ « المصطلح التقنيّ أو الخاصّ هو مصطلح يقتصر استعماله أو معناه على المختصّين في موضوع حقل معيّن »⁴. فقد يُقصد به إذن أيّ حقل معرفيّ من حقول المعرفة العلميّة بصفة عامّة أو أيّ فرع من فروع العلم.

رغم عدم التّمييز بين المصطلحات التقنيّة والمصطلحات بصفة عامّة من طرف عدد كبير من الباحثين والدّارسين العرب، إلّا أنّ هناك من حاول أن يقدّم لنا تعريفات دقيقة، ومن هؤلاء مثلاً نذكر ما عبّر عنه علي القاسمي بقوله: « عبارة عن مجموعة من الرّموز اللّغوية التي تدلّ على مفاهيم تتعلّق بفرع من فروع العلم أو التّكنولوجيا »⁵. عرّف لنا القاسمي من خلال كلامه هذا

¹ - أحمد بن محمّد الصّبيّب، اللّغة العربيّة في عصر العولمة، ص 68، نقلاً عن: رفيق البوحسيني "التّعريب بين الإضافة والتّأكل" مجلّة حوليات كلّية اللّغة العربيّة، المغرب: 1433هـ/2012م، كلّية اللّغة العربيّة بمراكش-جامعة القرويين، ع 29، الهامش رقم (18) ص 185.

² - محمّد هيثم الخياط وآخرون، علم المصطلح لطلبة كليات الطّب والعلوم الصحيّة، ص 63.

³ - أحمد بن محمّد الصّبيّب، المرجع السابق، ص 68.

⁴ - مواصفة إيزو رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" (إنجليزي-فرنسي-عربي)، تر: الأمانة الفنّيّة للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربيّة السوريّة، مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط- المملكة المغربيّة: 1984، مكتب تنسيق التّعريب، ع 24، ص 221.

⁵ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 193.

المصطلحات التّقنيّة على أنّها مجموعة من الرّموز اللّغويّة، وهي بالفعل ما يُعوّل عليه كثيرًا في المجالات التّقنيّة، كما وسّع نطاقها لتشمل أيضًا التّكنولوجيا.

يقترّب تعريف القاسمي كثيرًا إلى ما نجده عند محمّد هيثم الخياط الذي يرى أنّ المصطلحات التّقنيّة « تعين ذوات مادية موجودة أو مستحدثة كالهاتف والحاسوب والأقمار الاصطناعيّة وغيرها... »¹. تتعلّق المصطلحات التّقنيّة إذن بمستجدّات التّكنولوجيا الحديثة، ونظرًا للتطوّر الهائل والسّريع الذي يشهده هذا المجال فهي في تطوّر مستمرّ؛ لذا وجب على المصطلحيّ بالدرجة الأولى والمترجم بالدرجة الثّانية أن يعملوا سويًا لمواكبة هذا الزّخم المصطلحيّ الوافد من المؤسّسات الغربيّة نتيجة اختراعاتها التي تُبتكر يوميًا.

وعلى العموم، يدخل ضمن هذا التّصنيف المتعلّق بالمجالات العلميّة التي تنتمي إليها المصطلحات كلّ التّخصّصات؛ فإذا كان التّخصّص مثلاً هو الصّوتيات سُمّيت مصطلحات هذا العلم (مصطلحات صوتيّة)، وإذا كان التّخصّص هو الفلسفة سُمّيت المصطلحات المرتبطة بها بـ: (المصطلحات الفلسفيّة)...إلى غير ذلك. ونظرًا لكثرة هذه الحقول المعرفيّة لا يمكننا في هذا البحث أن نتطرّق إلى ذكر كلّ هذه الأصناف؛ لذا اكتفينا بالحديث عن ثلاثة (03) منها فقط، تتمثّل في المصطلحات العامّة، المصطلحات الحضاريّة والمصطلحات التّقنيّة.

تُصنّف المصطلحات إذن وفق عدّة تصنيفات وهي تختلف من باحث لآخر، ولعلّ الباحث محمّد أمهاوش هو من قدّم لنا عددًا كبيرًا من هذه الأصناف؛ ومنها: « المصطلح الحديث، والفنيّ، والجديد، والقديم، والعلميّ، والمبهم، والمصطنع، والنّقديّ، والأدبيّ، والأجنبيّ، والخاصّ، والنّفسيّ، والمبتكر، والمستحدث، والتميّز »². يتّضح من التّسميّات التي قدّمها لنا محمّد أمهاوش أنّ بعضها وُضع حسب معيار الأهميّة؛ نحو: المصطلح المبهم، وبعضها الآخر كان حسب معيار التّخصّص؛ مثل: المصطلح النّقديّ، الأدبيّ والنّفسيّ. كما تندرج بعض هذه الأصناف ضمن معيار المعنى؛ نحو: المصطلح المصطنع والتميّز. وآخر معيار لتصنيف المصطلحات هو معيار الشّكل؛ فهنا في هذا القول ورد ذكر المصطلح القديم وبالتالي فهو قد يندرج ضمن المصطلح

¹ - محمّد هيثم الخياط وآخرون، علم المصطلح لطلبة كليات الطّب والعلوم الصحيّة، ص 63.

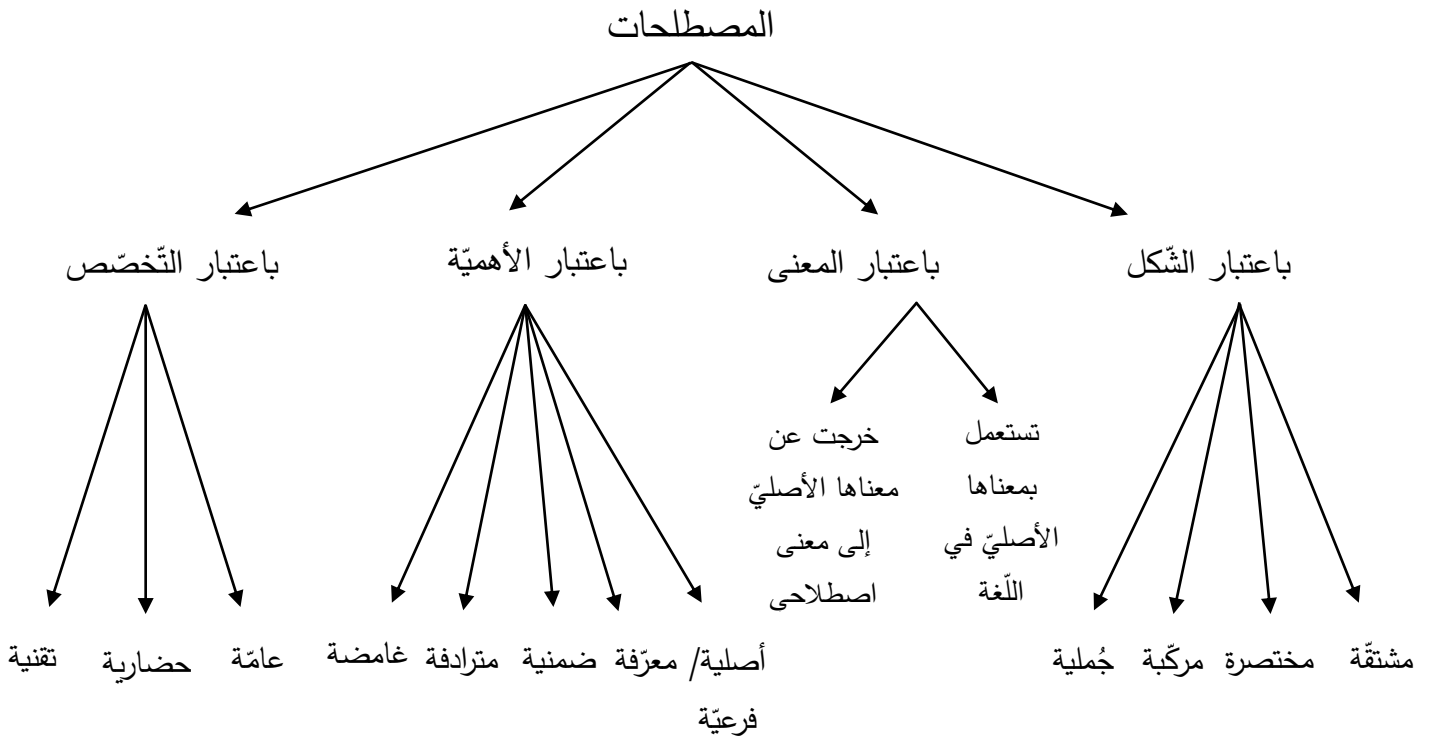
² - محمّد أمهاوش، قضايا المصطلح في النّقد الإسلاميّ الحديث الدّكتور نجيب الكيلاني نموذجًا، ط 1. إريد:

1431هـ/2010م، عالم الكتب الحديث، ص 73.

التّراثي، أمّا التّسميّات المتمثّلة في: المصطلح الحديث، الجديد، المبتكر والمستحدث فقد تكون قد وُضعت إمّا عن طريق الاشتقاق فتُسمّى مصطلحًا مشتقًا، وإمّا عن طريق التّركيب فتُسمّى مصطلحًا مركّبًا. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ التّركيب يأتي في عدّة أشكال قد تصل إلى حدّ الجملة أو ما يُعبّر عنه بالتّعابير المصطلحيّة، ونظرًا لطولها ولاسيّما عند دخول هذا النوع من المصطلحات في تركيب جملة معيّنة يصعب على القارئ فهم المقصود، ففي هذه الحالة قد يلجأ بعض الباحثين إلى وسيلة الاختصار وهي نوع من الاختزال أي تقليص العبارة الطويلة إلى كلمة واحدة؛ فتسمّى المصطلحات التي توضع بهذه الوسيلة (مصطلحات مختصرة).

أضف إلى ذلك أنّه إذا تعذّرت كلّ هذه الوسائل في إيجاد المصطلح المناسب يمكن اللّجوء إلى التّعريب؛ فتسمّى المصطلحات النّاتجة بفضل هذه الوسيلة (مصطلحات معرّبة).

وخلاصة القول، يمكن تلخيص أنواع المصطلحات التي سبق ذكرها بالتّخطيط التّالي:



الشّكل رقم (04): أنواع المصطلحات.

وهكذا إذن؛ تأتي المصطلحات في عدّة أصناف أو تسميات، ولكلّ صنف من هذه الأصناف خصائص تميّزه عن غيره من الأصناف الأخرى؛ فهذا ما جعلنا نتطرّق في هذا البحث إلى الحديث عن كلّ هذه الأصناف وشرحها عن طريق تقديم أمثلة؛ والغرض الأساس من التفصيل فيها في الجانب النظريّ من البحث هو كون (المصطلح) موضوع علم المصطلح - الذي هو موضوع بحثنا - ونظرًا لكون المصطلح يأتي في عدّة أشكال، فكي لا تختلط علينا الأمور في الجانب التطبيقيّ من البحث فضّلنا الحديث عنها في هذا المقام من جهة، ومن جهة أخرى فهذه الأنواع قد تختلف تسمياتها من باحث لآخر إن لم نقل عند الباحث الواحد.

الفصل الثاني:

علم المصطلح وإشكالية تحديد المؤلفات الخاصة به

أولاً: تعريف علم المصطلح.

ثانياً: نشأة علم المصطلح وأسباب ظهوره.

ثالثاً: مجالات علم المصطلح وسماته.

رابعاً: النظرية العامة في علم المصطلح.

خامساً: مدارس علم المصطلح.

سادساً: الهيئات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربي.

سابعاً: صعوبة تحديد مؤلفات علم المصطلح.

توطئة: قبل أن نتطرّق إلى تعريف علم المصطلح تجدر الإشارة إلى أنّ هذا العلم يعبر عنه في اللّغة الفرنسيّة بـ: (Terminologie) وفي اللّغة الإنكليزيّة بـ: (Terminology)، لكنّ التّرجمة العربيّة لهذا المصطلح سواء أكانت عن اللّغة الفرنسيّة أم عن اللّغة الإنكليزيّة لم تكن موحّدة، بل جاءت بصيغ مختلفة، نحو: علم المصطلح، علم المصطلحات، علم الاصطلاح، علم الحدّ، المصطلحيّة، الاصطلاحية، المصطلحيّات، المصطلحاتيّة...إلى غير ذلك من التّسميات. الغرض من التّنبية إلى اختلاف المقابلات العربيّة التي تُرجم بها مصطلح (Terminologie) إلى اللّغة العربيّة هو كون التّعريفات الخاصّة بهذا العلم احتوت على هذه المقابلات، ولما كانت كثيرة ومختلفة من باحث لآخر ارتأينا أن ننّبّه ولو بإشارة بسيطة إلى هذه التّرجمات المختلفة؛ لكنّا في هذا البحث - إن شاء الله - سوف نتقيّد بترجمة واحدة وهي (علم المصطلح)، أمّا توظيف بقيّة المقابلات العربيّة فلن يكون اللّهم إلّا إذا وردت في أقوال مقتبسة أو من باب الإشارة إلى هذه الاختلافات في الجانب التّطبيقيّ.

أولاً: تعريف علم المصطلح : تعدّدت التّعريفات التي وُضعت لهذا العلم المتمثّل في علم المصطلح (Terminologie)؛ ولعلّ من أهمّها ما عبّرت عنه المنظّمة العالميّة للتّقييس بقولها: «دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النّشاط البشريّ باعتبار وظيفتها الاجتماعيّة»¹، وهو عند جواد حسني سماعه « العلم الذي يُعنى بمنهجيّات جمع وتصنيف المصطلحات، ووضع الألفاظ الحديثة وتوليدها، وتقييس المصطلحات ونشرها »². أمّا عبد الرّحمن الحاج صالح فقد عرّفه على أنّه « دراسة الألفاظ الخاصّة بالعلوم والتّقنيات بتجميعها ورصدها وتحليلها ووضع بعضها عند الاقتضاء »³. ما يُلاحظ في هذه التّعريفات هو أنّها تشترك في معنى واحد وهو أنّ هذا العلم يُعنى بدراسة المصطلحات المتعلّقة بمختلف الميادين العلميّة بصفة عامّة، حيث تتمّ هذه الدّراسة وفق مراحل عديدة يكون ترتيبها كالآتي: الجمع، التّصنيف والتّحليل، الوضع، التّقييس ثمّ تأتي في الأخير مرحلة النّشر كي تصل إلى المستعملين.

¹ - عبد المالك اعويش "المصطلح النّحويّ قراءة في قضايا التّعريف" مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط - المغرب: يونيو 2008، مكتب تنسيق التّعريب، ع61، ص 47.

² - جواد حسني سماعه "المصطلحيّة العربيّة بين القديم والحديث مشروع قراءة" ص 93.

³ - عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، دط. الجزائر: 2007، موفم للنّشر، ج1، ص 374.

إذا كانت هذه التّعريفات قد قدّمت لنا وصفاً دقيقاً عن كيفية إجراء هذه الدّراسة التي يُعنى بها علم المصطلح، فإنّ بعض الباحثين اكتفوا بتقديم عبارة موجزة عن ذلك، ومن هؤلاء نذكر مثلاً علي القاسمي الذي عرّف هذا العلم على أنّه « العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللّغوية التي تعبّر عنها»¹، يقترب هذا المفهوم كثيراً إلى ما عبّر عنه الباحث الفرنسيّ ألان ري (Alain Rey) بقوله: « علم المصطلح هو دراسة نظاميّة (Systématique) للمصطلحات التي تشير إلى المفاهيم أو التّصوّرات وهي العناصر الأساسيّة التي تميّز هذه الدّراسة»². هذا يعني أنّ التّركيز في هذا العلم يكون حول العلاقة القائمة بين المصطلحات ومفاهيمها؛ ولعلّ هذا ما نجده أيضاً عند مختار درقاوي في قوله: « ويُعنى أيضاً بدراسة علمية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصّة ووظيفة من النّشاط البشريّ»³، فالمفهوم (Le Concept) إذن هو موضوع علم المصطلح، والمركز الذي تدور حوله مباحث هذا العلم؛ ولهذا سمّي عند محمّد حسن عبد العزيز ب: (Conceptology).

وما ينبغي أن نشير إليه أيضاً هو أنّ علم المصطلح هو فرع من فروع اللّسانيّات التّطبيقية، لكن نظريّته هي عكس نظريّة اللّسانيّات، حيث تهتمّ هذه الأخيرة بدراسة الكلمة ابتداء من الدّالّ نحو المدلول، في حين يهتمّ علم المصطلح بدراسة المصطلح من المدلول نحو الدّالّ. ولتفادي الخلط بين هذه المصطلحات يُفضّل التعبير عن المدلول في علم المصطلح ب: المفهوم، وأنّ يُعبّر عن الدّالّ ب: التّسمية أو المصطلح.

يتّضح ممّا سبق أنّ المفهوم في علم المصطلح موجود قبل وجود التّسمية (المصطلح)؛ وبالتالي السّؤال الذي يحاول الإجابة عنه هذا العلم هو كالتّالي: كيف يمكن وضع تسمية لمفهوم ما؟ وبعبارة أخرى: كيف يمكن نقل مفهوم ما إلى لغة أجنبيّة دون الاستعانة بتسميته الأصليّة؟

¹ - علي القاسمي "المصطلحيّة (علم المصطلحات): النّظريّة العامّة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها" مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط- المملكة المغربية: 1400هـ/1980م، مكتب تنسيق التّعريب، مج18، ج1، ص 09.

² - Alain Rey: la terminologie; noms et notions , P 08.

³ - مختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التّعريف في الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، ط 1. بيروت: 1438هـ/2017م، دار الكتب العلميّة، ص 07.

ثانيا: نشأة علم المصطلح وأسباب ظهوره:

1- نشأته: يتفق معظم الباحثين في الدراسات المصطلحية على أن الإرهاصات الأولى لعلم المصطلح ترجع إلى نهاية القرن الثامن عشر (ق 18) على يد الغربيين الذين من عاداتهم الاهتمام جيداً بقضية تأصيل الكلمات والمصطلحات المستعملة في لغتهم؛ فأول ظهور لهذا المصطلح المتمثل في علم المصطلح كان في أوروبا على يد الباحث كريستيان غوتفريد شيلي¹ (Christian Gottfried Schuly)، ثم ظهر في فرنسا سنة 1801 عند لويس سيباستيان مرسيني (Louis Sébastien Mercier).

أما استعماله في إنكلترا فلم يظهر إلا بعد مرور حوالي ستّة وثلاثين (36) سنة على ظهوره في فرنسا، وكان ذلك على يد ويليام ويوال (William Whewell) سنة 1837. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن أول استعمال لكلمة علم المصطلح (Terminologie) بمعناه الحديث المتداول لدى المصطلحيين² كان مع ويليام ويوال؛ فرغم تأخر ظهوره عند هذا الباحث مقارنة بمن سبقه، إلا أن المعنى الحقيقي لهذا العلم لم يبرز إلى الوجود إلا مع هذا الباحث.

ظهر علم المصطلح عند الغربيين في وقت مبكر، لكنه لم يتشكّل كعلم خاص ولم يتحدّد مجاله العلمي بوضوح إلا حديثاً³، حيث ازدهر بكيفية مذهلة على حدّ تعبير عبد الرحمن الحاج صالح - رحمه الله - في النصف الثاني من القرن العشرين (ق 20)؛ وكان ذلك على يد الألماني أوجين فوستر (Eugen Wüster) وهو أول من وضع نظرية «حاولت الاستفادة من علم المنطق ونظرية المعرفة لحلّ مشاكل التواصل بين أهل الاختصاص»⁴، فهذه النظرية التي قام بوضعها هذا العالم تتمثّل في:

¹ - زهيرة قروي "التأسيس النظري لعلم المصطلح" مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2008، ع29، ص 280.
² - خالد اليعبودي، المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، ط1. فاس - المغرب: 2004، دار ما بعد الحداثة، ص 33-34.
³ - عثمان بن طالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية، كتاب تأسيس القضية الاصطلاحية، عبد السلام المسدي وآخرون، دط. بيت الحكمة: 1989، المؤسسة الوطنية للترجمة والتّحقيق والدراسات، ص 69-70.
⁴ - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمّد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، الرباط - المغرب: 1988، مكتب تنسيق التعريب، ع 30، ص 211.

النظرية العامة ل علم المصطلح (La théorie générale de la terminologie). وبهذه النظرية استطاع فوستر أن يحرز مكانة مرموقة في الدراسات المصطلحية ولاسيما بعد صدوره للكتاب الموسوم: (التوحيد الدولي للغات الهندسة، خاصة الهندسة الكهربائية) سنة 1931م؛ فهذا الكتاب عدّه معظم اللغويين والمهندسين « من المراجع الهامة في صنعتهم، واعتبروا فيستر أكبر رواد علم المصطلح الحديث »¹. ومن العلماء الذين ساهموا أيضًا في ظهور هذا العلم إلى الوجود نذكر كل من لوط (Lotte) (1892-1950)، شابلجين (Caplygin) (1869-1942) وهلموت فيلبر (Helmut Felber) الذي ألف عددًا كبيرًا من البحوث في ميدان علم المصطلح ولعلّ من أشهر كتبه ما صدر له سنة 1984 بعنوان: (دليل المصطلحية).

2- أسباب ظهوره: اختلف الباحثون المشتغلون في الدراسات المصطلحية حول الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا العلم؛ فمنهم من أرجع أسباب نضج هذا العلم وتطوره إلى « التحوّل المنهجيّ الذي طرأ على طرح المسألة المصطلحية، انطلاقًا من تعويض المفهوم القديم (قائمة المصطلحات) بمفهوم (نظام المصطلحات) »²؛ هذا يعني أنّ التحوّل الذي ينطلق من المفهوم الأوّل المتمثّل في القائمة (Nomenclature) إلى المفهوم الثاني المتمثّل في النظام المصطلحيّ قد ظهر في نهاية القرن التاسع عشر (ق 19) إثر بداية مراجعة بعض المفاهيم اللسانية، فبينما كان يُنظر إلى مصطلحات حقل علمي أنها مجرد قوائم أسماء تصنيفية أصبح يُنظر إلى هذه المصطلحات على أنها نظام متماسك من القيم الدلالية التي بها يُعرف بعضها البعض من خلال الوظيفة الأساسية التي تؤديها والمتمثلة في تسمية الأشياء.

يُضاف إلى ما سبق ذكره، أنّ سبب ظهور هذا العلم يرجع بالدرجة الأولى إلى تطوّر العلوم والتقنيات وكذا اتّصال اللغات فيما بينها، ومن القائلين بهذا الرأي نذكر الباحث خالد اليعبودي الذي جاء على لسانه: « ولعلّ أهم أسباب هذه الطفرة تطوّر مفاهيم العلوم وتفرّع ميادينها واتجاهاتها واختلاف مناهجها ومقارباتها، إضافة إلى اضطراب الأبحاث في مجالات تقنيات المعلومات

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 267.

² - عثمان بن طالب "علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية" ص 69.

والتواصل وتقدمها»¹؛ فالطرفة في هذا القول تدلّ على تطوّر هذا العلم المتمثّل في علم المصطلح إلى اختصاص مستقلّ بذاته.

ومن الباحثين القائلين بهذا الرأي أيضاً نجد روبير دوبوك (Robert Dubuc) الذي يرى أنّ ظهور هذا العلم مرده إلى التّقدّم السريع الذي تحقّق للتّقنيّات من جهة، ومن جهة ثانية إلى الحاجات المتزايدة للتّواصل بين الشعوب باللّغات المختلفة²، فهذا أمر طبيعيّ لأنّ اللّغات تختلف فيما بينها من حيث السّمات التي تتّسم بها ومن حيث درجة التّقدّم، فكّما ظهرت مسمّيّات جديدة للاختراعات التي تُبتكر في بلد مُعيّن تطبّب ذلك نقل هذه المفاهيم إلى لغات أخرى وذلك إمّا عن طريق التّعريب أو التّرجمة كي تبقى اللّغة الواحدة في اتّصال دائم مع غيرها من اللّغات.

نظر عبد الرّحمن الحاج صالح - رحمه الله - إلى هذه الأسباب نظرة مغايرة تماماً لما سبق ذكره، ونستشف ذلك من خلال قوله: « لم ينشأ هذا العلم كما يظنّ من اهتمام اللّسانيّين بالمصطلحات خاصّة. فهذا لم يحدث إلّا قليلاً إنّما كان المنطلق في الكثير من البلدان هو اهتمام الحكومات بتوحيد التّسمّيّات التي تطلق على ما تنتجه المصانع من مصنوعات معيّنة من آلات وأجهزة وأدوات وقطع غيار»³، فالغرض من ظهور علم المصطلح حسب هذا الباحث هو غرض تجاريّ اقتصاديّ يتمثّل في السّعي إلى توحيد التّسمّيّات لما يُستجدّ يومياً من المنتوجات لتفادي الخلط الذي بإمكانه أن يقع بين تسمّيّاتها؛ فقد تُطلق تسمية معيّنة على نوع معيّن من اللّباس في بلد ما، وتُنقل التّسمية نفسها إلى بلد آخر للدلالة على شيء آخر وليكن مثلاً قطعة معيّنة من قطع غيار السيّارات أو الشّاحنات.

من هنا ظهرت عدّة مؤسسات تُعنى بقضيّة توحيد هذه التّسمّيّات في العالم بأسره؛ ومن هذه المؤسسات نذكر:

- المؤسسة البريطانيّة للتّتميط (British standards institution)

- المؤسسة الدوليّة للتّتميط (ISO): (International standards organisation)

¹ - خالد اليعبودي "معالم مصطلحيّات" مجلّة مصطلحيّات، فاس - المغرب: شتبر 2011م، مطبعة أميمة، ع1، ص07.

² - روبير دوبوك "ما المصطلحيّة؟" تر: عبد الرّحيم حزل، مجلّة ترجمان، المغرب: أبريل 1996، مطابع البوغاز، مج 5، ع1، ص 47.

³ - عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص 374.

- المركز الدّوليّ للإعلام حول المصطلحات (INFOTERM).
- الجمعية الفرنسيّة للتّرميم (AFNOR).

ثالثاً: مجالات علم المصطلح وسماته:

1- مجالاته: يهتمّ علم المصطلح بثلاثة جوانب متّصلة من البحث العلميّ والدّراسة الموضوعيّة، وهي تتمثّل فيما يلي:

أ- يبحث علم المصطلح في العلاقات القائمة بين المفاهيم المتداخلة نحو علاقة الجزء بالكلّ والجنس بالنوع. فهذا الصّنف من العلاقات هو الذي يشكّل الأساس في وضع المصطلحات المصنّفة الّتي تعبّر عنها في علم من العلوم؛ لذا ينبغي تحديد المفهوم الواحد بدقّة متناهية كي لا يختلط مع بقيّة المفاهيم المتشابهة معه، ولعلّ هذا ما عبّر عنه محمود فهمي حجازي بقوله: « إنّ علم المصطلح يحدّد المفاهيم - في المقام الأوّل - تحديداً دقيقاً، ويقتنّ لها مصطلحاتها »¹؛ يتّضح من هذا الكلام أنّ الأساس الّذي يعوّل عليه في علم المصطلح لا يتمثّل في المصطلحات نفسها، بل في المفاهيم المحدّدة تحديداً دقيقاً، وبهذا يختلف هذا العلم عن بقيّة الدّراسات اللّغويّة الأخرى الّتي تنطلق أساساً من الدّالّ للوصول إلى المدلول حسب مصطلحات دي سوسير، أمّا في علم المصطلح فالانطلاق فيه يكون من المفهوم نحو التّسمية.

ب- يبحث علم المصطلح في المصطلحات اللّغويّة والعلاقات القائمة فيما بينها، وكذا وسائل وضعها من اشتقاق أو تركيب أو نحت...إلى غير ذلك من الوسائل الّتي بفضلها يتمّ توليد عدد لا نهائي من المصطلحات. ومن مباحث هذا العلم أيضاً أنّه يبحث في أنظمة تمثيل المصطلحات في بنية علم من العلوم؛ فهذا الأخير يحيلنا إلى أنّ علم المصطلح فرع خاصّ من فروع علم الألفاظ أو المفردات (Lexicology) وعلم تطوّر دلالات الألفاظ² (Semasiology).

ج- البحث في الطّرق العامّة الّتي تودّي إلى خلق اللّغة العلميّة والتّقنيّة بصرف النّظر عن التّطبيقات العمليّة في لغة طبيعيّة بذاتها. وبهذا يصبح علم المصطلح علماً متداخلاً الاختصاصات

¹- محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، ص 25.

²- علي القاسمي، المصطلحيّة مقدّمة في علم المصطلح، الموسوعة الصّغيرة (169)، دط. الجمهوريّة العراقيّة: 1985، ص19.

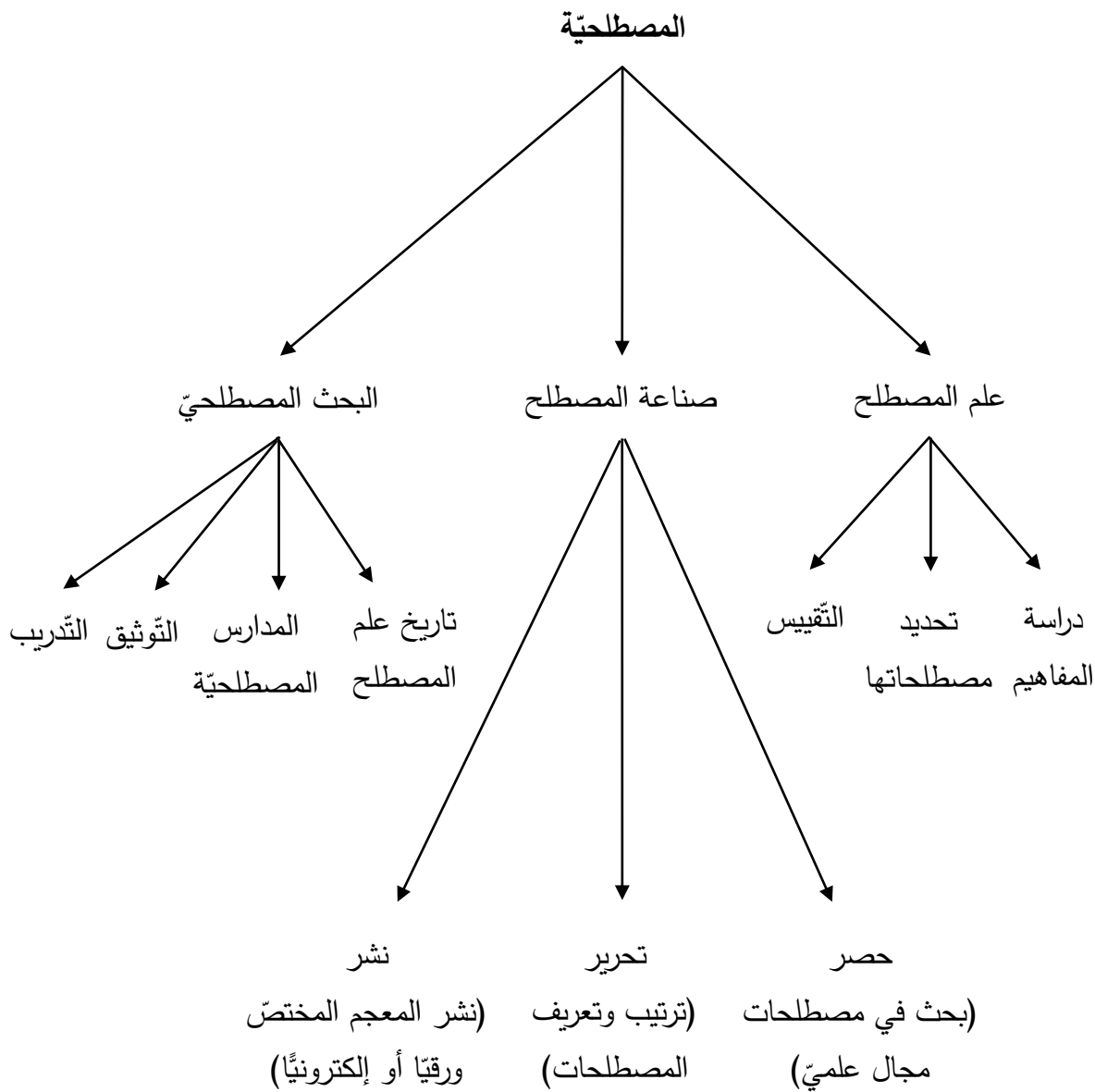
لأنّه يتفاعل مع عدّة علوم؛ نحو: علم اللّغة، المنطق، الوجود، الإعلاميّات، الموضوعات المتخصّصة وعلم المعرفة.

كلّ علم من هذه العلوم يتناول في جانب من جوانبه على حدّ تعبير علي القاسمي التّظيم الشّكليّ للعلاقة المعقّدة بين المفهوم والمصطلح، ولعلّ ما يزيد في تعقيد وتشابك العلاقة الرّابطة بين المفهوم والمصطلح هو كون هذه العلاقة تجمع بين شيئين ليسا من طبيعة واحدة؛ فالمفهوم شيء معنويّ ملموس، في حين يكون المصطلح مادّيّا ويمكن تجسيده على أرض الواقع.

هذه هي المجالات الكبرى التي يبحث فيها علم المصطلح بصفة عامّة، لكن هنا تجدر الإشارة إلى أنّ بعض الباحثين أضافوا بعض المجالات الأخرى لكنّها في الحقيقة لا تدخل ضمن مجالات هذا العلم، وإنّما تعتبر من السّمات التي يتّسم بها علم المصطلح؛ لذا يُستحسن الفصل بينهما لأنّ المجالات تختلف عن السّمات؛ فالأولى تعني ما يبحث فيه علم المصطلح، أمّا الثّانية فهي تتمثّل في المميّزات التي تجعل علم المصطلح يختلف عن غيره من العلوم.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، هناك من يستعمل (المصطلحيّة) بمعنى (علم المصطلح)؛ وبالتالي يعتقد أنّ مجالات المصطلحيّة هي نفسها مجالات علم المصطلح، وهذا غير صحيح لأنّ (المصطلحيّة) أعمّ من (علم المصطلح)؛ ولإزالة هذا الغموض نستعين بالترسيمة التي قدّمها لنا علي القاسمي؛ وهي كالآتي¹:

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 279.



الشكل رقم (05): مجالات المصطلحية.

- 2- سماته: من الباحثين الذين تطرّقوا إلى ذكر سمات علم المصطلح نجد فوستر (Wüster)، وذلك في أواخر حياته عندما عرّف هذا العلم على أنّه العلم الذي يحكم نظام المعجم المختص؛ فحدّد هذه السمات في خمس (05) نقاط؛ وهي كالتّالي:

2-1- السّمة الأولى: تتمثّل السّمة الأولى من سمات علم المصطلح في كون هذا العلم يبحث في المفاهيم للوصول إلى المصطلحات التي تعبّر عنها، ومن القائلين بهذا الرّأي نذكر خالد اليعبودي¹ الذي يرى أنّ هذا العلم ينطلق من المفاهيم (Concepts) ليرتبط بعد ذلك بالمصطلحات (Terms).

المفاهيم إذن في هذا العلم موجودة قبل وجود التّسميّات - أي المصطلحات - وبعبارة أخرى فعلم المصطلح يهتمّ بالمفهوم وتسميته وهذا ما يميّزه عن اللّسانيّات التي تدرس الكلمة انطلاقاً من الدّالّ نحو المدلول.

ولمّا كان الأمر كذلك، فإنّ السّؤال الذي يطرح نفسه في الدّراسات المصطلحيّة هو حول «مفهوم المصطلح الذي ينبغي تحديده بوضوح، قبل معرفة الصّيغة اللّغويّة التي يظهر فيها»²، فالمفهوم هو ما يعبّر عنه في الدّراسات اللّغوية بالمدلول، أمّا الصّيغة اللّغويّة فهي تعني التّسمية في الدّراسات المصطلحيّة ويقابلها الدّالّ في الدّراسات اللّغويّة.

يتّضح ممّا سبق أنّ المفهوم والتّسمية مصطلحان من المصطلحات الخاصّة بعلم المصطلح، وهما يعبران عن المدلول والدّالّ - على التّوالي - في الدّراسات اللّغويّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالانتقال يكون من الدّالّ نحو المدلول في اللّسانيّات، في حين يكون من المفهوم نحو التّسمية في الدّراسات المصطلحيّة، وبعبارة أخرى فإنّ المفاهيم في علم المصطلح موجودة قبل وجود التّسميّات؛ لذا أخذ المصطلحيّون على عاتقهم مسألة البحث في التّسميّات - أي المصطلحات - لا في المفاهيم.

2-2- السّمة الثّانية: تتعلّق السّمة الثّانية التي ذكرها فوستر ضمن سمات علم المصطلح الخمسة بالمنهج المتّبع في هذا العلم وهو يتمثّل في المنهج الوصفيّ، حيث تتّضح قيمة الوصف المصطلحيّ بصفة جليّة « حين يعتمد المصطلحيّ إلى وصف تلك المصطلحيّات التي ترفض إجراء عمليّة النّقيس على منظوماتها نظراً لعدم استمراريّتها»³، ومن الأمثلة على ذلك مصطلحات

¹ - خالد اليعبودي، المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحيّ بالعالم العربيّ، ص 39.

² - Guy Rondeau, Introduction à la terminologie, P 19.

³ - خالد اليعبودي، المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحيّ بالعالم العربيّ، ص 46.

الحرفيين المتعرضة للتطور بصفة دائمة، والشيء نفسه يقال عن المصطلحات المركبة التي لا تقبل التجزئة دون تغيير في المعنى.

للمنهج في الدراسة المصطلحية حسب الشاهد البوشيخي مفهومان: عام وخاص. فالمفهوم العام للمنهج عند هذا الباحث هو « طريقة البحث المهيمنة المؤطرة للمجهود البحثي المصطلحي كله، القائمة على رؤية معينة في التحليل والتعليل والهدف»¹، أما المفهوم الخاص للمنهج في الدراسة المصطلحية فهو « طريقة البحث المفصلة المطبقة على كل مصطلح من المصطلحات المدروسة، في إطار منهج من مناهج الدراسة المصطلحية بالمفهوم العام»². يتضح من هذين التعريفين أن المفهوم العام للمنهج المتبع في هذا العلم يتعلق بالبحث المصطلحي بصفة عامة؛ في حين يقصد بالمفهوم الخاص للمنهج في الدراسة المصطلحية طريقة البحث التي يمكن تطبيقها على كل مصطلح من مصطلحات البحث المصطلحي، وبعبارة أخرى فهو يعني طريقة البحث المطبقة على المصطلح الواحد من المصطلحات المراد دراستها في حقل علمي معين.

يقوم منهج الدراسة المصطلحية على ثلاثة (03) دعائم³؛ وهي: العلمية، المنهجية والتكاملية. فالعلمية تتدرج من الاستيعاب إلى التحليل والتعليل والتركيب. أما التكاملية فأساسها هو التنسيق لأن هذا الأخير من أهم أوجه التعاون وله أهمية كبيرة جداً في مجال البحث.

وبالإضافة إلى هذه الدعائم الثلاثة التي يقوم عليها منهج الدراسة المصطلحية، فإن هذا المنهج يتطلب - على حدّ تعبير الشاهد البوشيخي - وجود خمسة (05) أركان أساسية؛ وهي: الإحصاء، الدراسة المعجمية، الدراسة النصية، الدراسة المفهومية وأخيراً يأتي العرض المصطلحي.

2-3- السمة الثالثة: من سمات علم المصطلح أيضاً أنه يهدف إلى التقييس، حيث يعبر عن هذا الأخير في اللغة الإ - نكليزية ب: (Standardisation) وفي اللغة الفرنسية ب:

¹ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ط1. القاهرة: 1433هـ/2012م، دار السلام، ص 48.

² - المرجع نفسه، ص 48.

³ - محمد أزهرى، مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني - دراسة مصطلحية -، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب: 1435هـ/2014م، مطبعة ندير، سلسلة الأطروحات الجامعية رقم: 1، ص 49-50.

(Normalisation)، فهذا المصطلح تُرجم إلى اللّغة العربيّة بعدّة مقابلات¹ نحو: المواصفة، التّعيير، المعايرة والتّتميط. وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ بعض الباحثين يفرّقون في علم المصطلح بين ثلاثة (03) مصطلحات متداخلة²؛ وهي:

– التّقْيِيس أو المعيرة (Standardisation) ويُعنى باعتماد المعايير أو المقاييس التي تساق وفقها المصطلحات.

– التّنْمِيط (Normalisation) يهتمّ بوضع المصطلحات الجديدة للتّعيير عن المفاهيم المستحدثة وفق المعايير أو المقاييس المتّفق عليها في عملية التّقْيِيس.

– التّوْحِيد (Unification): يعني توحيد المعايير والمبادئ والمنهجيات التي تصاغ وفقها المصطلحات من جهة، ومن جهة أخرى فهو يدلّ على اختيار مصطلح واحد من بين عدّة مترادفات للتّعيير عن مفهوم معيّن.

يرجع أصل هذا المصطلح المتمثّل في (التّقْيِيس) بصفة عامّة إلى « مفهوم تجاري اقتصادي مفاده التزام السّلع والبضائع المروّجة وطنياً ودولياً بمقاييس منها ما هو صحّي وصناعي، ومنها ما هو كمّي وتجاري»³. هذا يعني أنّ الغرض الأساس الذي من أجله ظهر هذا المصطلح هو توحيد التّسميات الخاصّة بما يُستجدّ يومياً من منتجات بأنواعها المختلفة. وبتعبير آخر فهو مصطلح مأخوذ من لغة الصّناعة ويعود ظهوره حسب محمّد رشاد الحمزاوي إلى سنة 1873 في الإنكليزيّة والفرنسيّة، ثمّ دخل ميدان اللّغة فيما بعد وأصبح يُطلق على «اختيار صيغة أو استعمال مصطلح أو تعبير معيّن دون غيره من الصّيغ أو الاستعمالات أو المصطلحات والتّعبيرات الموجودة في ميدان معيّن من اللّغة العلميّة أو لغة الكلام وذلك بالاعتماد بالخصوص على مقاييس وأسس تعتبر شرط الكفاية نظراً إلى أنّ شرط اللّزوم متوقّف في طرق الوضع ومناهج

¹ – محمّد رشاد الحمزاوي "التّقْيِيس منهج إلى توحيد المصطلح العلمي العربيّ مقارنة لغوية إحصائية" أعمال مؤتمر التّعريب السّابع لإقرار مشاريع المعاجم ونظم الكتابة العربيّة العلميّة الأيّام من: 25-01-1994 إلى 01-02-1994، الخرطوم: 1995، مطبعة ديدكو، ص 20.

² – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه التّظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 305.

³ – محمّد رشاد الحمزاوي "إشكالية المصطلح إشكاليّات" مجلّة العلوم الإنسانيّة، البحرين: صيف 1999، كليتي الآداب والتّربية، جامعة البحرين، ع2، ص 152.

الترجمة»¹، فبينما كان يُستخدم للدلالة على ضبط معيار المادة الموضوعية من حيث ما تتصف به من متانة وجوده مثلاً أصبح يُستعمل في الدراسات اللغوية بصفة عامة وفي علم المصطلح بصفة خاصة للدلالة على توحيد التسميات أو بالأحرى المصطلحات وذلك لا يتم إلا بعد عملية الانتقاء من بين الصيغ الموضوعية لكل مصطلح من المصطلحات.

التقييس إذن في الدرس اللغوي يُعبّر عنه بـ: التقييس اللغوي، أما في الدرس المصطلحي فيُعبّر عنه بـ: التقييس المصطلحي (Normalisation terminologique) الذي يعني « وضع تصورات مقيسة مع مصطلحاتها وعرضها في هيئة مسارد (Vocabularies) أو مواصفات (Standards)»². أما علي القاسمي فقد حدّده في معنيين اثنين؛ يتمثل المعنى الأول في توحيد المصطلحات المستعملة لدى مجموعة معينة من الأشخاص، أما المعنى الثاني فهو تفضيل مصطلح دون غيره من المصطلحات، وذلك بعد دراسة الملفات المصطلحية التي تمّ إعدادها بدقة، والمقصود بهذه الملفات هو تلك القوائم الاصطلاحية التي جُمعت فيها جميع المقابلات العربية الدالة على المصطلح الأجنبي الواحد، وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ هذا العمل يتمّ من طرف هيئة رسمية معينة كالمنظمة العالمية للتوحيد المعيار (ISO) في جنيف. يبلغ عدد الأعضاء التي تتكوّن منها هذه المنظمة أربعة وأربعين (44) عضواً؛ منهم أربعة عشر (14) بصفة أعضاء أصليين، وثلاثين (30) آخرين بصفة أعضاء مراقبين أو ملاحظين. كما ينتمي إلى هذه المنظمة ثمانية وثلاثون (38) منظمة دولية متخصصة في هذا الميدان الذي هو علم المصطلح بمجالاته المختلفة.

2-4- السمة الرابعة: تتمثل السمة الرابعة من سمات علم المصطلح في كون هذا العلم يجمع بين العديد من اللغات، وهذا ما عبّر عنه علي القاسمي بقوله: « علم المصطلح علم بين اللغات »³. نفهم من هذا الكلام أنّ هذا العلم لا يختصّ بلغة معينة، بل بجميع اللغات المتواجدة في العالم لأنّ علم المصطلح في تطوّر مستمرّ يتماشى مع المستجدّات.

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دط. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلامي، ص 130.

² - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمد حلمي هليل، ص 214.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 271.

ولما كان الأمر كذلك، فظهور أي مصطلح من المصطلحات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة مثلاً في بلد معين يكون باللغة الرسمية لذلك البلد ثم يتم نقل هذا المفهوم إلى اللغات الأخرى؛ وبالتالي يخرج من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، لذا يمكن أن نعرف هذا العلم المتمثل في علم المصطلح على أنه (علم عبر اللغات)، فهو علم متفتح على العالم. ولعل ما يبرر أكثر هذا التفتح هو كون موضوع علم المصطلح يتمثل في المصطلح، وهذا الأخير من سماته -كما سبق أن تحدثنا عن ذلك في الفصل الأول- أن يكون له ما يقابله في اللغات الأخرى؛ لأن المصطلح لما يظهر لأول مرة قد نجد صعوبة في وضع ما يناسبه لذا يلجأ المصطلحيون إلى أسهل وسيلة وهي التعريب، ثم بعد مرور الوقت يمكن إيجاد المصطلح الملائم وذلك بعدما يكون مترجماً إلى عدة لغات أخرى؛ فإذا كان الباحث المصطلحي العربي مثلاً لا يتقن تلك اللغة التي ظهر بها هذا المصطلح أول الأمر، فهو لا يتمكن من ترجمته في الوقت الذي ظهر فيه إلا بعدما يُترجم إلى لغات أخرى قد يكون متمكناً منها، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الترجمة الذي لا يكون مباشرة من اللغة الأصل التي ظهر فيها المصطلح لأول وهلة قد يعطي لنا ترجمات غير واضحة إن لم تكن متناقضة تماماً للأصل؛ لذا وجب عند ذكر هذه الترجمات أن نضع أمامها دائماً ما يقابلها في اللغات الأخرى كي يفهم المقصود منها. من هنا تصبح هذه السمة المتمثلة في كون علم المصطلح (علماً عبر اللغات) ربّما من أهم السمات الخاصة بهذا العلم، لذا وجب على المصطلحي أو المترجم بصفة عامة أن يكون متقناً لعدد كبير من اللغات كي يتمكن من ترجمة ما يُستجد من مصطلحات شتى الحقول المعرفية التي يتزايد عددها يوماً بعد يوم وخاصة في وقتنا الحالي أين أصبح التخصص الواحد يتفرع بدوره إلى عدة تخصصات فرعية.

2-5- السمة الخامسة: آخر سمة من السمات الخاصة بعلم المصطلح تتمثل في كون هذا العلم يختص باللغة المكتوبة، وبهذه السمة يختلف عن البحوث اللغوية بصفة عامة كاللسانيات والصوتيات مثلاً، حيث تعطى الأولوية في هذه العلوم للمنطوق على المكتوب. أمّا علم المصطلح فيجعل المصطلحات إذن في شكلها المكتوب مجالاً لعمله « لأن هذه المصطلحات تُستخدم في المقام الأول في المطبوعات العلمية المختلفة، وتستخدم في مرحلة تالية في التواصل المنطوق.

وعلى المستوى الدوليّ هناك مجال كبير لتوحيد المصطلحات على المستوى المكتوب»¹، فالمصطلحات لما تظهر لأول مرة دائماً تكون ضمن مؤلف معيّن؛ قد يكون في معجم أو موسوعة أو كتاب أو مقال منشور في مجلة معيّنة... إلخ. ثمّ قد ينال هذا المصطلح شهرة ويُستعمل في المقام الثاني إمّا من طرف باحثين آخرين في بحوثهم أو كتاباتهم المتنوّعة، وإمّا في التّواصل مع الآخرين وليكن مثلاً الأستاذ مع طلبته أو رجال الإعلام في نقل الأخبار للآخرين، وهنا أيضاً قد يكون هذا التّواصل إمّا كتابياً أي في جريدة معيّنة وإمّا بالنّطق سواء أكان ذلك مباشرة على القنوات التلفزيونية أم يُسجّل في أشرطة مضغوطة (CD).

ولعلّ ما يبرّر أكثر ضرورة ارتباط علم المصطلح باللّغة المكتوبة هو أنّ المصطلح لما يبرز إلى الوجود لأول مرة قد يجد الباحثون صعوبة كبيرة في التّأقلم معه، وهذا ما يؤدّي ببعض منهم إلى كتابته بطريقة خاطئة أو ترجمته بكيفية غير سليمة لا تتماشى والأصل الذي وُضع فيه. إذا كنّا نصادف مشاكل جمّة فيما يخصّ هذا النوع من المصطلحات الذي كان أول ظهور له عن طريق الكتابة أي وارد ضمن الكتب أو المعاجم المطبوعة، فما بالنّا بالمصطلحات التي تُعرض على مسامعنا فقط دون معرفة الصّيغة التي تُكتب بها ولاسيّما إذا كان من ألقى علينا هذه المصطلحات لديه عيب من عيوب الكلام أو ينكّم بلهجة مختلفة عن لهجتنا؛ ولتكن مثلاً تأديات مختلفة للفونيم الواحد نحو القاف التي تُنطق بكيفيات مختلفة في اللّغة العربيّة.

رغم ما للمنطوق من أهميّة في فهم بعض المصطلحات الحديثة التي يصعب علينا التّلفّظ بها ولاسيّما الطويلة منها، إلّا أنّ للصّيح المكتوبة التي تظهر بها المصطلحات أهميّة كبرى لأنّها غير مرتبطة بالبلد الواحد فقط بل تتعدّاه إلى جميع بلدان القطر الواحد ومن ثمّ إلى العالم بأسره؛ من هنا وجب إعطاء الأولويّة للمكتوب في علم المصطلح على المنطوق.

هذه هي إذن السّمات الخمس التي حدّدها الباحث فوستر لعلم المصطلح، وهي متكاملة فيما بينها، ولعلّ ذكره لها بهذا التّرتيب يرجع إلى درجة الأهميّة التي تحظى بها كلّ سمة من هذه السّمات؛ لذا ذكر الانطلاق من المفاهيم وصولاً إلى المصطلحات التي تعبّر عنها في المقام الأوّل، ثمّ يليها المنهج المتّبع في هذا العلم وهو يتمثّل في المنهج الوصفيّ، وبعد ذلك يأتي الهدف

¹ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، ص 26.

من هذا العلم وهو التقييس والتّمييز. ثمّ في المقام ما قبل الأخير ذكر أنّه علم عبر اللّغات أيّ يجمع بين عدّة لغات وهذه السّمة ترتبط كثيرًا بالسّمة الأخيرة المتمثّلة في كون علم المصطلح يختصّ باللّغة المكتوبة؛ لأنّه لم يعد من السّهل الاحتفاظ بالمصطلح المنطوق في اللّغة الواحدة؛ فما بالنا باللّغات المتواجدة في جميع أنحاء العالم.

رابعاً: النّظرية العامّة في علم المصطلح: لقد ظهرت عدّة نظريّات في الدّراسات المصطلحيّة، إلّا أنّ النّظرية التي عرفت تطوّرًا ملحوظًا هي نظرية أوجين فوستر (Eugène Wüster) الموسومة بـ: (النّظرية العامّة في علم المصطلح) (La théorie générale de la terminologie)، حيث اقترح أوّل صياغة لمبادئ هذه النّظرية عام (1930)¹، فبوضعه لهذه النّظرية يعتبر فوستر مؤسّس علم المصطلح الحديث.

وبالإضافة إلى هذه النّظرية التي تبدو صالحة مبدئيًا لمعالجة كلّ لغات العالم، هناك نظريّات فرعيّة ملائمة لكلّ لغة حسب خصوصيّاتها²، نحو ما يسعى إلى تطبيقه المختصّون في علم المصطلح على اللّغة الفرنسيّة والإنكليزيّة مثلاً. أمّا بالنّسبة للّغة العربيّة، فهي الأخرى قد بذلت مجهودات جبارة في هذا الشّأن؛ ولعلّ أهمّها ذلك المشروع الذي شرع فيه عبد الرّحمن الحاج صالح - رحمه الله- في مجال المسح اللّغوي خاصّة أو ما يُعبّر عنه بمشروع الدّخيرة اللّغويّة، وكذا ما قام به الأخضر غزال في المجال المصطلحيّ. أضف إلى ذلك تلك المجهودات التي قام بها محمّد رشاد الحمزاوي ولاسيّما تلك المنهجية الخاصّة بتنميط المصطلحات الواردة ضمن مؤلّفه الشّهير: (المنهجية العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها - الميدان العربي-)؛ حيث كما هو واضح من خلال عنوانه هذا قام بتطبيق هذه المنهجية على اللّغة العربيّة.

ومن الباحثين العرب الذين يؤمنون بإمكانية إنشاء نظرية مصطلحيّة عربيّة نجد محمّد رشاد الحمزاوي الذي يرى أنّ «موضوعات المجمع اللّغوي القاهري بإمكانها أن تشكّل أسس نظرية

¹ - Marie-Claude L'homme : la terminologie; principes et techniques, les presses de l'université de Montréal (PUM), Canada, Aout 2004, P 24.

² - ليلي المسعودي "علم المصطلحات وبنوك المعطيات" مجلّة اللّسان العربيّ، ع28، ص 85.

مصطلحيّة كلّية»¹، فهذه المحاولات المعتبرة التي شرع فيها العلماء العرب قادرة من دون شكّ على حدّ تعبير جواد حسني سماعنه « على إرساء علم المصطلح العربيّ. ومن الضّرورة بمكان السّعي إلى بلورة مبادئ هذا العلم واستخلاصها ممّا يتوقّر لدينا من أعمال نظريّة وتطبيقيّة حول المصطلح العربيّ، وإعادة صياغتها في ضوء الحاجة إلى هذا العلم»²، لكن رغم هذه المجهودات القيّمة في الميدان العربيّ؛ إلّا أنّها لا تزال بحاجة إلى بعض الوقت كي تصل إلى ما وصلت إليه نظريّة فوستر المصطلحيّة.

ولعلّ من الأسباب التي أدّت بفوستر إلى التّفكير في هذه النّظريّة صعوبات التّواصل المهنيّ النّاجمة عن « عدم الدّقة، وظواهر التّنوع والاشتراك المميّزة للغات الطّبيعيّة. ولذلك يعتبر فوستر المصطلحيّة أداة عمل تسهم بفعاليّة في رفع اللّبس بالتّواصل العلميّ والتّقنيّ»³، فوضع هذه النّظريّة حسب رأيه من شأنه أن يرفع اللّبس الذي قد يقع بين النّاس ولاسيّما أثناء التّواصل المهنيّ. تعالج النّظريّة العامّة لعلم المصطلح كلّ ما يتعلّق بـ:

- طبيعة التّصوّرات وما بينها من علاقات.
- أنظمة التّصوّرات وخصائصها وتعريفها.
- تخصيص كلّ مصطلح بتصوّر بعينه أو العكس.
- طبيعة المصطلحات وبنيتها.
- تدوين المصطلحات إمّا تقليديّاً أو آليّاً.

وزيادة عمّا قدّمه فوستر من اجتهادات ومحاولات من أجل أن ترى النّظريّة العامّة لعلم المصطلح النّور، فقد أسهمت المنظّمة الدّوليّة للتّقييس⁴ (International Standardisation Organisation) (ISO) إسهاماً كبيراً في تكريس هذه النّظريّة بجملة من الأدلّة التي تشمل على

¹ – خالد اليعبودي، المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحيّ بالعالم العربيّ، ص 122.

² – جواد حسني سماعنه " تطوير منهجيّة وضع المصطلح العربيّ وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته" ص 309.

³ – ماريا تيريزا كابري "المصطلحيّة واللّسانيّات: نظرية البوّابات" تر: سناء شطري، مجلّة مصطلحيّات، فاس – المغرب:

محرم 1434هـ/2012م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 2-3، ص 193.

⁴ – مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللّغوي العربيّ، الكتاب الأوّل، ط 1. الأردن: 1424هـ/2003م، عالم الكتب الحديث، ص 22.

مقاييس ومواصفات قامت باقتراحها للتطبيق الفعلي في المؤسسات المصطلحية الدولية بصفة عامة.

ظهرت هذه الأدلة الصادرة عن مؤسسة إيزو (ISO) على شكل توصيات في أربعة (04) أصناف؛ وهي كالتالي¹:

- **الصنف 1:** إيزو R 1087 معجم مفردات علم المصطلح.
 - **الصنف 2:** إيزو R 919 دليل لإعداد المعاجم المصنفة.
 - **الصنف 3:** إيزو R 704 مبادئ التسمية.
 - إيزو R 860 التوحيد الدولي للتصورات والمصطلحات.
 - **الصنف 4:** إيزو R 1149 تصميم المعاجم المصنفة المتعددة اللغات.
 - إيزو (*). R ... تصميم المعاجم المصنفة الأحادية اللغات.
 - إيزو ISO 1951 الرموز المستعملة في المعاجم.
 - إيزو R 639 رموز اللغات والأقطار والسلطات الحكومية.
- ونظراً لكثرة الأعمال المنجزة في ميدان علم المصطلح في البلدان المتقدمة، سارعت الدول العربية بدورها إلى ترجمة بعض هذه الأعمال لمواكبة هذا التطور: فعلى سبيل المثال قامت هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية بترجمة (معجم مفردات علم المصطلح) الصادر عن مواصفة إيزو رقم (1087) سنة 1969، وقد قام علي القاسمي بمراجعة هذه الترجمة لنشرها في مجلة اللسان العربي لكن كما يقال: (تجري الرياح بما لا تشتهي السفن) لأن توصية اللجنة التقنية رقم (37) أعادت النظر في هذا المعجم في شكل مشروع جديد ولم يتحقق ذلك إلا في سنة 1979 أي بعد مرور حوالي عشر (10) سنوات؛ هذا ما جعل القاسمي يتأخر في ترجمته لهذا المعجم التي أوردتها ضمن الفصل السادس من كتابه المعنون: (المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح) وهو عبارة عن موسوعة صغيرة.

¹ - مواصفة إيزو رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" تر: الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ص 205.

وبالإضافة إلى ترجمة هذا المعجم الذي يعدّ بمثابة دليل يُستند إليه لفهم مصطلحات هذا العلم الجديد المتمثّل في علم المصطلح، فقد خرجت ندوة (التعاون العربيّ في مجال المصطلحات علمًا وتطبيقًا) المنعقدة بتونس في الأيام من السابع (07) إلى العاشر (10) جويلية سنة 1986 بمجموعة من التوصيات؛ من بينها التوصية رقم (07) القائلة بضرورة « ترجمة عدد من الوثائق الأساسية المتعلقة بعلم المصطلح، والتي صدرت في البلدان المتقدّمة، للاستهداء بها في وضع المصطلح وتوثيق وإشاعة تداوله وإصدار مطبوع يضمّ منهجيات وضع المصطلحات المعتمدة»¹. وتلبية لما جاء في هذه التوصية قام بعض اللّغويين العرب بترجمة أربعة (04) بحوث إلى اللّغة العربيّة من بين البحوث التي أصدرها المركز الدّوليّ للإعلام حول المصطلحات (INFOTERM) الذي مقرّه بفيينا منذ 1971 ومهمّته التنسيق في كلّ الإنجازات الاصطلاحية على مستوى العالم. وهذه البحوث الأربعة هي كالتّالي:

1- (النّظرية العامّة للمصطلحية : أساس نظري للمعلومات)؛ هذا العمل عبارة عن ترجمة من اللّغة الإنكليزيّة إلى اللّغة العربيّة، قام بها كلّ من محمّد حلمي هليل وسعد مصلوح بمعهد الخرطوم الدّوليّ للّغة العربيّة. صاحب هذا البحث هو هيلموت فيلبر (Helmut Felber) وعنوان بحثه هو كالتّالي:

The general theory of terminology: a theoretical basis for)
(information

2- (اللّغة والمهن - اللّغة الخاصّة ودورها في الاتّصال) : صاحب هذا البحث هو هيلموت فيلبر وجاءت ترجمته إلى اللّغة العربيّة ثنائية؛ حيث اشترك فيها كلّ من محمّد حلمي هليل وسعد مصلوح بمعهد الخرطوم الدّوليّ للّغة العربيّة، وبالنسبة للنّسخة الأصليّة لهذا البحث فقد كانت باللّغة الإنكليزيّة وعنوانها كالتّالي:

Language and the professions. The role of special language in)
(communication

¹ - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمّد حلمي هليل، ص 202.

3- (التّصوريّة والدّالّيّة : مقارنة في المنهج وفحص في صلاحيّة الاستعمال في مجال

المصطلحيّة)؛ هذا العمل عبارة عن ترجمة أحادية، قام بترجمته إلى اللّغة العربيّة باحث واحد من كبار المصطلحيّين العرب هو محمّد حلمي هليل، أمّا صاحب النّسخة الأصليّة لهذا البحث فهو نيدوبيتي (Nedobity) وقد كتبه أيضًا باللّغة الإنكليزيّة؛ وهو بعنوان:

(Conceptology and semantics : a comparison of their methods and examination of their applicability in terminology)

4- (النّظريّة العامّة للمصطلحيّة: أساس لإعداد المعاجم التعريفية المصنّفة)، صاحب هذا العمل هو الباحث نيدوبيتي والعنوان الأصليّ لهذا البحث هو:

(The general theory of terminology : a basis for the préparation of classified defining dictionaries).

أمّا ترجمته من اللّغة الإنكليزيّة إلى اللّغة العربيّة فقد قام بها محمّد حلمي هليل.

المتأمل في هذه التّرجمات الأربع يجد أنّ الباحث محمّد حلمي هليل قد اشترك فيها كلّها، وزيادة عن ذلك فله تّرجمات أخرى في هذا الميدان دائماً، ومنها على سبيل المثال تلك الموسومة ب: (المصطلحيّة في عالم اليوم) ومؤلفها الأصليّ هو هيلموت فيلبر (H.Felber)، حيث قبل الشّروع في هذه التّرجمة قدّم لنا محمّد حلمي هليل¹ نبذة موجزة عن صاحب هذا البحث المتمثّل في فيلبر، ثمّ انتقل إلى تقديم بعض الملاحظات حول مهنة المصطلحيّ التي لم تتحدّد معالمها بعد في الوطن العربيّ، وبعد ذلك أشار إلى نقطة مهمّة جدّاً مفادها أنّ نقل المصطلحات إلى اللّغة العربيّة بحقولها المعرفيّة المختلفة عمل مشنّت مجزاً ينقصه التّسيق. فإذا كان هذا الباحث يشكي من هذه القضية في هذا الوقت المبكر، فإنّ الإشكالية تزداد حدّة يوماً بعد يوم ولاسيّما في أيّامنا هذه أين كثرت الجهات المعنيّة بوضع المصطلحات في اللّغة العربيّة بما في ذلك المترجمون والمصطلحيّون الذين ينهلون من ثقافات متعدّدة وأغليبيتهم لا يتقنون إتقاناً جيّداً إمّا اللّغة العربيّة في حدّ ذاتها أو تلك اللّغات التي ينقلون عنها.

¹ - ه. فيلبر "المصطلحيّة في عالم اليوم" تر: محمّد حلمي هليل، ص204.

خامسا: مدارس علم المصطلح: تقسم المدارس الخاصة بعلم المصطلح عدّة تقسيمات، ومن الباحثين الذين تطرّقوا إلى هذه المسألة بنوع من التفصيل نذكر على سبيل المثال الباحث كي روندو (Guy Rondeau)، وكذا الباحث بيير أوجير (Pierre Auger) الذي أشارت إليه الباحثة ماريا تيريزا كابري (Maria Teresa Cabré) ضمن كتابها الذي كانت النسخة الأصلية منه باللغة الإسبانية، وقد ترجمه إلى اللغة الفرنسية كلّ من مونيك كورمي (Monique cormier) وجون هامبلي (John humbly)، وجاء عنوانه باللغة الفرنسية كالتالي:

La terminologie, théorie, méthode et applications

وعلى العموم، مهما اختلفت هذه التقسيمات وتعدّدت إلاّ أنّها في الحقيقة لا تخرج عن تقسيمين اثنين؛ ألا وهما:

1- التقسيم الوظيفي: يتمثّل هذا النوع من التقسيم في تلك المدارس المصطلحية المقسّمة حسب مهامها الوظيفية، وهو تقسيم قام به الباحث بيير أوجير¹ (Pierre Auger) (1988)؛ حيث قسم مدارس علم المصطلح إلى ثلاثة (03) تيارات مصطلحية²؛ وهي كالتالي:

1-1- المصطلحية الموجهة نحو اللسانيات: يسمّى هذا التيار تيار لساني مصطلحي (Courant linguistico-terminologique)، ويعتبر أول تيار مصطلحيّ وهو يجمع بين ثلاث (03) مدارس من مدارس المصطلحية ألا وهي:

- مدرسة فيينا (Ecole de Vienne) أي المدرسة النمساوية أو الألمانية؛
- مدرسة براغ (Ecole de Prague) ويسمّيها البعض الآخر المدرسة الروسية أو المدرسة السوفييتية؛
- مدرسة موسكو (Ecole de Moscou).

¹ -Auger Pierre : la terminologie au Québec et dans le monde, de la naissance à la maturité, Actes du sixième colloque OLF-STQ de terminologie. L'ère nouvelle de la terminologie Québec, Gouvernement du Québec, 1988, PP 27-59.

² - Maria Teresa Cabré: La terminologie, théorie, méthode et applications; les presses de l'université d'Ottawa, Armand Colin, Canada, 1998, P 37.

تشارك هذه المدارس المصطلحية الثلاث في مقارنة لسانية تتمثل في اعتبار المصطلحية كوسيلة تعبير وتواصل¹، ولها دخل كبير في بناء الأسس النظرية في علم المصطلح، كما مهدت لظهور تيار آخر جديد يتمثل في التيار الترجمي.

1-2- المصطلحية الموجهة نحو الترجمة: يُطلق على هذا التيار اسم تيار ترجمي (Courant traductionnel)، وقد أثر هذا التيار تأثيراً كبيراً على تطور الأنشطة المصطلحية في العالم الناطق بالفرنسية وخاصة في الكيبك (Québec)، كندا (Canada) وبلجيكا (Belgique)؛ فهو إذن منبع الأعمال التي أنجزتها المنظمات الدولية المتعددة اللغات كالمجموعة الأوروبية، الأمم المتحدة واليونسكو... إلخ. وإليه يرجع الفضل في ظهور بنوك المصطلحات² (Banques de termes)؛ نحو:

• بنك الحكومة الكندية ترميوم (TERMIUM)؛

• بنك الاتحاد الأوروبي (EURODICAUTOM)؛

• بنك الحكومة الكيبكية (BTQ)...إلى غير ذلك من البنوك.

1-3- المصطلحية الموجهة نحو التخطيط اللغوي: يُعبر عن هذا التيار حسب التعبير الكيبكي ب: تيار مقنن أو تخطيطي (Courant normalisateur, ou aménagiste)، يرجع ظهوره إلى السبعينيات، وهو يهتم كثيراً بمشاريع إعادة الاعتبار للغات، فحسب هذا التيار يمكن لأية لغة تعاني من الخطر أن تتحسن وذلك « بالتدخل المباشر والمنتظم والاستراتيجي للهيئات المخولة لهذا الهدف وقانون ملائم وقرارات مخصصة لتشجيع التغيير»³. الغرض الأساس من ظهور هذا التيار أو هذا النوع من المصطلحية المتمثل في المصطلحية الموجهة نحو التخطيط اللغوي هو تشجيع اللغة الوطنية وتطوير اقتصادها كحالة أندونيسيا وماليزيا تماماً.

¹ – Maria Teresa Cabré: La terminologie; théorie, et applications, p 38.

² – Ibid, P 39.

³ – ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، ط 1. الأردن: 2012، عالم الكتب الحديث، ص 19.

- 2- **التقسيم الجغرافي:** تُقسّم المدارس المصطلحية تقسيماً من نوع آخر يتمثل في التقسيم الجغرافي، وهو من وضع الباحث المصطلحي كي روندو (Guy Rondeau) الذي قسمها إلى ست (06) مدارس مصطلحية حسب أماكن ظهورها¹؛ وهي كالتالي:
- 2-1- **مدرسة فيينا (Ecole de Vienne):** يُعبّر عن هذه المدرسة بتسميات أخرى؛ نحو: المدرسة النمساوية أو المدرسة الألمانية. يرجع منطلقها إلى المهندس النمساوي أوجين فوستر (Eugène Wüster) صاحب (النظرية العامة في علم المصطلح). وقد عرضها في ثانيا أطروحته التي قدّمها في جامعة برلين سنة 1931 بعنوان: (التقييس الدولي للغة التقنية). ومن المبادئ الأساسية التي ركّز عليها في نظريته هذه اعتباره النظام المفهومي أمراً أساسياً في الدراسة المصطلحية الموجهة نحو التقييس² الذي أصبح حاجة ملحة لضبط المصطلحات التقنية الجديدة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر (ق 19) وبداية القرن العشرين (ق 20). تعتبر هذه المدرسة من أكثر المدارس المصطلحية نشاطاً، ولعلّ الفضل في ذلك يرجع إلى مركز المعلومات الدولي للمصطلحات (INFOTERM) الذي تأسس بتعاون بين منظمة اليونسكو (UNESCO) والحكومة النمساوية سنة 1971.
- 2-2- **مدرسة براغ (Ecole de Prague):** هناك من يطلق على هذه المدرسة تسمية أخرى، وهي: المدرسة التشيكوسلوفاكية. من أكبر ممثليها نجد دروزد (Drozdz)، وهي مشتقة من مدرسة براغ اللسانية الوظيفية؛ لذا ركّزت على البعد الوظيفي للغة المختصة « التي هي مهاد علم المصطلح فدرست المصطلحات من هذه النواحي معتبرة أنّ المصطلح له دور وظيفي في اللغة المهنية، وخاصة في الوضعيات المتعددة الألسن التي تحتاج إلى التوحيد المصطلحي وتقييسه»³، وذلك من أجل تسيير عملية الاتصال بين الأكاديميات العلمية التشيكية والسلافية.

¹ -Guy Rondeau : Introduction à la terminologie, Imprimerie le Lac-St-Jean, 2^{ème} édition, Canada, 1984, P 38-45.

² - خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ط1. الجزائر: 1434هـ/2013م، منشورات الاختلاف، ص 45.

³ - المرجع نفسه، ص 45-46.

2-3- مدرسة موسكو (Ecole de Moscou): من الباحثين الذين عبّروا عن هذه المدرسة بهذه التسمية نجد الباحثة ماريا تيريزا كابري¹، وهي عند روندو تسمّى المدرسة السوفيتية²، وقد ترجمها الباحثون العرب بترجمات مختلفة؛ فعلى سبيل المثال ترجمها علي القاسمي بـ: المدرسة الروسية، وخليفة الميساوي بترجمتين اثنتين هما: المدرسة السوفيتية ومدرسة موسكو. والهدف من الإشارة إلى هذه التسميات المختلفة في الصيغة هو تنبيه القارئ إلى أنّها تدلّ كلّها على مدرسة واحدة.

يرجع ظهور هذه المدرسة إلى بداية الثلاثينيات، ومن أبرز أعلامها³: لوط (Lotte) وكابلجين (Caplygin) إلى جانب باحثين آخرين من أمثال: دريزن (Drezen)، كاندلكي (Kandelaki) ودانيلكو (Danilenko)... إلخ. من أهمّ النقاط التي تركّز عليها هذه المدرسة ما يلي:

- المفهوم وعلاقاته بالمفاهيم المجاورة الأخرى.
- المطابقة بين المفهوم والمصطلح.
- تخصيص المصطلحات للمفاهيم.

وبالإضافة إلى ذلك، فهي تنتهج طريقة فريدة من نوعها، إذ تتبنّى التطبيقات المصطلحية بدلاً من التطبيقات المعجمية من حيث ترتيب المادّة، وبتعبير آخر فهي لا ترتّب المصطلحات ترتيباً ألفبائياً وإنّما حسب موضوعاتها أو ما يُعبّر عنه عند آخرين بالنظام المفاهيمي أو أنّ هذا الترتيب يكون « على شكل مجموعات وليست بصورة إفرادية. وكلّ مجموعة لها عنوانها المنهجي⁴، ومن الأمثلة على ذلك (المعجم المنهجيّ لعلم المصطلحات) الذي قام عصام عمران بترجمته من اللّغة الفرنسيّة إلى اللّغة العربيّة، والشّيء نفسه بالنسبة لـ (معجم مفردات علم المصطلح) الصادر عن مؤسّسة إيزو (ISO) - التّوصية 1087.

2-4- المدرسة الكندية/الكيبكية (Ecole Canado-Québécois): من أبرز العلماء المشيدين لهذه المدرسة نجد كي روندو (Guy Rondeau) وبولنجي (Boulanger)، ينصبّ اهتمامها

¹ - Maria Teresa Cabré: La terminologie; théorie, méthode et applications, P 38.

² -Guy Rondeau : Introduction à la terminologie, P 40.

³ - Ibid, p 40.

⁴ - عصام عمران "علم المصطلحات ومشروع لجعل العربيّة لغة العلوم والتّقنية" مجلّة اللسان العربي، الرّباط: 1413هـ/1993م، مكتب تنسيق التعريب، ع37، ص 192.

حول الترجمة ولاسيما ما يتعلق بترجمة المصطلحات بين الفرنسية والإِنْكليزيَّة لأتَّهما لغتا هذا البلد. ونظرًا لكثرة البحوث العلميَّة المنجزة في مجالي الترجمة وعلم المصطلح، فقد أثر ذلك إيجابًا على هذا البلد؛ وبالتالي أصبحت كندا من أوائل الدَّول التي بادرت إلى إنشاء بنك للمصطلحات، كما عمدت إلى إصدار دورية متخصصة في علم المصطلح سنة 1973 وكان عنوانها: (الوقائع المصطلحيَّة).

يركّز المنهج المعتمد عليه في هذه المدرسة على الدَّراسة المصطلحيَّة اللّسانيَّة لأنَّها تنظر في قضايا « المفهوم وعلاقته بالتَّسمية والتَّمييز بينه وبين اللّغة الخاصَّة والعامَّة، وهو ما جعلها تضيف طابعًا اجتماعيًا على الدَّراسة المصطلحيَّة»¹، وبذلك تجاوزت النّظر إلى المصطلح في أبعاده اللّسانيَّة إلى أبعاده التّواصلية.

2-5- المدرسة الفرنسيَّة (Ecole française): نشأت المدرسة الفرنسيَّة في السَّبعينيَّات من القرن العشرين (ق 20)، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ لويس غلبير (Louis Guilbert) أوّل من فكّر في المصطلحيَّة الفرنسيَّة²، ومن أعلام هذه المدرسة نذكر أيضًا: ألان ري (Alain Rey) وجوزيت ري ديبوف (Josette Rey-Debove)؛ حيث ركّز هؤلاء الباحثين جلَّ اهتمامهم حول قضية « الاشتقاق المصطلحيّ وكيفية توليده وتعريفه وقياسه معتمدين في ذلك على مفهوم الحقل الدّلالي»³، وذلك من أجل النّظر في كيفية تصنيف المصطلحات حسب الحقول الدّلاليَّة، ومن ثمّ محاولة وضع التعريف الملائم لكلّ مصطلح من المصطلحات داخل نسقه المعرفيّ الخاصّ.

ومن المؤسَّسات الرّسميَّة التي تُعنى بالبحوث المصطلحيَّة ضمن هذه المدرسة نجد:

- الجمعية الفرنسيَّة للتّوحيد المعياريّ (L'association française de normalisation).
- اللّجنة الفرنسيَّة لدراسة المصطلحات التّقنيَّة (Le comité d'études des termes techniques).

- الجمعية الفرنسيَّة للمترجمين (La société française des traducteurs).

¹ - خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ص 46.

² - Guy Rondeau : Introduction à la terminologie, P 44.

³ - خليفة الميساوي، المرجع السّابق، ص 46.

ولغرض التّسيق بين هذه المؤسّسات حول ما أنجزته من بحوث مصطلحيّة تمّ تأسيس الجمعية الفرنسيّة للمصطلحات (L'association française de terminologie) ولم تفتتح هذه الجمعية الجديدة نشاطاتها إلّا في سنة 1967، وذلك بعد انعقاد مؤتمر دولي في باريس لمناقشة قضايا المصطلحيّة.

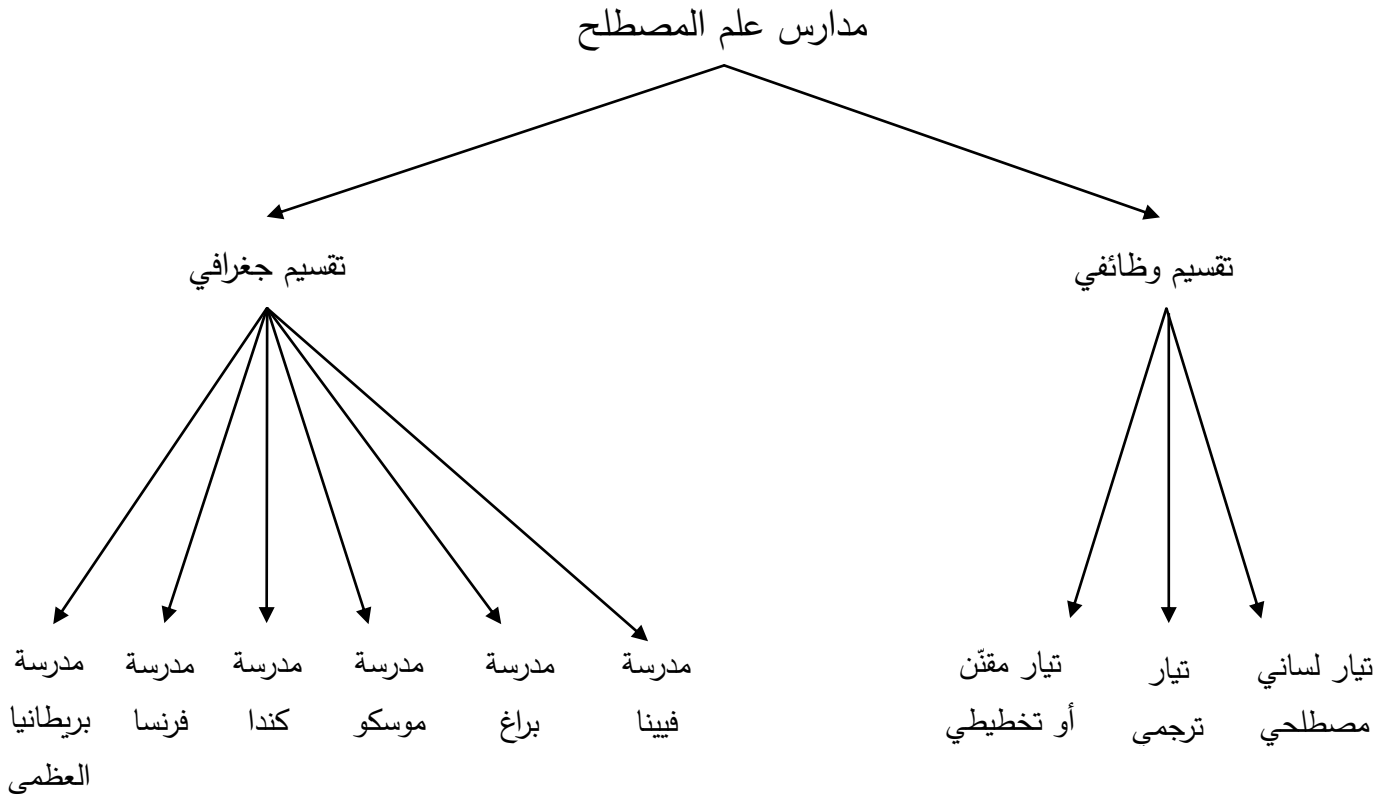
2-6- مدرسة بريطانيا العظمى (Ecole Grande-Bretagne): يعتبر جون كارلوس ساجير (Juan Carlos Sager) من أبرز أعلام المدرسة البريطانيّة التي تركز معظم أعمالها حول المفاهيم الأساسيّة المتعلّقة بعلم المصطلح ¹ مثل التّمييز بين المصطلح (Le terme) وغير المصطلح (Non-terme). نفهم من تعبير الباحث كّي روندو (Guy Rondeau) في هذا الصّدّد أنّه يقصد بـ (غير المصطلح) الكلمة العامّة، لكنّه بدلاً أن يضع لها المقابل الفرنسي (Le mot) وضع في مكانها عبارة (Non-terme) ليعبّر بها عمّا يُستعمل في اللّغة العامّة من ألفاظ أو كلمات بصفة عامّة. كما تركّز أيضًا هذه المدرسة على اللّغات المتخصّصة، ومؤخّرًا حول أنظمة التّصنيف وبنوك المصطلحات (Banques de termes).

وفي خاتمة حديث روندو (G. Rondeau) عن المدرسة البريطانيّة يرى أنّه إذا كانت البحوث الفرنسيّة، التّشيكوسلوفاكية، السّوفييتية والكندية- الكيبكية تُصنّف من منظور لساني (Perspective linguistique)، فإنّ البحوث البريطانيّة تُصنّف من منظور آخر وهو تعدّد التّخصّصات ² (Pluridisciplinaire).

يمكن تلخيص مدارس علم المصطلح التي مرّ ذكرها بالتّخطيط التّالي:

¹ -Guy Rondeau : Introduction à la terminologie, P 45.

² -Ibid, P 45.



الشكل رقم (06): تقسيم المدارس في علم المصطلح.

تعددت مدارس علم المصطلح واختلفت مشاربها، لكن رغم ذلك فإن أشهرها ثلاث ¹ (03) فقط؛ وهي: مدرسة براغ التي تعتبر امتداداً لمدرسة براغ اللسانية، حيث استفادت كثيراً مما قدمه دي سوسير في اللسانيات. المدرسة الثانية هي مدرسة فيينا التي ظهرت على يد المهندس النمساوي فوستر (Wüster)، أما المدرسة الثالثة فهي تتمثل في المدرسة السوفييتية التي تأثرت كثيراً بأعمال فوستر المصطلحية؛ ما جعلها تركز بدرجة كبيرة على قضية توحيد المصطلحات. تتفق كل هذه المدارس في قضية واحدة تتمثل في أن « لعلم المصطلح جانبين اثنين؛ أحدهما نظري يبحث في النظرية العامة والنظرية الخاصة لعلم المصطلح، والآخ ر عملي يُعنى بتوليد

¹ - فريد محمد أمعشوشو "مدخل إلى دراسة المصطلح النقدي العربي" مجلة اللسان العربي، الرباط: شعبان 1433هـ/يونيو (حزيران) 2012م، مكتب تنسيق التعريب، ع 69، ص 101.

المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها»¹؛ فالركنان الأساسيان لعلم المصطلح بصفة عامّة يتمثّلان في النّظرية العامّة لعلم المصطلح والنّظرية الخاصّة لعلم المصطلح.

تبحث النّظرية العامّة لعلم المصطلح في المفاهيم والمصطلحات التي تعبّر عنها، في حين تقوم النّظرية الخاصّة لعلم المصطلح بوصف المبادئ المتعلّقة بوضع المصطلحات في مختلف الحقول المعرفيّة كالطبّ والكيمياء مثلاً. وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ تطوير هذه النّظرية الخاصّة يتوقّف على مساهمة عدّة منظمات دوليّة متخصصة، ولعلّ أهمّها منظّمة الصّحة العالميّة والهيأة الدوليّة للتّقنيات الكهربائيّة...إلخ.

أمّا بالنّسبة للموضوعات التي تبحث فيها النّظرية العامّة لعلم المصطلح فهي تتمثّل في كلّ ما يتعلّق بطبيعة المفاهيم، وتكوينها وخصائصها والعلاقات القائمة فيما بينها، وكذا كيفية تخصيص المصطلح للمفهوم وطبيعة المصطلحات ووضعها؛ وعلى العموم فهذه الموضوعات كثيرة جدّاً لكنّها لا تخرج في الواقع عن الثّنائية المتمثّلة في المفاهيم والمصطلحات التي تعبّر عنها.

ولتقريب مفهومي (النّظرية العامّة لعلم المصطلح) و(النّظرية الخاصّة لعلم المصطلح)، قام الباحث جواد حسني سمانه بتطبيق ذلك على الوطن العربيّ، فرأى أنّ النّظرية العامّة لعلم المصطلح يمكن أن يدخل فيها كلّ « البحوث والقرارات والمناقشات التي تتحدّث عن منهجية وضع المصطلحات ومبادئها وقواعدها »². ولما كان الأمر كذلك، فقد يندرج ضمن هذه البحوث عدد ضخم من الدّراسات العربيّة، وذلك بداية بالشّدياق (1804-1887) وناصر اليازجي (1800-1871)...إلى غير ذلك من الباحثين المشغولين في هذا الميدان، حتّى نصل إلى قرارات المجامع والندوات ومؤتمرات التعريب الخاصّة بمكتب تنسيق التعريب بالرباط.

أمّا واقع النّظرية الخاصّة لعلم المصطلح في العالم العربيّ فيمكن حصره في كلّ ما يتعلّق بالدراسات « التي تتناول حقلاً مصطلحيّاً معيّناً أو قائمة من المصطلحات بالبحث والدّرس والتّحصيل »³، ويدخل ضمن هذا النوع من البحوث قائمة من الأسماء تكاد لا تنتهي -حسب

¹ - فريد محمّد أمعشوشو "مدخل إلى دراسة المصطلح التقني العربيّ"، ص 101.

² - جواد حسني سمانه "منهجيات وضع المصطلح العلميّ العربيّ وتوحيده قراءة استيعابية نقدية ومقارنة" ص 127.

³ - المرجع نفسه، ص 128.

تعبير جواد حسني سماعه- كأمين المعلوف في (معجم الحيوان) والأمير مصطفى الشّهابي في (المعجم الزّراعي)...إلخ.

سادسا: الهيئات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربيّ: تعدّدت التّسميات التي يُعبّر بها في اللّغة العربيّة عن المؤسّسات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربيّ، ولعلّ أشهرها ما يلي:

- الهيئات العربيّة المختصّة بالعمل المصطلحيّ.
- المؤسّسات اللّغوية والمعجمية والمصطلحيّة.
- المؤسّسات المعنية بوضع المصطلحات في الوطن العربيّ.
- مؤسّسات/مجامع اللّغة العربيّة.

لم يختلف الباحثون العرب في تسمية هذه المؤسّسات فحسب؛ بل اختلفوا أيضًا في كيفية تصنيفها؛ فعلى سبيل المثال صنّفها محمود فهمي حجازي حسب الهدف من نشأتها، فقسمها إلى «مؤسّسات ذات أهداف لغويّة، ومؤسّسات ذات أهداف علميّة أو تقنيّة أو ثقافيّة، ومؤسّسات ذات أهداف تجاريّة»¹. المؤسّسات ذات الأهداف اللّغوية يقصد بها مجامع اللّغة العربيّة، وبتعبير آخر فهي تشمل كلّ المؤسّسات اللّغوية التي تُعنى بقضية وضع المصطلحات وتوحيدها على أسس لغويّة ومنهجية محدّدة.

أمّا المؤسّسات ذات الأهداف العلميّة والتقنيّة والثقافيّة فهي كثيرة جدًّا في الوطن العربيّ، ومن الأمثلة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر أكاديميّة البحث العلميّ بالقاهرة، المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة...إلخ. وفيما يتعلّق بالمؤسّسات ذات أهداف تجارية فيدخل فيها كلّ المؤسّسات التي كان غرضها تجاريًّا محضًا وفي مقدّمتها دور النّشر الكبرى.

إذا كان محمود فهمي حجازي قد صنّف المؤسّسات العاملة على وضع المصطلحات في اللّغة العربيّة حسب الأهداف التي أنشئت من أجلها، فهناك من صنّفها إلى مؤسّسات رسميّة ومؤسّسات

¹- محمود فهمي حجازي، اللّغة العربيّة في العصر الحديث قضايا ومشكلات، دط. القاهرة: 1998، دد، ص 54.

غير رسمية¹، حيث تشمل المؤسسات الرسمية كل ما يتعلق بالمجامع اللغوية، معاهد البحوث والمنظمات العربية. أما المؤسسات غير الرسمية فهي تتمثل في دور النشر المتواجدة في العالم العربي ومختلف الجمعيات كالمنديات، وهي ما يعبر عنه عند بعض الباحثين بـ (مجامع غير رسمية) وتعني « تلك المجامع والمحافل التي قامت بنفسها دون أن تعضدها حكومات »²، فهي تختلف عن المجامع الرسمية التي قامت برغبة من الحكومات وسعت إلى تعضيدها وتمويلها؛ فأصبحت مزدهرة مقارنة بنظيرتها التي قامت من العدم إن صح التعبير.

لكن رغم ذلك فقد شكّلت المجامع غير الرسمية « المهادر الذي أسس لظهور مجمع اللغة العربية بالقاهرة »³، فالفضل إذن في ظهور المجامع الرسمية يرجع إلى المجامع غير الرسمية بالدرجة الأولى. ومن الأمثلة على ما نحن بصدد قوله نذكر (نادي دار العلوم)⁴ الذي أنشئ سنة 1907 من طرف خريجي هذه الدار وكان على رأسهم المرحوم حفنى ناصف بك، ويعتبر هذا الحدث حدثاً عظيماً في تاريخ الثقافة العربية، حيث أجمعوا على تسميته (المجمع اللغوي الثاني) وذلك بعد المجمع الأول المتمثل في (مجمع البكرى) الذي تعود نشأته إلى سنة 1892. رغم اختلاف الباحثين في تصنيف المؤسسات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربي وفق معايير متباينة، إلا أنها لا تخرج في الواقع عما يلي:

1- المجامع اللغوية: قبل الشروع في ذكر بعض النماذج للمجامع اللغوية ينبغي أن نشير أولاً إلى أنّ كلمة مجمع (Academy) تُرجمت إلى اللغة العربية بعدة ترجمات نحو: دار الحكمة، بيت الحكمة، مجمع وأكاديمية. والكلمة في أصلها يونانية استُخدمت اسماً لروضة واسعة الأرجاء كان يملكها مواطن أثيني قديم يدعى أكاديموس؛ فأطلقت كلمة الأكاديمية على هذا المكان. تدل كلمة (مجمع) عند الغربيين على أنها « جمعية أو هيئة متعاونة منسجمة غرضها تهذيب وترقية الأدب

¹ - محمد محمد حلمي هليل "مشروع مصطلحي للوطن العربي" مجلة مصطلحيات، فاس-المغرب: محرم 1434هـ/نوفمبر 2012م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 2-3، ص 22.

² - أحمد بن عبد الرحمن بالخير، المعجم الوسيط والمعايير المعجمية الحديثة دراسة وصفية تحليلية، ط 1. سوريا: 1434هـ/2013م، دار الفرق، ص 107.

³ - المرجع نفسه، ص 113.

⁴ - محمد حسن عبد العزيز، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، ط 1. القاهرة: 1413هـ/1992م، دار الفكر العربي، ص 111.

والعلم والفن مجتمعة أو مقسّمة إلى شعب»¹. المتأمل في هذا التعريف يجده يتفق كثيراً مع ما ذكره المعجم الوسيط فيما بعد؛ حيث ورد في مادة (ج م ع) أنّ المجمع² مؤسسة للنهوض باللغة، أو العلوم أو الفنون ونحوها.

من هنا أصبحت كلمة (مجمع اللغة) تُطلق على « تلك الهيئة التي تشكّل في بلد ما من علماء اللغة والباحثين فيها للعناية بشؤون اللغة في ذلك البلد، وهي في الغالب هيئة حكومية رسمية»³، فالمجمع اللغوي إذن عبارة عن نوع من الأكاديمية ولعل أشهرها تلك الأكاديمية الفرنسية التي ترجع فكرة ظهورها إلى سنة 1935 وهو زمن بعيد جداً، والهدف من إنشائها في بداية الأمر هو النظر في الإنتاج الأدبي، ثم أصبحت وظيفتها لغوية وذلك عند انتظامها ضمن هيئات المعهد العلمي الفرنسي.

المجامع اللغوية العربية إذن أقرب إلى هذه الأكاديمية الفرنسية⁴ من حيث أهدافها وتكوينها وطريقة عملها، فهي تعطي الأولوية للغة لذا وضعتها في المقام الأول، أمّا ما يتعلّق بالبحث العلمي بصفة عامّة فلا تكثر له؛ إذ تتركه للجامعات ومراكز البحوث العلمية. الغرض الأساس الذي من أجله ظهرت هذه المجامع يتمثّل في السعي إلى إعداد « لغة قومية شاملة في مفرداتها واصطلاحاتها الاستعمالية التي تجري مجرى الوسائط في تأدية الغرض العلمي»⁵؛ هذا يعني أنّ الحفاظ على سلامة اللغة العربية ومحاولة إيجاد التسميات لما يُستجدّ من مصطلحات هي ما تحاول المجامع اللغوية تحقيقه بصفة عامّة. ظهرت فكرة المجامع العربية في هذا الوقت المبكر، لكن مع ذلك لم تكن النشأة الفعلية لها إلّا في سنة 1919؛ وكان ذلك مع المجمع العلمي العراقي.

¹ - أحمد بن عبد الرحمن بالخير، المعجم الوسيط والمعايير المعجمية الحديثة دراسة وصفية تحليلية، ص 107.

² - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط2، دب: دت، دار الدعوة، ج 1 و 2، ص 176.

³ - عبد الفتاح المصري، قطوف لغوية، ط2. بيروت: 1407هـ/1987م، دار ابن كثير، ص 234.

⁴ - محمود فهمي حجازي "المصطلح العربي الحديث وسائل وضعه وحصيلة تطبيقاته في المؤسسات العربية المصطلحية المختصة" أعمال مؤتمر التعريب السابع لإقرار مشاريع المعاجم ونظم الكتابة العربية العلمية الأيتم: (من 25-01-1994 إلى 01-02-1994)، الخرطوم: 1995، مطبعة ديدكو، ص 65.

⁵ - الشيخ عبد الله العاليلي، مقدّمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، ط 2. بيروت: 1997، دار الجديد، ص 162.

2- المجامع اللّغوية العربيّة وأهم إنجازاتها في ميدان المصطلحات:

2-1- مجمع اللّغة العربيّة بدمشق: من أكبر المجامع العربيّة التي ظهرت في الوطن العربيّ، ومن غاياته الأساسيّة النّظر في اللّغة العربيّة وأوضاعها العصريّة ونشر آدابها وإحياء مخطوطاتها وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصّناعات والفنون عن اللّغات الغربيّة... إلخ.

2-2- مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: من أهمّ الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا المجمع المحافظة على سلامة اللّغة العربيّة وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وملائمة لحاجات الحياة المعاصرة، أضف إلى ذلك مشروع إنجاز معجم تاريخيّ للّغة العربيّة، كما يهدف بصفة عامّة إلى البحث في كلّ ما له علاقة بتقدّم اللّغة العربيّة؛ ومن ذلك مثلاً مسألة توحيد المصطلحات في اللّغة العربيّة... إلخ.

يتّفق معظم الباحثين العرب على أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هو المجمع الوحيد الذي ركّز جلّ أعماله على النّظر في قضيّة المصطلحات، ومن هؤلاء نذكر محمّد رشاد الحمزاوي الذي يرى أنّ المجمع هو « الهيئة العربيّة الوحيدة المتخصّصة في وضع المصطلحات بطبيعة قانونها الأساسي وأهدافها الواضحة التي لم تسبقها إليها هيئة أخرى»¹، والشّيء نفسه نجده عند محمّد علي الزّركان القائل: « مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هو المجمع الوحيد الذي قصر عمله على اللّغة ومصطلحاتها (...) وإنّ المصطلحات التي وضعها ونشرها هذا المجمع كانت كثيرة ومتنوّعة تناولت علومًا حديثة متعدّدة، حتّى قال عنه بعض الباحثين: "إنّ المجمع يكاد يقف على المصطلحات كلّ وقته"»². ولعلّ من أهمّ إنجازاته في ميدان المصطلحات تلك القوائم الاصطلاحيّة التي نشرها في أعداد متتالية من مجلّته الموسومة: (مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة)، حيث يرجع تاريخ ظهور أوّل عدد منها إلى سنة 1957، وهي مجلّة مختصّة في المصطلحات فقط. وبالإضافة إلى هذه القوائم الاصطلاحيّة التي اشتهر بها المجمع، فقد أصدر بعد ذلك بعض المعاجم المختصّة واللّغوية، فمن المعاجم المختصّة نذكر على سبيل المثال لا الحصر (معجم علم

¹ - محمّد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ط 1. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلاميّ، ص 18.

² - محمّد علي الزّركان، الجهود اللّغويّة في المصطلح العلميّ الحديث، دط. دب: 1998، اتّحاد الكتاب العرب، ص 468.

النّفس والتّربية) الذي صدر الجزء الأوّل منه سنة 1984، أمّا المعجم اللّغوي الصّادر من طرف المجمع نفسه فيتمثّل في (المعجم الوسيط) الذي أعيد طبعه أكثر من مرّة.

ومن المؤلّفات الأخرى للمجمع والقيّمة في هذا المجال دائماً نجد ما عنوانه ب: (مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً (1934-1984))؛ حيث يتضمّن هذا المؤلّف مجموعة من القرارات والقواعد التي يجب مراعاتها أثناء وضع المصطلح العلميّ، ومن هذه القرارات مثلاً ما يلي: « تُفضّل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تُفضّل التّرجمة الحرفيّة»¹؛ فهذا القرار المتمثّل في تفضيل الكلمة على الكلمتين عند ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللّغة العربيّة من أهمّ القرارات التي يركّز عليها هذا المجمع.

2-3- المجمع العلميّ العراقيّ: لقد أولى المجمع العلميّ العراقيّ المصطلحات العلميّة والفنّيّة عناية خاصّة²، واقتصرت معظم جلساته على دراسة ما يصله من دواوين الدّولة ومن المؤسّسات العلميّة في الخارج وعلى رأسها الإدارة الثّقافيّة بجامعة الدّول العربيّة؛ فالتركيز على قضيّة المصطلحات وكلّ ما يتعلّق بها من وضعها وتنبيتها ونشرها من أهمّ الأعمال التي أصرّ المجمع على إنجازها لأنّ الحاجة إلى المصطلحات تزداد يوماً بعد يوم لمواكبة المستجدّات؛ لذا أخذ على عاتقه هذه المهمّة فشرع في إعداد منهجية خاصّة بوضع المصطلحات وإقرارها.

ولعلّ من أهمّ القواعد التي يلحّ عليها هذا المجمع كثيراً ما يلي:

- تفضيل المصطلح العربيّ على المعرّب، وعدم اللّجوء إلى التّعريب إلّا إذا تعذّر وجود مصطلح عربيّ.

- الاستفادة من الألفاظ العربيّة القديمة المماتة في تراثنا اللّغويّ لوضع المصطلحات.

- تجنّب الغريب النّافر من الألفاظ.

- عدم استعمال اللفظ العربيّ الواحد لأكثر من دلالة اصطلاحية واحدة.

- تجنّب النّحت لأنّه ليس من طبيعة اللّغة العربيّة.

¹- مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً (1934-1984)، دط. القاهرة:

1404هـ/1984م، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ص 175.

²- محمّد علي الزّركان، الجهود اللّغويّة في المصطلح العلميّ الحديث، ص 179.

2-4- مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ: يعتبر هذا المجمع من أحدث المجامع اللّغوية في الوطن العربيّ، وهو يجمع بين ثلاث (03) قضايا أساسيّة؛ تتمثّل القضية الأولى في التّرجمة، والثّانية في وضع المصطلح، أمّا الثّالثة فهي تتعلّق بقضيّة التعريب.

يقوم المجمع بتنظيم مؤتمرات سنوية وندوات علميّة بصفة منتظمة، ويصدر مجلّة دورية تُعرف باسم (مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ)، وقد صدر العدد الأوّل منها في كانون الثّاني عام 1978 وكان رئيس هذا المجمع هو عبد الكريم خليفة.

أمّا بالنسبة لمنهجية المجمع في وضعه للمصطلحات العلميّة، فقد اتّخذ لنفسه منهجاً يتمثّل في المنطلقات التّالية¹:

- أن يعبر المقابل العربيّ تعبيراً دقيقاً عن المصطلح الأجنبيّ.
- أن يكون المقابل العربيّ للمصطلح الأجنبيّ عربياً تراثياً كلّما أمكن ذلك.
- أن يكون المقابل العربيّ للمصطلح الأجنبيّ هو المصطلح الأجنبيّ نفسه مع تحوير يجعل له جرساً عربياً، وهذا يعني اللّجوء إلى تعريب المصطلح إذا تعذّرت كلّ الوسائل الأخرى الخاصّة بوضع المصطلحات في اللّغة العربيّة.

هذه هي إذن المجامع الأربعة الأوائل التي ظهرت في الوطن العربيّ للبحث والنّظر في كيفية الحفاظ على سلامة اللّغة العربيّة ومحاولة إيجاد المقابلات العربيّة المناسبة للمصطلحات الأجنبيّة وتوحيدها ونشرها في قوائم اصطلاحية أو معاجم وموسوعات كي يسهل توظيفها وتداولها.

وبعد ذلك توالى ظهور هذه المجامع² في كامل القطر العربيّ تقريباً، حيث ظهر مجمع لغويّ في كلّ بلد؛ نحو: مجمع اللّغة العربيّة بالخرطوم، المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، مجمع اللّغة العربيّة الفلسطينيّ، ومجمع اللّغة العربيّة الليبيّ.

3- المنظّمات العربيّة: ظهرت عدّة منظّمات في الوطن العربيّ تعمل في حقل المصطلحات، ولكنّا نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى منظمتين اثنتين لما لهما من علاقة مباشرة بموضوع بحثنا؛ ألا وهما:

¹ - محمّد علي الزّركان، الجهود اللّغوية في المصطلح العلميّ الحديث، ص 198.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 253-256.

3-1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب): الغرض الأساس الذي من أجله برزت هذه المنظمة إلى الوجود هو التنسيق بين جميع المؤسسات أو الهيئات القائمة على وضع المصطلح العلمي في الوطن العربي. أما بالنسبة للأهداف التي أنشئ من أجلها هذا المكتب، فقد لخصها علي القاسمي في هدفين اثنين¹؛ يتمثل الهدف الأول في إغناء اللغة العربية بالمصطلحات العلمية والتقنية، أما الهدف الثاني فيتعلق بتنسيق هذه المصطلحات مع ما هو مستعمل في بقية الأقطار العربية كي يكون المصطلح العربي موحدًا.

لقد مرّ المكتب بثلاث (03) مراحل أساسية²، وهي كالتالي:

- المرحلة الأولى (1961-1981): هي مرحلة إعداد قوائم مصطلحية بثلاث لغات (الإنكليزية، الفرنسية والعربية)، وبهذه الطريقة تمكّن المكتب من إعداد مشروعات معجمية في عدة تخصصات.

- المرحلة الثانية (1982-1998): اتّسمت هذه المرحلة بإعادة النظر في تلك الطريقة التي اتّبعها المكتب في جمعه للمصطلحات ومعالجتها، حيث اتّضح فيما بعد عدم اتباع منهجية علمية دقيقة، فقام المكتب بالبحث عن حلّ مناسب وبالتالي عقد سلسلة من الندوات خاصة بمنهجية وضع المصطلحات؛ وكانت أولى هذه الندوات سنة 1981 بعنوان: (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة).

- المرحلة الثالثة (1998-حتى الآن): أعدّ المكتب في هذه المرحلة عدّة مشروعات معجمية في مختلف حقول المعرفة ثمّ عرضها على مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998 بالمغرب، ومؤتمر التعريب العاشر سنة 2002 بسوريا.

لا تُنشر هذه المشاريع المعجمية على شكل معاجم إلاّ بعد عرضها على مؤتمرات التعريب، حيث عقد المكتب أكثر من عشرة (10) مؤتمرات؛ كان أولها في الرباط في الفترة ما بين الثالث والسابع أبريل سنة 1961، أمّا مؤتمر التعريب الحادي عشر (11) فكان انعقاده بعمّان في المملكة الأردنية الهاشمية في مقرّ مجمع اللغة العربية الأردني، وذلك في الأيام من الثاني عشر (12) إلى

¹ - علي القاسمي "تجربة مكتب تنسيق التعريب في رصد المصطلحات وتوحيدها" مجلة اللسان العربي، الرباط: ديسمبر (كانون الأول)، 2008، مكتب تنسيق التعريب، ع 62، ص 117.

² - إسلامو ولد سيدي أحمد "تجربة مكتب تنسيق التعريب في إعداد المصطلح العربي وتوحيده ونشره" ص من 73 إلى 77.

السّادس عشر (16) من شهر أكتوبر 2008 وكان عنوانه (ثقافة المعلومات في خدمة المصطلح العلميّ العربيّ). رغم الأهميّة البالغة لهذه المؤتمرات إلّا أنّ هناك من يعتبرها « غير عملية وغير مجدية في التّوصّل إلى مناقشة كافية للمصطلحات ولا لإقرارها من قبل جهات مسؤولة»¹، لكن هذا لا يعني أنّها قاصرة كليّاً لأنّ المعاجم الموحّدة ما كانت لترى النّور لولا إقرارها من طرف هذه المؤتمرات. صادقت هذه الأخيرة إذن على عدد كبير من المصطلحات في مختلف الحقول العلميّة، ثمّ قام المكتب بنشرها على شكل معاجم وأطلق عليها اسم (المعاجم الموحّدة).

أمّا فيما يتعلّق بطريقة وضع المصطلحات، فقد قام مكتب تنسيق التّعريب بعقد عدّة ندوات للنّظر في المبادئ الأساسيّة لاختيار هذه المصطلحات؛ ولعلّ أهمّها (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلميّة الجديدة) بالرباط سنة 1981، وذلك بعدما تبين أنّ « المنهجيات المقترحة سابقاً كانت غاية في التّشّتت والاضطراب، ما يعني أنّها كانت بحاجة إلى دقّة »². هذا يعني أنّ المكتب أعاد النّظر في تلك المنهجيات السّابقة لتسهيل عملية توحيد المصطلحات؛ لأنّ تحقيق هذا الأخير ليس بالأمر الهين إذ لم يكن وفق منهجية واحدة.

التّسيق إذن أمر ضروريّ للتّوصّل إلى مصطلحات موحّدة في كامل القطر العربيّ، ولتسهيل هذه المهمّة قام المكتب بوضع مجلّة متخصصة في الدّراسات المعجميّة والمصطلحيّة وكان عنوانها: (اللسان العربيّ)، وهي مجلّة دورية « تُعنى بنشر الأبحاث اللّغوية والدّراسات المتعلّقة بقضايا المصطلح والتّرجمة والتّعريب، ومشروعات معاجم المصطلحات»³. يرجع تاريخ ظهور أول عدد منها إلى سنة 1964، وقد وصل عددها حالياً إلى أكثر من سبعين (70) عددًا؛ حيث صدر العددان (76) و (77) من هذه المجلّة سنة 2016. أمّا بالنّسبة لطبيعة الأعمال التي تُنشر فيها

¹ - مكتب تنسيق التّعريب "مرئيات مديرية الموصفات والمقاييس الأردنيّة حول موضوع المصطلحات" مجلّة اللسان العربيّ، الرّباط: الدّورة الماليّة 1987/86، ع 27، مكتب تنسيق التّعريب، ص 74.

² - السّعيد بوطاجين، التّرجمة والمصطلحات؛ دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النّقديّ الجديد، ط 1. الجزائر: 1430هـ/2009م، منشورات الاختلاف، ص 63.

³ - إسمو ولد سيدي أحمد "دور مكتب تنسيق التّعريب في خدمة اللّغة العربيّة وإغنائها بالمصطلحات العلميّة الموحّدة على مستوى الوطن العربيّ" نصوص أعمال النّدوة الدّولية حول "مكانة اللّغة العربيّة بين اللّغات العالميّة" من 06 إلى 08 نوفمبر 2000، الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ص 303.

فقد اعتادت المجلة على تخصيص الجزء الأول منها لكل ما يرتبط بالدراسات اللغوية وخاصة ما يتعلق باللسانيات، الترجمة، التعريب، المعجمية وعلم المصطلح.

أما الجزء الثاني منها فقد كان مخصصاً لنشر قوائم مصطلحية في مختلف العلوم، وهي في الحقيقة عبارة عن مشاريع معجمية. وهنا ينبغي أن نشير إلى أن الأعداد الأخيرة من المجلة لم تتقيد كثيراً بتخصيص الجزء الثاني منها للقوائم الاصطلاحية، ولعل هذا يرجع إلى كون المكتب أصدر في هذا الوقت عدداً لا بأس به من المعاجم الموحدة؛ إذ وصل عدد المعاجم الموحدة الصادرة من طرف مكتب تنسيق التعريب إلى أكثر من أربعين (40) معجماً، وآخر عدد تمكّنا من تصفحه هو العدد (41) الصادر سنة 2016 وكان بعنوان: (المعجم الموحد لمصطلحات محو الأمية وتعليم الكبار). ومما ينبغي أن يُعلم هو أن البعض منها أعيد طبعها للمرة الثانية؛ ما يعني أن المجلة لم تعد في هذه الفترة بحاجة إلى قوائم اصطلاحية لأن هذه الأخيرة كانت في بداية الأمر.

3-2- المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس هي إحدى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية، مقرها عمان عاصمة الأردن. يرجع الفضل الكبير في ظهور هذه المنظمة إلى المجلس الاقتصادي للجامعة العربية الذي وافق « على إنشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس سنة 1965م، ودعا الدول العربية للتصديق عليها »¹. أما بالنسبة للأهداف التي من أجلها أنشئت هذه المنظمة فهي كلها تدور في محور واحد ألا وهو المساهمة في « توحيد المصطلحات الفنية وطرق الفحص والتحليل والقياس بين الدول العربية »²، ومن هنا أصبح عمل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس يركز على ثلاث (3) نقاط أساسية متمثلة في:

- وضع المصطلحات.
- علم المصطلح.
- توثيق المصطلحات.

¹ - بلولي فرحات "توحيد المصطلح الإداري بين الوضع والاستعمال؛ معجم المصطلحات الإدارية أنموذجاً" مجلة اللغة العربية، الجزائر: السداسي الثاني 2008، المجلس الأعلى للغة العربية، ع 20، ص 135-136.

² - محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث - دراسة، ص 448.

عدد اللّجان الفنّية المعنّية بالمصطلحات في المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس كثير جدًّا يفوق الثّلاثين (30) لجنة فنّية، ولعلّ أشهر وأهمّ هذه اللّجان على الإطلاق تلك الفنّية التي رقمها (05) وهي متخصّصة في علم المصطلح وتقابل اللّجنة الدّولية المعروفة باسم: ISO/TC37؛ لأنّ مجالها يتمثّل في « تقييس طرائق وضع المصطلحات القياسيّة العربيّة والتنسيق فيما بينها وبين المصطلحات الدّولية»¹. ومن اللّجان الأخرى لهذه المنظّمة نذكر على سبيل المثال: (اللّجنة الفرعية- مصطلحات وتسميات ورموز الكيمياء)، كما هناك لجان رقابة تتمثّل مهمّتها الأساسيّة في السّهر على تطبيق القوانين التي تحمي اللّغة والمصطلحات.

وبخصوص أهمّ الأعمال التي قامت المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بإنجازها فيمكن حصرها في الطّبعة الثّانية من ذلك الكتيّب الذي أصدرته الأمانة العامّة لهذه المنظّمة سنة 1981 وكان بعنوان: (طريقة اختيار المصطلحات ووضعها)²، وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ المبادئ الواردة في هذا الكتيّب تقترب كثيرًا إلى تلك التّوصيات التي خرجت بها ندوة (توحيد منهجيات وضع المصطلح العلميّ) التي عقدها مكتب تنسيق التّعريب بالربّاط سنة 1981.

وبالإضافة إلى هذا الكتيّب الصّغير الحجم، فقد قامت المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بعقد ندوة التّعاون العربيّ في مجال المصطلحات علمًا وتطبيقًا³ في الفترة الممتدّة من (07) إلى (10) تموز 1986، وكان ذلك في تونس وبالتّعاون مع كلّ من المعهد القوميّ للمواصفات والملكية الصناعيّة بتونس، والمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم والمركز الدّولي للمصطلحات (أنفوتيرم). وقد تمحورت أعمال المشاركين في هذه النّدوة حول ثلاث (03) نقاط أساسيّة؛ هي: المنهجية، الحوسبة والتّوثيق، والتنسيق. كما بلغ عدد هؤلاء المشاركين حوالي مئة وأربعين (140) مشاركًا من تخصّصات مختلفة نحو: علم المصطلح، المعجميّة، التّرجمة وبصفة عامّة كلّ ما يتعلّق باللّغة، أضف إلى ذلك أعضاء المجامع اللّغوية.

¹ - محمّد علي الزّركان، الجهود اللّغوية في المصطلح العلميّ الحديث - دراسة، ص 449.

² - المرجع نفسه، ص 449.

³ - مكتب تنسيق التّعريب بالربّاط "نشاط مجامع اللّغة العربيّة والمؤسّسات العلميّة والأكاديمية" مجلّة اللّسان العربيّ، الربّاط: 1987، مكتب تنسيق التّعريب، ع 28، ص 269.

4- معاهد البحوث: نظراً لكثرة المعاهد التي تشغل في مجال علم المصطلح بمختلف موضوعاته من ترجمة وتعريب...إلى غير ذلك، سوف نكتفي باختيار نموذجين اثنين، هما: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط ومعهد الدراسات المصطلحية بفاس.

4-1- معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط: الهدف الأساس من إنشاء هذا المعهد هو محاولة توسيع وإغناء المتن اللغوي، وإيجاد الحلول اللازمة للمشاكل الكبرى المطروحة إزاء عملية التعريب، إذ ترجع هذه المشاكل في نظر العاملين في هذا المعهد إلى النقاط التالية¹:

- ضعف المتن اللغوي؛
- ضعف المعجم العربي؛
- مشكل العمل الاصطلاحي؛
- ضعف الكتاب المدرسي.

ولإيجاد حلول لهذه النقاط السالفة الذكر عمد المعهد إلى اعتماد منهجية دقيقة ولاسيما بالنسبة للنقطة المتعلقة بالعمل الاصطلاحي، حيث أخذ الخبراء المشتغلون في هذا المعهد هذه المهمة على عاتقهم وبحثوا كثيراً في كيفية إيجاد طريقة تيسر لهم وضع مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية المستجدة؛ فكانت تجربتهم « ناجحة لأنها تعتمد مراحل تسعة دقيقة لوضع المصطلح حتى يصبح جاهزاً للاستعمال »²، ونظراً لكثرة هذه المراحل فقد لخصها الباحث محمد بن موسى في ثلاث (03) مراحل أساسية³؛ وهي كالتالي:

أ- مرحلة التحري والتحقيق : هي مرحلة متعلقة بدراسة المصطلحات والبحث فيها من حيث الاشتقاق والتحديد.

ب- مرحلة الوضع: تتمثل في وضع الرّدافات، ومفرداتها الرّدافة وهي عبارة عن قائمة من الألفاظ المرادفة للمصطلح الخاضع للدرس والتحليل من حيث معناه وصنفه لتجنب اللبس والغموض.

¹ - محمد بن موسى "دور المؤسسات الجامعية في النهوض بقضايا التعريب؛ نموذج معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في المغرب" ص 170-171.

² - صالح بلعيد، دور المجامع والمؤسسات العلمية في ترقية اللغة العربية. أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، نوقشت سنة 1993. نقلاً عن: صالح بلعيد، مقالات لغوية، دط. الجزائر: 2009، دار هومة، ص 264.

³ - محمد بن موسى، المرجع السابق، ص 175.

والرُدافة حسب محمد بن موسى نوعان: رُدافة ثقافية ورُدافة علمية؛ فالثقافية منها تجمع الألفاظ المترادفة على أساس التشابه العام، ويتم استخراجها عادة من قواميس الثقافة العامة، أما الرُدافة العلمية فهي تجمع الألفاظ المترادفة على أساس التشابه الخاص وتُستخرج من القواميس العلمية المتخصصة وذلك حسب طبيعة المجال الذي ينتمي إليه المصطلح المدروس.

ج- مرحلة المقابلة: هي مرحلة المقارنة بين خصائص المصطلحات في اللغة العربية من جهة، وبين اللغات الأجنبية من فرنسية وإنكليزية من جهة ثانية.

لقد مرّ هذا المعهد بمرحلتين أساسيتين متميزتين عن بعضهما البعض من حيث التّصور والمنهج والتّطبيق¹؛ فالمرحلة الأولى تمتدّ من سنة 1961 إلى سنة 1993 وهي تتمثّل في تلك المرحلة التي كان فيها الأستاذ أحمد الأخضر غزال مديراً له. أما المرحلة الثانية فهي تلك الفترة التي كان فيها مدير هذا المعهد هو الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري وهي تمتدّ من سنة 1993 إلى غاية 2005.

إنّ أعظم إنجاز حقّقه معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب هو إنشاؤه لقاعدة المعطيات المعجمية (معربي)² سنة 1978، وذلك بمساعدة كلّ من اليونسكو، برنامج الأمم المتّحدة للتنمية والمنظمة العربية للتّربية والثقافة والعلوم.

لا يعتبر المعهد هذه القاعدة بنكاً مصطلحياً بل هي « أداة عمل للمصطلحيين، حيث إنّ المعلومات المخزّنة غير منتقاة وحشوية الطّابع»³؛ لأنّ المصطلح لا يُقتبس من مصدر واحد بل من عدّة مصادر، ولعلّ ما جعل أعضاء المعهد يتعمّدون هذا الحشو هو التّعريف على جميع الصّيغ التي وردت فيها هذه المصطلحات، ومن ثمّ يتسنّى لهم اختيار الأفضل منها وذلك بالنّظر إلى الاختلافات الموجودة فيما بينها.

¹ - محمد الرّاضي "منهجية العمل الاصطلاحيّ في معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب بين جيلين" أعمال اليوم الدّراسيّ حول "منهجية العمل الاصطلاحيّ" تكريماً للأستاذ حمزة الشّريف الكتاني، الرّباط: نوفمبر 2008، جامعة محمد الخامس السّويس، ص 17.

² - عبد الله الفقاري "المصطلح العربيّ والتّقنيات المعلوماتية الحديثة" أعمال ندوة "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية" أيّام 9-10-11 مارس 2000، مكناس: 2000، إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمد الوادي، ج2، ص 259.

³ - المرجع نفسه، ص 259.

تضمّ هذه القاعدة أكثر من خمسمائة ألف (500000) وثيقة مزوّدة بمعلومات معجميّة مستقاة من معاجم متخصصة¹ صادرة عن مؤسّسات عربيّة معروفة نحو: مجامع اللّغة العربيّة ومكتب تنسيق التّعريب. أمّا بالنّسبة لطبيعة البيانات المستعملة في هذه القاعدة فهي تأتي في ثلاثة (03) أصناف: بيانات مصطلحيّة يدخل فيها كلّ ما يتعلّق بالمصطلح ومقابلاته في اللّغات الأخرى وكذا مجال استعماله، الصّنف الثّاني يتمثّل في البيانات التوثيقية نحو مصدر المصطلح، أمّا الصّنف الأخير من هذه البيانات فهو يتمثّل في البيانات اللّغويّة.

4-2- معهد الدّراسات المصطلحيّة بفاس: عبارة عن مؤسّسة علميّة مغربيّة تابعة لكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة- ظهر المهرار بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. يتمثّل المشروع الأهمّ الذي من أجله أنشئ هذا المعهد في محاولة إنجاز معجم تاريخيّ للمصطلحات العلميّة العربيّة، وذلك وفق « خطة علميّة منهجيّة متكاملة؛ تُرشّد فيها المناهج، وتُحدّث فيها الوسائل، وتُكتفّ فيها الجهود، وتُوجّه فيها الطّاقات، وتُنسّق فيها الأعمال؛ لتصبّ في اتّجاه واحد»² فهذه الخطوة المتمثّلة في وضع معجم تاريخيّ للمصطلحات العلميّة العربيّة يعتبرها الشّاهد البوشيخي بمثابة الخطوة الأولى التي تفتح لنا الطّريق إلى المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة بصفة عامّة.

ومن الجهود الأخرى لهذا المعهد نذكر تأسيسه لوحدة مصطلحات القرآن والحديث وعلومهما لطلبة الدّراسات العليا المعمّقة، وكذا إنشاء وحدة القرآن والحديث وعلومهما لطلبة الدّكتوراه، وبهذا يكون معهد الدّراسات المصطلحيّة بفاس قد جمع بين الدّراسات المصطلحيّة والدّراسات القرآنيّة. لا يملك هذا المعهد ميزانية خاصّة به، لكنّه في الحقيقة يملك شيئاً أهمّ من ذلك بكثير وهو يتمثّل في « باحثين متحمّسين مرتبطين بالجامعة أولاً، و بعالم البحوث والدّراسات ارتباطاً مباشراً وثيقاً، وهو ما تفتقده بعض المعاهد الأخرى»³. وفعلاً قد تمكّن هذا المعهد من التغلّب على

¹ - عبد اللّطيف عبيد "دور التوثيق والإعلام المصطلحيّين في تطوير المصطلحات العربيّة وانتشارها" مجلّة اللّسان العربيّ، ع52، ص 118.

² - الشّاهد البوشيخي، دراسات مصطلحيّة، ص 191.

³ - محمّد الشّاد "كلمة السيّد عميد كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة - ظهر المهرار - فاس في الجلسة الافتتاحيّة الخاصّة ببنود قضايا المصطلح في العلوم الماديّة" يوم 26 فبراير 2003، مجلّة دراسات مصطلحيّة، المغرب: 1424هـ/2003م، مطبعة النّجاح الجديدة، ع3، ص 16.

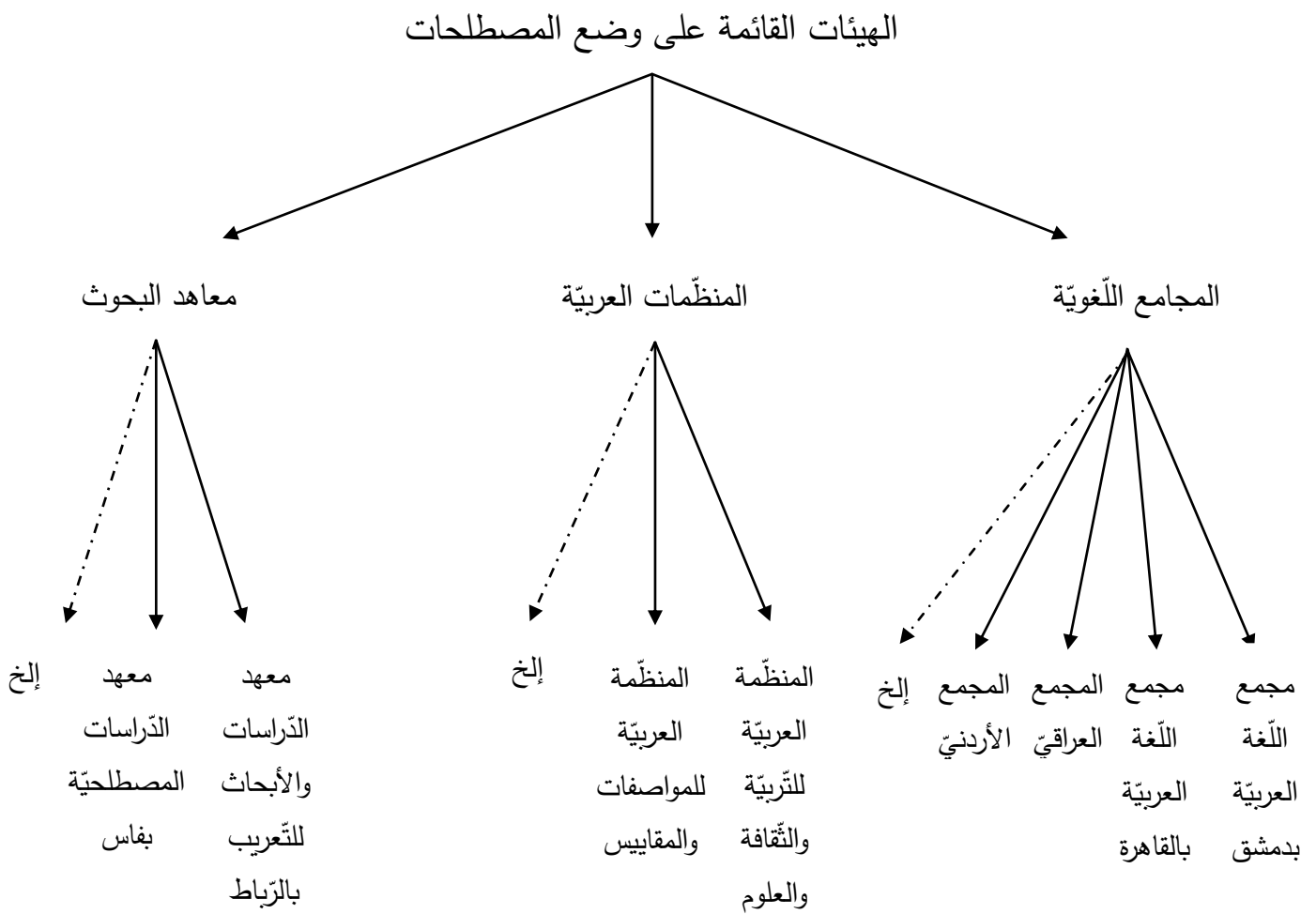
الصّعوبات التي واجهته بفضل هؤلاء الباحثين ويتّضح ذلك جليّاً من خلال سلسلة النّدوات، والدّورات التّدريبية، والأيّام الدّراسيّة والمدارس العلمية التي نظّمها المعهد. ولعلّ ما يبرّر كلامنا هذا أكثر هو ما عبّر عنه الباحث محمّد الشّاد وهو عميد كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة - ظهر المهرّاز فاس - بقوله في إحدى هذه النّدوات: « إنّ انعقاد مثل هذه النّدوات والأرصدة التي ستوفرها مختلف المعاهد المختصّة، وعزم الباحثين وانخراطهم في مثل هذه المشاريع هو وحده الكفيل لمواجهة هذه التّحديات»¹. وأوّل ندوة نظّمها معهد الدّراسات المصطلحيّة بفاس مباشرة بعد تأسيسه هي ندوة دوليّة كانت بعنوان: (الدّراسة المصطلحيّة والعلوم الإسلاميّة)، وذلك بالتّعاون مع شعبة الدّراسات الإسلاميّة بكليّة الآداب - سايس فاس - في الأيّام من الثّالث والعشرين (23) إلى الخامس والعشرين (25) نوفمبر سنة 1993. فإذا كان هذا المعهد قد تمكّن من تنظيم أوّل ندوة له في سنة تأسيسه، إلّا أنّه لم يتمكّن من إصدار أوّل عدد من مجلّته الموسومة: (دراسات مصطلحيّة) إلّا بعد مرور بعض الوقت، حيث يرجع ذلك إلى سنة 2001؛ ولعلّ مردّ ذلك بالدرّجة الأولى إلى تلك الصّعوبات التي تحدّثنا عنها سابقاً والمتمثّلة في افتقار المعهد لميزانية خاصّة به.

هكذا إذن تمكّن المعهد من إنجاز عدّة أعمال متعلّقة بالدّراسات المصطلحيّة؛ نحو: (دليل معهد الدّراسات المصطلحيّة) سنة 1993، (دليل الباحث النّاشئ في المصطلح) في السّنة نفسها، أعمال ندوة (الدّراسة المصطلحيّة والعلوم الإسلاميّة) سنة 1996. أضف إلى ذلك نشر بعض الأعمال لباحثين متخصصّين في هذا المجال؛ نحو: (المصطلح الأصوليّ عند الشّاطبي) لفريد الأنصاري، (مفهوم التّأويل في القرآن الكريم والحديث الشّريف) لفريدة زمرد، (دراسات مصطلحيّة) للشّاهد البوشيخي... إلى غير ذلك من الأعمال القيّمة المتعلّقة بالدّراسات المصطلحيّة ومحاولة ربطها في كثير من الأحيان بالقرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف.

وخلاصة القول، المنظّمات العربيّة ومعاهد البحوث العاملة في حقل علم المصطلح والترجمة والتّعريب كثيرة في الوطن العربيّ، ولهذا السّبب يستحيل أن نتطرّق إلى ذكرها كلّها في هذا البحث؛

¹ - محمّد الشّاد "كلمة السيّد عميد كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة - ظهر المهرّاز - فاس في الجلسة الافتتاحية الخاصّة بندوة قضايا المصطلح في العلوم المادية" يوم 26 فبراير 2003، ص 16.

لذا اكتفينا بالحديث عن منظّمتين اثنتين هما: مكتب تنسيق التّعريب بالربّاط والمنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بعمّان، كما أشرنا فقط إلى معهدين اثنين من معاهد البحوث المتواجدة في العالم العربيّ وهما: معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب بالربّاط ومعهد الدّراسات المصطلحيّة بفاس - المملكة المغربيّة. ولتوضيح المعلومات أكثر، يمكن التّمثيل للهيئات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربيّ بالترسيمة التّالية:



الشّكل رقم (07): الهيئات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربيّ.

لا ينبغي هنا أن يفهم القارئ أنّ هذه المنظّمات والمعاهد هي المتواجدة فقط في الوطن العربيّ،

بل هناك مؤسّسات ومراكز أخرى نحو: المؤسّسة الوطنيّة للترجمة والتّحقيق والدّراسات ببيت

الحكمة (تونس)، المركز الوطنيّ للترجمة والمصطلحات الذي أنشأته وزارة التّعليم العالي والبحث

العلمي بالجزائر 1980، مركز ترقية اللغة العربية ببوزريعة التابع لجامعة الجزائر، مركز تعريب العلوم الصحية بالكويت، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة في طنجة، المدرسة العليا للترجمة في الجزائر... إلى غير ذلك من المؤسسات والمراكز التي تشتغل في الدراسات المصطلحية والترجمة.

سابعاً: صعوبة تحديد مؤلفات علم المصطلح: إنه لمن الصعب جداً على الباحث في

الدراسات المصطلحية أن يتمكن من تحديد مؤلفات علم المصطلح؛ ولعلّ مردّ ذلك إلى ما يلي:

1- تعدّد المقابلات العربية للمصطلح (Terminologie): اختلف الباحثون العرب في ترجمتهم

للمصطلح الأجنبي (Terminologie) إلى اللغة العربية؛ ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا

الحصر الباحثة زهيرة قروي¹ التي حاولت حصر جميع المقابلات العربية لهذا المصطلح، فحدّدتها

فيما يلي: علم المصطلح- المصطلحية- علم المصطلحات- علم المصطلحية- الاصطلاحية.

أمّا الباحث محمد ثناء الله الندوي، فقد قام بجمع أكبر عدد ممكن من هذه المقابلات العربية،

ويتّضح ذلك جلياً من خلال قوله: «...فهناك "علم المصطلح"، و"علم الاصطلاح"،

و"المصطلحية"، و"الدراسة المصطلحية"، و"المعجمية الخاصة"، و"المعجمانية المتخصصة"،

و"المصطلحاتية"، إلى غير ذلك من المقابلات التي وُضعت من طرف الدارسين العرب لتكافئ ما

عُرف عند الغربيين باسم: "Terminology"². إنّ المتأمل جيّداً في هذين القولين يجد أنّ

مصطلح (Terminologie) باللغة الفرنسية أو (Terminology) باللغة الإنكليزية لم يُترجم

عند كلّ الباحثين بترجمات صحيحة وإنّما وقع البعض منهم في أخطاء لا تُغتفر، ولعلّ ما يزيد

الطّين بلّة هو كون أغلبية هذه التّرجمات جاءت مركّبة من كلمتين وخاصّة تلك التي احتوت على

كلمة (معجمية) وصفة؛ حيث ابتعد المترجم في هذه الحالات كثيراً عن التّرجمة الصحيحة إن لم

نقل إنّه لم يتمكن حتّى من التّفريق بين علمين اثنين مختلفين؛ ألا وهما: (علم المصطلح) و(علم

المعجم) (أو صناعة المعاجم).

¹ - زهيرة قروي "التأسيس النظري لعلم المصطلح" ص 280.

² - محمد ثناء الله الندوي "إشكاليات المصطلحية العربية" مجلة مصطلحيات، فاس- المغرب: شوال 1432هـ/سبتمبر

2011، مطبعة أميمة، ع1، ص 14.

ومن التّرجمات الّتي نراها أيضًا خاطئة نذكر: (علم المصطلحيّة) الّتي استعملها الباحث ناصرية بغدادي العرجي¹ في متن مقاله وفي الهوامش وبالضّبط ضمن الهامشين رقم (05) ورقم (14)، لكنّه أشار إلى أنّ هذه التّرجمة ليست ملكًا له بل نقلها عن عبد السّلام المسديّ في معجمه الموسوم: (قاموس اللّسانيّات مع مقدّمة في علم المصطلح)، وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ الباحث ناصرية بغدادي العرجي أخطأ في أخذه لهذه المعلومة عن المسديّ؛ لأنّ هذا الأخير لم يذكر (علم المصطلحيّة) بل وظّف في معجمه كلمة (المصطلحيّة)² فقط دون إضافة كلمة (علم) إليها؛ فالخطأ هنا إذن ناتج عن عدم نقله حرفيًا لما ورد في قاموس المسديّ، لأنّ كلمة (المصطلحيّة) في حدّ ذاتها تحمل معنى العلم فلا داعي إلى زيادة كلمة (العلم) مرّة أخرى لأنّ هذا يؤدّي إلى الحشو، وهو شيء غير مقبول على الإطلاق في اللّغة بصفة عامّة، فما بالنا باللّغة العلميّة الّتي تُعنى كثيرًا بالمصطلحات.

إذا كانت التّرجمة المتمثّلة في (علم المصطلحيّة) غير مطابقة للمعنى الّذي يوحيه مصطلح (Terminologie)، فهناك عدّة ترجمات أخرى غير مقبولة ومتناقضة تمامًا للمعنى الأصليّ لهذا المصطلح؛ ومن هذه التّرجمات نذكر كلمة (مصطلحاتيّة) الّتي تُستعمل كمقابل عربيّ للمصطلح الأجنبيّ (Terminographie)³، لكنّها وُضعت من قبل الباحثين الآخرين كتّرجمة للمصطلح الأجنبيّ (Terminologie)، ومن ذلك مثلاً ما نجده عند الباحثة فراح صباح، حيث ذكرت كلمة (مصطلحاتيّة) ضمن المقابلات الّتي وضعها الدّارسون العرب لتكافئ ما يُسمّى عند الغربيّين باسم: (Terminologie)⁴، وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ هذه التّرجمة المتمثّلة في (مصطلحاتيّة) ليست في محلّها ما دامت تدلّ على شيء آخر عند الباحثين المصطلحيّين.

¹ - ناصرية بغدادي العرجي "إشكالية المصطلح وتعدّد المفاهيم في الدّرس اللّغويّ الحديث" مجلّة الآداب واللّغات، 2012، ع9، ص 59-64.

² - عبد السّلام المسديّ، قاموس اللّسانيّات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص 22.

³ - خالد العبودي "معالم مصطلحيّات" ص 08.

⁴ - فراح صباح "اللّغات المتخصّصة والمصطلحات العلميّة في القرية الكونية" مداخلات الملتقى الوطنيّ حول لغة التّخصّص، مجلّة تعليميّات، مخبر تعليميّة اللّغة والنّصوص بكلّيّة الآداب واللّغات والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة د. يحيى فارس المدية- الجزائر، يومي 08 و 09 ماي 2013م، ع4، ص 210.

وبالإضافة إلى هذا الخلط الذي وقعت فيه هذه الباحثة، فقد جمعت في صفحات أخرى من مداخلتها بين ترجمة سليمة متمثلة في كلمة (المصطلحيّة) وترجمة أخرى غير سليمة متمثلة في كلمة (المصطلحاتيّة)؛ ولعلّ ما يزيد الطّين بلّة هو كونها تذكر تلك التّرجمتين معاً في آن واحد؛ نحو قولها: « إنّ المثال الذي توخّته المصطلحيّة والمصطلحاتيّة لوقت طويل، وأصبح الهدف المنشود في كلّ الثقافات الإنسانيّة هو إقامة تطابق بين التّسمية الواحدة من جهة والموضوع أو المفهوم الواحد من جهة أخرى»¹. ويتكرّر ذلك مباشرة في الفقرة الموالية حين قالت: « وتمّ النّظر إلى مجالات المصطلحيّة والمصطلحاتيّة من منظور "أونومازيولوجي" »². فالقارئ قد يظنّ أنّ (المصطلحيّة) ترادف تماماً (المصطلحاتيّة) ولاسيّما لكون هذه الباحثة كرّرت هذا الكلام في أكثر من موضع.

وزيادة عمّا سبق ذكره، فهناك ترجمات أخرى لهذا المصطلح لم يرد ذكرها في القولين السّابقين؛ ومن ذلك مثلاً: (المصطلحيّات)³ وهي ترجمة نجدها مستعملة بكثرة عند الباحثين المغربيين؛ وعلى رأسهم المصطلحيّ خالد اليعبودي - رئيس تحرير مجلة مصطلحيّات - وعنوان مجلّته هو (مصطلحيّات) وتحتّه مباشرة نجد باللّغة الفرنسيّة (Terminologies)؛ فهذا يعني أنّ كلمة (مصطلحيّات) هي جمع كلمة (مصطلحيّة) لأنّ هذه الأخيرة هي ترجمة للمصطلح الأجنبيّ (Terminologies)⁴؛ وهي تعتبر من التّرجمات المتداولة كثيراً عند الباحثين المغربيين ولاسيّما بالنّسبة لأصحاب المقالات التي نُشرت في مجلة (مصطلحيّات)؛ فحتّى لو كان صاحب المقال غير مغربي فإنّه يستعمل كلمة (مصطلحيّة) أو (مصطلحيّات) بصيغة الجمع، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر الباحث الجزائريّ يوسف مقران الذي ترجم بدوره مصطلح (Terminologies) الوارد ضمن كتاب دانيال غوادك⁵ (Daniel Gouadec) إلى اللّغة العربيّة

¹ - فراح صباح "اللّغات المتخصّصة والمصطلحات العلميّة في القرية الكونية" ص 211.

² - المرجع نفسه، ص 211.

³ - محمّد الديدوي، التّرجمة والتّعريب بين اللّغة البيانيّة واللّغة الحاسوبية، دط. بيروت: دت، المركز الثقافيّ العربي، ص 252. الهامش (53).

⁴ - خالد اليعبودي "معالم مصطلحيّات" ص 07.

⁵ - Daniel Gouadec, Terminologie, constitution des données, AFNOR, 1990, paris, P 12.

بـ (المصطلحيّات) ¹؛ فهنا نتساءل: هل اتّفاق أصحاب هذه المقالات على استعمال ترجمة واحدة لهذا المصطلح يدلّ على بداية التّوحيد في المصطلحات؟ أم أنّ المجلّة فرضت عليهم توظيف هذه التّرجمة؟!

بعد تصفّحنا لبعض الكتب الخاصة بالدراسات المصطلحيّة تبينّ لنا أنّها تستعمل أيضًا كلمة (مصطلحيّات) وهو ما نجده عند عبد الجليل الكور حيث كلّما يذكر كلمة (المصطلحيّات) يضع أمامها كلمة (علم المصطلح) بين قوسين كالتّالي: « المصطلحيّات (أي علم المصطلح) » ²، فهذا دليل على أنّه يوظّف (المصطلحيّات) و(علم المصطلح) كمقابلين عربيّين للمصطلح الأجنبيّ (Terminologies).

ومن المستعملين أيضًا لعبارة (مصطلحيّات) في اللّغة العربيّة نذكر محمّد حلمي هليل، وذلك في ترجمته لبحث هيلموت فيلبر (H.Felber) المعنون بـ: (المصطلحيّة في عالم اليوم)، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الباحث وظّفها في هذا البحث بمعنى أنّها جمع لكلمة مصطلحيّة. رغم كون التّرجمات المتمثّلة في (مصطلحيّة) و(مصطلحيّات) و(علم المصطلح) شائعة الاستعمال في اللّغة العربيّة، إلّا أنّ هناك من انفرد بترجمة أخرى؛ ألا وهي: (علم الحدّ) ³ بصيغة الأفراد أو (علم الحدود) بصيغة الجمع؛ ولعلّ ما جعلهم يفضّلون هذه التّرجمة هو كون مصطلح

(Terminologie) باللّغة الفرنسيّة مكوّنًا من عنصرين اثنين؛ يتمثّل العنصر الأوّل في كلمة (Terme) المأخوذة من الكلمة اللّاتينية (Terminus) التي تعني (الحدّ). أمّا العنصر الثّاني فهو يتمثّل في اللّاحقة الإغريقيّة (Logos) التي تعني (العلم)، وبالتالي الجمع بين هذين العنصرين يعطي لنا مصطلح (علم الحدّ)؛ وهذا ما عبّر عنه عبد الملك مرتاض بقوله: « فكأنّه يعني في اللّغات الأوروبيّة بعامة علم الحدّ؛ أي العلم الذي يستطيع وضع الحدود للمفاهيم » ⁴. هذا ما أدّى

¹ - يوسف مقران "المصطلح اللّسانيّ العربيّ بين التّوليد والتّوحيد ½" مجلّة مصطلحيّات، فاس - المغرب: محرّم 1434هـ / نوفمبر 2012م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 2-3، ص 43.

² - عبد الجليل الكور، ملحمة انتفاض اللّسان العربيّ؛ لسان العرب القلق، ط 1. الأردن: 2013، عالم الكتب الحديث، ص 272.

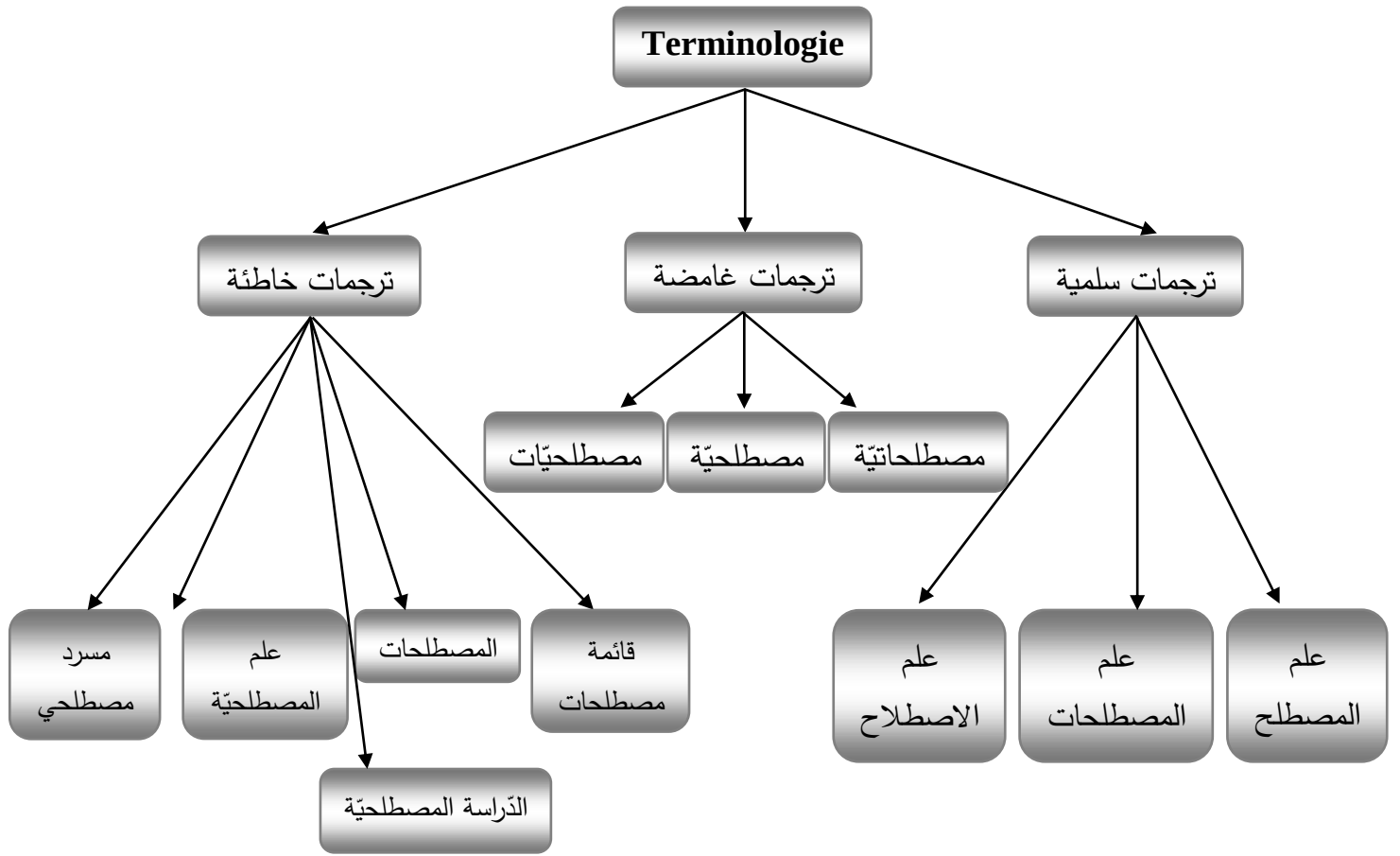
³ - عبد الملك مرتاض "صناعة المصطلح في العربيّة" مجلّة اللّغة العربيّة، الجزائر: 1999، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ع2، ص 11.

⁴ - المرجع نفسه، ص 11.

بهؤلاء الباحثين إلى وضع (علم الحدّ) أو (علم الحدود) كمقابلين عربيّين للمصطلح الفرنسي (Terminologie).

إنّ الغرض من سرد جميع المقابلات العربيّة التي وُضعت للمصطلح الأجنبيّ (Terminologie) هو تنبيه القارئ أو الباحث إلى أنّ هذا المصطلح يظهر في اللّغة العربيّة بعدّة ترجمات، لذا يجب عليه أن يكون حذراً عند مطالعته للكتب كي يتمكّن من معرفة ما ينتمي فعلاً إلى حقل علم المصطلح، لأنّه أمام هذا الخلط الكبير في المصطلحات لا يمكن للباحث في الدّراسات المصطلحيّة أن يقوم بحصر كلّ المؤلّفات الخاصّة بعلم المصطلح بسهولة.

وخلاصة القول، يمكن حصر التّرجمات المختلفة للمصطلح (Terminologie) في ثلاث (03) مجموعات؛ تتمثّل الأولى في التّرجمات السّليمة، والثّانية متعلّقة ببعض التّرجمات الغامضة؛ وسبب تسميتها بهذه التّسمية هو كونها مستعملة عند البعض لمعنى معيّن، في حين تُستعمل عند البعض الآخر لمعنى قد يكون مغايراً تماماً للمعنى الأوّل، أمّا المجموعة الثّالثة فهي تتمثّل في التّرجمات الخاطئة. ولتوضيح المعلومات أكثر يمكن تلخيصها في التّرسّمة التّالية:



الشكل رقم (08): الترجمات المختلفة للمصطلح (Terminologie)

2- الخلط بين علم المصطلح وموضوعه: تتمثل الإشكالية الثانية فيما يخص صعوبة تحديد مؤلفات علم المصطلح في كون بعض الباحثين لا يفرقون بين العلم وموضوعه، وبعبارة أخرى بين علم المصطلح (Terminologie) والمصطلح (Terme). ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى شدة تلاحمهما، إذ لا وجود لأي علم دون توفر عدد معين من المصطلحات المحددة تحديداً دقيقاً. ونظراً لكون موضوع علم المصطلح -على حدّ تعبير بشير إبرير- يتمثل « في دراسة الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها »¹، فإنّ المصطلحات هي الأساس المعوّل عليه في علم المصطلح لأنّ هذا الأخير يُعنى « بدراسة المصطلح في ذاته، دراسة مورفولوجية مجرّدة، وفي

¹ - بشير إبرير "علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب" مجلة التواصل، الجزائر: مارس 2010، ع25، ص 08.

ارتباطه بالمفهوم الذي يعبر عنه»¹. هذا يعني أنّ التّركيز في علم المصطلح يكون حول المصطلحات بعينها، وذلك بالنّظر إليها من زوايا متعدّدة؛ نحو: كيفية صياغتها توحيدها، توثيقها وأخيراً تأتي عمليّة نشرها كي تصبح في يد القارئ على شكل معاجم أو موسوعات.

إنّ الحدود الفاصلة بين علم المصطلح وموضوعه المتمثّل في المصطلح أو المصطلحات بصيغة الجمع واضحة تمام الوضوح، لكن رغم ذلك يبقى هذا الفرق غامضاً عند كثير من الباحثين والدّارسين سواء أكانوا متخصصّين في الدّراسات المصطلحيّة أم غير متخصصّين؛ ومن هؤلاء نذكر مثلاً الباحث عاصم شحادة علي في حديثه عن صعوبة وضع تعريف دقيق للمصطلح، حيث جاء على لسانه: «...مما أدّى إلى أن يصبح المصطلح علماً قائماً بذاته»². ممعن النّظر في هذا القول نجد أنّ كلمة (المصطلح) هنا ليست في محلّها؛ بل كان من المفروض أن يضع صاحبها (علم المصطلح) لأنّ الباحث عاصم شحادة علي من خلال كلامه هذا أراد أن يبيّن لنا أنّ غياب الدّقة في تعريف المصطلح لدى كثير من الباحثين هو ما أدّى إلى فوضى كبيرة، ولعلّ هذه الأخيرة حسب كلامه هي ما أدّت إلى ظهور هذا العلم المسمّى بـ: (علم المصطلح).

وهنا نتساءل: إذا كان المتخصصّون في هذا الميدان يقعون في هذا الخلط فما بالنا بغير المتخصصّين؟! وهذا ما وجدناه فعلاً عند بعض الباحثين من أمثال الباحثة نسيمة ربيعة جعفري القائلة: « يقابل لفظ (المصطلح) في اللّغة الفرنسيّة والإنجليزيّة لفظ Terminologie و Terminology »³. يتّضح من كلام هذه الباحثة أنّها أخطأت في التّرجمة؛ حيث ما يقابل هذين المصطلحين الأجنبيّين في اللّغة العربيّة هو (علم المصطلح) وليس (المصطلح)، وما جعلنا نحكم عن هذه الباحثة بالخطأ هو كونها قابلت في صفحات أخرى من عملها مصطلح (Les Notions) بـ (المصطلحات). وهذا بطبيعة الحال يعقّد المسألة أكثر لأنّ الباحث المبتدئ لما ينهل من مصادر كثيرة ومختلفة التّخصّص قد لا ينتبه إلى مثل هذه الأخطاء ويكرّرها في بحثه، ولعلّ هذا ما جعل القضية المصطلحيّة تتأزّم يوماً بعد يوم.

¹ - عاصم شحادة علي " بناء المصطلح وتعريبه في اللّسانيّات المعاصرة بين القديم والحديث " مجلّة اللّسان العربي، عدد مزدوج (63-64)، ص 30. رقم الهامش (09).

² - المرجع نفسه، ص 16.

³ - نسيمة ربيعة جعفري، الدّليل المنهجيّ للطّالب في إعداد البحث العلمي، ص 65.

نفهم ممّا سبق أنّ الخلط القائم بين (علم المصطلح) وموضوعه - المتمثّل في المصطلح - هو ناتج في أغلب الأحيان عن كثرة المقابلات العربيّة التي توضع للمصطلح الأجنبيّ الواحد كما هو الحال بالنّسبة للمصطلح (Terminologie) من جهة، ومن جهة أخرى فلعلّ مردّ ذلك إلى عدم تقيّد بعض الباحثين بالترجمة الصّحيحة لهذا المصطلح، حيث أصبح كلّ واحد منهم يترجم حسب ما يحلو له. ولعلّ أفضل دليل لتبرير ما نحن بصدد الحديث عنه لمّا نجد الباحث الواحد يضع عدّة مقابلات عربيّة للمصطلح الأجنبيّ الواحد كما هو الحال بالنّسبة للباحث عبد الرّحمن حسن العارف من خلال قوله: « المصطلحيّة أو المصطلح أو المصطلحات (Terminology)، علم له جذوره في تراث هذه الأمّة »¹. المتأمّل جيّدًا في هذا القول يجد أنّ هذا الباحث ترجم المصطلح الإنكليزيّ (Terminology) ترجمة صحيحة تتمثّل في (المصطلحية) وهي مذكورة عند كثير من الباحثين ولاسيّما المغربيّين، لكنّه أضاف ترجمتين غير صحيحتين؛ تتمثّل الأولى في استعماله كلمة (المصطلح) بصيغة الإفراد، في حين ذكر الثّانية بصيغة الجمع أي (المصطلحات)، وكأنّ الانتقال من المفرد إلى الجمع يؤدّي إلى اختلاف في المعنى.

وبالإضافة إلى مزج الباحث عبد الرّحمن حسن العارف بين الترجمة المقبولة وغير المقبولة في هذا القول، فإنّه لم يتمكّن من تقديم تعريف صحيح للمصطلح (Terminology) رغم أنّه استهله بكلمة (علم) إلّا أنّ ما جاء بعد هذه الكلمة غير صحيح لأنّ علم المصطلح لم يظهر كعلم له أسسه وقواعده إلّا في وقت متأخّر، وكان ذلك على يد الأستاذ فوستر (Wüster) الذي أسّس مركزًا للبحث بالنّمساء.

إنّ الخلط بين علم المصطلح وموضوعه (المصطلح) لدى الباحث عبد الرّحمن حسن العارف أدّى به إلى الخلط مرّة أخرى بين تعريفه لهذا العلم وتعريفه للمصطلح بصفة عامّة؛ فكلّ ما جاء في هذا القول هو مجرد تعريف للمصطلح الذي توغّلت جذوره في تراث الأمّة العربيّة. والشّيء نفسه نجده عند الباحثة آمنة بلعلّ حيث عبّرت في قول معيّن بقولها: « إنّ الحديث عن المصطلح أو علم المصطلح Terminologie ذو أهمية كبرى في العالم بعد الذي عرفته

¹ - عبد الرّحمن حسن العارف، اتّجاهات الدّراسات اللّسانيّة المعاصرة في مصر « 1932-1985 »، ص 335.

البشرية من تقدم في العلوم»¹، في حين ذكرت في موضع آخر: «يعرّف المصطلح عادة أنّه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية، والألفاظ اللغوية التي تعبّر عنها»². يتبيّن لنا من القول الأوّل أنّ هذه الباحثة لم تفرّق بين (المصطلح) و(علم المصطلح) إذ وضعتهما كمقابلين عربيّين للمصطلح الأجنبيّ (Terminologie) وهذا بطبيعة الحال خطأ لأنّ الفرق الموجود بين (المصطلح) و(علم المصطلح) هو فرق بين العلم وموضوعه؛ وبالتالي يستحيل التساوي بينهما رغم شدّة تقاربهما.

ولعلّ ما يبرّر وقوع هذه الباحثة في الخطأ هو تكرارها للشّيء نفسه في القول الثاني وضمن الصّفحة الواحدة، فهذا دليل على أنّها لا تميّز بين هذين المقابلين المتمثّلين في (علم المصطلح) و(المصطلح) في حدّ ذاته، فلو كانت على دراية بذلك لما كرّرت ذلك في الصّفحة نفسها. فالترجمة إذن هي سبب هذا الخلط الواضح في المصطلحات، وبعبارة أخرى فعلى الباحث أن يتأكّد من مطابقة الترجمة للمعنى الأصليّ لأنّ أيّ خطأ في الترجمة يؤدّي إلى خلط في المفاهيم؛ وبالتالي تعمّ الفوضى ولا يمكن للقارئ أن يفهم ما يُقال أو يُكتب في المقالات أو الكتب.

إذا كانت أغلبية هذه الأخطاء ظهرت في مقالات الباحثين أو في كتبهم، فإنّ القضية تتعقّد أكثر لما نجد هذا الخطأ وارداً أيضاً في المعاجم كما هو الحال بالنسبة لقاموس المنهل الذي أخطأ فيه سهيل إدريس في ترجمة كلمة (Terminologie) إلى اللغة العربيّة بـ (مصطلح)، ونظراً لترجمته الخاطئة فقد أدّى به الأمر إلى الوقوع في خطأ من نوع آخر يتمثّل في تقديم تعريف خاطئ كالآتي: «مُصْطَلَح (مجموع اصطلاحات علم أو فنّ أو بحّثة)»³. وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ الخطأ الوارد في المعجم يصعب قلعه أو تجنّبه بحجّة أنّ المعجم هو أوّل وآخر شيء نرجع إليه للتأكّد من صحّة بعض المعلومات.

وخلاصة القول، الخطأ المتمثّل في عدم التّمييز بين (المصطلح) و(علم المصطلح) وقع فيه كثير من الباحثين لا يمكن ذكرهم جميعاً في هذا البحث، لذا اكتفينا بسرد بعض الأخطاء فقط كنماذج وذلك تنبيهاً للقارئ كي ينظر إلى الأمور بعين ناقدة حتّى لا يقع هو أيضاً في هفوات من

¹ - آمنة بلعلّ، المصطلح العلميّ العربيّ (مركب كهرو منزلي بتيّزي وزو نموذجاً) ENIEM، ص 14.

² - المرجع نفسه، ص 14.

³ - سهيل إدريس، المنهل قاموس فرنسي عربي، ط24، بيروت: 1999، دار الآداب، ص 1192.

جهة، ومن جهة أخرى أردنا أن ننّبّه إلى أنّ بعض الكتب التي يكون عنوانها مرتبطاً بكلمة (المصطلح) أو (علم المصطلح) قد تتدرج ضمن المؤلّفات الخاصّة بميدان علم المصطلح، في حين لا يمكن تصنيف بعضها الآخر ضمن هذا الميدان؛ ولاسيّما تلك الكتب الحاملة لكلمة (المصطلح) فقط لأنّ هذه الأخيرة قد يقصد بها صاحب الكتاب علم المصطلح في حدّ ذاته، كما يمكن أن يقصد بها مصطلحات حقل علمي آخر بعيد عن حقل علم المصطلح؛ كلّ هذا يجعل الباحث المبتدئ لا يفرّق بين ما هو خاصّ بعلم المصطلح فعلاً وبين ما هو خارج عنه.

3- علم المصطلح علمٌ متداخل التّخصّصات: يكاد يتّفق معظم المشتغلين في الدّراسة المصطلحيّة على أنّ أكبر صعوبة تقف في طريق الباحث الذي يتصدّى لتحديد المؤلّفات المتعلّقة بعلم المصطلح تتمثّل في الدّرجة الأولى في صعوبة تحديد مفهوم هذا المصطلح في حدّ ذاته؛ ولعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى « تداخل المصطلحيّة مع التّخصّصات التي سبقتها؛ وبالأخصّ منها علم الدّلالة، واللفّظة والمعجميّة»¹. وهذا ما نجده أيضاً عند المسدي ولكن بتعبير آخر حيث يرى أنّ علم المصطلح « ينتسب سلالياً إلى علوم التّأثيل فالقاموسيّة فالمعجميّة، لكنّه فرع جنيني عن علم الدّلالة وتوأم لاحق للمصطلحيّة بحيث يقوم منها مقام المنظّر الأصوليّ الضّابط لقواعد النّشأة والصّيرورة»². والنّاظر في هذين التعريفين يجد أنّ علم المصطلح يتداخل كثيراً مع ثلاثة (03) علوم؛ ألا وهي: المعجميّة، علم الدّلالة وأخيراً علم المفردات حيث عبّر عن هذا الأخير في أحد القولين السّابقين بمصطلح (اللفّظة) الذي يُستعمل بكثرة عند الباحثين الغربيّين لكنّه لا يدلّ على معنى واحد بل قد يُقصد به³: المعجمية العامّة النّظرية، علم المفردات، معجمية... إلخ.

إذا كان المسديّ وعبد الرّحيم حزل قد ركّزا على ثلاثة (03) علوم فقط يتداخل معها علم المصطلح، فإنّ محمّد حلمي هليل قد ذهب بعيداً لأنّ علم المصطلح عنده يُعتبر علماً ممتزج

¹ - روبير دوبوك "ما المصطلحية؟" تر: عبد الرّحيم حزل، مجلّة ترجمان، جامعة عبد المالك السّعدي، مدرسة الملك فهد العليا للتّرجمة بطنجة، مج5، ع1، طنجة- المغرب: أبريل 1996، مطابع البوغاز، ص 47.

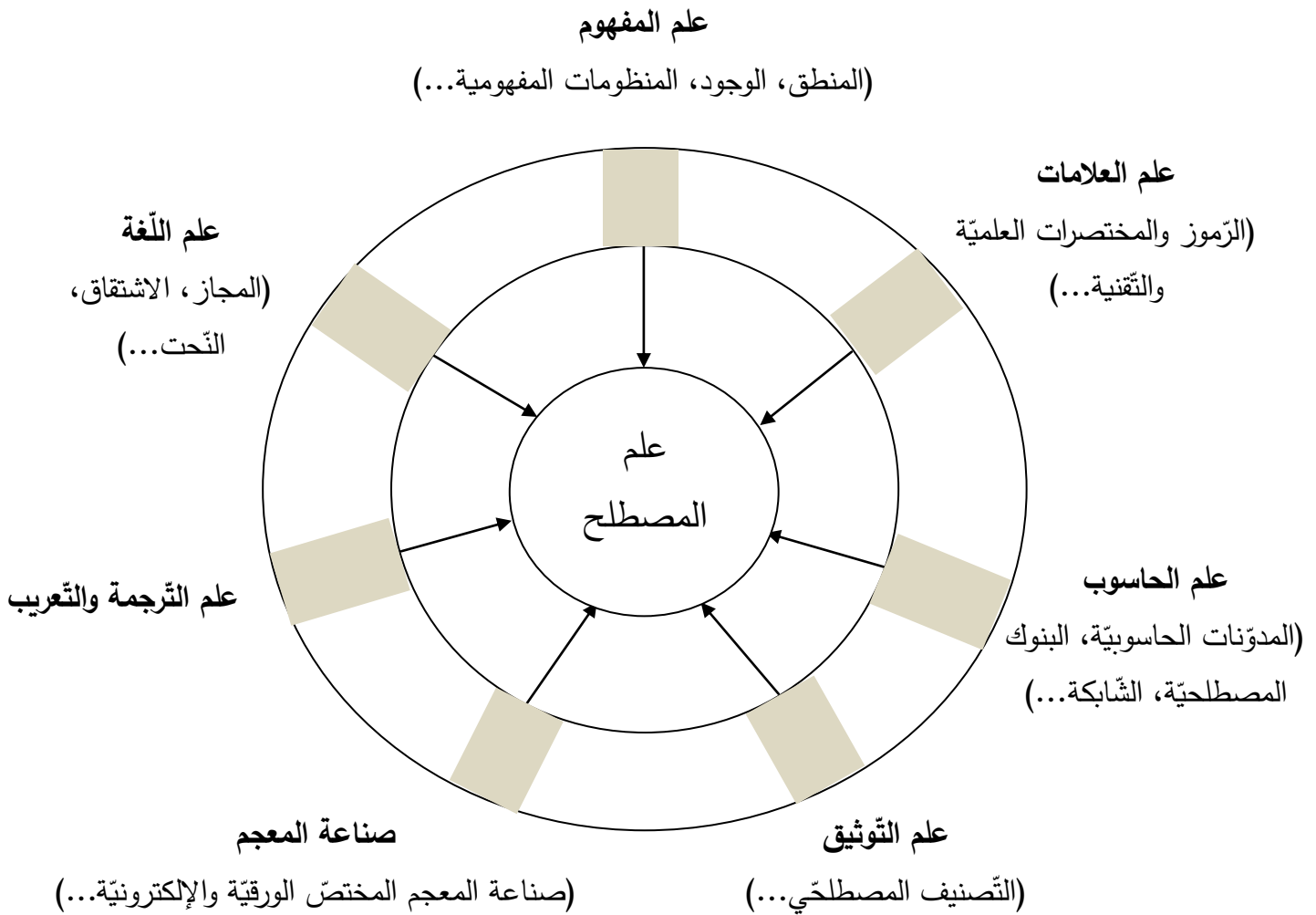
² - عبد السلام المسديّ، مباحث تأسيسيّة في اللّسانيّات، ط 1، بيروت- لبنان: 2010، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ص51.

³ - رمزي بعلبكي، معجم المصطلحات اللّغوية، دط. بيروت: 1990، دار العلم للملايين، ص 53 و283.

المعارف¹ (Interdisciplinary) وله صلة وثيقة بعدة علوم؛ حصرها في عشرة (10) وهي كالتالي:

- 1- اللسانيات (Linguistics)؛
 - 2- علم الوجود (Ontology)؛
 - 3- علم المعلومات (Information Science)؛
 - 4- التصنيف والتوثيق (Classification and Documentation)؛
 - 5- لغة الأهداف الخاصة (LSP)؛
 - 6- المنطق؛
 - 7- المعجميات (Lexicography)؛
 - 8- اللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية؛
 - 9- علم الكمبيوتر (Computer Science)؛
 - 10- التأثيل (Etymology) والقاموسيات التباينية (Contrastive Lexicology).
- وخلاصة القول، يمكن تلخيص العلوم التي يتقاطع معها علم المصطلح في الشكل التالي:

¹ - محمد محمد حلمي هليل "مشروع مصطلحي للوطن العربي" مجلة مصطلحيات، فاس-المغرب: محرم 1434هـ/نوفمبر 2012م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 2-3، ص 26.



الشكل رقم (09): علاقة علم المصطلح بالعلوم الأخرى.

والملاحظ هنا أنه كثيراً ما يقع الخلط بين هذه العلوم لكونها متشابكة ومتداخلة فيما بينها، فعلى سبيل المثال عبّر خالد الأشهب عن تداخل علم المصطلح بعلم المعاجم بقوله: « فهناك خلط وعدم فهم للحدود النظرية والتطبيقية بينهما في الأعمال التي تهتم بالهندسة اللغوية والترجمة»¹؛ ممّا يعني أنّ هذين العلمين متشابكان إلى درجة قد يستحيل التمييز بينهما. ومن القائلين بهذا الرأي أيضاً نذكر الباحث إدريس نقوري الذي جاء على لسانه: « يلتبس علم الاصطلاح بعلم المعاجم عند العرب إلى درجة يصعب معها التفريق بين الاثنين مثلما يصعب

¹ - خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، ط1. الأردن: 1432هـ/2011م، عالم الكتب الحديث، ص 26.

الفصل بين اللفظ ومعناه»¹. فإذا كان هذا الباحث يشبه شدة الترابط والتلاحم بين هذين العلمين بصعوبة الفصل بين اللفظ والمعنى، فإنّ لويس غيلبر (Louis Guilbert) يذهب مذهباً آخر؛ إذ يرى أنّ علم المصطلح هو امتداد لعلم المعجم²، وهذا ما يراه أيضاً إبراهيم بن مراد القائل: « وقد بينّا انتماء هذا (العلم) إلى علم المعجم لأنّ مكوّنه الأساسي هو (الوحدة المعجمية) المكتسبة لخصائص عامّة مشتركة بين (الوحدة المعجمية) و(الوحدة المعجمية المخصّصة)»³، وبتعبير آخر، فإذا كان علم المصطلح يهتم بدراسة المصطلح وهذا الأخير هو امتداد طبيعي للفظة اللغوية العامّة التي هي عماد المعجم العام⁴ - على حدّ تعبير الباحث سناني - فإنّه من الطّبيعي أن يكون علم المصطلح امتداداً لعلم المعجم.

رغم ما ذهب إليه هؤلاء الباحثين من اعتبارهم أنّ علم المصطلح ينتمي إلى علم المعجم، إلّا أنّ هناك من فرق بين هذين العلمين بدليل أنّ المعجمية تتمثّل مهمتها في دراسة الحقول المعجمية والخصائص العامّة للوحدات المكوّنة لجداولها⁵، في حين تنحصر مهمّة علم المصطلح في دراسة جداول خاصّة من هذا النظام العامّ. وبعبارة أخرى يمكن القول إنّ العلاقة الرابطة بين المعجمية وعلم المصطلح هي « علاقة الكلّ بالجزء والعامّ بالخاصّ»⁶؛ فكلّ ما هو عامّ يدخل في إطار علم المعجم، وكلّ ما هو خاصّ يكون من صميم علم المصطلح.

إذا كان بعض الباحثين لا يفرّقون بين علم المعجم وعلم المصطلح بسبب علاقة التّكامل الرابطة بينهما، فإنّ علم المصطلح تربطه علاقات أيضاً مع علوم أخرى ولعلّ أهمّها علم الدّلالة، حيث يلتقيان في الموضوع المتمثّل في المفهوم بالنسبة لعلم المصطلح، والمعنى أو الدّلالة بالنسبة

¹ - إدريس نقوري، مدخل إلى علم الاصطلاح، ط1. دب: 1997/14173، دد، ص 22.

² - Louis Guilbert, Lexicographie et terminologie, terminologie 76, PP.V 1-14.

³ - إبراهيم بن مراد "المصطلحيّة وعلم المعجم" مجلّة المعجمية، تونس: 1412هـ/1992م، جمعية المعجمية العربيّة بتونس، ع8، ص 15-16.

⁴ - سناني سناني، في المعجميّة والمصطلحيّة، ط1. الأردن: 2012، عالم الكتب الحديث، ص 27.

⁵ - عثمان بن طالب "علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدّلالة: الإشكالات النّظرية والمنهجية" كتاب تأسيس القضية الاصطلاحية، عبد السلام المسدي وآخرون، ص 78.

⁶ - يوسف الفهري، إشكالية المصطلح في النّقد العربيّ من خلال مصطلح التّوضيح (البيان والتّفسير) عند ابن رشيق القيرواني والسّجلّماسي، ط1. تطوان: 2013، مطبعة الخليج العربيّ، ص 17-18.

لعلم الدّلالة. وهذا ما ذهب إليه أيضًا الباحث عامر الزّنّاتي الجابري¹ في بداية الأمر حيث رأى أنّ المفهوم والدّلالة يتّفقان من حيث الهدف والغاية، لكنّه سرعان ما نبّه إلى أنّهما يختلفان من حيث المنهج المتّبع في كليهما، إذ يركّز اللّغويّون على أهمّيّة السّياق في تحديد معنى كلمة معيّنة، في حين يستبعد المصطلحيّون مسألة السّياق نهائيًّا لأنّ معنى المصطلح عند هؤلاء يتحدّد حسب خصائص المفهوم وبقية المفاهيم التي تنتمي إلى الحقل العلمي الواحد.

وعلى العموم، فعلاقة علم المصطلح بعلم الدّلالة يمكن حصرها في نقطتين رئيسيتين؛ تتعلّق النّقطة الأولى بالمنهج الأونوماسيولوجي² ويقابله عند الباحث يوسف مقران: المقاربة المفهومية (Approche Onomasiologique)، أمّا خالد الأشهب فقد وضع له مقابلًا عربيًّا آخر يتمثّل في مقارنة اسمية؛ الانطلاق هنا يكون من المفهوم إلى التّسمية. أمّا النّقطة الثّانية فهي متعلّقة بالمنهج السّيماسيولوجي³؛ حيث يُطلَق على هذا المفهوم عند الباحث يوسف مقران مصطلح: المقاربة اللّفظية (Approche Sémasiologique) في حين ترجم هذا الأخير خالد الأشهب بـ: (مقاربة معنوية) لأنّها تنطلق من الكلمة وتبحث عن معناها، وبعبارة أخرى يكون الانطلاق فيه من التّسمية نحو المفهوم. ونظرًا لكون علم الدّلالة يتأسّس على تكامل هذين المنهجين، فإنّ علم المصطلح يستعملهما أيضًا في وصف وتحليل الأنظمة المصطلحيّة. ومادام الأمر كذلك فالعلاقة الرّابطة بينهما هي علاقة تكامل كلاهما يكمل الآخر.

أمّا بالنّسبة للعلاقات القائمة بين علم المصطلح واللّسانيّات، فهي علاقة متعدّدة الأوجه -على حدّ تعبير الباحث يوسف مقران- فهي فارقة ومتداخلة في آن واحد، لكن يجمع بينها نوع من التّعاون المتبادل؛ فالمصطلحيّة - أو ما يُعرف بعلم المصطلح عند البعض - بحاجة ماسّة إلى عدّة فروع من اللّسانيّات وذلك « لمساعدتها على ضبط منهجها وتحليل بعض قضاياها وخاصّة

¹ - عامر الزّنّاتي الجابري "إشكالية ترجمة المصطلح؛ مصطلح الصّلاة بين العربيّة والعبريّة أنموذجًا" مجلّة البحوث والدراسات القرآنية، ص 340.

² - يوسف مقران، دور المصطلحيّات في اللّسانيّات؛ دراسة إبستمولوجيّة، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري بتيّزي- ورو، قسم الأدب العربيّ، الجزائر: 2011، ص 45.

³ - يُنظر: يوسف مقران "الدّرس المصطلحيّ واللّسانيّات" مجلّة التّواصل، جوان 2011، ع27، ص 105. وكذا: خالد الأشهب، المصطلح العربيّ البنية والتمثيل، ص 86.

في جانبها التّطبيقيّ الذي يعتني بقضايا تسمية المصطلحات وضبط شكلها المعجمي¹. نستخلص من هذا الأخير أنّ العلاقة الرّابطة بين علم المصطلح والمعجمية متشابكة ومتداخلة، وهذا بديهي لأنّ المعجمية تُصنّف ضمن مجالات اللّسانيّات التّطبيقيّة.

ولعلّ أفضل تعريف أشار فيه صاحبه إلى عدّة علوم يتداخل معها علم المصطلح يتمثّل في ما عبّر عنه الباحث إدريس نقوري بقوله: « وبهذا يغدو علم الاصطلاح جزءاً من علوم اللّسان وواحداً من علوم اللّغة وثيق الصّلة، بالعلوم المتخصّصة في دراسة اللفظ أو بعنصر من عناصره؛ وبذلك الّتي تتفرد بدراسة المعنى بأنواعه، فصلته كبيرة بعلم الأصوات وبعلمي النّحو والصّرف. ولكن علاقته أوثق وأظهر بعلمي المورفولوجيا والدّلالة² ». فالباحث هنا حصر لنا العلوم المتداخلة مع علم المصطلح في تلك العلوم الّتي تهتمّ إمّا بدراسة اللفظ أو بدراسة المعنى بصفة عامّة، فاكتفى بتقديم البعض منها نحو: علم الأصوات، الصّرف، النّحو، علم المفردات وعلم الدّلالة.

لا ينبغي أن نفهم ممّا سبق أنّ علم المصطلح تربطه علاقة مع العلوم اللّغويّة فقط، وإنّما يتداخل مع علوم أخرى لأنّه حقل متداخل التّخصّصات وأهمّ ما يميّزه هو تعقّد الحقول المعرفيّة المتداخلة معه حتّى أصبح - إن صحّ التعبير - علماً غامضاً غير واضح المعالم، ولعلّ هذا ما عبّر عنه علي القاسمي بقوله: « وممّا يزيد في صعوبة توضيح هوية علم المصطلح أنّه يقع على الحدود الباهتة اللّون غير الفاصلة تماماً بين علم المنطق وعلم اللّغة³ ». وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد يتداخل علم المصطلح أيضاً مع المعلوماتية، المكانز ونظرية التّرجمة... إلخ.

العلاقة الرّابطة بين علم المصطلح والمعلوماتيات شبيهة إلى حدّ بعيد بتلك العلاقة الّتي تربط علم المصطلح بالتّوثيق؛ لأنّ علم المصطلح غير قادر على إنجاز مهامه دون الاستعانة بالمعلوماتيات⁴ من جهة، ومن جهة أخرى فهو يزوّد المعلوماتيات بالعناصر الّتي تسمح لها بإحداث

¹ - خليفة الميساوي، المصطلح اللّسانيّ وتأسيس المفهوم، ص 40.

² - إدريس نقوري، مدخل إلى علم الاصطلاح، ص 14.

³ - علي القاسمي "علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة: العناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح" ص 178.

⁴ - خالد الأشهب، الوجيز في الاصطلاح، دط. الرّباط: نوفمبر 2008، منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب بالرّباط، ص 05.

تطوّرات في مجال الذكاء الاصطناعي بصفة خاصة، وفي مجال بناء الأنظمة الخبيرة بصفة عامة.

يتّضح ممّا سبق أنّ العلاقة التي تربط بين علم المصطلح والمعلومات وثيقة لأنّهما يشتركان في المفاهيم، ولما كان الأمر كذلك فحضور الاصطلاح كما يرى خالد الأشهب أمر تستدعيه الضّرورة في « برامج التّرجمة الآلية، أو تلك المدعومة بالحاسوب وفي المدقّقات الإملائية، واسترجاع المعلومات، والتّحرير المدعوم بالحاسوب، وبرامج قواعد المعطيات التي تمّ تطويرها في اللّغات الطّبيعية وفي البرمجيّات أو الأنظمة الخبيرة ذات أساس معرفي¹. أمّا بالنّسبة للعلاقة التي تربط علم المصطلح بنظرية التّرجمة فهي علاقة متشابكة ويزداد هذا التّشابك كثافة وتعقيداً حسب علي القاسمي لأنّ « كلا العلمين يستخدم اللّغة هدفاً ومضموناً ووسيلة². هدف هذين العلمين لغوي يكمن في وضع مادة لغويّة جديدة، ومضمونهما لغويّ يتمثّل في المادة اللّغويّة، ووسيلتهما أيضاً لغويّة وهي تتجسّد من خلال استخدام اللّغة في التّعبير عن المضمون. ثمّ يقدّم لنا الباحث نفسه مثلاً عن علمين آخرين هما التّاريخ والجغرافيا كي ينبّهنا إلى أنّ اللّغة لا تُستخدم في هذين العلمين إلّا كوسيلة فقط.

ولعلّ ما يؤكّد أكثر وجود صلة قوية بين نظرية التّرجمة وعلم المصطلح هو أنّ من سمات المصطلح - كما تحدّثنا عن ذلك سابقاً - أن يكون له ما يقابله في اللّغات الأخرى؛ وهذا دليل قاطع عن مدى أهميّة علم التّرجمة « في التّعامل مع المصطلحات؛ بوصفه المرآة التي تعكس فهم المصطلح في لغته الأمّ، ثمّ تنقله إلى المتلقي في اللّغة الهدف، وهو يحمل كافّة المفاهيم والمضامين التي يدلّ عليها في أصل وضعه³. يحيلنا هذا التّعريف إلى التّعاون المتبادل بين المترجم والمصطلحي، وبعبارة أخرى فالمترجم بحاجة إلى علم المصطلح كي يتمكّن من معرفة قواعد هذا العلم وطرائق وضع المصطلح، والشّيء نفسه بالنّسبة للمصطلحيّ الذي يتعيّن عليه أن يكون على دراية بكلّ ما يتعلّق بعلم التّرجمة من قواعد، وأصول وطرائق.

¹ - خالد الأشهب، الوجيز في الاصطلاح، ص 11.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه التّظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 293.

³ - عامر الزّنّاتي الجابري "إشكالية ترجمة المصطلح؛ مصطلح الصّلاة بين العربيّة والعبريّة أنموذجاً" ص 334.

وصفوة القول، علم المصطلح علم متداخل التخصصات أو علم عبر التخصصات كما يرتضيه البعض، فرغم ما أفاد به هذه العلوم واستفاد منها إلا أن ذلك قد ينعكس سلبيًا على المصطلحات العلمية لأن انتقال هذه الأخيرة من مجال لآخر يسبب الالتباس وبالتالي تعمّ الفوضى المصطلحية ولاسيما أمام علم كعلم المصطلح الذي يتميز بتداخل عدّة حقول معرفية سواء أكانت علومًا لغوية واجتماعية ونفسية أم علومًا تقنية.

أضف إلى ذلك تشابك وتداخل هذه العلوم فيما بينها، فأمام هذا الوضع لم يعد من السهل على غير المتخصص في الدراسات المصطلحية أن يميز بين ما ينتمي فعلاً إلى علم المصطلح وبين ما يكون بعيداً عنه؛ وبالتالي يصادف مشاكل كثيرة في تحديد المؤلفات المتعلقة بعلم المصطلح، وتتفاقم حدة هذه الإشكالية وخاصة إذا كانت هذه المؤلفات مقالات أو محاضرات لأتة في هذه الحالة قد يستحيل على الباحث فهم ما ورد في هذه المقالات لأنها قد تكون من تأليف باحثين غير متخصصين في علم المصطلح، ونتيجة لذلك قد يوظف أصحابها مصطلحات غير واضحة إن لم نقل متناقضة ومتضاربة.

4- ترجمة خاطئة لعناوين بعض الكتب المختصة في علم المصطلح: يتساءل متسائل ما عن

سبب توظيفي لهذا العنصر في هذا المقام من البحث؟ وقد يتساءل أيضاً عن الأسباب التي جعلتني أركز على عنوان الكتاب بالذات؟ والجواب واضح تمام الوضوح ولا أظن أنه بحاجة إلى إجابات؛ لأنّ العنوان مهما كان تخصص الكتاب الذي ورد فيه يكون بمثابة مفتاح للكتاب ككل من جهة، ومن جهة ثانية فإذا أخطأ المترجم أو الباحث في ترجمة عنوان كتاب ما نتيجة عدم تحكّمه في هذا التخصص - المعروف بتعدد الحقول المعرفية التي يتداخل معها وقد تصل إلى التعقيد في بعض الأحيان - فالأخطاء التي ترد في هذا الكتاب يُحتمل أن تكون كثيرة جداً، لأنّ صاحب هذه الترجمة إذا أخطأ في ترجمة مصطلح معيّن من المصطلحات التي ورد ذكرها في العنوان أكيد يتكرّر هذا الخطأ في صفحات الكتاب مراراً، فإذا كان هذا المصطلح الخاطئ هو مصطلح أساس معروف وورد في عدّة مواضع من الكتاب، فما بالنا بتلك المصطلحات الفرعية التي تتفرّع عن ذلك المصطلح الأساس وفي معظمها تأتي مركبة من كلمتين أو أكثر، أضف إلى ذلك تركيب هذه

المصطلحات المركّبة في جمل ولاسيّما إذا كانت طويلة؛ فهنا يستحيل أن يسلم هذا الكتاب من الأخطاء.

والخطأ كما نعلم مهما كان نوعه فهو يضرّ بصاحبه لأنّه يبقى في هذا الكتاب مدى الحياة ولا يزول بزوال المؤلّف وهذا بطبيعة الحال إن قلّ عدد هذه الأخطاء، أمّا إذا كثر عددها فهي تشوّه حتمًا سمعة صاحب الترجمة وخاصّة إذا كانت درجته العلميّة عالية. فسبب التّركيز على هذه النّقطة المتمثّلة في ترجمة عناوين بعض الكتب المتعلّقة بعلم المصطلح ترجمة خاطئة هو التّنبية إلى قضية مهمّة جدًّا في البحوث المصطلحيّة وهي تتعلّق في الحقيقة بقضية ترجمة المصطلح الأجنبيّ الواحد إلى اللّغة العربيّة بعدّة ترجمات مثلما هو الحال بالنّسبة للمصطلح (Terminologie) الذي يُعبّر عنه بعدّة مقابلات نحو: علم المصطلح، مصطلحيّة، علم الاصطلاح ومصطلحيّات... إلخ. البعض منها صحيح والبعض الآخر خاطئ، ولنتصوّر مثلاً باحث معيّن ولسوء حظّه يختار من هذه التّرجمات ترجمة خاطئة ويستعملها في العنوان مباشرة، فكيف سيكون الحال بالنّسبة لبقية المصطلحات التي سيوظّفها في المتن؟!

من أخطر العناوين التي صادفتها في المؤلّفات الخاصّة بعلم المصطلح لعلّها تلك التي تشمل على كلمة (المصطلحيّة)؛ حيث تُستعمل هذه الكلمة عند أوائل المصطلحيّين من أمثال جواد حسني عبد الرّحيم سماعه كترجمة للمصطلح الأجنبيّ (Terminographie) وقد عرّفها بقوله: «هي الجانب التّطبيقيّ المعنى بقوائم المصطلحات ومعاجمها المتخصّصة ووحداتها المصطلحيّة وضعاً واستقراءً ووصفاً». ¹ يقترب هذا التعريف كثيرًا عمّا نجده عند المسديّ في قوله: «...فهذه علم يُعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كلّ فرع معرفيّ فهو لذلك علم تصنيفيّ تقريريّ يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي إلى التّحليل التّاريخيّ» ². المتأمل في هذين التّعريفين يجد أنّهما يتفقان كثيرًا في تعريف المصطلحيّة، لكنّهما يختلفان في المصطلح الأجنبيّ المقابل لها؛ حيث وضع لها سماعه (Terminographie) في حين وضع لها المسديّ (Terminologie)، وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ المسديّ ربّما هو من لم يُوفّق في المصطلح الأجنبيّ

¹ - جواد حسني عبد الرّحيم سماعه "المصطلحيّة العربيّة المعاصرة؛ التّباين المنهجيّ وإشكالية التّوحيد" مجلّة اللّسان العربيّ، الرّباط: 1413هـ/1993م، مكتب تنسيق التّعريب، ع 37، ص 161.

² - عبد السلام المسديّ، قاموس اللّسانيّات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص 22.

الموافق لها لأنه وقع في خطأ آخر من هذا القبيل يتمثل في ترجمته للمصطلح الأجنبي (La néologie) بعلم المصطلح ولعل ما يبرر هذا الخطأ أكثر هو تكراره مرتين في الصفحة نفسها. كما أن المقابل العربي الصحيح لهذا المصطلح هو (التوليد)، ولعل ما جعل المسدي يضع (علم المصطلح) كمقابل عربي لـ: (La néologie) هو كون هذا الأخير يُعنى بتوليد المصطلحات، فاكتمى بوضع (La néologie) الذي يعني التوليد لهذا العلم الجديد المتمثل في (علم المصطلح) لكونه يهتم أيضاً بقضية التوليد، لكن هنا ينبغي التنبيه إلى أن علم المصطلح لا يهتم فقط بتوليد المصطلحات لذا لا يصح وضع (La néologie) كمصطلح أجنبي له.

إذا كانت كلمة (المصطلحية) تُستعمل عند بعض الباحثين بمعنى (Terminographie) فإنها تُستعمل عند آخرين بمعنى (Terminologie) كما هو الحال مثلاً عند الباحث المغربي خالد اليعبودي. وأمام هذا الوضع لم يعد من السهل على الباحث غير المتخصص في الدراسات المصطلحية أن يعرف إذا ما كانت تلك الكتب الحاملة لكلمة (المصطلحية) في عنوانها تنتمي فعلاً إلى علم المصطلح.

ومن الأمثلة على ذلك نذكر على سبيل المثال كتاب الباحث ألان ري (Alain Rey) المعنون بـ: (La terminologie : noms et notions) فهذا العنوان ترجمه إلى اللغة العربية محمد الزكراوي بـ: (المصطلحية: الأسماء والمفاهيم) ¹ والترجمة الصحيحة - في نظرنا - لهذا العنوان هي: (علم المصطلح: الأسماء والمفاهيم) ، فما يهتمنا في هذا الصدد هو الشق الأول من العنوان المتمثل في (La terminologie) الذي ترجمه بـ (المصطلحية). والباحث الذي لا يرجع إلى العنوان الأصلي لهذا الكتاب لا يعرف هل كلمة (المصطلحية) في هذا العنوان بمعنى (المعجمية) لأنها ترجمة لـ (Terminographie) أم أنها بمعنى (علم المصطلح) لأنها ترجمة لـ (Terminologie)؛ فهنا يتردد في تصنيفه أيصنفه ضمن كتب المعجمية؟ أم ضمن كتب علم المصطلح؟

من العناوين التي تُرجمت فيها أيضاً كلمة (Terminologie) بـ: (المصطلحية) نجد كتاب الباحثة ماريا تيريزا كابري (Maria Teresa Cabré) الذي عنوانه:

¹ - جواد حسني عبد الرحيم سماعه "المصطلحية العربية المعاصرة؛ التباين المنهجي وإشكالية التوحيد" ص 11.

(La terminologie ; théorie, méthode et applications)

حيث ترجمه إلى اللغة العربية محمد أمطوش بما يلي: (المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات)؛ فالناظر جيداً في هذا العنوان المترجم يجد أنّ صاحبه لم يترجم كما ورد في العنوان الأصلي؛ لأنّ هذا الأخير جاء على شكل عنوانين؛ العنوان الأساسي يتمثل في (La terminologie) الذي ترجمه بـ: (المصطلحية)، والعنوان الفرعيّ هو ما كلّ ما أتى بعد كلمة (La terminologie) لكنّه لم يكثر لذلك فترجمه على شكل عنوان واحد ككلّ ولم يُراعَ ما ورد في الأصل، حيث كان ينبغي أن يكون العنوان كالتالي: (علم المصطلح؛ النظرية، المنهجية والتطبيقات).

وبالإضافة إلى عناوين بعض الكتب الخاصة بعلم المصطلح التي تبدو لنا خاطئة، صادفنا أيضاً بعض النصوص ضمن هذه الكتب وتُرجمت عناوينها ترجمة خاطئة، ومن ذلك مثلاً نصّ الباحث لويك ديبيكير (Loic Depecker) الموسوم: (La terminologie)، حيث ترجمة إلى اللغة العربية خالد اليعبودي¹ بـ: (المصطلحية).

ومن تلك الكتب نجد أيضاً كتاب روبير ديبوك (Robrt Dubuc) المعنون بـ:

(Manuel pratique de terminologie)

وقد قام عبد الرحيم حزل² بترجمة نصّ من هذا الكتاب إلى اللغة العربية بعنوان: (ما المصطلحية؟)؛ المتأمل فيما جاء في هذا النصّ يجد أنّه يتحدّث عن علم المصطلح لكنّه لم يترجمه بهذه العبارة بل اختار كلمة (المصطلحية)؛ فالقارئ هنا إذا لم يرجع إلى النصّ الأصلي لا يعرف هل يقصد صاحب الترجمة بالمصطلحية معنى المعجمية؟ أم أنّه وظّفها بمعنى علم المصطلح؟

هذه الاختلافات في الترجمة ليست من حيث الصيغة فقط، بل قد تختلف حتّى من حيث المعنى؛ إذ بعضها دقيق يفى بالغرض، وبعضها الآخر غامض يساهم في الفوضى المصطلحية إلى حدّ بعيد، ولعلّ هذا الأخير ما أدّى ببعض الباحثين إلى الخلط في هذه المصطلحات؛

¹ - لويك ديبيكير "المصطلحية" تر: خالد اليعبودي، ص 121.

² - روبير ديبوك "ما المصطلحية؟" تر: عبد الرحيم حزل، ص 47.

فيستعملون مصطلحي (المصطلحيّة) و (علم المصطلح) بالمعنى نفسه تارة، وبمعنى مغاير تارة أخرى. ومن الباحثين الذين استعملوا هذين المصطلحين كأنّهما مترادفان نذكر الباحث علي القاسمي الذي عنون موسوعته الصّغيرة بعنوان رئيسي بارز هو: (المصطلحيّة) وتحت مباشرة يضع عنواناً فرعياً وبخطّ غير بارز يتمثّل في: (مقدّمة في علم المصطلح). ولعلّ ما يثبت أكثر أنّه استعملهما بمعنى التّرادف هو تكراره لهذا الشّيء في المتن؛ حيث كلّما يذكر (المصطلحيّة) يضع أمامها بين قوسين (علم المصطلح)، ومن ذلك مثلاً ما عبّر عنه بقوله: « ولهذا طوّر العلماء المختصّون واللّغويّون والمعجميّون والمناطقّة علماً جديداً أطلق عليه اسم المصطلحيّة (علم المصطلح)»¹. وهذا ما نجده أيضاً عند إبراهيم بن مراد² الذي يرى أنّ (المصطلحيّة) أو (علم المصطلح) مبحث لسانی حديث قد أدّى إليه النّظر العمق في المصطلحات. أمّا من الباحثين الذين استعملوا (المصطلحيّة) و (علم المصطلح) بمعنى مختلف فنذكر على سبيل المثال الباحثة وفاء صبحي التي وضعت (المصطلحيّة) كمقابل عربيّ للمصطلح الأجنبيّ (Terminologie)، و (علم المصطلح) لـ (La néologie)، وقد كرّرت ذلك ثلاث (03) مرّات في مقالها؛ ممعّن النّظر في هذين المقابلين العربيّين اللّذين اختارتهما هذه الباحثة لهذين المصطلحين الأجنبيّين يجد أنّهما لا يفيان بالغرض، لأنّها بدلاً أن تضع (علم المصطلح) لـ (Terminologie) و (المصطلحيّة) لـ (Terminographie) وقعت في فوضى كبيرة وخاصّة عندما قابلت (علم المصطلح) بـ (Néologie)، فكان يجدر بها أن تضع لهذا المصطلح الأجنبيّ (التّوليد) بدلاً من (علم المصطلح).

وعلى العموم، وقعت هذه الباحثة في عدّة أخطاء أثناء ربطها بين المقابلات العربيّة ومصطلحاتها الأجنبيّة، ومن الأمثلة على ذلك: (المصطلحيّة) لـ (Terminologie) والصّحيح: (علم المصطلح)، كما وضعت (Néologisme) لـ (المصطلح) والصّحيح هو: (Terme). ولعلّ ما يزيد الطّين بلّة ذكرها لهذه المصطلحات تحت عنوان هامشيّ يتمثّل في: (مصطلحات متضاربة

¹ - علي القاسمي، المصطلحيّة مقدّمة في علم المصطلح، ص 17.

² - إبراهيم بن مراد "المصطلحيّة وعلم المعجم" ص 05.

لمفاهيم متقاربة)؛ فبدلاً أن تساهم ولو بالنزر القليل من المعلومات للتقليل من هذه الفوضى نجدها تقع في أخطاء كثيرة لا تُغتفر.

كما عمّت الفوضى في المصطلحات التي وظفتها هذه الباحثة عمّت الفوضى أيضاً في التعاريف التي أرفقتها بهذه المصطلحات نحو تعريفها للمصطلحية الذي جاء كالاتي:

«المصطلحية: Terminologie/ هي كشف اصطلاحية تخصّ كل منها بمجال علمي معيّن»¹؛

فهذا التعريف الذي وضعته هذه الباحثة لا يناسب مصطلح (Terminologie) على الإطلاق لأنّ هذا الأخير يعني شيئاً آخر غير ما يعنيه هذا التعريف.

يتّضح من كلّ ما سبق أنّ الفوضى التي تعاني منها هذه المصطلحات ناجمة عن تقارب هذه المفاهيم من جهة، ومن جهة أخرى فمردّها إلى عدم الدقة في الترجمة، وفعلاً قد صدق من قال:

«إنّ أيّ اختلاف دقيق في الترجمة قد يؤدّي إلى سوء فهم للمعنى الأصلي. وليس من الصعب أن نتصور الضرر الذي تؤدّي إليه الترجمة الخاطئة في مشروع ما أو في بحث علمي»². الترجمة الخاطئة إذن عواقبها وخيمة، لذا وجب على المترجم أو الباحث بصفة عامّة أن يكون دقيقاً في وضعه للمصطلحات لأنّ أيّ خطأ يظهر في عمله سواء أكان تأليف كتاب معيّن أم مجرد مقال أو محاضرة تتناقله الأجيال جيلاً بعد جيل.

من هنا كانت الضّرورة ملحة في التدقيق أكثر في المصطلحات ولاسيما لما يتعلّق الأمر بالدراسات المصطلحية أين يتمّ التعامل كثيراً مع المصطلحات، فأيّ خطأ يظهر في مصطلح معيّن قد يغيّر مجرى البحث كلّّه، لذا كان التّركيز في هذا البحث على هذه النقطة المتمثّلة في التّنبية إلى عناوين بعض الكتب الخاصة بعلم المصطلح المترجمة ترجمة خاطئة لأنّنا عادة نقرأ من العنوان أي مجرد رؤية عنوان معيّن نعرف هل هذا الكتاب ينتمي إلى حقل علم المصطلح أم لا؟

¹ - وفاء صبحي "إشكالية توليد المصطلح العلمي العربي وتوحيد استعماله" كتاب الملتقى الدولي الأوّل (المصطلح والمصطلحية) في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة يومي: 15 و 16 مارس 2004، جامعة - سعد دحلب - البليدة: 2005، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، الصّفحات (439-444-445).

² - محمود إسماعيل صالح "فوضى المصطلحات في الكتابات العربية الأسباب وحلول مقترحة" مجلّة دراسات مصطلحية، فاس - المغرب: 1424هـ/2003م، أعمال ندوة قضايا المصطلح في العلوم المادية أيام 24-25-26 ذي الحجة 1423هـ الموافق لـ: 26-27-28 فبراير 2003م، تنظيم معهد الدراسات المصطلحية بتعاون مع المدرسة العليا للتكنولوجيا بفاس، ع3، ص 118.

وخلاصة القول، لا بدّ للباحث المصطلحيّ أن يدقّق النّظر في عناوين الكتب الحاملة لبعض المصطلحات المتضاربة - إن صحّ التعبير - نتيجة تقارب مفاهيمها مثلما هو الحال مع كلمة (المصطلحيّة) التي وُضعت في اللّغة العربيّة للدّلالة على عدّة معان. فإذا صادف الباحث هذه الكلمة في عنوان كتاب معيّن عليه أن يرجع إلى النّسخة الأصليّة كي يعرف هل هي ترجمة للمصطلح (Terminologie)؟ أم هي ترجمة للمصطلح (Terminographie)؟ لأنّ هذه الأخيرة لا تدلّ على علم المصطلح بل على ما يتعلّق بالمعجمية؛ وبالتالي فهذا النّوع من العناوين لا يدخل ضمن المؤلّفات الخاصّة بعلم المصطلح.

5- اقتران علم المصطلح بكلمة الحديث: إنّ المتصّحّ للكتب المعنونة بـ (علم المصطلح) ولاسيّما تلك المقترنة بكلمة (الحديث) يجد أنّ البعض منها ينتمي فعلاً إلى حقل علم المصطلح؛ في حين يجد أنّ بعضها الآخر ليس من صميم علم المصطلح. وبعبارة أخرى توصلنا بعد مطالعتنا كثيراً حول هذا الحقل العلميّ إلى وجود معنيين مختلفين هما:

أ- علم المصطلح الحديث = علم + المصطلح الحديث: أي علم المصطلح في العصر الحديث (حديثاً).

ب- علم مصطلح الحديث = علم + مصطلح الحديث: أي خاصّ بعلم الحديث، حيث يُعتبر هذا الأخير « أوّل علم في النّقافة العربيّة الإسلاميّة؛ لأنّ إطلاق مصطلح علم كان يعني علم الحديث، فالخطيب البغدادي يقصد في كتابه (تقييد العلم) بـ "العلم" "الحديث النّبويّ" ¹ ومما عُرف أيضاً عن علماء الحديث أنّهم كانوا « أوّل من استخدم لفظ (معجم) ولفظ (مصطلح) في مؤلّفاتهم » ². ومن الأمثلة التي ذكرها لنا علي القاسمي حول هذه المؤلّفات نجد منظومة أحمد بن فرج الإشبيلي - هو من القرن السّابع الهجري - في مصطلح الحديث، وكذا الألفية في مصطلح الحديث للزّين العراقيّ (صاحب هذا المؤلّف هو زين الدّين عبد الرّحيم بن الحسين المتوفى سنة 806هـ)... إلخ.

الفرق الموجود بين هاتين العبارتين المتمثلتين في (علم المصطلح الحديث) و(علم مصطلح الحديث) واضح جدّاً، لكن رغم ذلك لا يفرّق بينهما كثير من الباحثين، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع

¹ - خيرى قدرى، النّظرية العربيّة في علم المصطلح من خلال جهود علماء مصطلح الحديث، ص 13.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 262.

إلى كون الكلمات التي تتكوّن منها هاتين العبارتين نفسها مع اختلاف طفيف في الكلمة الثانية المتمثلة في (المصطلح) الذي جاء تارة معرّفًا بأداة التعريف (ال)، وتارة أخرى معرّفًا بالإضافة. هذا الاختلاف البسيط بين هاتين الكلمتين أدّى إلى تغيّر في المعنى؛ وهو ربّما ما لم ينتبه إليه بعض الباحثين، حيث بمجرد رؤية كلمة (علم المصطلح) في العنوان يظنّون أنّه ينتمي تمامًا إلى هذا العلم الجديد الذي أرسى قواعده العالم النمساوي فوستر (Wüster)، لكنّه قد لا يكون كذلك خاصّة عند اقترانه بكلمة (الحديث) التي تحمل معنيين مختلفين؛ أحدهما يدلّ على ما يتعلّق فعلاً بحقل علم المصطلح، أمّا الآخر فهو بعيد جدًّا عن هذا الحقل لأنّه يرتبط بعلم الحديث. من العناوين الحاملة لكلمة (علم المصطلح) وهي مقترنة بكلمة (الحديث) وتدخل ضمن حقل علم المصطلح نذكر على سبيل المثال ذلك العنوان الهامشيّ الذي أسماه على القاسمي: (نشوء علم المصطلح الحديث) وقد أدرجه ضمن الفصل السادس عشر (16). والمتأمل جيّدًا فيما جاء تحت هذا العنوان يجد أنّه ينتمي إلى علم المصطلح؛ حيث تحدّث فيه عن نشأة هذا العلم بدءًا من صدور معجم شلومان المصوّر للمصطلحات التقنيّة، ثمّ يليه صدور كتاب فوستر بعنوان: (التوحيد الدولي للغات الهندسة، خاصّة الهندسة الكهربائيّة) وكان ذلك عام 1931. وبعد ذلك أشار إلى كيفية ظهور وتشكيل المنظّمة العالميّة للتوحيد المعياريّ (ISO). وفي الأخير تحدّث عن رواد علم المصطلح الحديث وركّز حديثه عن السوفيياتيين لوط (Lotte) وشابلجين (Caplygin) ليُنهي كلامه عن هذه النّشأة بالحديث عن تأسيس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات الذي تولّى إدارته هيلموت فيلبر (H.Felder).

كلّ ما أتى تحت هذا العنوان المتمثّل في (نشوء علم المصطلح الحديث) يندرج ضمن علم المصطلح، وقد كرّر علي القاسمي حديثه عن (علم المصطلح الحديث) في صفحات أخرى من كتابه ومن ذلك مثلاً ما أورده في الفصل السابع عشر (17) الموسوم بـ: (العلاقة بين علم المصطلح ونظرية الترجمة)، حيث جاء على لسانه: « علم المصطلح الحديث علم جديد النّشأة شهد القرن العشرين مولده، على الرّغم من أنّ توليد المصطلحات ذاتها بدأ منذ أن شرع الإنسان

في استعمال اللّغة أداة تواصل»¹. الملاحظ في هذا القول يجد أنّ صاحبه يبرّر سبب تسميته لهذا العلم ب: (علم المصطلح الحديث) بكونه علمًا جديدًا أو علمًا ظهر حديثًا.

ومن الباحثين الذين استعملوا أيضًا عبارة (علم المصطلح الحديث) بمعنى ما يدخل في صميم علم المصطلح نجد أستاذنا الكبير عبد الرّحمن الحاج صالح - رحمه الله - وذلك ضمن مقاله المعنون: (أدوات البحث العلميّ في علم المصطلح الحديث)؛ حيث تحدّث فيه عن أهمّ الأدوات التي يستعين بها أهل الاختصاص في علم المصطلح الحديث في أعمالهم العلميّة، وقد لخصّ هذه الأدوات في « الطّرائق والمنهجيات العلميّة التي وضعها أهل الاختصاص لمضاعفة مردود أعمالهم وكذلك البرمجيّات المناسبة للتعامل مع الحاسوب والانترنت »². كما أشار إلى أنّ هذه الأجهزة الحديثة لوحدها غير كافية لتطوير المصطلح العلميّ والتّقنيّ، بل لا بدّ لتحقيق هذا الأخير أن يُبنى على مبادئ عامّة ولعلّ أهمّها الرّجوع إلى الاستعمال الواسع وليس الضيّق المتمثّل في استعمال مؤسّسة واحدة، بل ينبغي أن يشمل كلّ المؤسّسات المتواجدة في البلد الواحد أو بالأحرى في كلّ البلدان العربيّة.

إذا كانت العناوين الحاملة لعبارة (علم المصطلح الحديث) المستعملة عند كلّ من عبد الرّحمن الحاج صالح - رحمه الله - وعلي القاسمي تُصنّف ضمن المؤلّفات الخاصّة بحقل علم المصطلح، فإنّ بعض العناوين الأخرى المتضمّنة لهذه العبارة لا يمكن تصنيفها مع ما هو مؤلّف في علم المصطلح، بل لا بدّ من تصنيفها ضمن حقل آخر ألا وهو علم الحديث لأنّها تتحدّث عن مصطلحات هذا العلم كالصّلاة، الزّكاة. ومن هذه الأعمال نجد ما ألفه الباحث خيرى قدرى بعنوان: (النّظرية العربيّة في علم المصطلح من خلال جهود علماء مصطلح الحديث)، فرغم وجود عبارة (علم المصطلح) في هذا العنوان إلّا أنّه لا ينتمي إلى المؤلّفات الخاصّة بهذا العلم لأنّ هذا الكتاب يتحدّث عن فضل علماء مصطلح الحديث في تشكيل نظرية عربيّة في علم المصطلح؛ وصاحب هذا الكتاب يرى أنّه « لأوّل مرّة في تاريخ الإنسانيّة يفرد أصحاب علم مصطلحات علمهم بمؤلّفات

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 293.

² - عبد الرّحمن الحاج صالح "أدوات البحث العلميّ في علم المصطلح الحديث" ص 10.

أطلقوا عليها اسم "علم مصطلح كذا"¹، ومن هنا جاءت تسمية (علم مصطلح الحديث) بدلاً من (مصطلحات علم الحديث) لأنّ علماء الحديث كما ورد في القول السّابق أفردوا مصطلحاتهم بعلم يدرس هذه المصطلحات ويجعلها مادة للدراسة.

يتّضح ممّا سبق أنّ عبارتي (علم مصطلح الحديث) و(علم المصطلح الحديث) مختلفتان تمام الاختلاف؛ فالأولى مستعملة عند علماء الحديث أمّا الثّانية فهي مستعملة عند المصطلحيّين بصفة عامّة، وبعبارة أخرى فالأولى خاصّة بعلم الحديث في حين ترتبط الثّانية بمجال آخر يتمثّل في علم المصطلح. من هنا وجب على الباحث المصطلحيّ أن يفرّق بين هاتين العبارتين لأنّهما تحملان معنيين مختلفين، وما دام الأمر كذلك فعلى الباحث المتخصّص في الدّراسات المصطلحيّة أن يوظّف في بحثه العبارة الثّانية المتمثّلة في (علم المصطلح الحديث) إذا كان يقصد من كلامه ما يتعلّق بعلم المصطلح في العصر الحديث، لأنّه إذا لجأ إلى عناوين كتب أو عناوين مقالات وردت فيها عبارة (علم مصطلح الحديث) قد لا يجد ما يخدم موضوعه نظراً لانتقاله من ميدان علم المصطلح - الذي هو موضوع بحثه - إلى ميدان آخر هو علم الحديث.

¹ - خيرى قدرى، النّظرية العربيّة في علم المصطلح من خلال جهود علماء مصطلح الحديث، ص 10.

الفصل الثالث:

مقارنة (معجم مفردات علم المصطلح) بالقوائم الاصطلاحية.

أولاً: تعريف القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية.

ثانياً: وضع القوائم الاصطلاحية في ميدان علم المصطلح.

ثالثاً: وصف وتحليل القوائم الاصطلاحية.

رابعاً: تحديد العينة.

خامساً: المصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم

المصطلح) و القوائم الاصطلاحية.

سادساً: مدى توظيف القوائم الاصطلاحية للمقابلات العربية المقترحة في

(معجم مفردات علم المصطلح).

سابعاً: نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين المعجم والقوائم

الاصطلاحية.

توطئة: قبل الشروع في الحديث عن القوائم الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح والمقارنة فيما بينها، يجدر بنا أولاً أن نتطرق إلى تعريف هذا المصطلح المتمثل في القوائم الاصطلاحية لأنه يتداخل كثيراً مع مصطلح آخر قريب إليه وهو مصطلح **المُلحقات الاصطلاحية**، وبعد ذلك ننتقل إلى سرد هذه القوائم الاصطلاحية حسب تاريخ ظهورها في المجالات، ثم تأتي مرحلة الوصف والتحليل والمقارنة فيما بينها.

أولاً: تعريف القوائم الاصطلاحية والمُلحقات الاصطلاحية : إنَّ المتأمل جيداً في المؤلفات العربية والمترجمة على حدٍّ سواء يجد أنَّ البعض منها قد دُيِّل بقائمة من المصطلحات؛ وهذا ما يعبر عنه بمصطلح (المُلحق الاصطلاحِي) ويُجمع على (مُلحقات اصطلاحية)، لكن ما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد هو أنَّ المُلحقات الاصطلاحية تختلف عن الملاحق التي نجدها في المذكرات والأطروحات الجامعية في كون المُلحقات الاصطلاحية عبارة عن مسارد للمصطلحات باللغة الأجنبية مع ما يقابلها من ترجمات باللغة العربية وعادة تكون مجردة من التعاريف. أمَّا (المُلحق) الذي جمعه (ملاحق) فكثيراً ما يُستعمل في البحوث التي تُتجز من أجل نيل درجة علمية معينة، فهي لا تتعلّق بالمصطلحات فقط، بل قد تكون أيضاً عبارة عن مدونة اعتمد عليها الباحث في بحثه، كأن تكون قصيدة طويلة، سورة قرآنية طويلة، استبيانات، تراث شفوي، صور توضيحية... إلخ؛ وبعبارة أخرى فالملاحق يوضع فيها كلُّ ما له علاقة بالبحث ولكنه طويل؛ لأنه إذا وُضع في المتن قد يشوّه البحث بأكمله.

ونظراً للفرق الموجود بين مصطلحي (المُلحقات الاصطلاحية) و(الملاحق) فإننا لا نستعمل في بحثنا هذا مصطلح (الملاحق) بل مصطلح (المُلحقات الاصطلاحية). ومما ينبغي أيضاً أن يُعلم هو أنَّ المُلحقات الاصطلاحية التي تحوي قوائم معينة من المصطلحات لا ترد دائماً تحت هذا الاسم، بل قد تأتي بتسميات أخرى؛ نحو:

- قائمة مصطلحات، ثبت المصطلحات¹؛

¹ - هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، تر. ريتا خاطر، ط 1. بيروت: ديسمبر 2009، المنظمة العربية للترجمة، ص 380 و 382.

- مجموعات مصطلحية¹؛
 - مسرد²؛
 - ملحق أو ذيل³؛
 - ملسنة⁴؛
 - مسرد مصطلحي والمسرد المتخصص⁵...إلى غير ذلك من التسميات.
- رغم اختلاف هذه التسميات وتعددها إلا أنها في الواقع لا تخرج عن تسميتين اثنتين؛ هما:
- القوائم الاصطلاحية (مفرداتها قائمة اصطلاحية) والمُلحقات الاصطلاحية (مفرداتها ملحق اصطلاحية). فهنا نتساءل: هل مصطلح (القوائم الاصطلاحية) يرادف مصطلح (المُلحقات الاصطلاحية)؟ أم أنهما مختلفان؟ وإذا تبيّن هذا الأخير فما هي الحدود الفاصلة بينهما؟ وهل هي فعلاً واضحة أم يكتنفها الغموض؟
- إنّ الإجابة عن هذه التساؤلات تطلّبت منّا الوقوف على عدد لا بأس به من المؤلّفات بمختلف أنواعها من كتب، معاجم، مذكرات، أطاريح ومجلّات... إلخ، حيث اتّضح لنا أنّ هذه القضية - في الحقيقة - مازالت غير واضحة المعالم لأنّ الخلط بين مصطلحي (القوائم الاصطلاحية) و(المُلحقات الاصطلاحية) يزداد يوماً بعد يوم، وتزداد المسألة تعقيداً خاصّة لما نجد الباحث الواحد لا يتقيّد بالمصطلح الواحد، كما يعبرّ عنهما في بعض الأحيان بمصطلح آخر غير متداول. فإذا كانت هذه القضية لم تُحسم عند الباحث الواحد؛ فكيف سيكون الأمر أمام تعدّد الباحثين واختلاف مشاربهم؟!

¹ - علي القاسمي "المعجم والقاموس دراسة تطبيقية في علم المصطلح" أعمال ندوة: قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس في 11/10/09 مارس 2000، سلسلة الندوات رقم: 12، المغرب: 2000، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج2، ص 231.

² - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات تقانة (تكنولوجيا) المعلومات، سلسلة المعاجم الموحدة رقم: 36، المغرب: 2011، مطبعة النجاح الجديدة، ص 52.

³ - إبراهيم بن مراد "المصطلحية وعلم المعجم" مجلة المعجمية التونسية، وقائع ندوة مائوية بعنوان: في المعجمية العربية المعاصرة، تونس: أيام 15-16-17 أبريل 1986، جمعية المعجمية العربية بتونس، دار الغرب الإسلامي، ص 15.

⁴ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 62.

⁵ - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر. محمد حلمي هليل، ص 213-214.

لا ينبغي أن يُفهم من كلامنا هذا أنّ هذه المسألة لم يبحث فيها الدّارسون، بل على العكس فقد بحثوا فيها كثيراً وقدموا تعريفات أو شروحات خاصّة بها مع تقديم بعض الأمثلة لتذليل الصّعوبات التي قد تعترض فهم القارئ، ولعلّ أفضل تعريف للقوائم الاصطلاحية هو ما عبّر عنه عبد الصّبور شاهين بقوله: « يُقصد بقوائم المصطلحات تلك المجموعات من المصطلحات التي يؤلّفها المتخصّصون في المجالات المختلفة، مرتّبة حسب موضوعاتها ليسهل الرجوع إليها، في أغراض التّوثيق، أو التّرجمة¹، فحسب هذا الباحث تعتبر القوائم الاصطلاحية بمثابة أيّ نوع من أنواع المعاجم المختصّة بصفة عامّة، وبهذا تكون فكرة هذه القوائم قديمة؛ ولعلّ أول استعمال لها كان على يد أمناء مكتبة الكونغرس الأمريكي، وذلك إثر مواجهتهم لمشكلة تتمثّل في صعوبة حصر كافّة الموضوعات التي تمثّل في جميع المكتبات ومراكز التّوثيق لتسهيل العودة إليها عند الصّورة؛ فبرزت فكرة قوائم المصطلحات أو المكانز، التي يُطلق عليها (Thesaurus) لتغطّي موضوعات محدّدة كالهندسة والكيمياء... إلخ.

والمثال الذي قدّمه لنا عبد الصّبور شاهين في هذا الصّد هو (المخصّص) لابن سيده؛ لكنّه أشار إلى الاختلاف الموجود بين هذا المعجم والقوائم الاصطلاحية في كون هذه الأخيرة تكتفي بوضع ما يفسّر المراد من تلك الألفاظ أو المصطلحات، في حين يتّسم المخصّص لابن سيده بجشّد الكثير من الشّواهد والأمثلة والمرادفات.

عبّر علي القاسمي عن مصطلح (القوائم الاصطلاحية) بمصطلح آخر يتمثّل في (مجموعات مصطلحية) وهي مستعملة « في حقل من الحقول العلميّة نُشرت في أعداد مجلّة (اللسان العربي) التي تُعنى بنشر المقابلات العربيّة التي يضعها الأساتذة والباحثون للمصطلحات الإنجليزيّة والفرنسيّة²، ومن الأمثلة التي قدّمها على ذلك: مصطلحات الكيمياء الحيويّة أو مصطلحات الفيزياء النوويّة، وعلى العموم يدخل فيها كلّ ما يتعلّق من مصطلحات الحقل العلميّ الواحد، وهي بمثابة مشاريع معجميّة لكنّها تُنشر أول الأمر على شكل قوائم اصطلاحية.

¹ - عبد الصّبور شاهين، العربيّة لغة العلوم والتّقنية، ص 384.

² - علي القاسمي "المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح" ص 231-232.

ونظراً لعدم إرفاق هذه القوائم بالتعريفات اللازمة للمصطلحات الواردة فيها فهي لا ترقى إذن إلى المعجم بمعنى الكلمة، ومن القائلين بهذا الرأي نذكر إبراهيم بن مراد الذي جاء على لسانه: «إنَّ اكتفاء مؤلفيها في الغالب بإيراد قوائم من المصطلحات الأعجمية المقابلة بمصطلحات عربية قد أفقدها أهم أركان المعجم وهو التعريف، فهي إذن ليست معاجم بالمعنى التام»¹. التعريف إذن شرط لا غنى عنه في المعجم؛ إذ كثير من المصطلحات - ولاسيما المنحوتة منها أو تلك التي لم تدخل بعد إلى حلبة الاستعمال - لا يفهم معناها إلا بعد قراءة التعريف المرفق بها نحو: مصطلح سجاف (Diaphragme) الذي يعني آلة التصوير، والشئ نفسه مع المصطلح مُستلة (Tirer-à-part) الذي يستحيل فهم معناه لولا ذكر التعريف الخاص به والمتمثل فيما يلي: «ج.مستلات، وهي نسخ إضافية من الأصل»². من هنا نفهم أنَّ التعريف ضروري لفهم معنى المصطلحات ولا شك أنَّ أهميته تزداد أكثر لما يتعلق الأمر بمصطلحات الإعلام والاتصال التي تتداخل وتتقاطع مع عدة تخصصات، وهذا ما ينطبق أيضاً على مصطلحات علم المصطلح التي لم تحظ بعد بمعجم خاص بها.

يتضح مما سبق أنَّ مصطلح (القوائم الاصطلاحية) يطلق على كل قائمة من المصطلحات الأجنبية مع ذكر ما يقابلها في اللغة العربية ولا يُشترط فيها أن تكون مزودة بتعاريف. وهذه القوائم عادة تُنشر في المجلات نحو مجلة (اللسان العربي) أو مجلة (المعجمية التونسية)، ولعل سبب تسميتها بالقائمة يرجع إلى كونها مجرد مجموعة من المصطلحات التي جمعها باحث معين في تخصص ما، وهي بذلك تختلف عن تلك المصطلحات التي نجدها في الكتب ولكنها توضع في الأخير؛ لذا يطلق عليها البعض اسم: (الذيل) أو (الملحق)، وهي عند عمر أوكان تسمى (ملاسن)؛ وقد عرفها كالتالي: «نسمى ملاسن قوائم جرد معجمية تظهر في نهاية مؤلف ما وتعطي لائحة ألفبائية لكلمات الملفظ المختص الذي هو مستعمل»³. و(الملاسن) مفردها (المِلْسَن)

¹ - إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، ط 1. بيروت: 1993، دار الغرب الإسلامي، ص 07.

² - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام، ص 51 و 62.

³ - عمر أوكان "المعاجم اللسانية العربية: ما لها وما عليها" مجلة اللسان العربي، الرباط: مكتب تنسيق التعريب، ع 52، ص 131.

وقد استعملها هذا الباحث ترجمةً للمصطلح الأجنبيّ (Glossaire) وهي عبارة عن قاموس يتعلّق بالكلمات النادرة أو غير المعروفة أو المصطلحات التّقنيّة في مجال معيّن.

نفهم من كلام عمر أوكان أنّ الملائس هي ما يُعبّر عنه عند الباحثين الآخرين بمصطلح (المُلحقات الاصطلاحية) ومفرداتها (مُلحق اصطلاحي)، وبالنسبة للمصطلحات الواردة فيه قد تكون مستعملة فعلاً في متن ذلك الكتاب وهو ما لا نجده في القوائم الاصطلاحية؛ فهذا وجه من أوجه الاختلاف بين المُلحقات الاصطلاحية والقوائم الاصطلاحية.

ومن الاختلافات الأخرى بين هذين المصطلحين نجد ما يتعلّق بمكان ظهورها؛ فالمُلحقات الاصطلاحية دائماً تأتي في الكتب ويُشترط فيها أن توضع في الأخير، لذا يُطلق عليها اسم (مُلحق). أمّا القوائم الاصطلاحية فهي لا ترد إلّا في المجلّات، وهي مجرد قائمة من المصطلحات مع ما يُرافقها من مقابلات في اللّغات الأخرى.

المجلّات إذن هي المكان الوحيد المناسب لنشر القوائم الاصطلاحية لكن هذا لا يعني أنّ كلّ ما يُنشر فيها يُعبّر عنه بهذه التسمية، لأنّها مخصّصة أيضاً للمقالات، حيث في بعض الأحيان يلجأ صاحب المقال إلى وضع قائمة من المصطلحات في الأخير؛ أي أنّه قد يُذيل مقاله ببعض المصطلحات المتعلقة بموضوعه ولاسيّما إذا كانت حديثة أو نادراً ما تُوظّف في اللّغة. فهذا النوع من القوائم الاصطلاحية التي تظهر في آخر المقالات من المفروض لا يُطلق عليها اسم (القوائم الاصطلاحية) بل يُعبّر عنها باسم (المُلحقات الاصطلاحية) لأنّها وردت بعد المتن ولم يكتف صاحبها بوضع قائمة فقط من المصطلحات. لكن على الرّغم من كون هذا الكلام واضحاً ومنطقيّاً إلّا أنّه يبقى مجرّد رأينا الخاصّ، ونظرًا لعدم وجود أدلّة تثبت ذلك فنحن أيضاً نعتبر كلّ ما نُشر في المجلّة قوائم اصطلاحية سواء أكانت بعد متن أم لا، وكلّ ما ظهر في آخر الكتب نصّته ضمن المُلحقات الاصطلاحية.

إذا كان الخلط قائماً بين الباحثين فيما يخصّ توظيف مصطلحي (القوائم الاصطلاحية) و(المُلحقات الاصطلاحية) رغم الحدود البيّنة بينهما، فإنّ المسألة تزداد تعقيداً لما نجد أغلبية

الباحثين يوظفون مصطلحات أخرى للتعبير عن ذلك؛ نحو: مصطلح (Glossaire)¹ الذي تُرجم إلى اللغة العربية بعدة مقابلات عربية؛ البعض منها يُستعمل عند كثير من الباحثين مثل: (المسرد)² و(المُسْنَد)³، أما البعض الآخر فيُوظف عند فئة قليلة نحو كلمة: (مبسط)⁴ التي انفرد بوضعها علي القاسمي كترجمة لهذا المصطلح. فرغم اختلاف هذه التسميات وتعددتها إلا أنها في الحقيقة تدلّ في عمومها على المعاجم بمختلف أنواعها، وما دام الأمر كذلك فقد يدخل فيها كلّ ما يتعلّق بالمعجم؛ نحو: القاموس، المعجم، الموسوعة، المعجم الموسوعي، الذخيرة والمكنز... إلخ.

ثانياً: وضع القوائم الاصطلاحية في ميدان علم المصطلح: تعتبر المنظمة الدولية للتقييس

إيزو (ISO) أول منظمة بادرت بالتأليف المعجمي في ميدان علم المصطلح، حيث أصدرت اللجنة التقنية رقم 37 - التابعة لهذه المنظمة - عدداً من التوصيات التي تهدف إلى إرساء مبادئ توحيد المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية على النطاق العالمي؛ ولعلّ من أهمّ هذه التوصيات تلك التوصية التي رقمها 1087، وقد أصدرتها على شكل كتيب بعنوان: (مصطلحات علم المصطلح) سنة 1969.

أما بالنسبة لتاريخ ظهور هذه الترجمة في مجلّة اللسان العربيّ، فقد يرجع إلى سنة 1983 وكانت بعنوان: (معجم مفردات علم المصطلح - مؤسسة إيزو التوصية 1087)، وقد ورد في مقدّمتها « أن معظم المصطلحات الواردة في هذا المعجم تطابق ما في توصية إيزو ذات الرّقم 704 أي مبادئ التسمية »⁵. تتمثل القائمة الاصطلاحية الأولى التي ظهرت في علم المصطلح في

¹ - للعلم ذكر المعجم الفرنسي روبر (Le rober) المصطلحات الأجنبية: (Lexique)، (Glossaire) و (Vocabulaire) مترادفة. لمزيد من المعلومات ينظر: Le rober, dictionnaire de la langue française, Paris, P (523-661-1183).

² - محند الرّكيك، المعجمية التفسيرية التأليفية (مدخل نظري)، دط. اللّيدو - فاس: دت، مطبعة فاس بريس، ص 72.
³ - ليلى المسعودي "ملاحظات حول معجم اللسانيات" مجلّة اللسان العربيّ، الرّباط- المغرب: 1991، مكتب تنسيق التعريب، ع35، ص 209.

⁴ - علي القاسمي، المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح، الموسوعة الصّغيرة (169)، ص 256.
⁵ - مؤسسة إيزو التوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 202.

هذا المعجم الموسوم بـ: (معجم مفردات علم المصطلح)، وقد تمّ نشرها ضمن العدد الثاني والعشرين (22) من مجلة اللسان العربي، حيث قامت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بترجمتها إلى اللغة العربية وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب بالرباط-المغرب).

وبعد مرور حوالي سنة من نشر أول قائمة اصطلاحية - في ميدان علم المصطلح- بعنوان: (معجم مفردات علم المصطلح)، ظهرت ترجمة أخرى لهذا المعجم وقامت بها هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية¹ وتمّ نشرها ضمن العدد الرابع والعشرين (24) من مجلة اللسان العربي، فهي إذن ثاني قائمة اصطلاحية وضعت في ميدان علم المصطلح، ولكنها تختلف عن القائمة الاصطلاحية الأولى في عدد اللغات التي وردت بها المصطلحات، فبينما كان عددها لغتين في القائمة الاصطلاحية الأولى هما اللغة الإنگليزية واللغة العربية فقط، أصبح عددها في القائمة الاصطلاحية الثانية ثلاث (03) لغات هي اللغة الإنگليزية، اللغة الفرنسية واللغة العربية. وهكذا توالى القوائم الاصطلاحية في الصدور ودائماً ضمن مجلة اللسان العربي وكلها عبارة عن أعمال مترجمة؛ فالقائمة الاصطلاحية الثالثة تتمثل في ترجمة محمد حلمي هليل لبحث إنكليزي بعنوان: (التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية)، المؤلف الأصلي لهذا البحث هو ولفغانگ نيدوبيتي (Wolfgang Nedobity)، وقد نُشر سنة 1983. أمّا ترجمته إلى اللغة العربية فقد كانت سنة 1997 ضمن العدد التاسع والعشرين (29) من مجلة اللسان العربي.

وبعد هذا العمل الجبار الذي قام به محمد حلمي هليل نصادف قائمة اصطلاحية أخرى للمترجم نفسه وكانت بعنوان: (المصطلحية في عالم اليوم)؛ المؤلف الأصلي لهذا العمل هو هيلموت فيلبر (Helmut Felber)، وقد نُشر سنة 1988 ضمن العدد الثلاثين (30) من مجلة اللسان العربي. أمّا بالنسبة للعنوان الأصلي لهذه القائمة الاصطلاحية فقد كان باللغة الإنگليزية وهو كالتالي: (The terminology in today's world infoterm)

¹ - مواصفة إيزو رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" تر: الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، الصفحات (من 203 إلى 243).

وهكذا يصل عدد القوائم الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح أربعة (04) قوائم اصطلاحية؛ فالأولى والثانية هما من وضع جهد جماعيّ يتمثل في منظمتين هما: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب) وهيأة الموصفات والمقاييس العربية السورية، أما الثالثة والرابعة فهما من وضع جهد فرديّ يتمثل في محمد حلمي هليل.

إذا كانت فترة الثمانينيات لم تشهد تأليفاً لمعاجم علم المصطلح، فإن فترة التسعينيات شهدت ظهور أول معجم في ميدان علم المصطلح لكنه غير مؤلف تأليفاً عربياً بل هو مترجم من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية وجاء بعنوان: (المعجم المنهجي لعلم المصطلحات «المصطلحية»)، وهو من تأليف أربعة (04) مؤلفين هم: رشل بوتن- كسنل (Rachel Boutin-Quesnel)، نيكولا بلنجير (Nycole Bélanger)، ندى كير بان (Nada Kerpan) ولويس-جون روسو (Louis-Jean Rousseau). العنوان الأصلي لهذا المعجم كان باللغة الفرنسية وهو كالتالي: (Vocabulaire systématique de la terminologie).

ظهرت الطبعة الأولى من هذا المعجم سنة 1979¹، ولم يُترجم إلى اللغة العربية إلا في سنة 1992 أي بعد مرور حوالي ثلاث عشرة (13) سنة من صدور النسخة الأصلية، وقد كانت هذه الترجمة على يد الباحث عصام عمران وتم نشرها في مجلة اللسان العربي ضمن العدد السادس والثلاثين (36). فهذه القائمة الاصطلاحية ليست مجرد قائمة من المصطلحات فقط، بل هي عبارة عن ترجمة لمعجم مختص في علم المصطلح؛ وهو أول عمل معجمي مكتمل يُنشر في هذا الميدان، وهو الوحيد في الوطن العربي إلى يومنا هذا لأن كل ما نُشر قبل هذا المعجم أو بعده كان مجرد قوائم اصطلاحية أو ملحقات اصطلاحية ذُلت بها بعض الكتب المتعلقة بعلم المصطلح أو تلك القريبة منه ولاسيما تلك العلوم التي يتقاطع معها كثيراً كالمعجمية، علم الدلالة واللسانيات...إلخ.

يُعتبر هذا المعجم المترجم من طرف عصام عمران كقائمة اصطلاحية خامسة في ميدان علم المصطلح لأنه نُشر في مجلة اللسان العربي؛ وبالتالي فهو يُصنّف ضمن القوائم الاصطلاحية. أما القائمة الاصطلاحية السادسة فقد قام بوضعها عبد الغني أبو العزم وهي بعنوان: (تطور

¹ – Rachel Boutin-Quesnel et autres, vocabulaire systématique de la terminologie, 2^{ème} éd, 1990, Québec-Canada, P9.

المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة)، نُشرت هذه القائمة سنة 2002 ضمن العدد الأول من مجلة الدراسات المعجمية؛ ولعلّ ما يميّزها عن القوائم الخمس السابقة الذكر هو كونها غير مترجمة بل هي من وضع باحث عربي، كما أنّها في الحقيقة ليست من صميم علم المصطلح بل هي تنتمي إلى علم آخر قريب إليه وهو المعجمية.

بعدما أنهى عبد الغني أبو العزم حديثه عن قضية تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتية وكلّ ما يتعلّق بإشكالية الوضع والترجمة، عمد إلى وضع قائمة من المصطلحات المتعلقة بهذا الميدان وعنونها بـ : (رصيد لغويّ أولي للمصطلحات المعجمية والمعجماتية)¹، ولعلّ سبب تسميته لها بـ (رصيد لغويّ أولي) يرجع إلى عدم وجود قوائم اصطلاحية منشورة قبلها في هذا المجال المتمثّل في المعجمية.

وبعد مرور حوالي ستّ (06) سنوات على القائمة الاصطلاحية التي وضعها الباحث عبد الغني أبو العزم، تأتي قائمة اصطلاحية أخرى قام بترجمتها إلى اللغة العربية علي القاسمي وكانت بعنوان: (تصنيف الإنفوترم المصطلحي)، ظهرت هذه القائمة سنة 2008 وذلك ضمن العدد الواحد والستين (61) من مجلة اللسان العربي.

استهلّ القاسمي هذه القائمة الاصطلاحية بمقدمة أشار فيها إلى أنّ هذه الترجمة لم يقدّم بها لوحده؛ بل كانت بالاتفاق مع مركز المعلومات الدولي للمصطلحية (الإنفوترم) (INFOTERM) في فيينا - النمسا. أمّا بالنسبة للمصطلحات التي وظّفها القاسمي هنا فهي تتفق مع ما جاء في المعاجم الموحّدة؛ حيث استعان علي القاسمي في وضعه لمصطلحات هذه القائمة الاصطلاحية بمعجمين اثنين؛ هما: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، والمعجم الموحد لمصطلحات المعلوماتية؛ وذلك لتفادي الخلط القائم بين الباحثين فيما يخصّ وضع المصطلحات في اللغة العربية.

فضّل القاسمي الرجوع إلى جهد جماعيّ مجمعيّ يتمثّل في مكتب تنسيق التعريب بالرباط، كي لا ينفرد بترجمات غريبة أو خاطئة مثلما يفعل الآخرون، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ

¹ - عبد الغني أبو العزم "تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة" مجلة الدراسات المعجمية، المغرب: يناير 2002، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، ع1، ص 22-55.

هذا الباحث خبير في المعجمية والمصطلحية لكنه يحاول دائماً أن يتفق مع الأغلبية لأنه من دعاة التوحيد المعيارى للمصطلحات.

وهكذا تشهد سنة 2012 ظهور آخر قائمة اصطلاحية في ميدان علم المصطلح، وذلك ضمن البحث الموسوم بـ: (المصطلحية واللسانيات: نظرية البوابات)، حيث قامت بترجمته إلى اللغة العربية الباحثة سناء شطري، وقد تم نشره في العدد الثاني والثالث - عدد مزدوج - من مجلة (مصطلحيات). صاحبة هذا البحث هي ماريا تيريزا كابري (Maria Terésa Cabré) والنسخة الأصلية كانت باللغة الإسبانية. وبهذه القائمة الاصطلاحية يصل عدد القوائم الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح إلى ثمانية (08) قوائم اصطلاحية؛ وهو عدد قليل جداً ولاسيما لكون علم المصطلح علماً متداخلاً التخصصات، يتقاطع مع عدة علوم.

ثالثاً: وصف وتحليل القوائم الاصطلاحية: بعدما تطرقنا في العنصر السابق من هذا البحث إلى حصر جميع القوائم الاصطلاحية التي وضعت في اللغة العربية في ميدان علم المصطلح وسردها حسب تاريخ نشرها في المجالات، نأتي الآن إلى وصفها وتحليلها، حيث نشير في كل قائمة اصطلاحية إلى ما تميزت به عن غيرها من القوائم الاصطلاحية، وهنا ينبغي أن نشير إلى أننا لا نتوقف عند الوصف والتحليل بل لابد من نقدها ولاسيما إذا تبين لنا فيها وجود بعض الترجمات الغامضة أو بعض الأخطاء - إن صح التعبير - من أجل تصويبها وتنبيه القارئ إليها كي لا يقع هو الآخر فيها من جهة، ومن جهة ثانية لتفادي الفوضى المصطلحية بصفة عامة.

1- القائمة الاصطلاحية الأولى : جاءت القائمة الاصطلاحية الأولى المنشورة في ميدان علم المصطلح بعنوان: (معجم مفردات علم المصطلح) وهي ليست من وضع باحثين عرب، بل تُرجمت إلى اللغة العربية بتعاون بين منظمتين اثنتين؛ الأولى هي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس؛ أما الثانية فهي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب بالرباط).

يُقدَّر عدد المصطلحات الواردة في هذه القائمة بخمسة وتسعين (95) مصطلحاً¹، وجاءت مرقمة من البداية حتى النهاية وبلغتين اثنتين هما اللغة العربية واللغة الإنجليزية. أمّا بالنسبة للترتيب المعتمد عليه فهو يختلف تماماً عن الترتيب الألفبائي المتداول كثيراً في المعاجم، إذ يتمثل في ترتيب المصطلحات حسب مفاهيمها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زُوِّدت مصطلحات هذه القائمة بأمثلة كثيرة، حيث كل مصطلح من هذه المصطلحات مُرفق بالمثل المناسب، وذلك لتقريب المفهوم أكثر إلى ذهن القارئ.

ولعلّ ما يُعاب على هذا النوع من القوائم الاصطلاحية هو صعوبة البحث فيها لاعتمادها على ترتيب المصطلحات وفق مفاهيمها، إذ يتوجب علينا تصفّح عدّة صفحات من المعجم أو من القائمة الاصطلاحية كي نحصل على ما نحن بصدد البحث عنه. فهذه الطريقة بطبيعة الحال عسيرة جدّاً لأنّها قد تجعلنا نستغرق وقتاً كثيراً مقارنة بطريقة الترتيب الألفبائي التي تحيلنا مباشرة إلى مكان وجود المصطلح الذي نبحث عنه.

وزيادة عمّا سبق ذكره، فالترتيب حسب المفاهيم يؤدي إلى تكرار كثير من المصطلحات في المعجم، ولاسيما لكون معظم المصطلحات الواردة في هذه القائمة جاءت مركبة من أكثر من كلمة؛ ومن المصطلحات المكررة نذكر على سبيل المثال مصطلح (المورفيم المصطلحي) الذي تكرر مرتين في الصفحة الواحدة، فلو جاء التكرار في صفحات أخرى لكان ذلك ربّما معقولاً. أمّا المصطلحات المركبة فهي واردة بصفة كبيرة في المعجم؛ ومن الأمثلة على ذلك المصطلح (Phonème) الذي تُرجم بثلاث (03) كلمات متمثلة في (وحدة الصوتم الكلامي) وهي عبارة طويلة. ولو أتت كل مصطلحات هذه القائمة مركبة من ثلاث (03) كلمات أو أكثر لكان إدخالها في تركيب معيّن (سياق معيّن) يسبّب عدم الفهم وخاصّة إذا وظّفنا في الجملة الواحدة مصطلحين أو ثلاثة (03) مصطلحات مركبة؛ لأنّنا في هذه الحالة لا نعرف من أين يبدأ المصطلح؟ ومن أين ينتهي؟ والشئ نفسه بالنسبة للمصطلحين الآخرين.

¹ - الرّم الأخرى الوارد في هذه القائمة الاصطلاحية هو (94) لكنّه ذُكر مرتين؛ المرّة الأولى مع المصطلح (المقابل الترجمي الأجنبي)، أمّا المرّة الثانية فقد كانت مع المصطلح (سياق المصطلح)، لهذا يصل العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة في هذه القائمة إلى خمسة وتسعين (95) مصطلحاً بدلاً من أربعة وتسعين (94) مصطلحاً.

2- القائمة الاصطلاحية الثانية: تتمثل القائمة الاصطلاحية الثانية في ترجمة أخرى للقائمة الاصطلاحية الأولى؛ فبينما كان المترجم في النسخة الأولى هو المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أصبح المترجم في النسخة الثانية منظمة واحدة فقط؛ هي هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية. الاختلاف في المترجم إذن هو السبب الوحيد الذي جعلنا نعتبر القائمة الاصطلاحية الأولى مختلفة عن القائمة الاصطلاحية الثانية؛ لأن المترجم قد لا يضع مقابلات عربية نفسها.

جاءت القائمة الاصطلاحية الأولى متشابهة مع القائمة الاصطلاحية الثانية إلى حد كبير؛ حيث استُهلّت كل منهما بقائمة للرموز المستعملة وتحتها مباشرة عنوان المعجم كالتالي: (معجم مفردات علم المصطلح) ثم وُضعت مقدّمة وفي أسفلها نجد سرداً للمصطلحات الواردة في هذا المعجم دون أي شيء يفصل بين المقدّمة وقائمة المصطلحات، وحتى الترتيب المعتمد عليه كان نفسه مع القائمة الاصطلاحية الأولى أي ترتيب المصطلحات حسب المفاهيم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان عدد المصطلحات الإجمالي هو نفسه مع العدد المستعمل في القائمة الاصطلاحية الأولى، ويُقدّر بخمسة وتسعين (95) مصطلحاً في الحقيقة، لكن الرقم الأخير الوارد فيهما هو (94) لأنه تكرر مرتين.

رغم اتفاق هاتين القائمتين في كثير من النقاط، إلا أنّ هذا لا يعني أنّهما نسخة طبق الأصل، بل على العكس انفردت القائمة الاصطلاحية الثانية بما يميّزها عن القائمة الاصطلاحية الأولى؛ ومن ذلك مثلاً إيراد المصطلحات في القائمة الاصطلاحية الثانية بطريقة منظمة جداً وواضحة، حيث كان يُذكر فيها المصطلح الأجنبي باللغة الإنگليزية أولاً وتحت المصطلح الأجنبي باللغة الفرنسية وأسفل هذا الأخير يأتي ذكر المقابل العربي المناسب ثم التعريفات والأمثلة.

ولعلّ ما يجعل القائمة الاصطلاحية الثانية مميّزة أكثر هو كون كثير من المصطلحات المركبة الواردة في القائمة الاصطلاحية الأولى جاءت في القائمة الاصطلاحية الثانية مفردة أو بكلمة واحدة وهذا ما توصي به المجامع اللغوية فعلاً وعلى رأسها مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي نصّ ضمن مجموعة قراراته العلمية على تفضيل « الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع

اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تُفضّل الترجمة الحرفية»¹، فمجمع القاهرة إذن يفضّل الكلمة الواحدة على كلمتين أو أكثر عند ترجمة المصطلحات.

وما دام الأمر كذلك، فيبدو أنّ مترجم القائمة الاصطلاحية الثانية هو الذي طبّق كثيرًا هذا القرار مقارنة بالقائمة الاصطلاحية الأولى؛ ومن الأمثلة على ذلك نذكر ما يلي: (مفاهيم وتعريف / Concepts and definitions)، (وحدة الصوتم الكلامي / Phoneme) و(مورفيم مصطلحي / affix)؛ فهذه المصطلحات جاءت كلّها مركّبة في القائمة الاصطلاحية الأولى، في حين وردت في القائمة الاصطلاحية الثانية بصيغة الإفراد كالتالي: (التصوّر / Concept)، (الصوتم / Phoneme) و(الزائدة / Affix). وما يلاحظ في هذه المصطلحات هو أنّه حتّى بالنسبة للمصطلحات الأجنبية الواردة بصيغة التّركيب في القائمة الاصطلاحية الأولى تمّ اختصار البعض منها إلى مصطلحات مفردة أي بكلمة واحدة فقط مثلما هو الحال بالنسبة للمصطلح الأجنبيّ (Concepts and definitions) الذي كان مركّبًا في القائمة الاصطلاحية الأولى ثمّ اختزل في القائمة الاصطلاحية الثانية إلى كلمة واحدة وهي (Concept) فأصبح مصطلحًا مفردًا بعدما كان مصطلحًا مركّبًا.

وبالإضافة إلى ظاهرة استبدال بعض المصطلحات الإنكليزية بمصطلحات أخرى في القائمة الاصطلاحية الثانية، فإنّ المقابلات العربية الخاصة بها تغيّرت أيضًا، وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ هذا التّغيير لم يمس فقط المقابلات العربية المتعلقة بتلك المصطلحات الإنكليزية التي تغيّرت، بل إنّّه قد مسّ أيضًا بعض المقابلات العربية الأخرى؛ حيث بينما كانت غامضة نوعًا ما في القائمة الاصطلاحية الأولى حلّت مكانها مقابلات عربية أخرى واضحة ودقيقة؛ نحو: مصطلحي (المجانسات) و(المقابل التّرجمي الأجنبي)؛ حيث وُضع لهما -على التّوالي- في القائمة الاصطلاحية الثانية: (الألفاظ المشتركة) و(المقابل الأجنبي)؛ فالأول كان مصطلحًا بسيطًا مكوّنًا من كلمة واحدة فقط وأصبح مصطلحًا مركّبًا، أمّا المصطلح الثّاني فبينما كان مصطلحًا مركّبًا معقدًا في القائمة الاصطلاحية الأولى تمّ اختصاره في القائمة الاصطلاحية الثانية إلى كلمتين فقط.

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934-1984، ص 175.

وعلى العموم، معظم المصطلحات الموظفة في القائمة الاصطلاحية الأولى أُعيد النظر فيها في القائمة الاصطلاحية الثانية، وهذا شيء إيجابي بطبيعة الحال لأنّ هذا العمل أتى كتكملة وتصحيح للعمل الأول؛ لذا جاءت مصطلحات القائمة الاصطلاحية الثانية واضحة أكثر مقارنة بما كانت عليه في القائمة الاصطلاحية الأولى.

3- القائمة الاصطلاحية الثالثة: لقد وردت القائمة الاصطلاحية الثالثة ضمن البحث الذي قام بترجمته محمد حلمي هليل إلى اللغة العربية وكان بعنوان: (التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية).

افتتح محمد حلمي هليل ترجمته لهذا البحث بنبذة موجزة عن المؤلف الأصلي لهذا العمل وهو: ولفجانج نيدوبيتي (Wolfgang Nedobity) الذي التحق بمركز المعلومات الدولي للمصطلحية (الإنفوترم) بفيينا سنة 1980 وله عدّة دراسات في ميدان علم المصطلح.

وبعد ذلك انتقل إلى المقدمة وهي في الحقيقة ليست من وضعه بل كتبها نيدوبيتي، فكلّ ما قام به محمد حلمي هليل هو مجرد ترجمتها إلى اللغة العربية مع إضافة بعض المراجع العربية التي ساعدته في الترجمة.

ولمّا كان هذا البحث يجمع بين ثلاثة (03) علوم متداخلة فيما بينها - وهي علم الدلالة، المنطق وعلم المصطلح- فقد كان محمد حلمي هليل كلّما يذكر مصطلحاً معيّناً من مصطلحات هذه العلوم الثلاثة يضع أمامه ما يقابله باللغة الإنكليزية، والشيء نفسه بالنسبة لأسماء العلم وعناوين الكتب؛ وهذا ما يزيد من قيمة هذا العمل، لأنّ هذه الطريقة تساعدنا على الفهم أكثر وتمكّننا من الرجوع إلى المصادر التي استُقيت منها مادة هذا البحث.

أمّا بالنسبة للمصطلحات التي أوردها محمد حلمي هليل في آخر هذا البحث فهي من صميم علم المصطلح ولا يدخل فيها ما هو متعلّق بعلم الدلالة والمنطق، وما يبرّر صحة كلامنا هذا هو ما عبّر عنه محمد حلمي هليل بقوله: « كما أضفنا ملحاً بالألفاظ في حقل المصطلحية بعد أن عرّفناها واعتمدنا في ذلك على مراجع ذكرناها في الملحق »¹. فالتأمّل في المصطلحات الواردة

¹ - ولفجانج نيدوبيتي "التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" تر: محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، الرباط: الدورة المالية 1987/86، مكتب تنسيق التعريب، ع29، ص 112.

ضمن هذه القائمة الاصطلاحية يجد أنّ محمد حلمي هليل كان يذكر دائماً المصطلح باللغة الإنكليزية على اليسار ومقابله باللغة العربية على اليمين ثمّ تحتها مباشرة يضع التعريف الخاصّ بهذا المصطلح.

ولعلّ سبب عنوانته لهذه القائمة الاصطلاحية بـ (مفردات مصطلحية) هو كونها لا تضمّ مصطلحات فقط، بل تجمع بين الكلمات والمصطلحات في الوقت نفسه، وهذا ما تبين لنا بالفعل عند تفحص هذه القائمة جيّداً؛ حيث وجدنا بعض الكلمات العامة؛ نحو: (الجنس / Genus)، (فئة / Class) و (النوع / Species). فرغم الحدود الفاصلة بين الكلمة والمصطلح إلا أنّ هذا الباحث قد وقع في الخلط بينهما، ولعلّ ما يؤاخذ عليه أكثر هو إشارته للفرق الموجود بين الكلمة والمصطلح في المقدمة، وذلك أثناء حديثه عن الحقيقة الغائبة عند كثير من اللسانيين « وهي أنّ الكلمة عمادها السياق أمّا المصطلح فله معنى محدّد يتمّ إلحاقه بنظام محدّد من التّصورات ويظلّ هذا المعنى المحدّد لصيقاً به»¹. الكلمة مقيّدة إذن دوماً بالسياق في حين لا يُشترط هذا الأخير في المصطلح لأنّه يتوفّر على دلالة واحدة وواضحة إلى أقصى درجة ممكنة.

المتأمل في مصطلحات هذه القائمة يجد أنّ عددها يقدر بحوالي خمسة وعشرين (25) مصطلحاً، وهو عدد قليل جدّاً بمقارنته مع العدد الموظّف في القائمة الاصطلاحية السابقة الذّكر - أي التي وضعها مؤسسة إيزو التّوصية 1087- لكن رغم ذلك فهي لا تقلّ أهميّة لأنّها مرتبطة بعلم المصطلح من جهة، ومن جهة ثانية ما دامت القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح تُعدّ على الأصابع فهي من دون شكّ تغيد الباحث في الدّراسات المصطلحية.

¹ - ولفجانج نيدوبيتي "التّصورية والدّلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" تر: محمد حلمي هليل، ص 111-112.

4- القائمة الاصطلاحية الرابعة: ظهرت القائمة الاصطلاحية الرابعة المنشورة في ميدان علم المصطلح ضمن البحث الإنكليزي المعنون ب: (المصطلحية في عالم اليوم)، وقد قام بترجمته إلى اللغة العربية الباحث السابق الذكر محمد حلمي هليل.

استهل المترجم هذه القائمة كالعادة بنبذة موجزة عن صاحب هذا البحث المتمثل في هلموت فيلبر (Helmut Felber) وهو « علم من أعلام المصطلحية كتب عددا هائلاً من البحوث في هذا المجال وتوجّ إسهاماته بالسفر الشامل: دليل المصطلحية الذي صدر عام 1984¹، كما كان رئيساً لمركز المعلومات الدولي للمصطلحات - الإنفوترم - منذ سنة 1971.

وبعد هذه النبذة الموجزة انتقل محمد حلمي هليل إلى تقديم بعض الملاحظات حول التوصيات الصادرة عن ندوة (التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً) التي أقيمت بتونس في الأيام (من 07 إلى 10) جويلية سنة 1986. وكان تركيز محمد حلمي هليل هنا حول توصيتين اثنتين؛ هما: التوصية رقم (7) والتوصية رقم (18)؛ فالتوصية السابعة متعلقة بترجمة عدد من الوثائق الأساسية الخاصة بعلم المصطلح، أما التوصية رقم (18) فهي متعلقة بإنشاء شبكة عربية للإعلام المصطلحي وقيام المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس بإجراء دراسة حول هذا المشروع.

ونظراً لإلحاحه الكبير على هاتين التوصيتين، فقد تمكّن بالفعل من تحقيق ما نصّت عليه التوصية رقم (07)، وهذا ما عبّر عنه بقوله: « أمّا بالنسبة للتوصية رقم (07) فقد قمنا بنقل أربعة من بحوث أنفوترم إلى العربية². وهذه البحوث الأربعة هي كالتالي:

- النظرية العامة للمصطلحية: أساس نظري للمعلومات.
- اللغة والمهن - اللغة الخاصة ودورها في الاتصال.
- التصورية والدلالية: مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية.
- النظرية العامة للمصطلحية: أساس لإعداد المعاجم التعريفية المصنّفة.

¹ - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمد حلمي هليل، ص 201.

² - المرجع نفسه، ص 202.

ولما أنهى حديثه عن هذه التوصيات أشار إلى مهنة المصطلحي (Terminologue) التي لم تتحدّد معالمها بعد في الوطن العربي، حيث جاء على لسانه: « إن نقل المصطلحات في حقول المعرفة المختلفة في عالمنا العربي عمل مشنّت مجزأ وغير متناسق»¹. فكلّ هذه الأمور المتعلقة بالعالم العربي لم يرد ذكرها في النسخة الأصلية من البحث، بل هي إضافات قدّمها محمّد حلمي هليل في مقدّمة ترجمته لهذا البحث، ولعلّ مردّ ذلك إلى كونه يريد أن ينبّه القارئ إلى حدّة المشاكل التي يعاني منها المصطلحي حين يتصدّى لترجمة المصطلحات في الوطن العربي.

أمّا بالنسبة لترجمة هذا البحث فقد كان محمّد حلمي هليل كلّما يذكر مصطلحاً معيّناً يضع أمامه بين قوسين ما يقابله باللّغة الإنكليزية لتسهيل الرجوع إلى النسخة الأصلية. ومن أهمّ النقاط الأساسية التي تطرّق إليها صاحب هذا البحث نذكر: التّقييس المصطلحي، البحث المصطلحي، التّوثيق المصطلحي، بنوك المصطلحات، شبكة المصطلحات وأخيراً مصطلحات علم المصطلح.

جاءت القائمة الاصطلاحية المرفقة بهذا البحث معنونة بـ: (معجم المصطلحات)، فبينما كان عنوانها في القائمة السابقة هو (مفردات مصطلحية) اختار لها في هذه القائمة عنواناً يتماشى والدراسات المصطلحية فأتى بصيغة: (معجم المصطلحات). فالباحث محمّد حلمي هليل وُفق هنا في اختيار العنوان المناسب، وجاءت صياغته بكلمتين اثنتين؛ الأولى هي (معجم) وبالفعل يمكن إطلاق هذه الكلمة على ما ورد في هذه القائمة من مصطلحات لأنّه لم يكتف بوضع ما يقابلها باللّغة الأجنبية فقط، بل زوّدها أيضاً بما يلائمها من تعريفات، وعمل كهذا يستحقّ أن تُطلق عليه كلمة (معجم). أمّا الكلمة الثانية من هذا العنوان فهي تتمثّل في (المصطلحات)؛ وهذا ما ورد فعلاً في هذه القائمة، في حين اشتملت القائمة السابقة الذّكر - المعنونة بـ (التّصورية والدّالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية) - على كلمات عامّة أي لم يتقيّد محمّد حلمي هليل بوضع المصطلحات فقط، وبهذا تكون القائمة الاصطلاحية الموسومة بـ: (معجم المصطلحات) أفضل من تلك المعنونة بـ: (مفردات مصطلحية).

أمّا بالنسبة للعدد الإجماليّ للمصطلحات الواردة في هذه القائمة فهو يزيد عن العدد المستعمل في القائمة الاصطلاحية الأولى لمحمّد حلمي هليل بتسعة (09) مصطلحات؛ وبالتالي أصبح

¹ - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمّد حلمي هليل، ص 204.

عددها يُقدَّر بستة وثلاثين (36) مصطلحًا وهو عدد قليل، لكن نظرًا لكونه يضمّ المصطلحات فقط فهو عدد لا بأس به لأنّ محمّد حلمي هليل هنا قام بترجمة بحث صغير ولم يقم بترجمة كتاب بكامله.

والملاحظة الجديرة بالذكر بخصوص طبيعة المصطلحات الموظّفة في هذه القائمة الاصطلاحية تتمثّل في ترجمة محمّد حلمي هليل لبعض المصطلحات بترجمتين اثنتين كما هو الحال بالنسبة إلى مصطلح (Lexeme) الذي وضع له مصطلحًا معرّبًا: (لكسيم) وهو معرّب تعريبًا كليًا، ثمّ أضاف أمامه وبين قوسين مقابلًا عربيًا يتمثّل في (وحدة معجمية)؛ هذا عند ذكره للمرّة الأولى. أمّا عند تكرار هذا المصطلح أثناء التعريفات والأمثلة التي قدّمها فقد كان يكتفي بذكر المصطلح المعرّب؛ تارة بصيغة الإفراد (اللكسيم) وتارة أخرى بصيغة الجمع (اللكسيمات)؛ وكأنّ المصطلح المعرّب هو الذي يعبر عن المعنى الأصليّ أكثر من المقابل العربيّ، لأنّ هذا الأخير غير متّفق عليه في الوطن العربيّ، إذ هو يتعدّد بتعدّد الترجمات أو بالأحرى يتعدّد بتعدّد اللّغات التي نستقي منها المصطلح.

ولعلّ ما يميّز هذه القائمة الاصطلاحية عمّا سبق ذكره من القوائم الاصطلاحية هو وجود قائمة فيها للتفريق بين الترتيبين المنظوميّ والألفبائيّ¹، والمقصود بالترتيب المنظوميّ هنا هو ترتيب المصطلحات حسب المفاهيم ويكون ذلك على شكل مجموعات؛ حيث كلّ مجموعة يكون لها عنوانها العامّ ثمّ يتفرّع عنها عدد معيّن من العناوين الفرعية أو المصطلحات التي تنتمي إلى تلك المجموعة.

ولمّا جاءت المصطلحات الواردة في هذه القائمة - الخاصة بالترتيب المنظوميّ والترتيب الألفبائيّ - بالّلغة الإنكليزية فقط، فقد أضاف لها محمّد حلمي هليل جدولًا آخر للمقابلات العربية المرافقة لها. والمتأمّل في هذا الجدول يجد أنّ جميع المصطلحات الواردة فيه كانت مركّبة من أكثر من كلمتين، حيث وصل عدد الكلمات التي يتكوّن منها المصطلح المركّب الواحد في بعض الأحيان إلى أكثر من خمس (05) كلمات؛ نحو:

¹ - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمّد حلمي هليل، ص 215-216.

(آلات تصوير عاكسة بعدسة واحدة / Single Lens Reflex)

(آلات للتصوير السينمائي تحت الماء / Underwater Cine Cameras)¹.

هذه المصطلحات التي دوّنها محمد حلمي هليل في هذا الجدول غير متعلقة بميدان علم المصطلح لكنه قدّم لنا هذه الأمثلة لتوضيح الفرق بين الترتيب المنطومي والترتيب الألفبائي.

5- القائمة الاصطلاحية الخامسة: تختلف القائمة الاصطلاحية الخامسة عن بقية القوائم الاصطلاحية في كونها عبارة عن ترجمة لمعجم مختص في ميدان علم المصطلح، وهو يتمثل في (المعجم المنهجي لعلم المصطلحات «المصطلحية») الذي قام بترجمته إلى اللغة العربية عصام عمران، وهو فريد من نوعه لأنه أول معجم مكتمل نُشر في هذا الميدان إلى يومنا هذا.

يضمّ هذا المعجم أربعة (04) فصول²؛ الفصل الأول يتحدّث عن كلّ ما يتعلّق بعلم المصطلح (Terminologie)، الفصل الثاني يدور حول المفاهيم المصطلحية (Terminographie)، الفصل الثالث مخصّص للوائح المعجمية والمصطلحية (Répertoires lexicographique et terminologiques) أمّا الفصل الرابع فقد تناول فيه قضية التقييس (Normalisation).

إنّ الطريقة المعتمد عليها في ترتيب مواد هذا المعجم تتمثل في طريقة الترتيب حسب المفاهيم، وهو ما يُعبّر عنه عند محمد حلمي هليل بالترتيب المنطومي، حيث يتم إدراج مصطلحات المعجم « على شكل مجموعات وليس بصورة إفرادية. وكلّ مجموعة لها عنوانها المنهجي³، فعلى سبيل المثال عنوان الفصل الأول هو: مصطلحية (Terminologie) ورقمه هو (1) ثمّ تحته مباشرة تأتي عناوين فرعية ومركّمة كالتالي:

¹ - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمد حلمي هليل، ص 217.

² - Rachel Boutin-Quesnel et autres, Vocabulaire systématique de la terminologie, PP 13-15.

³ - رشل بوتن-كسنل وآخرون "المعجم المنهجي لعلم المصطلحات - المصطلحية" تر: عصام عمران، مجلّة اللسان العربي، ص 192.

Terminologie	1 - مصطلحية:
Définition de la terminologie	1 + 1 تعريف المصطلحية:
Terminologie	1 + 1 + 1 مصطلحية:
Terminologie	1 + 2 مصطلحية:
Travail terminologiques	1 + 3 عمل المصطلحية:

وهكذا تأتي بقية المصطلحات الواردة في المعجم مرقمة بهذا الترقيم إلى آخر مصطلح ورد فيه. والمتأمل في هذا المثال يجد أن المصطلح (Terminologie) ورد مرتين في الصفحة الواحدة وفي المكان نفسه لكن الاختلاف يكمن في التعريف المرفق بكل منهما؛ فالأول يعني دراسة منهجية لتسمية المفاهيم في حقول الاختصاصات. أما الثاني فهو يعني مجموعة من المصطلحات المخصصة لحقل علمي ما.

أما بالنسبة للغات المستعملة في هذا المعجم فهي اللغة الفرنسية - لأن النسخة الأصلية كانت بهذه اللغة- واللغة العربية، حيث كان المصطلح الأجنبي يُذكر باللغة الفرنسية على اليسار، ثم يليه على اليمين ما يقابله في اللغة العربية وتحت مباشرة تأتي التعريفات اللازمة لكل مصطلح من هذه المصطلحات. ونظرًا لاعتماد نظام الترتيب حسب المفاهيم، فالمعجم يتوفر على عدد كبير من المصطلحات المكررة؛ نحو: مصطلح (التدوين المصطلحي) (Terminographie) الذي تكرر مرتين، والشيء نفسه بالنسبة إلى مصطلح (مدونة) (Nomenclature) المكرر ثلاث (03) مرات في المعجم.

وبالإضافة إلى قضية التكرار البارزة كثيرًا في هذا المعجم، فقد لجأ صاحب الترجمة في كثير من الأحيان إلى عدم التقيد بالمقابل العربي الواحد للمصطلح الأجنبي الواحد، ولعل ما يؤكد ذلك أكثر هو بروزها حتى في عنوان المعجم، حيث لم يكتف عصام عمران بترجمة المصطلح الأجنبي (Terminologie) بمقابل عربي واحد، بل وضع له (علم المصطلحات) و(المصطلحية).

والظاهرة الملفتة للانتباه في هذا المعجم هي طريقة التفرع المعتمد عليها كثيرًا، حيث انطلاقًا من المصطلح الأساس الواحد يتم تفرع عدد كبير من المصطلحات الفرعية؛ كما هو الحال مثلاً

مع المصطلح الأساس (مفهوم / Notion) الذي فرّع منه حوالي سبعة عشر (17) مصطلحًا؛
نحو:

- (مفهوم مستعار / Notion empruntée)؛

- (مفهوم أساسي / Notion générique)؛

- (مفهوم خاص / Notion spécifique)؛

- (مفهوم المفتاح / Notion-clé) ... إلى غير ذلك من الأمثلة.

لهذا المعجم أهمية كبيرة في ميدان علم المصطلح، لكن مع ذلك فهو لا يخلو من بعض النقائص؛ ولعلّ أول ما يؤخذ عليه صاحب هذه الترجمة هو ترجمته للعنوان بكلمة إضافية غير واردة في النسخة الأصلية وهي كلمة (المصطلحية) التي وضعها بين مزدوجتين أمام عبارة (علم المصطلحات) مباشرة؛ فالقارئ هنا قد يظنّ أنّ (المصطلحية) ترادف (علم المصطلحات) لكن الحقيقة تثبت غير ذلك لأنّ كلمة (المصطلحية) هي في حدّ ذاتها تثير الغموض والالتباس لكونها تستعمل عند أغلبية الباحثين كترجمة للمصطلح الأجنبي (Terminographie)، في حين توظّف عند البعض الآخر كترجمة للمصطلح الأجنبي (Terminologie).

المتأمل في عنوان المعجم المترجم ب: (المعجم المنهجي لعلم المصطلحات «المصطلحية»)، قد يظنّ أنّ هذا الحشو الوارد فيه موجود أيضًا في النسخة الأصلية ولكن هذا لا أساس له من الصحة، لذا ينبغي على الباحث بصفة عامّة والمترجم بصفة خاصّة أن ينقل نقلاً أميناً لأنّ « أيّ اختلاف دقيق في الترجمة قد يؤدي إلى سوء فهم للمعنى الأصلي. وليس من الصعب أن نتصوّر الضرر الذي تؤدي إليه الترجمة الخاطئة في مشروع ما أو في بحث علمي »¹. والخطأ مهما كان نوعه ولاسيما إذا كان متعلقًا بالترجمة يجب أن ينتبه إليه القارئ كي لا ينقله حرفياً لأنّ هذا الأخير يساهم في تعقيد الفوضى المصطلحية أكثر فأكثر وخاصة في وقتنا هذا أين أصبح الباحث يستعمل كثيراً شبكة الأنترنت، حيث قد يقع اختياره في بعض الأحيان على مقال أو بحث لغير متخصص في الميدان أو لا يتقن اللغة - سواء أكانت العربية أم أيّة لغة أجنبية أخرى - إتناقنا جيّدًا فينقل ما وجده دون فحص أو تمحيص.

¹ - محمود إسماعيل صالح "فوضى المصطلحات في الكتابات العربية الأسباب وحلول مقترحة" ص 118.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد انفرد عصام عمران في ترجمته لهذا المعجم بترجمات تبدو لنا غريبة ولاسيما لكونها مترجمة عند بعض الباحثين الذين سبقوه بترجمات واضحة ومقبولة. ومن التّرجمات التي وُضعت للمصطلح الأجنبيّ (Glossaire) نذكر على سبيل المثال لا الحصر: (المسرد) و (الملسن)، لكن رغم ذلك لم يتقيّد بها عصام عمران بل فضّل وضع ترجمة أخرى فوق اختياره على عبارة (معجم القديم) وهي لا توحى بالضرورة إلى مفهوم المصطلح (Glossaire). ولعلّ ما يؤكّد أنّه انفرد فعلاً بترجمات مغايرة تماماً لما وضعه غيره هو ما عبّر عنه بقوله:

«...خاصّة وأنّ بعض مصطلحات هذا البحث لا يتوافق مع المصطلحات الموحّدة لمعجم اللّسانيّات الذي أصدره مكتب تنسيق التّعريب سنة 1989»¹، فهذه السّنة توافق سنة نشر الطّبعة الأولى من المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات؛ وما دام هذا الباحث لم يكتثّر لما وضعه مكتب تنسيق التّعريب بالرباط - رغم كونه جهداً جماعياً مجمعيّاً - من مصطلحات، فهذا يدلّ حتماً على أنّه أراد أن يكون متميّزاً عن غيره؛ فوضع ما يحلو له من مصطلحات.

رغم ما وقع فيه عصام عمران من هفوات أثناء ترجمته لهذا المعجم الموسوم بـ: (المعجم المنهجيّ لعلم المصطلحات «المصطلحيّة»)، إلّا أنّ هذا المعجم له قيمة علمية كبيرة ولاسيما لكونه أوّل معجم كامل يصل إلينا في ميدان علم المصطلح.

6- القائمة الاصطلاحية السادسة: بعدما نُشرت القوائم الاصطلاحية الخمس - السابقة الذّكر - في مجلّة (اللّسان العربيّ) تأتي قائمة اصطلاحية أخرى لكّنها لم تُنشر في هذه المجلّة بل في مجلّة أخرى وهي مجلّة (الدراسات المعجميّة)، قام بوضعها الباحث عبد الغني أبو العزم ضمن بحثه الموسوم: (تطوّر المصطلحات المعجميّة والمعجماتية وإشكالية الوضع والتّرجمة).

ولعلّ ما يجعل هذا العمل مميّزاً عن غيره من الأعمال السابقة هو كون القائمة الاصطلاحية التي أرفقها عبد الغني أبو العزم ببحثه هذا لم يقدّم بترجمتها عن لغات أخرى بل وضعها هو بنفسه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي لا تنتمي إلى علم المصطلح في حدّ ذاته وإنّما تنتمي إلى علم قريب جدّاً إلى علم المصطلح وهو ذلك العلم الذي يُعبّر عنه بـ (المعجميّة) أو (علم المعاجم)،

¹ - رشل بوتن-كسنل وآخرون "المعجم المنهجيّ لعلم المصطلحات - المصطلحيّة" تر: عصام عمران ص 192. الهامش رقم (*).

ونظراً للعلاقة الرابطة بين هذين العلمين فقد ورد ضمن مصطلحات هذه القائمة الاصطلاحية عدد لا بأس به من المصطلحات الخاصة بميدان علم المصطلح.

لقد أشار الباحث عبد الغني أبو العزم في مقدّمة بحثه هذا إلى أنّ البحوث المعجمية المعاصرة تواجه إشكالية وضع المصطلحات المناسبة لها، ولعلّ مردّ ذلك إلى أنّ الباحثين العرب لم يكثرثوا لقضية وضع معاجم خاصة بالمعجمية، فكلّ ما نُشر في هذا المجال هو مجرد بعض المصطلحات التي قد تطرّق إليها المؤلّفون العرب في تأليفهم لبعض الكتب المتخصصة في المعجمية. وما يؤكّد أكثر صحّة كلامنا هذا هو ما عبّر عنه هذا الباحث بقوله: « إنّ علم المعجماتية العربية أكثر العلوم التي لم تهتم بوضع المصطلحات مع وجود تراث ضخم يتضمّن قيمة علمية لا يستهان بها ¹ ». والمثال الذي قدّمه لنا صاحب هذا القول هو (لسان العرب) فرغم غزارة مادته العلمية إلّا أنّه لم يوظّف أيّ مصطلح معجمي اللهمّ إلّا بعض المصطلحات المرتبطة بميدان النحو والصّرف أو الصّوتيات، لكن حتّى بالنسبة لمصطلحات هذه العلوم فهي قليلة جدّاً. جاءت القائمة الاصطلاحية التي أرفقها عبد الغني أبو العزم ببحثه هذا معنونة بـ: (رصيد لغوي أولي للمصطلحات المعجمية والمعجماتية)، وهي مرتّبة ترتيباً ألفبائياً حسب اللغة الفرنسية حيث كلّما ذكر مصطلحاً أجنبياً بهذه اللغة يضع أمامه ما يقابله في اللغة العربية، لكنّه لم يكثرث للتعريفات لذا جاءت مصطلحات هذه القائمة مجردة من الشّروحات والتّعريفات التي تزيل اللبس ولاسيّما بالنسبة للمصطلحات الحديثة التي لم تتداولها الألسن بعد.

يقدر العدد الإجماليّ للمصطلحات الواردة في هذه القائمة الاصطلاحية بحوالي ألف وأربعمائة وأحد عشر (1411) مصطلحاً، وهو عدد كبير جدّاً مقارنة بعدد المصطلحات الموظّفة في القوائم السابقة الذّكر، وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ هذا العدد في الحقيقة أكبر من ذلك؛ لأنّ واضع هذه المصطلحات لم يتيقّد بوضع مقابل عربيّ واحد للمصطلح الأجنبيّ الواحد؛ ومن الأمثلة على ذلك نذكر: (احتكاك، اتّصال / Contact)، (تنسيق، عطف / Coordination) و(مدونة، متن / Corpus)، فإذا كان عبد الغني أبو العزم قد ترجم كلّ مصطلح من هذه المصطلحات بمقابلين عربيين اثنين، فإنّه قد وصل به الأمر في بعض الأحيان إلى ترجمة المصطلح الأجنبيّ

¹ - عبد الغني أبو العزم " تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة " ص 7.

الواحد بثلاثة (03) مقابلات عربية مثلما هو الحال بالنسبة للمصطلح (Question) الذي وضع له: (سؤال، موضوع ومبحث). وبالإضافة إلى ظاهرة تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد البارزة بكثرة في هذه القائمة الاصطلاحية، فقد وُظِّفت في هذه القائمة بعض المصطلحات الغربية نحو: مصطلح (دواخل / Infixes) لکنّه لإزالة هذا الغموض أضاف أمامه شرحاً مناسباً له يتمثل فيما يلي: « ما يزداد في وسط الكلمة ليغيّر من معناها »¹، والشّيء نفسه بالنسبة لمصطلح (أمثلية / Optimisation) الذي وضع له « أسلوب تحليل البيانات للحصول على حلّ أمثل »²، فلولا إرفاقه بهذا التعريف لما علّمنا أنّه قصد به أسلوب تحليل البيانات لأنّ كلمة (أمثلية) في حدّ ذاتها تحمل عدّة معانٍ وبالتالي لا ترقى إلى المصطلح بل هي مجرد كلمة عامّة.

جاءت المصطلحات الواردة في هذه القائمة الاصطلاحية متنوّعة؛ البعض منها مفردة والبعض الآخر مركّبة، فمن المصطلحات المفردة ما وُضع حسب طريقة التعريب؛ نحو: مصطلحي (أنثروبولوجية/Anthropologie) و(أرشفيف / Archiffe). أمّا بالنسبة للمصطلحات المركّبة فقد جاءت هي الأخرى في عدّة أشكال؛ فمنها المركّبة تركيباً وصفياً نحو: (سلطة لغوية / Autorité linguistique) و(سلامة معجمية / Bainement lexicale)، ومنها المركّبة تركيباً إضافياً مثل: (أداة التعريف / Article défini) و(أداة التّكثير / Article indéfini)، ومنها المركّبة تركيباً مؤشّبا أو ما يُعبّر عنه عند آخرين بالمركّبة تركيباً مختلطاً؛ نحو: (أرشفيفات نصّية / Archives Textuelles) و(معجم إيتومولوجي / Dictionnaire étymologique). فإذا كانت كلّ هذه المصطلحات جاءت متكوّنة من كلمتين اثنتين فإنّ الأمر بالنسبة لبعض المصطلحات تجاوز ذلك إلى أربع (04) كلمات؛ نحو مصطلح (Bibliographe) الذي وضع له عبارة (خبير في علم الكتب)، ورغم طول هذا المصطلح إلّا أنّه قد يكون مقبولاً ولاسيّما بمقارنته مع بعض المصطلحات الغربية لأنّ الدقّة والوضوح هما ركنان أساسيان لا بدّ من توقّفهما في المصطلح كي يدخل حلبة الاستعمال وإلّا يبقى مجرد حبر على ورق.

¹ - عبد الغني أبو العزم " تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة " ص 38.

² - المرجع نفسه، ص 44.

ونظراً لكون المصطلحات المركبة هي الطاغية في هذه القائمة الاصطلاحية، فقد نتج عنها كثرة المصطلحات التي وُضعت عن طريق تفريع المصطلح الأساس الواحد إلى عدة مصطلحات فرعية مثلما هو الحال مع مصطلح (معجم) الذي تفرّع عنه حوالي ثلاث عشرة (13) مصطلحاً؛ نحو: (معجم مختصّ / Dictionnaire spécialisé) و(معجم مصطلحي / Dictionnaire terminologique)... إلخ.

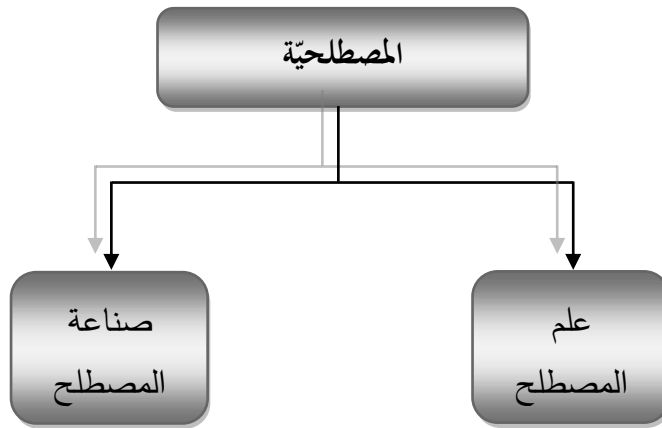
وخلاصة القول، تنتمي هذه القائمة الاصطلاحية إلى مجال الدّراسات المعجمية ومع ذلك فهي تتوفّر على عدد لا بأس به من المصطلحات المتعلقة بعلم المصطلح، ولعلّ ما يجعلها مميزة عمّا سبقها من قوائم اصطلاحية في هذا الميدان هو كثرة المصطلحات الواردة فيها من جهة، ومن جهة أخرى فهي غير مترجمة عن لغات أخرى بل قام بوضعها باحث عربيّ هو عبد الغني أبو العزم.

7- القائمة الاصطلاحية السابعة: جاءت القائمة الاصطلاحية السابعة المنشورة في ميدان علم المصطلح بعنوان: (تصنيف الإنفوترم المصطلحي) وقد قام بترجمتها إلى اللغة العربية علي القاسمي ولكن بالاتّفاق مع مركز المعلومات الدوليّ للمصطلحية (INFOTERM). ولعلّ ما يجعل هذه القائمة مميزة عن غيرها من القوائم الاصطلاحية السابقة الذكر هو كون هذه الترجمة أقيمت على يد خبير في المعجمية والمصطلحية هو علي القاسمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فرغم مكانة هذا الباحث العلمية إلّا أنّه استعان في وضعه لمصطلحات هذه القائمة بالمعاجم الموحّدة كي لا يختلف عن غيره من الباحثين.

استعمل القاسمي القوسين المعقوفين [] للدلالة على الإضافات التي ألحقها بهذه القائمة؛ فعلى سبيل المثال وظّفها عند تقديم التعريف المناسب للمصطلح نحو: مصطلح (الصّنافات / Nomenclature) الذي عرّفه على أنّه [مجموعة التّسميات التي تُعطى للأشياء المنتمية لمجال معرفيّ معيّن]¹. وفي بعض الأحيان استعمل هذين القوسين المعقوفين لزيادة المصطلح الأجنبيّ مثلما هو الحال بالنّسبة للمصطلح [Taxonomy] الدّال على التّصنيف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وظّفها أحياناً أخرى للمصطلحات المعربة نحو مصطلح [الرّوبو] الذي ألحقه بمصطلح (الذكاء الاصطناعي) ولعلّ السّبب في ذلك هو تقريب المفهوم أكثر إلى ذهن القارئ.

¹ - علي القاسمي " تصنيف الإنفوترم المصطلحي " ص 64.

نظرًا للخلط الكبير الذي وقع فيه الباحثون فيما يخص ترجمة المصطلح الأجنبي (Terminologie) إلى اللغة العربية وخاصة ما يتعلق بالمقابل العربي المتمثل في (المصطلحية) الذي يحمل أكثر من معنى، فقد أشار علي القاسمي في مقدمة هذه القائمة الاصطلاحية إلى أنه استعمل « لفظ "المصطلحية" ليشمل: علم المصطلح (Terminologie)، وصناعة المصطلح (Terminography)¹؛ فالمصطلحية هنا مصطلح أعم وأشمل مما كانت عليه عند الآخرين، أي أصبحت تدلّ على الجمع بين علمين اثنين؛ هما: (علم المصطلح) و(صناعة المصطلح)؛ ويمكن التمثيل لذلك بالترسيمة التالية:



الشكل رقم (10): فرعا المصطلحية.

نفهم من قول علي القاسمي السابق الذكر أنّه تراجع عمّا كان عليه في بداية تأليفه، حيث جاء عنوان كتابه الأول - المتعلق بعلم المصطلح - كالتالي: (المصطلحية) بخط بارز وتحت مباشرة وبخط رقيق (مقدمة في علم المصطلح)؛ فهذا يعني أنّ (المصطلحية) ترادف (علم المصطلح)، والشّيء نفسه نجده في مقال له بعنوان: (المصطلحية / علم المصطلحات: النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها). هذا بالنسبة لبعض العناوين، لكن الأمر لم يتوقّف هنا بل قد تجاوز ذلك إلى المتن حيث نجده مثلاً وظّف هذين المصطلحين معا وذلك أثناء حديثه عن تسمية

¹ - عبد الغني أبو العزم " تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة " ص 63.

هذا العلم الجديد، إذ جاء على لسانه: « ولهذا طَوَّر العلماء المختصون واللغويون والمعجميون والمناطقة علما جديدا أطلق عليه اسم المصطلحية (علم المصطلح) »¹؛ فالقاسمي في البداية كان يعتبر (المصطلحية) ترادف (علم المصطلح) أو (علم المصطلحات) لكنه تفتن إلى عدم صحة ما ذهب إليه، فتراجع عن ذلك فيما نشره فيما بعد.

يقدر العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة في هذه القائمة الاصطلاحية بحوالي مائة وسبعة عشر (117) مصطلحا وهو عدد لا بأس به ولاسيما لكونه يفوق بقليل عدد المصطلحات الموظفة في القائمة الاصطلاحية التي أعدتها مؤسسة إيزو التوصية (1087). أما بالنسبة للترتيب المعتمد عليه في هذه القائمة التي وضعها علي القاسمي فهو يختلف عن الترتيب المستعمل في القوائم الاصطلاحية السابقة؛ إذ يتمثل في وضع أرقام قبل كل مصطلح، ثم يذكر المصطلح باللغة العربية فقط دون ذكر ما يقابله في اللغات الأخرى، ونظرا لعدم إيراد المصطلحات الأجنبية المرافقة لها فإننا لن نستطيع الحكم عن صحة ما ورد في هذه القائمة من مصطلحات؛ لأن المصطلح الأجنبي الواحد قد يُعبر عنه بأكثر من مقابل عربي واحد، وما دام الأمر كذلك فهذا النوع من القوائم الاصطلاحية لا يصلح كمدونة للتطبيق عليها ومرد ذلك إلى أن المقارنة بين المصطلحات فيما بينها تكون وفق المصطلحات الأجنبية لأن المصطلحات في اللغة العربية لم يُتفق عليها بعد. المتأمل في هذه القائمة الاصطلاحية يجد أن صاحبها كان يستعمل تحت كل مصطلح عبارة (النطاق) ويقصد بها ذكر التعريف المناسب لكل مصطلح أو المجال الذي يُستعمل فيه، لكنه في بعض الأحيان كان قد يكتفي بإحالة القارئ إلى مكان شرحه لذلك المصطلح كي لا يكون مكررا، ومن الأمثلة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر مصطلح (التعددية اللغوية) الذي لم يشرحه، بل وضع تحته مباشرة ما يلي « أنظر كذلك: مجتمع المعلومات »²؛ فهذا يعني أن الشرح سيأتي مع مصطلح آخر وهو: (مجتمع المعلومات)، وبهذه الطريقة قد تمكن علي القاسمي من تقادي ظاهرة التكرار كثيرا ولاسيما إذا كانت التعريفات التي سيقدمها فيما بعد هي نفسها تماما مع الأولى.

¹ - علي القاسمي، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة (169)، ص 17.

² - علي القاسمي "تصنيف الإنفوترم المصطلحي" ص 69.

أما بخصوص طبيعة المصطلحات الموظفة في هذه القائمة الاصطلاحية، فمعظمها مصطلحات مركبة يفوق عددها مائة (100) مصطلح، في حين يقدر عدد المصطلحات المفردة حوالي ثلاثة عشر (13) مصطلحاً فقط، وهو عدد قليل جداً لكن رغم ذلك فقد ورد ضمنها بعض المصطلحات المعربة نحو مصطلحي: (الأرشيف) و(الأنترنت). ولعل ما جعله يلجأ إلى التعريب في هذه المصطلحات هو كونها لا تنقل إلينا المعنى الأصلي إذا ما ترجمت إلى اللغة العربية، وهذا ما عبّر عنه أيضاً أحد الباحثين بقوله: « نفضل اللجوء إلى تعريب المصطلح الإنجليزي على ترجمته، عندما نحس بأن الترجمة العربية لا تنقل إلينا روح المصطلح »¹. فرغم إعطاء الأولوية للمصطلحات العربية على المعربة إلا أنه في بعض الأحيان يجوز أن نعكس القضية ويُفضل المعرب على المصطلح العربي وذلك مع بعض المصطلحات الحديثة التي تستعمل في كلّ اللغات الأجنبية بالصيغة نفسها لأنها مصطلحات عالمية وخاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة كالأنترنت، التويتر، الشات، الفاكس... إلخ.

أما المصطلحات المركبة فهي الطاغية في هذه القائمة الاصطلاحية، لذا جاءت متنوعة من تركيب وصفي نحو: (المدارس المصطلحية)، تركيب إضافي مثل: (صناعة المصطلح)، تركيب عطفي نحو: (علم المعلومات والتوثيق). وزيادة على ذلك فقد وردت بعض المصطلحات المركبة معقدة مثلما هو الحال مع مصطلح (مجموعات البيانات المصطلحية والمكتبات والأرشيفات)²؛ يجمع هذا المصطلح بين عدة أنواع من التركيب؛ هي: الوصف، الإضافة، العطف والتعريب، لذا نطلق عليه اسم: مركب إضافي وصفي عطفي مؤشّب.

ولعل ما يميّز هذا العمل عن كلّ الأعمال السابقة الذكر هو عدم توظيف صاحبها لعدة مقابلات عربية للمصطلح الأجنبي الواحد، بل اكتفى باختيار مقابل عربي واحد لكل مصطلح أجنبي واحد. فلو يحاول كلّ باحث أن يسير وفق هذا المسار لخلّت ربّما قضية الفوضى المصطلحية في أقرب وقت؛ لأنّ ظاهرة التعدّد في المقابلات العربية هي التي تعرقل مسألة توحيد

¹ - فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النفس والتحليل النفسي، ص 10.

² - علي القاسمي " تصنيف الإنفوترم المصطلحي " ص 67.

المصطلحات وبالتالي تجعلها تتعقد وتتأزم أكثر فأكثر ولاسيما مع كثرة المترجمين الذين ينهلون من مصادر متنوعة.

8- القائمة الاصطلاحية الثامنة: يرجع ظهور القائمة الاصطلاحية الثامنة في ميدان علم المصطلح إلى سنة 2012، وذلك ضمن البحث الذي قامت بترجمته سناء شطري إلى اللغة العربية وكان بعنوان: (المصطلحية واللسانيات: نظرية البوابات). ولعل ما يميز هذا العمل هو كون النسخة الأصلية له كانت باللغة الإسبانية، في حين جاءت الأعمال السابقة الذكر مترجمة إما عن اللغة الإنكليزية أو اللغة الفرنسية. وزيادة عن ذلك، فهذا العمل الذي نحن بصدد الحديث عنه لم يُنشر في المجلات السابقة الذكر المتمثلة في مجلة (اللسان العربي) أو مجلة (الدراسات المعجمية) بل ظهر في مجلة مختصة في الدراسات المصطلحية وهي مجلة (مصطلحيات / Terminologies) الصادرة بفاس - المغرب.

بعدما أنهت سناء شطري ترجمة هذا البحث عمدت إلى وضع قائمة من المصطلحات في الأخير وكانت معنونة بـ: (ثبت المصطلحات: إ إسباني-عربي)، فكما هو ملاحظ من خلال هذا العنوان جاءت مصطلحات هذه القائمة بلغتين اثنتين فقط هما: اللغة العربية واللغة الإسبانية. أما بالنسبة لطريقة ترتيب هذه المصطلحات فقد كانت ترتيباً ألفبائياً ولكن حسب اللغة الإسبانية، حيث وُضع المصطلح الإسباني على اليسار، وعلى يمينه تُذكر الترجمة العربية. ونظراً لكون لغة المداخل هي اللغة الإسبانية وهي لغة لا يتقنها كثير من الباحثين العرب، فقد كان من المفروض أن تضيف هذه الباحثة لغة أخرى ولتكن مثلاً إلى إنكليزية أو الفرنسية لتسهيل عملية البحث في هذه القائمة الاصطلاحية.

يُقدّر العدد الإجمالي للمصطلحات الموضّفة في هذه القائمة الاصطلاحية بحوالي مائة وسبعة وسبعين (177) مصطلحاً، وهو عدد كبير مقارنة بالعدد الوارد في بعض القوائم الاصطلاحية الأخرى، فهذا العدد من دون شك يفيد المتخصص في الدراسات المصطلحية ولاسيما لكون معظم المصطلحات التي ذكرتها سناء شطري في هذه القائمة هي من صميم علم المصطلح.

أما بالنسبة لطبيعة هذه المصطلحات، فقد جاءت في عدّة أشكال؛ فمنها المصطلحات المركبة المؤشبة نحو: مصطلح (الطابع السيمازيولوجي)، (حلقة فيينا) و(مدرسة فيينا)، ومنها مصطلحات

مختصرة (رمزية) مثل: (النظرية العامة للمصطلحية) حيث تم اختصار هذا المصطلح إلى (ن.ع.م)، ومنها أيضاً مصطلحات معربة تعريباً كلياً كما هو الحال بالنسبة إلى مصطلح (أنطولوجيا). وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد ترجمت سناء شطري بعض المصطلحات بأكثر من ترجمة واحدة؛ ومن الأمثلة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر ¹: المعادلات (المكافئات) المفهومية، القاموسية (المعجماتية) والصرفات (المورفيمات). لم تكتف الباحثة هنا بوضع مقابل عربي واحد للمصطلح الأجنبي الواحد بل تجاوزته إلى أكثر من مقابل عربي، وكانت كلما وضعت مقابلاً عربياً آخر إلا ووضعت بين قوسين.

رغم أهمية المصطلحات الواردة في هذه القائمة الاصطلاحية إلا أن الباحث الذي لا يتقن اللغة الإسبانية لا يمكن أن يرجع إلى مثل هذه القوائم الاصطلاحية ولا سيما لكونها تقتصر إلى التعريفات، ولعل ما يزيد في صعوبة التعامل مع هذا النوع من المصطلحات لما يتعلق الأمر باللغة العربية التي تنعت دائماً بالقصور في مجال المصطلحات؛ لأننا في الحقيقة لا نملك ما يسمّى بالمصطلحات العربية إلا إذا تعلّق الأمر بمصطلحات بعض العلوم العربية كالصرف، النحو، البلاغة والعروض. أضف إلى ذلك مصطلحات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. أما بالنسبة لبقية العلوم الأخرى فمصطلحاتها لم يُتفق عليها بعد؛ إذ كل باحث أو مترجم يضع ما يحلو له من مصطلحات وكأن القضية شخصية فعلاً، فأمام هذا الزخم المصطلحي يستحيل أن نستعمل كلمة (المصطلح العربي) وكل ما يمكن توظيفه هو (المقابل العربي) وقد يُعبّر عنه بتسميات أخرى نحو: (المعايل العربي) و (المكافئ العربي).

¹ - ماريا تيريزا كابري "المصطلحية واللسانيات: نظرية البوابات" تر: سناء شطري، ص 208-209.

رابعاً: تحديد العينة: بعدما تطرّقنا في العنصر السابق إلى حصر جميع القوائم الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح، توصلنا إلى أنّ عدد هذه القوائم هو ثمانية (08) فقط وهو عدد قليل جداً. ونظراً لكون الشرط - الذي وضعناه لاختيار عينة بحثنا هذا - يتمثل في ضرورة إيراد المصطلحات الأجنبية المرافقة للمقابلات العربية وذلك إمّا باللغة الفرنسية أو الإنگليزية أو الاثنتين معاً، فقد أصبح عدد القوائم الاصطلاحية التي سنعتمد عليها في هذه الدراسة أقلّ من العدد الإجمالي لها، والسبب في ذلك يرجع إلى أنّنا أقصينا منها قائمتين اصطلاحيتين اثنتين. تتمثل القائمة الاصطلاحية الأولى في تلك القائمة التي قام علي القاسمي بترجمتها إلى اللغة العربية وهي بعنوان: (تصنيف الإنفوترم المصطلحي)، وما جعلنا لم نأخذها بعين الاعتبار في الدراسة هو كون المصطلحات الأجنبية غير واردة فيها، وهنا بطبيعة الحال لا يمكننا أن نعتمد على المقابلات العربية فقط ولاسيّما أمام علم متداخل التخصصات كما هو الحال بالنسبة إلى (علم المصطلح). وبالإضافة إلى ذلك فقد وقع الباحثون العرب في خلط كبير بين المصطلحات وبالتالي يصعب علينا الحكم حول مدى صحتها لأنّها غير مرفقة بالمصطلحات الأجنبية، وتزداد القضية حدّة لما نعلم أنّ المصطلح الأجنبي الواحد يترجم بعدّة مقابلات عربية.

أمّا القائمة الاصطلاحية الثانية التي أقصيناها من دراستنا هذه، فهي متمثلة في تلك القائمة الاصطلاحية الواردة ضمن البحث الموسوم بـ: (المصطلحية واللّسانيات: نظرية البوّابات)؛ فالنسخة الأصلية لهذا البحث كانت باللغة الإسبانية وهي من تأليف ماريا تريزا كابري (Maria Térésa Cabré)، أمّا ترجمتها إلى اللغة العربية فقد قامت بها الباحثة سناء شطري، ونظراً لكون القائمة الاصطلاحية المرفقة بهذا البحث وردت المصطلحات الأجنبية فيها باللغة الإسبانية مع وضع ما يقابلها في اللغة العربية من مقابلات، فقد حذفناها من عينة الدراسة والسبب في ذلك يرجع إلى عدم إتقاننا للغة الإسبانية من جهة، ومن جهة أخرى فهي لا تتماشى والشرط الذي وضعناه منذ البداية لاختيار عينة الدراسة وهو يتمثل في التركيز فقط على القوائم الاصطلاحية التي تكون فيها المصطلحات الأجنبية إمّا باللغة الفرنسية أو الإنگليزية أو بهاتين اللغتين معاً.

وبعد إقصاء هاتين القائمتين الاصطلاحيتين أصبح عدد القوائم الاصطلاحية التي سنعتمد عليها في الجانب التطبيقي من بحثنا هذا يقدر بست (06) قوائم اصطلاحية. يتمثل الوضع في

هذه الدراسة في القائمة الاصطلاحية المنشورة لأول مرة في ميدان علم المصطلح وهي بعنوان: (معجم مفردات علم المصطلح)، وقد قامت بترجمتها إلى اللغة العربية منظمتان اثنتان هما: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب بالرباط- وما جعلنا نعتبرها بمثابة الوضع هو كونها أول قائمة اصطلاحية ظهرت في ميدان علم المصطلح، وزيادة عن ذلك فقد ترجمتها إلى اللغة العربية منظمتان اثنتان فهما إذن جهد جماعي لا فردي، أضف إلى ذلك أن إحدى هذه المنظمات تُعنى بقضية توحيد المصطلحات وتنسيقها في كامل القطر العربي من مشرقه إلى مغربه؛ ونقصد بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أي مكتب تنسيق التعريب الذي مقره الرباط (المملكة المغربية).

أما الاستعمال إذن فهو يتمثل في القوائم الاصطلاحية الخمسة التي جاءت بعد هذه القائمة الاصطلاحية، ولتوضيح القضية أكثر ارتأينا أن نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): القوائم الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح

عنوان القائمة الاصطلاحية	المؤلف	المترجم	اسم المجلة التي نُشرت فيها	العدد/سنة النشر	الصفحات التي وردت فيها القائمة الاصطلاحية	لغات القائمة الاصطلاحية
1- معجم مفردات علم المصطلح	مؤسسة إيزو التوصية 1087	المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	اللسان العربي	ع 22 1983-1982	213-201	عربية- إنكليزية (مرفقة بالشرح لكن غير مرتبة ترتيباً ألفبائياً).
2- معجم مفردات علم المصطلح	مواصفة إيزو رقم (1087)	هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية	اللسان العربي	ع 24 1984	243-203	عربية- إنكليزية - فرنسية (مرفقة بالشرح لكن غير مرتبة ترتيباً ألفبائياً).

3- التّصورية والدّلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحيّة	ولفجانج نيدوبيتي	محمد حلمي هليل	اللّسان العربيّ	ع 29 1987	111-125	عربيّة- إنكليزيّة (مرفقة بالشرح لكن غير مرتّبة ترتيباً ألفبائياً).
4- المصطلحيّة في عالم اليوم	هيلموت فيلبر	محمد حلمي هليل	اللّسان العربيّ	ع 30 1988	201-217	عربيّة- إنكليزيّة (مرفقة بالشرح ومرتبّة ترتيباً ألفبائياً).
5- المعجم المنهجيّ لعلم المصطلحات « المصطلحيّة »	رشل بوتن-كسنل وآخرون	عصام عمران	اللّسان العربيّ	ع 36 1992	191-207	عربيّة- فرنسيّة (مرفقة بالشرح لكن غير مرتّبة ترتيباً ألفبائياً).
6- تطوّر المصطلحات المعجميّة والمعجماتيّة وإشكالية الوضع والترجمة	عبد الغني أبو العزم	/	الدّراسات المعجميّة	ع 1 2002	7-55	فرنسيّة- عربيّة (مجرّدة من الشّرح لكن مرتّبة ترتيباً ألفبائياً).

1- ملاحظات حول الجدول رقم (01): يلخص الجدول السابق الذكر القوائم الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح وهي مرتبة ترتيباً زمنياً أي حسب تاريخ ظهورها في المجالات. ولعل ما يلفت الانتباه فعلاً في هذا الجدول هو كون القائمة الاصطلاحية الأولى نفسها مع القائمة الاصطلاحية الثانية لكنهما تختلفان من حيث المترجم فقط، ونظراً لكون هذا الأخير يتمثل في منظمتين اثنتين بالنسبة للقائمة الاصطلاحية الأولى ومنظمة واحدة فقط بالنسبة للقائمة الاصطلاحية الثانية، وبحكم الوضع أسبق من الاستعمال فقد اعتبرنا القائمة الاصطلاحية الأولى بمثابة الوضع، في حين أدرجنا القائمة الاصطلاحية الثانية ضمن الاستعمال مع القوائم الاصطلاحية الأربعة الأخيرة الواردة في الجدول رقم (01)؛ وهكذا إذن فعلنا في هذا الفصل هو عبارة عن مقارنة بين الوضع والاستعمال؛ حصرنا الوضع في قائمة اصطلاحية واحدة فقط وهي الأولى حسب ترتيبها في هذا الجدول، أما الاستعمال فقد حددناه في القوائم الاصطلاحية الخمسة الأخيرة الواردة ضمن الجدول رقم (01).

المتأمل في العمودين الثاني والثالث من الجدول السابق يجد أن كل القوائم الاصطلاحية مترجمة من لغات أخرى وغير مؤلفة تأليفاً عربياً باستثناء القائمة الاصطلاحية الأخيرة فهي من وضع باحث عربي هو عبد الغني أبو العزم، وبالإضافة إلى كون هذه القوائم الاصطلاحية متنوعة بين التأليف والترجمة، فقد جاءت أيضاً متنوعة من حيث عدد المترجمين لها، إذ هناك جهود فردية كما هو الحال بالنسبة لكل من محمد حلمي هليل وعصام عمران، وهناك جهود جماعية مجمعية كالمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أما العمود الرابع من الجدول السابق فهو يُظهر لنا اسم المجلة التي نُشرت فيها هذه القوائم الاصطلاحية، والملاحظ فيه هو أن كل القوائم الاصطلاحية منشورة في مجلة (اللسان العربي) - باستثناء قائمة اصطلاحية واحدة- وهي مجلة تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط وتُعنى كثيراً بقضايا المصطلح وتُنشر فيها البحوث بثلاث لغات هي: العربية، الفرنسية والإنگليزية. أما القائمة الاصطلاحية الأخيرة من هذا الجدول فهي الوحيدة التي نُشرت في مجلة أخرى هي مجلة (الدراسات المعجمية) التي تصدر عن الجمعية المغربية للدراسات المعجمية بالرباط.

أما بالنسبة للغات التي وردت بها المصطلحات في هذه القوائم الاصطلاحية الستة فقد كانت كلها بلغتين فقط ما عدا القائمة الاصطلاحية الثانية المترجمة من طرف هيئة الموصفات والمقاييس العربية السورية، إذ جاءت مصطلحاتها بثلاث لغات (العربية، الفرنسية والإنگليزية) فهي تقيد القارئ في الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه.

رغم كون مصطلحات القوائم الاصطلاحية الواردة في الجدول رقم (01) لم تأت بلغة واحدة فقط إلا أنّ عملية البحث فيها عن أي مصطلح صعبة جدًا ومردّ ذلك إلى عدم إيرادها وفق الترتيب الأبجدي بل جاءت مرتبة حسب المفاهيم وهو ما يُعرف عند آخرين بالترتيب المنطومي.

اتّبع القوائم الاصطلاحية المذكورة في الجدول السابق كلّها هذا النوع من الترتيب باستثناء قائمتين اصطلاحيتين هما القائمة الاصطلاحية الرابعة المترجمة على يد محمد حلمي هليل، والقائمة الاصطلاحية السادسة التي قام بوضعها عبد الغني أبو العزم.

خامسا: المصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم

الاصطلاحية: المقارنة في هذا العنصر من البحث تكون بين المصطلحات المستعملة في القوائم الاصطلاحية وتلك الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي هو من وضع مؤسسة إيزو التوصية 1087، أمّا ترجمته إلى اللغة العربية فقد قامت بها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أي مكتب تنسيق التعريب بالرباط). والغرض الأساس من إجراء هذه المقارنة هو معرفة إذا ما وُظّفت تلك المصطلحات الأجنبية الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح) في القوائم الاصطلاحية التي ظهرت بعد صدور هذا المعجم.

وبعدما قمنا بإحصاء جميع المصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية توصلنا إلى النسب المئوية المدونة في الجدول رقم (2) التالي:

الجدول رقم (02): نسبة المصطلحات الأجنبية المشتركة بين القوائم الاصطلاحية والمعجم.

عناوين القوائم الاصطلاحية	عدد مصطلحات القائمة الاصطلاحية	عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) ¹ والقائمة الاصطلاحية	نسبة المصطلحات الأجنبية المشتركة قياساً إلى العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة في المعجم
1- معجم مفردات علم المصطلح: (مواصفة إيزو التوصية 1087)	95	95	100%
2- المعجم المنهجي لعلم المصطلحات «المصطلحية»: (تر: عصام عمران)	190	35	36.84%
3- تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة: (عبد الغني أبو العزم)	1411	32	33.68%
4- التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية: (تر: محمد حلمي هليل)	25	12	12.63%
5- المصطلحية في عالم اليوم: (تر: محمد حلمي هليل)	36	08	08.42%
المجموع	1757	182	38.31%

¹ - واضع هذا المعجم هو مؤسسة إيزو التوصية 1087، أمّا ترجمته إلى اللغة العربية فقد قامت بها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أي مكتب تنسيق التعريب بالرباط).

1- تحليل نتائج الجدول رقم (02): يمثل الجدول رقم (02) نسبة المصطلحات الأجنبية المشتركة

بين القوائم الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح) المترجم من طرف المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

يبين لنا العمود الأول منه عناوين القوائم الاصطلاحية وعددها خمسة (05) قوائم اصطلاحية.

أما العمود الثاني من هذا الجدول فهو يُظهر لنا عدد المصطلحات الواردة في كلّ قائمة اصطلاحية، والمتأمل في هذا الجدول يجد أنّ هذا العدد يتفاوت من قائمة اصطلاحية إلى أخرى، ويمكن تصنيف هذا التفاوت في ثلاث (03) مجموعات.

تتمثل المجموعة الأولى في القائمة الاصطلاحية الأولى وعدد المصطلحات الواردة فيها هو نفسه مع العدد الموظف في (معجم مفردات علم المصطلح)، والسبب في ذلك يرجع إلى كون النسخة الأصلية لهذا المعجم هي نفسها المستعملة في القائمة الاصطلاحية الأولى؛ الاختلاف بينهما يكمن فقط في المترجم.

أما المجموعة الثانية فهي تتسم بكون عدد مصطلحات القوائم الاصطلاحية يفوق العدد الإجمالي لمصطلحات المعجم بكثير جدًا، ويظهر ذلك جليا في القائمة الاصطلاحية الثانية التي هي عبارة عن ترجمة قام بها عصام عمران وهي بعنوان: (المعجم المنهجي لعلم المصطلحات «المصطلحية»)، حيث وصل عدد مصطلحاتها إلى حوالي مائة وتسعين (190) مصطلحا؛ فهو يزيد بالنصف تقريبًا عن العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح). ولعلّ ما يثير الانتباه حقًا في الجدول رقم (02) هو ذلك العدد الضخم جدًا الوارد ضمن القائمة الاصطلاحية الثالثة التي قام بوضعها عبد الغني أبو العزم، حيث تجاوز هذا العدد الألف بأكثر من أربعمئة (400) مصطلح، وهنا يجب أن نشير إلى أنّ هذا الكمّ الكبير يرجع من دون شكّ إلى سببين اثنين؛ يتمثل السبب الأول في كون مصطلحات هذه القائمة الاصطلاحية غير مرفقة بالتعريفات المناسبة لها، ممّا سمح لصاحب هذه القائمة بتوظيف هذا العدد الضخم. أما السبب الثاني فيتعلّق ربّما بالتخصّص؛ إذ له دخل كبير في هذا العدد لأنّ هذه القائمة غير مختصة بميدان علم المصطلح فقط بل جمعت كلّ المصطلحات المتعلقة بميدان آخر يتقاطع مع

علم المصطلح وهو (المعجمية). أضيف إلى ذلك أن واضع هذه القائمة تحدّث في مقدّمتها عن تطوّر المصطلحات المعجمية كما قام بربطها بقضية شائكة تتمثّل في إشكالية الوضع والترجمة. أمّا المجموعة الثالثة فتدخل فيها القائمة الاصطلاحية الرابعة والخامسة لأنّ عدد المصطلحات الواردة فيهما أقلّ بكثير من العدد الإجماليّ لمصطلحات المعجم، إذ لا تتجاوز في بعض الأحيان عشرة (10) مصطلحات كما هو الحال بالنسبة إلى القائمة الاصطلاحية الخامسة التي قام بترجمتها إلى اللغة العربية محمّد حلمي هليل، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّفاوت في عدد المصطلحات الموظّفة في القوائم الاصطلاحية قد يرجع إلى واضعيها بالدرجة الأولى لأنّ كلّ واحد منهم والطريقة التي اتّبعتها في جمعه لهذه المصطلحات؛ فهناك من أراد الوقوف عند المصطلحات الأساسية أو بالأحرى المصطلحات المفاتيح لعلم المصطلح فقط، في حين حاول البعض الآخر حصر جميع المصطلحات الخاصة بميدان علم المصطلح؛ إن لم نقل أنّهم قد وظّفوا مصطلحات بعض العلوم القريبة إلى هذا العلم المتمثّل في علم المصطلح، ونظرا لكونه علما متداخلا التّخصّصات فكلّ باحث حاول الإلمام بالمصطلحات القريبة إلى مجال تخصّصه؛ وبهذا جاء عددها متفاوتا متفاوتا كبيرا.

أمّا العمود الثالث من الجدول رقم (02) - السابق الذكر - فهو يبيّن لنا عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين القوائم الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح)، فالتركيز في هذه المرحلة من البحث لا يكون على المقابلات العربية بل على تلك المصطلحات الأجنبية الموظّفة في القوائم الاصطلاحية والمعجم معاً، وذلك باللغة الفرنسية أو باللغة الإنگليزية فقط، وفي هذا الصّدّد تجدر الإشارة إلى أنّ اختيار المصطلح باللغة الفرنسية أو باللغة الإنگليزية لا يرجع إلى إرادتنا بل إلى طبيعة اللغة الأجنبية الموظّفة في القوائم الاصطلاحية؛ فإذا كانت اللغة الفرنسية مثلاً هي اللغة الأجنبية التي وردت بها مصطلحات القائمة الاصطلاحية فإنّ المصطلحات الفرنسية هي التي تؤخذ بعين الاعتبار، وإذا جاءت مصطلحات القائمة الاصطلاحية باللغة الإنگليزية فالتركيز يكون على المصطلحات الإنگليزية. أمّا إذا جاءت المصطلحات الواردة في القائمة الاصطلاحية باللغتين الفرنسية والإنگليزية معاً ففي هذه الحالة نأخذ بعين الاعتبار المصطلحات الإنگليزية فقط لأنّ اللغة الأجنبية التي وردت بها المصطلحات الموظّفة في (معجم

مفردات علم المصطلح) هي اللغة الإنگليزية وهذه الحالة وحيدة وتطبق تماما على القائمة الاصطلاحية الأولى.

أما العمود الرابع من الجدول رقم (02) فهو يمثل النسب المئوية للمصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية؛ وهي مرتبة ترتيباً تنازلياً من أعلى نسبة إلى أدنى نسبة، حيث تجاوزت كل هذه النسب الثلاثين بالمائة (30%) باستثناء قائمتين اصطلاحيتين اثنتين هما: القائمة الاصطلاحية الرابعة والقائمة الاصطلاحية الخامسة. وهكذا أصبحت النسبة المئوية العامة للمصطلحات الأجنبية المشتركة بين كل من المعجم والقوائم الاصطلاحية تفوق الثلث (3/1) بقليل؛ إذ تقدر بـ: 38.31 %، وهذا يعني أنّ حوالي ستين بالمائة (60%) من المصطلحات التي ورد ذكرها في (معجم مفردات علم المصطلح) لم تُستعمل في القوائم الاصطلاحية، ولعلّ مردّ ذلك إلى الترتيب المعتمد عليه في هذا المعجم والقوائم الاصطلاحية على حدّ سواء؛ إذ يتمثل في الترتيب حسب المفاهيم أي أنّ المصطلحات في هذا النوع من الترتيب لا تأتي مرتبة ترتيباً ألفبائياً بل يتم إدراجها على شكل مجموعات وكل مجموعة تُرفق بعنوان لها.

أضف إلى ذلك قضية تفريع المصطلح الأساس الواحد إلى عدّة مصطلحات فرعية، ونظراً لكون كلّ باحث يقوم بتفريع ما يحلو له من مصطلحات انطلاقاً من المصطلح الأساس الواحد، فإنّه من الصعب أن تشترك القوائم الاصطلاحية مع (معجم مفردات علم المصطلح) في عدد كبير من المصطلحات.

سادسا: مدى توظيف القوائم الاصطلاحية للمقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح): بعدما قمنا في العنصر السابق من هذا الفصل بمقارنة المصطلحات الموظفة في (معجم مفردات علم المصطلح) بتلك الواردة في القوائم الاصطلاحية بغية التوصل إلى حصر جميع المصطلحات الأجنبية المشتركة بينهما، سنشرع الآن في إجراء مقارنة من حيث المقابلات العربية المستعملة في كل من المعجم والقوائم الاصطلاحية.

يتمثل الوضع هنا في هذا المعجم الموسوم: (معجم مفردات علم المصطلح) الذي قامت بوضعه مؤسسة إيزو التوصية 1087، أما الاستعمال فهو يتعلّق بما هو موظّف في القوائم الاصطلاحية من مصطلحات. والغرض الأساس من إجراء هذه المقارنة هو النّظر في طبيعة المصطلحات الواردة في كل من المعجم والقوائم الاصطلاحية.

وبعد القيام بإحصاء جميع المقابلات العربية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية توصلنا إلى النتائج المدوّنة في الجدول رقم (03)؛ وهي كالتالي:

الجدول رقم (03): نسبة المقابلات العربية المشتركة بين القوائم الاصطلاحية والمعجم.

عناوين القوائم الاصطلاحية	عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين المعجم ¹ والقائمة الاصطلاحية	عدد المقابلات العربية المشتركة بين المعجم والقائمة الاصطلاحية	نسبة المقابلات العربية المشتركة قياساً إلى العدد الإجمالي للمصطلحات الأجنبية المشتركة بين المعجم والقائمة الاصطلاحية
1- معجم مفردات علم المصطلح: مواصفة إيزو رقم (1087)	95	70	73.68 %
2- التّصوّرية والدّالّية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية: (تر: محمّد حلمي هليل)	12	07	58.33 %
3- المعجم المنهجيّ لعلم المصطلحات «المصطلحية»: (تر: عصام عمران)	35	16	45.71 %

¹- نقصد بكلمة (المعجم) ما قامت بوضعه مؤسسة إيزو التّوصية 1087 بعنوان: (معجم مفردات علم المصطلح)، أمّا ترجمته إلى اللّغة العربيّة لأوّل مرّة فقد كانت على يد المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم بالرباط.

4- تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتيّة وإشكالية الوضع والترجمة: (عبد الغني أبو العزم)	32	14	43.75 %
5- المصطلحية في عالم اليوم: (تر: محمّد حلمي هليل)	08	02	25 %
المجموع	182	109	49.29 %

1- تحليل نتائج الجدول رقم (03): يبيّن لنا الجدول رقم (03) نسبة المقابلات العربية المستعملة في كلّ من (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية، والجدول بهذه الطريقة جاء مرتّباً ترتيباً تنازلياً من أكبر نسبة إلى أصغرها، حيث يُلاحظ فيه أنّ أعلى هذه النّسب ظهرت ضمن القائمة الاصطلاحية الأولى المتمثلة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي قامت بترجمته إلى اللغة العربية الأمانة الفنيّة للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية، وقد وصلت هذه النّسبة إلى 73.68% وهي نسبة عالية جدّاً بمقارنتها مع بقية النّسب الأخرى، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى أنّ صاحب هذه الترجمة أخذ بعين الاعتبار ما جاء في الترجمة الأولى لهذا المعجم، لأنّ هذه القائمة الاصطلاحية عبارة عن ترجمة ثانية للمعجم نفسه، وبالتالي أُضيفت فيه بعض التعديلات فقط لذا لم يكن عدد المقابلات العربية المختلّف فيها كثيراً. أمّا أصغر هذه النّسب فقد ظهرت ضمن القائمة الاصطلاحية الخامسة المعنونة بـ: (المصطلحية في عالم اليوم)، حيث تُقدّر بخمسة وعشرين بالمائة 25% فقط وهي نسبة قليلة بمقارنتها مع أعلى نسبة في الجدول رقم (03) وهي: 73.68%، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى قلة المصطلحات الأجنبية المشتركة بين هذه القائمة الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح)، حيث وجدنا أنّهما يشتركان في ثمانية (08) مصطلحات فقط وهو عدد ضئيل جدّاً. أمّا النّسبة المئوية العامّة للمقابلات العربية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية فهي تقدّر بـ: 49.29% وهي نسبة قريبة جدّاً من النّصف (2/1)؛ ممّا يعني أنّ المقابلات العربية الموظّفة في القوائم الاصطلاحية ليست نفسها تماماً مع تلك المقترحة في

(معجم مفردات علم المصطلح)، بل النصف (2/1) منها فقط هو المستعمل في المعجم؛ وبالتالي انفرد أصحاب القوائم الاصطلاحية بمقابلات عربية أخرى لم يرد ذكرها في المعجم مع أن هذا الأخير مترجم من طرف منظمتين اثنتين؛ الأولى هي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، أما الثانية فهي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو المعروفة أيضاً باسم مكتب تنسيق التعريب بالرباط، فرغم كون هذا المكتب يسعى إلى توحيد المصطلحات في القطر العربي وأخذ هذا الأمر على عاتقه منذ زمن بعيد إلا أن أصحاب هذه القوائم الاصطلاحية لم يكثرثوا لذلك، وفضلوا وضع مقابلات عربية أخرى؛ فلو كان هذا العدد قليلاً ربّما كانوا على حقّ لأنهم قد يكونوا صحّحوا بعض الأخطاء أو الهفوات التي وردت في المعجم، أما أن يكون عددها كثيراً جداً وهو ما يعادل النصف (2/1) من العدد الإجمالي الموظف في القوائم الاصطلاحية فهذا يكون مردّه بالضرورة إلى عدم حسم الأمر بخصوص قضية توحيد المصطلحات في القطر العربي، وهذا يعني أن المسألة بحاجة إلى مزيد من الوقت، لعلّها تصل في يوم من الأيام إلى التوحيد الذي لطالما انتظرناه وانتظرته الأمة العربية منذ وقت طويل.

2- ملاحظات حول المقابلات العربية المتّقة بين المعجم والقوائم الاصطلاحية : لقد تبين لنا من خلال الجدول رقم (03) السابق الذكر أن القوائم الاصطلاحية تشترك مع (معجم مفردات علم المصطلح) في نسبة تقدّر بـ: 49.29% من المقابلات العربية، وهنا ينبغي أن نشير إلى أن هذه المقابلات العربية التي ورد ذكرها في كلّ من القوائم الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح) لم تكن متطابقة تماماً أي ليست صورة طبق الأصل - إن صحّ التعبير - بل فيها بعض الاختلافات الطّيفة من حيث الشكل أو الصّيغة لكنّها غير مخلة بالمعنى لذا اعتبرناها من المقابلات العربية المشتركة بين المعجم والقوائم الاصطلاحية، ولعلّ من أبرز هذه الاختلافات ما يلي:

2-1- اختلاف في الصّيغة : من المقابلات العربية الواردة في القوائم الاصطلاحية والمعجم متّقة من حيث المعنى ومختلفة من حيث الشكل نذكر على سبيل المثال لا الحصر المصطلح الأجنبي (Graphical representation of a classification) الذي وُضعت له في (معجم مفردات علم المصطلح) العبارة التالية: (تمثيل التّصنيف بيانياً)، في حين وُضع له في القائمة الاصطلاحية

الأولى مقابلًا عربيًا آخر يتمثل في (التمثيل البياني للتصنيف)؛ فهذا المقابل العربي يقترب كثيرًا من المقابل العربي الأول المذكور في المعجم لكن حدثت فيه بعض التعديلات فقط من حيث الصيغة وما دام المعنى لم يتغير فهذا يعني أنهما يدلان على شيء واحد.

ومن الأمثلة الأخرى التي ورد ذكرها في القوائم الاصطلاحية بهذه الطريقة نذكر المصطلح الأجنبي (Equivalent characteristics) الذي قبل في (معجم مفردات علم المصطلح) بـ:

(خصائص متكافئة)¹ في حين تغير شكله نوعًا ما في القوائم الاصطلاحية، حيث ورد في القائمة الاصطلاحية الأولى بصيغة أخرى وهي: (خاصيات متكافئة)²؛ والاختلاف كما هو ملاحظ في هذا المثال يكمن في الكلمة الأولى المكونة لهذا المقابل العربي؛ فبينما كانت متمثلة في المقابل العربي الأول في كلمة (خصائص) أصبحت في المقابل العربي الثاني كلمة أخرى مرادفة لها وهي (خاصيات)، ونظرًا لكون هاتين الكلمتين لهما الجذر نفسه، فالمعنى لم يتغير وبالتالي فالمقابلان العربيان (خصائص متكافئة) و (خاصيات متكافئة) يدلان على المعنى نفسه رغم هذا التغيير الطفيف من حيث الصيغة التي ورد بها كل واحد منهما.

2-2- التعريف والتكبير : المتأمل في المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) أو في تلك القوائم الاصطلاحية بصفة عامة يجد أن معظم المقابلات العربية التي تبين لنا أنها مشتركة بين المعجم وهذه القوائم الاصطلاحية ليست متطابقة تمامًا، لكن هنا لا ينبغي أن يفهم من كلامنا هذا أن هذه المقابلات العربية مختلفة من حيث المعنى، وإنما ما نود الإشارة إليه هو كون بعض المقابلات العربية جاءت مقترنة بأداة التعريف (ال)، في حين وردت مقابلات عربية أخرى مجردة من أداة التعريف أي أنها جاءت نكرة.

ونظرًا لإيراد هذه الظاهرة بكثرة سواء أعلق الأمر بالمقابلات العربية الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح) أم في تلك الموظفة في القوائم الاصطلاحية، فإننا نكتفي في هذا المقام بتقديم

¹ - مؤسسة إيزو القومية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 205.

² - مواصفة إيزو رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" تر: الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ص 218.

بعض الأمثلة نحو المصطلح الأجنبي (Definition) الذي يقابله في المعجم (التعريف) ¹ وهو معرّف بأداة التعريف (ال)، في حين ورد ذكره في جميع القوائم الاصطلاحية نكرة باستثناء القائمة الاصطلاحية التي ترجمها محمد حلمي هليل إلى اللغة العربية بعنوان: (المصطلحية في عالم اليوم)؛ فهذا الباحث لم يتقيد بصيغة واحدة؛ إذ وظّف كلمة (التعريف) ² في هذه القائمة معرّفة بأداة التعريف (ال)، كما وظّفها في قائمة اصطلاحية أخرى نكرة كالتالي: (تعريف) ³، فهذا الخلط إذن موجود بكثرة في المقابلات العربية الواردة في القوائم الاصطلاحية رغم أن القاعدة العامة التي يجب الأخذ بها هي التقيد بطبيعة المصطلحات الأجنبية؛ فإذا كان المصطلح الأجنبي معرّفاً ينبغي عند وضع ما يقابله في اللغة العربية أن يكون هو الآخر معرّفاً بأداة التعريف المتمثلة في (ال)، والعكس بطبيعة الحال صحيح أي أنه إذا أتى المصطلح الأجنبي نكرة يجب أيضاً أن يكون مقابله العربي نكرة.

2-3- الأفراد والجمع: لقد جاءت معظم المقابلات العربية الموظفة في (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية معاً متنوعة من حيث الأفراد والجمع، ورغم كون المصطلح الأجنبي هو الأساس الذي يعول عليه في وضع هذه المقابلات العربية إلا أن أصحاب القوائم الاصطلاحية خالفوا المؤلف ووضعو مقابلات عربية حسب ما يحلو لهم؛ لذا وردت تارة بصيغة الأفراد وتارة أخرى بصيغة الجمع.

ومن الأمثلة التي جاءت فيها المقابلات العربية المقترحة في المعجم بصيغة الجمع نذكر على سبيل المثال لا الحصر المصطلح الإنجليزي (Synonymous) الذي وُضع له (مترادفات) وكذا المصطلح (Quasi-Synonymous) المعبر عنه بـ: (أشباه المترادفات)، في حين ورد ذكر هذين المقابلين العربيين عند كلّ من عصام عمران وعبد الغني أبو العزم بصيغة الأفراد، حيث وُضع للمصطلح الإنجليزي الأول (مرادف)، وللمصطلح الإنجليزي الثاني (شبه مرادف) ⁴. ونظراً لإيراد

¹ - مؤسسة إيزو التوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" ص 206.

² - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمد حلمي هليل، ص 214.

³ - ولفجانج نيدوبيتي "التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" تر: محمد حلمي هليل، ص 122.

⁴ - رشل بوتن - كسنل وآخرون "المعجم المنهجي لعلم المصطلحات - المصطلحية" تر: عصام عمران، ص 196.

هذين المصطلحين الأجنيين بصيغة الجمع فالصواب إذن هنا هو ما تم اقتراحه في (معجم مفردات علم المصطلح).

ولعل ما يلفت الانتباه في بعض القوائم الاصطلاحية هو استعمال الصيغة الإفرادية والصيغة بالجمع للمقابل العربي الواحد في آن واحد، ومن الباحثين الذين اعتمدوا على هذه القضية كثيراً نجد الباحث عبد الغني أبو العزم¹، حيث وضع للمصطلح الأجني (Suffixe): (لاحقة/ج لواحق)، وللمصطلح الأجني (Préfixe): (سابقة/ج سوابق)، أما (معجم مفردات علم المصطلح) فقد قابل المصطلح الأول ب: (اللاحقة) والثاني ب: (السابقة)²، فرغم كون صاحب هذا المعجم تقيد بصيغة الأفراد التي جاء بها المصطلحان الأجنيان إلا أنه لم يكثرث لمسألة التعريف والتكثير حيث وظف هذين المقابلين العربيين بالتعريف لكن الأصح بالتكثير لأن أداة التعريف (ال) غير موجودة في المصطلحين الأجنيين (Suffixe) و (Préfixe).

2-4- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجني الواحد:

لم يكتف واضعو القوائم الاصطلاحية بترجمة المصطلح الأجني الواحد بالمقابل العربي الواحد، بل عمدوا إلى وضع أكثر من مقابل عربي واحد، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أننا أثناء المقارنة التي قمنا بها بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية ركزنا فقط على المقابلات العربية المشتركة ولم نأخذ بعين الاعتبار المقابلات العربية الأخرى التي وضعت للمصطلح الأجني الواحد؛ فعلى سبيل المثال تُرجم المصطلح الأجني (Connotation) في (معجم مفردات علم المصطلح) بمقابلين عربيين اثنين هما: (الفحوى) و (القصد)، في حين ورد في النسخة المعدلة لهذا المعجم: (الفحوى) و (المفهوم)؛ فنحن هنا عند حديثنا عن المقابلات العربية المشتركة أخذنا بعين الاعتبار المقابل العربي الأول المتمثل في (الفحوى) ولم نكثرث للمقابل العربي الثاني المتمثل في (القصد) الذي حل محله (المفهوم) في النسخة الثانية من هذا المعجم.

¹ - عبد الغني أبو العزم "تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة" ص 51 و 46.

² - مؤسسة إيزو التوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 210.

ونظراً لعدم تقيّد كثير من الباحثين بوضع مقابل عربيّ واحد للمصطلح الأجنبيّ الواحد، فإنّنا سنكتفي في هذا المقام من البحث بالإشارة إلى أبرز الحالات التي لاحظناها أثناء مقارنتنا للمقابلات العربية الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية، وهي كالتالي:

• **مقابل عربيّ ومصطلح معرّب** : ومن الأمثلة التي تتدرج ضمن هذه الحالة نذكر المصطلح الأجنبيّ (Phoneme) الذي وُضع له: (الصّوت) ومصطلح معرّب هو (الفونم)¹ في حين لم نجد في (معجم مفردات علم المصطلح) إلّا مقابلاً عربيّاً واحداً وهو: (وحدة الصّوت الكلامي). والشّيء نفسه نجده مع المصطلح الإنگليزي (Word element) المترجم بمقابل عربيّ هو: (العنصر الكلامي) ومصطلح معرّب هو (المورفم)، فإذا كان المصطلح المعرّب - في الحالة الأولى - المتمثّل في (الفونم) كترجمة لـ (Phoneme) فإنّه في الحالة الثّانية رغم كون (المورفم) عبارة عن مصطلح معرّب إلّا أنّه لا ينطبق تماماً على المصطلح (Word element) بل ينطبق على مصطلح آخر يتمثّل في (Phoneme) لأنّ المعرّب يعني نقل المصطلح الأجنبيّ إلى اللّغة العربيّة كما هو شرط كتابته بالحروف العربيّة.

• **مقابل عربيّ ومصطلح مؤشّب** : لقد ورد ضمن المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) عدّة أمثلة تتماشى وهذه الحالة، ومن ذلك مثلاً المصطلح الأجنبيّ (Stem; Root) الذي وُضع له مقابل عربيّ هو (الجزر) ومصطلح مؤشّب يتمثّل في (مورفيم اصطلاحي)²، فهذا الأخير مكوّن من جزء معرّب يتمثّل في (مورفيم) وجزء عربيّ هو (اصطلاحي) وبالتالي الجمع بينهما يُعطي لنا ما يُسمّى بالمصطلح المؤشّب وهناك من يسمّيه بالمصطلح الهجين أو المصطلح المختلط لأنّه يتكوّن من جزأين مختلفين.

أمّا بالنسبة للقوائم الاصطلاحية فلم توظّف هذا النوع من المصطلحات، إذ اكتفت كلّها بذكر المقابل العربيّ المتمثّل في (الجزر) فقط. فهذه الظّاهرة إذن وردت بكثرة في (معجم مفردات علم المصطلح) ولعلّ هذا يرجع إلى كون المقابلات العربية المقترحة في هذا المعجم هي أوّل ما وُضع

¹ - مواصفة إيزو رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" تر: الأمانة الفنيّة للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربيّة السّورية، ص 223.

² - مؤسّسة إيزو التّوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ص 209.

في اللغة العربية في ميدان علم المصطلح، لهذا ربّما انفرد بترجمات فريدة من نوعها، كما جاءت معظم المقابلات العربية الموظفة فيه مركّبة من أكثر من كلمة، ولعلّ مردّ ذلك إلى صعوبة ترجمة معنى المصطلح الأجنبي الواحد بكلمة واحدة.

سابعاً: المقابلات العربية المختلّف فيها بين المعجم والقوائم الاصطلاحية : لقد تبيّن لنا من خلال المقارنة التي قمنا بها في العنصر السابق بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية أنّ النسبة العامة للمقابلات العربية المشتركة بين هذا المعجم والقوائم الاصطلاحية تقدّر بـ 49.29 %، فهذا يعني أنّ أصحاب القوائم الاصطلاحية اختلفوا مع هذا المعجم في نسبة حوالي 50 % من المقابلات العربية وهو ما يعادل النّصف منها، والجدول رقم (04) التّالي يوضّح لنا نسبة المقابلات العربية المختلّف فيها بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية.

الجدول رقم (04): نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين القوائم الاصطلاحية والمعجم.

عناوين القوائم الاصطلاحية	عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين المعجم والقائمة الاصطلاحية	عدد المقابلات العربية المختلف فيها بين المعجم والقائمة الاصطلاحية	نسبة المقابلات العربية المختلف فيها قياساً إلى العدد الإجمالي للمصطلحات الأجنبية المشتركة بين المعجم والقائمة الاصطلاحية
1- المصطلحية في عالم اليوم: (تر: محمد حلمي هليل)	08	06	74 %
2- تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتيّة وإشكالية الوضع والترجمة: (عبد الغني أبو العزم)	32	18	56.25 %
2- المعجم المنهجيّ لعلم المصطلحات «المصطلحية»: (تر: عصام عمران)	35	19	54.28 %
4- التّصوّرية والدّالّية: (تر: محمد حلمي هليل)	12	05	41.66 %
5- معجم مفردات علم المصطلح: مواصفة إيزو رقم (1087)	95	25	26.31 %
المجموع	182	73	50.7 %

1- تحليل نتائج الجدول رقم (04): يلخص لنا الجدول رقم (04) نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية، ورغم اشتراك هذا المعجم والقوائم الاصطلاحية في عدد لا بأس به من المصطلحات الأجنبية إلا أن المقابلات العربية المرفقة بها لم تكن نفسها في كل القوائم الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح). النتائج المدونة في الجدول رقم (04) جاءت مرتبة من أعلى نسبة إلى أدنى نسبة من حيث المقابلات العربية المختلف فيها بين القوائم الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح). المتأمل في الجدول السابق الذكر يجد أن أعلى نسبة فيه وجدت ضمن القائمة الاصطلاحية المعنونة بـ: (المصطلحية في عالم اليوم) وهي تقدر بخمسة وسبعين بالمائة (75%)، وهي نسبة عالية جداً بمقارنتها مع بقية النسب الأخرى؛ وهذا بطبيعة الحال لا يُفسر إلا بكون صاحب هذه القائمة الاصطلاحية المتمثل في محمد حلمي هليل عمد في كثير من الأحيان إلى ترجمة مصطلحات علم المصطلح بترجمات أخرى غير تلك المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح). وما يُلاحظ أيضاً في الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (04) هو أن جميع القوائم الاصطلاحية تجاوزت فيها نسبة المقابلات العربية المختلف فيها الخمسين بالمائة (50%) باستثناء قائمتين اصطلاحيتين اثنتين هما: القائمة الاصطلاحية الرابعة¹ المترجمة إلى اللغة العربية على يد محمد حلمي هليل، والقائمة الاصطلاحية الخامسة التي هي في حقيقة الأمر ترجمة ثانية لـ (معجم مفردات علم المصطلح). ولعل ما يؤكد أكثر أن أصحاب هذه القوائم الاصطلاحية لم يوظفوا المقابلات العربية نفسها المقترحة في المعجم هو كون النسخة الثانية - من هذا المعجم - المتمثلة في الترجمة التي قامت بها الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية جاءت المقابلات العربية الواردة فيها مختلفة بنسبة تقدر بحوالي: 26.31%، وهي نسبة تقارب الربع (1/4) من مجموع المقابلات العربية الموظفة في (معجم مفردات علم المصطلح).

¹ - لقد وردت هذه القائمة الاصطلاحية ضمن البحث المعنون بـ: (التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية) والمؤلف الأصلي له هو: ولفانج نيدوبيتي (Wolfgang Nedobity).

أما النسبة المئوية العامة للمقابلات العربية المختلف فيها بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية فهي تقدّر بـ: 50.7 %، ومعنى ذلك أنّ النّصف (2/1) من المقابلات العربية المستعملة في القوائم الاصطلاحية جاء مختلفاً للمقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح).

نستخلص ممّا سبق أنّ واضعي القوائم الاصطلاحية لم يتقيّدوا كثيراً بالمقابلات العربية الموظّفة في (معجم مفردات علم المصطلح)، حيث لم يستعملوا منها إلّا النّصف (2/1) فقط، ممّا يعني أنّ مسألة توحيد المصطلحات في اللّغة العربية لم تتحقّق بعد ولاسيّما لما يتعلّق الأمر بعلم كعلم المصطلح الذي ينهل من عدّة علوم بحكم كونه علماً متداخلاً التّخصّصات.

2- نماذج عن المقابلات العربية المختلفة بين المعجم والقوائم الاصطلاحية : لقد تبين لنا من خلال ما سبق أنّ المقابلات العربية الموظّفة في القوائم الاصطلاحية مختلفة مع تلك المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) بنسبة عامّة تقدّر بـ: 50.7 %، وهذا يعني أنّ نصف (2/1) المقابلات العربية المستعملة في القوائم الاصطلاحية جاءت مختلفة مع نظيرتها الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح)، ونظراً لكثرة المقابلات العربية المختلف فيها بين المعجم والقوائم الاصطلاحية، فإنّنا سنكتفي بالإشارة إلى بعض الأمثلة ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (05) كالتّالي:

الجدول رقم (05): أمثلة عن المقابلات العربية المختلف فيها

القوائم الاصطلاحية	المصطلح باللغة الإنجليزية	(معجم مفردات علم المصطلح) ¹ : مؤسسة إيزو التوصية 1087	(معجم مفردات علم المصطلح): مواصفة إيزو رقم (1087)	التصورية والدالية: تر: محمد حلمي هليل	المصطلحية في عالم اليوم: تر: محمد حلمي هليل	(المعجم المنهجي لعلم المصطلحات «المصطلحية») : تر. عصام عمران	(تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة): عبد الغني أبو العزم
Concepts and definitions		مفاهيم وتعريف	تصورات وتعريف	/	/	/	/
Connotation intension (of a concept)		الفحوى؛ القصد: (لأي مفهوم)	الفحوى؛ المفهوم: (لأي تصور)	/	/	إدراك (المفهوم)	فهم

¹ - هذا المعجم الوارد في الخانة الثانية من الجدول رقم (05) هو نفسه مع المعجم الوارد في الخانة الثالثة من هذا الجدول؛ الاختلاف الموجود بينهما يكمن في المترجم فقط، حيث كانت النسخة الأولى على يد المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أي مكتب تنسيق التعريب بالرباط). أما النسخة الثانية من هذا المعجم فقد قامت بترجمتها إلى اللغة العربية الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية.

المصدق	توسع (المفهوم)	/	المصدق	المصدق1 (بالشبه)؛ الأفراد	الامتداد1 (بالشبه)؛ الدلالة	Extension1 (by resemblance) ; denotation
مصطلحية - مدونة اصطلاحية	مصطلحية - مدونة	مصطلحية (ج.مصطلحيات) - (علم) المصطلحية - مصطلحية (مسرد مصطلحي) /	مصطلحية (علم) - المصطلحية التسمية	- المصطلحات، التسمية أو المخصّص	- المصطلحات 2، التسميات	Terminology 2; Nomenclature
اختصار	موجز اصطلاحي	/	/	المختصر	المختصر	Abbreviation
/	/	/	/	- المكوّنة الأخيرة (للمصطلح)، - الصّرفم، العنصر الكلامي (المورفم)	- المكوّنة النهائية (للمصطلح)، - الصّرفم، العنصر اللفظي	Ultimate constituent (of a term); Morpheme; word element.

صرفية)						
زائدة	زائدة	المزيدات (البوادي واللواحق)	/	الزائدة	مورفيم مصطلحي	Affix
سابقة (ج.سوابق)	مقدّمة	/	/	البادئة	السّابقة	Prefix
حركة إعرابية	حركة الإعراب	النّهائيات	/	الآخر، النّهاية	الخاتمة	Ending; termination
مشترك لفظي	جناس	/	/	الألفاظ المشتركة	المجانسات (عدّة مصطلحات)	Homonymous (several terms)

/	متبادل	/	/	المقابل الأجنبي	المقابل (الترجمي) الأجنبي	Foreign (translations) Equivalent; corresponding foreign term
سياق	نصّ	/	/	سياق (المصطلح)	سياق (المصطلح)	Context (of a term)

2-1- ملاحظات حول الجدول رقم (05): يمثل العمود الأول من الجدول رقم (05) بعض المصطلحات الأجنبية¹ التي تم اختيارها للتعليق عليها في هذه الدراسة، وقد راعينا في ترتيبها في هذا الجدول نفس الترتيب المعتمد عليه في المعجم² لتسهيل مهمة الاهتداء إليها. أمّا بالنسبة للأسباب التي جعلتنا نكتفي بهذه الأمثلة دون غيرها فيمكن حصرها في سببين اثنين؛ يتمثل الأول في كثرة المقابلات العربية المختلف فيها بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية، أمّا السبب الثاني فيتمثل في كون هذه الأمثلة اختلف فيها واضعو القوائم الاصطلاحية كثيراً من جهة، ومن جهة أخرى فهي تنتمي فعلاً إلى مصطلحات علم المصطلح؛ وبالتالي فهي من المصطلحات المستعملة بكثرة لدى الباحثين في الدراسات المصطلحية والعلوم القريبة منها.

أمّا بالنسبة لبقية الأعمدة الأخرى فقد تم فيها إيراد المقابلات العربية المرفقة بتلك المصطلحات الأجنبية كما ورد ذكرها في القوائم الاصطلاحية، حيث جاء ترتيبها في الجدول رقم (05) حسب تاريخ نشر هذه القوائم الاصطلاحية وليس حسب أهمية المقابلات العربية الواردة فيها، وبعبارة أخرى فهذا الترتيب لم يكن حسب درجة استعمال الباحثين العرب لهذه المقابلات العربية ولا حسب صحتها - إن صح التعبير - لأن البعض منها جاء مغايراً تماماً للمعنى الأصلي الذي يوحى إليه المصطلح الأجنبي.

ولعل أهم الاختلافات الموجودة بين المقابلات العربية الموظفة في (معجم مفردات علم

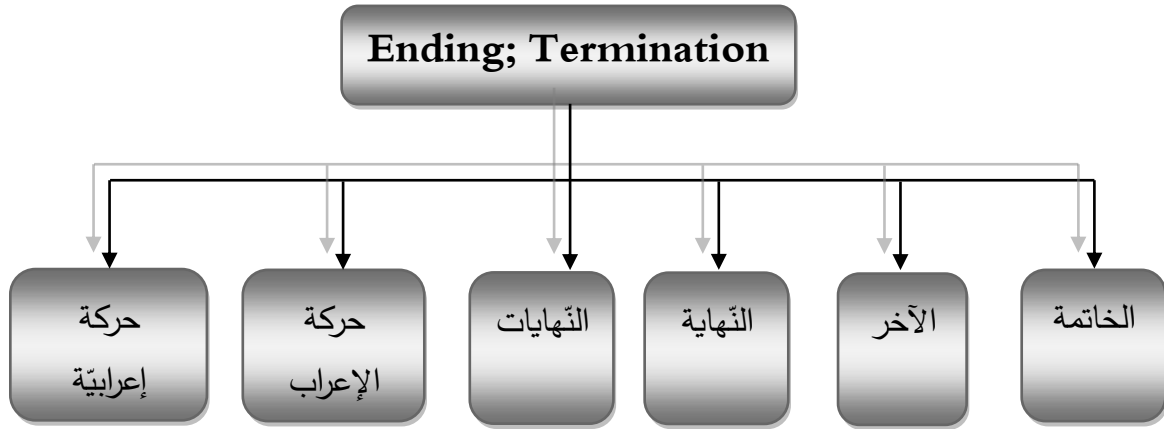
المصطلح) والقوائم الاصطلاحية على حدّ سواء يمكن حصرها في النقاط التالية:

2-1-1- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد : لقد توصلنا من خلال مقارنة المقابلات العربية الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية معاً إلى أنّ قضية تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد قد ظهرت بصفة بارزة، حيث وصل الأمر في بعض الأحيان إلى وضع ستة (06) مقابلات عربية للمصطلح الأجنبي الواحد كما هو الحال

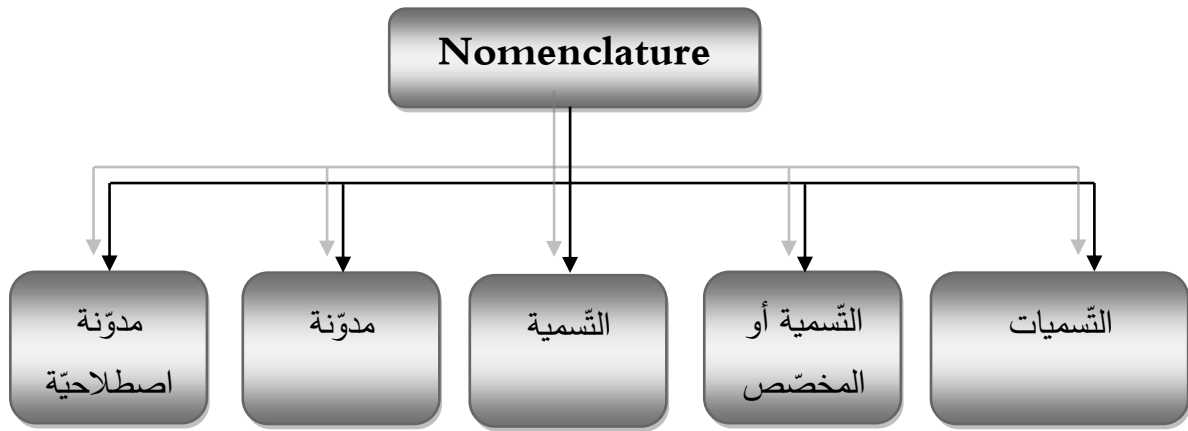
¹ - اكتفينا في ذكرنا للمصطلحات الأجنبية المدونة في الجدول رقم (05) باللغة الإنكليزية فقط لأنها اللغة الأجنبية الوحيدة التي وردت بها المصطلحات المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح).

² - للعلم فإن أرقام هذه المصطلحات كما هي واردة في (معجم مفردات علم المصطلح) هي كالتالي: 2، 4، 7، 37، 46، 59، 62، 64، 65، 90، 94.

بالنسبة إلى المصطلحين الأجنيين (Ending; termination) و (Nomenclature)؛ والتّمثيل لهما يكون وفق التّرسيمتين التّاليتين:



الشّكل رقم (11): المقابلات العربيّة المتعلّقة بالمصطلح (Ending; Termination).



الشّكل رقم (12): مقابلات المصطلح (Nomenclature) في اللّغة العربيّة

هذه المقابلات العربيّة المتعدّدة وخاصّة إذا كانت مختلفة المعنى قد تعرّقل مسألة توحيد المصطلحات في اللّغة العربيّة لأنّ كلّ باحث أو مترجم يسعى إلى وضع مقابل عربيّ جديد رغم وجود مقابلات عربيّة واضحة ومتداولة بكثرة بين الدّارسين العرب.

تعددت المقابلات العربية التي وُضعت للمصطلح الأجنبي الواحد، لكن مع ذلك تبقى هذه المسألة ربما معقولة بمقارنتها بمسألة أخرى قريبة منها وخطيرة جداً في الوقت نفسه، وهي متمثلة في ظاهرة تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد حتى بالنسبة للباحث الواحد؛ ولعل خير مثال على ما نحن بصدد قوله: المصطلح الأجنبي الرابع الوارد في الجدول رقم (05) والتمثل في (Terminology)، حيث وضع له محمد حلمي هليل في القائمة الاصطلاحية الثالثة مقابلين عربيين اثنين هما: (مصطلحية) و(علم المصطلحية)¹، أما في القائمة الاصطلاحية الرابعة فقد وضع له ثلاثة (03) مقابلات عربية، وهي:

- مصطلحية (ج.مصطلحيات).

- علم المصطلحية.

- مصطلحية (مسرد مصطلحي).

المتأمل في هذا المثال يجد أنّ محمد حلمي هليل لم يتقيد بالمقابلات العربية التي أوردها في القائمة الاصطلاحية الثالثة بل أضاف إليها في القائمة الاصطلاحية التي نشرها فيما بعد - أي في القائمة الاصطلاحية الرابعة حسب ترتيبها في الجدول رقم (05) - مقابلاً عربياً آخر يتمثل في (مسرد مصطلحي)، فالباحث محمد حلمي هليل في ترجمته للمصطلح الإنكليزي

(Terminology) لو أضاف مقابلاً عربياً واضحاً عما كان عليه في المقابلات العربية الأولى لكان ذلك مقبولاً لأنه يكون قد ترجم هذا المصطلح في بداية الأمر بمقابلات عربية غامضة ثم بمجرد فهمه أكثر للموضوع قد يتدارك ذلك النقص ويصحّحه فيما ينشره فيما بعد، لكن أن يُبقي على المقابلات العربية الأولى ويضيف إليها مقابلات عربية أخرى فهذه المسألة خطيرة لذا يجب الابتعاد عنها كلما أمكن ذلك لأنّ عواقبها وخيمة، وبعبارة أخرى فالإكثار من المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد يجعل المصطلح يفقد أهمّ سمة يتميز بها عن الكلمة العامة ألا وهي أحادية الدلالة، لأنّ الترادف غير مقبول على الإطلاق في المصطلحات.

¹ - ولفجانج نيدوبيتي "التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" تر: محمد حلمي هليل، ص 124.

إذا كان محمد حلمي هليل قد عمد إلى وضع عدّة مقابلات عربية للمصطلح الأجنبيّ الواحد من خلال الأعمال المختلفة التي قام بترجمتها إلى اللغة العربية، فإنّ بعض الباحثين الآخرين قد قاموا بوضع أكثر من مقابل عربيّ واحد للمصطلح الأجنبيّ الواحد في البحث الواحد أو المؤلّف الواحد كما هو الحال عند عبد الغني أبو العزم الذي وضع مقابلين عربيين اثنين للمصطلح الأجنبيّ (Morpheme) هما: (صيغم) و(وحدة صرفيّة)¹، والشّيء نفسه نجده عند مترجم القائمة الاصطلاحية الثانية المتمثّل في الأمانة الفنيّة للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة الموصفات والمقاييس العربية السورية، حيث قامت هي الأخرى بوضع مقابلين عربيين اثنين للمصطلح الأجنبيّ (Ending) يتمثّلان في: (الآخر) و(النهاية)². فإذا كان الباحث الواحد لا يتقيّد في البحث الواحد بوضع مقابل عربيّ واحد للمصطلح الأجنبيّ الواحد، فإنّ المسألة تتعقّد أكثر فأكثر خاصّة لما نعلم أنّ الجهود الجماعيّة أيضًا لم تتقيّد بذلك مثلما هو الحال عند هيأة الموصفات والمقاييس العربية السورية.

المسألة إذن في غاية الخطورة لأنّ العمل الجماعيّ كان من المفروض أن يقلّل من حدّة هذه القضية لا أن يزيد الطّين بلة؛ لأنّ المقابلات العربية إذا تعدّدت واختلفت عند الباحث الواحد أو بالأحرى عند الباحثين الآخرين فقد يعتقد البعض أنّ المصطلح شأنه شأن الكلمة العامّة التي تقبل التّرادف ولا يفهم المعنى الواحد منها إلّا عند إدخال تلك الكلمة في سياق معيّن.

2-1-2- توظيف بعض التّرجمات الخاطئة : لقد تبين لنا من خلال العنصر السّابق الذّكر أنّ المصطلح الأجنبيّ الواحد تُرجم إلى اللغة العربية في كثير من الحالات بعدّة مقابلات عربيّة، فهذا التّعدّد في المقابلات العربية ربّما سبب من الأسباب التي أدّت إلى ظهور بعض التّرجمات الخاطئة - إن صحّ التعبير - لذا يجب عدم توظيف عدّة مقابلات عربيّة للمصطلح الأجنبيّ الواحد، وخاصّة إذا كان معنى المصطلح المراد ترجمته غير غامض؛ لأنّ هذا التّعدّد في بعض الأحيان يؤدّي إلى توظيف مقابل عربيّ صحيح وآخر خاطئ مثلما هو الحال عند محمد حلمي هليل حين ترجم المصطلح الإنگليزي (Affix) بمقابلين عربيين اثنين هما: (المزيدات) و(البواديّ

¹ - عبد الغني أبو العزم "تطوّر المصطلحات المعجميّة والمعجميّة وإشكالية الوضع والتّرجمة" ص 42.

² - مواصفة إيزو رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" تر: الأمانة الفنيّة للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة الموصفات والمقاييس العربية السورية، ص 232.

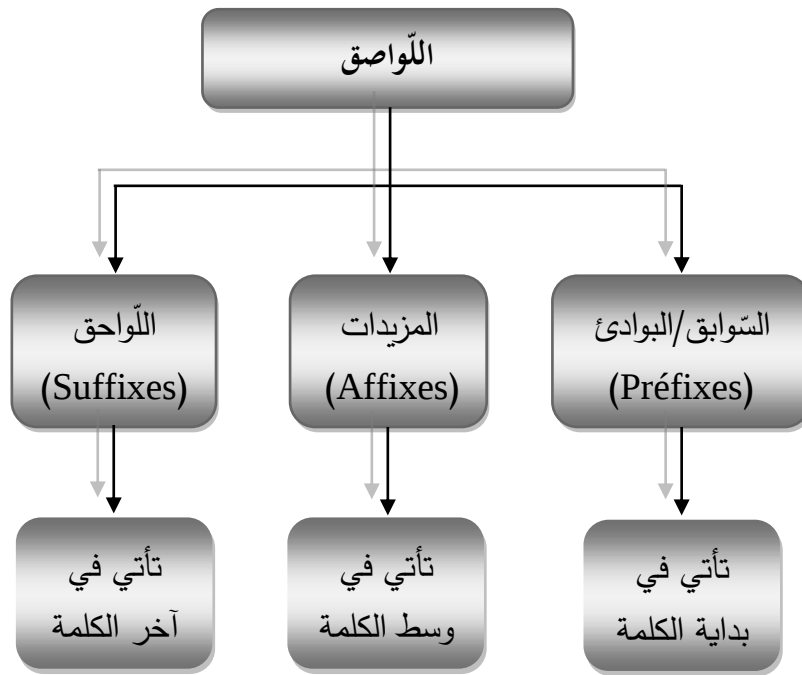
واللّواحق)¹؛ فالمقابل العربيّ الأوّل المتمثّل في (المزيدات) هو مقابل عربي صحيح وبتعبير آخر فهو ترجمة مقبولة لأنّه يدلّ على « ما يُزاد في وسط كلمة لتعديل معناها أو قيمتها »²؛ وبالتالي فهي تختلف عن المقابل العربيّ الثّاني المتمثّل في (البودائ واللّواحق) لأنّ هذا الأخير ليس بترجمة صحيحة للمصطلح إلاّ إنكليزيّ السّابق الذّكر وإنّما يتكوّن في الحقيقة من مصطلحين اثنين؛ الأوّل هو (Prefix/Préfixe) بمعنى (سابقة) وجمعه (سوابق) لكن محمّد حلمي هليل فضّل استعمال مقابل عربي آخر هو (البودائ)، أمّا الثّاني فهو (Suffix/Suffixe) بمعنى (لاحقة) وجمعه (لواحق).

ونظراً لاختلاف المعنى الذي يدلّ عليه كلّ من هذين المقابلين العربيّين - أي (المزيدات) و(البودائ واللّواحق)- فالمقابل العربيّ الثّاني الذي وضعه محمّد حلمي هليل كترجمة للمصطلح الإنكليزيّ (Affix) هو ترجمة خاطئة لأنّه يدلّ على إضافة بعض الحروف أو المقاطع إلى جذر الكلمة، وذلك إمّا قبل هذا الجذر فيسمّى (سابقة)، وإمّا بعد جذر الكلمة فيسمّى (لاحقة)، وهذا بطبيعة الحال مختلف عن معنى كلمة (المزيدات / Affix) التي تدلّ على إضافة حروف في الوسط³ وليس في البداية أو النّهاية؛ ومن الأمثلة التي قدّمها لنا عبد السّلام المسديّ بخصوص الزّيادة في الوسط الأصل الثّنائي (رّم) الذي إذا أضيف إليه حرف معيّن في الوسط تغيّر معناه نحو: إضافة التّاء فيصبح (رتم) فنقول: رتم الشّيء إذا كسره، ويمكن أيضاً إضافة الجيم فيصبح (رجم) فنقول: رجم فلانا بمعنى قتله... إلخ. ولمّا كان الأمر كذلك فالمقابل العربيّ الأوّل المتمثّل في (المزيدات) يختلف مدلوله عن مدلول المقابل العربيّ الثّاني المتمثّل في (البودائ واللّواحق)؛ لذا يُستحسن حذف هذا الأخير والإبقاء على المقابل العربيّ الأوّل فقط. ولتوضيح الفكرة أكثر نستعين بالترسيمة التّالية:

¹ - ه. فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمّد حلمي هليل، ص 213.

² - أحمد العايد وآخرون، المجيب (معجم فرنسي-عربي) عامّ، لغوي، وظيفي، ط 1. تونس: 2007، دار اليمامة، ص 729.

³ - عبد السّلام المسديّ، مباحث تأسيسية في اللّسانيّات، ص 62.



الشكل رقم (13): أنواع الواصق.

ولعل أكبر خطأ وارد في الجدول رقم (05) - السابق الذكر - بخصوص المقابلات العربية الواردة فيه يتمثل في المصطلح الإنجليزي (Terminology) الذي تُرجم إلى اللغة العربية بـ: (المصطلحات) و(مسرد مصطلحي). فالمقابل العربي الأول المتمثل في (المصطلحات) خاطئ لأن ما يقابله في اللغة الإنجليزية هو (Terms)، في حين المصطلح (Terminology) يدل على العلم الذي يُعنى « بدراسة المصطلح في ذاته، دراسة مورفولوجية مجردة، وفي ارتباطه بالمفهوم الذي يعبر عنه »¹، فالتركيز إذن في علم المصطلح يكون حول المصطلحات في حد ذاتها؛ مما يعني أنّ موضوع هذا العلم المتمثل في علم المصطلح (Terminology) هو المصطلحات بعينها.

ولمّا كان الأمر كذلك، فالمقابل العربي المتمثل في (المصطلحات) هو ترجمة خاطئة للمصطلح الإنجليزي (Terminology)، وبعبارة أخرى فالخطأ هنا يكمن في الخلط بين العلم

¹ - عاصم شحادة علي "بناء المصطلح وتعريبه في اللسانيات المعاصرة بين القديم والحديث" مجلة اللسان العربي، الهامش رقم (09)، ص 30.

وموضوعه. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هذا الخلط وقع فيه كثير من الباحثين العرب؛ ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر سهيل إدريس في معجمه الثنائي اللغة الموسوم بـ: (المنهل)، فرغم قيمته العلمية إلا أن صاحبه لم يتمكن من ترجمة المصطلح الفرنسي (Terminologie) ترجمة صحيحة بل وضع له: (مصطلح)¹ وهذا غير صحيح لأن ما يقابله في اللغة الفرنسية هو (Terme)، كما أن العلم لا يُترجم على الإطلاق باسم موضوعه لأن العلم شيء وموضوعه شيء آخر، فالمعجمي سهيل إدريس بترجمته هذه كأنه وضع العلم وموضوعه في منزلة واحدة، وهذا بطبيعة الحال لا أساس له من الصحة.

أما المقابل العربي الثاني الذي وُضع للمصطلح الأجنبي (Terminology) -حسب الجدول رقم (05)- فهو يتمثل في (مسرد مصطلحي) وقد أدرجناه ضمن المصطلحات المترجمة ترجمة خاطئة؛ ولعلّ مردّ ذلك إلى كون علم المصطلح ليس مجرد قائمة من المصطلحات فقط، بل زيادة عن ذلك فهو يبحث فيما يحكم هذه المصطلحات من علاقات وقوانين، وبعبارة أخرى فهو ينظر إلى المصطلحات من عدّة زوايا؛ نحو كيفية صياغتها، توحيدها، توثيقها، ونشرها في آخر المطاف على شكل معاجم أو موسوعات لتصبح قابلة للاستعمال وإلاّ سوف تبقى مجرد حبر على ورق. ومن الترجمات الأخرى التي تبدو لنا غير صحيحة في الجدول رقم (05) السابق الذكر نجد كلمة (مقدمة) التي وُضعت كمقابل عربي للمصطلح الإنجليزي (Prefix)، في حين وُضع لها في بقية القوائم الاصطلاحية إمّا (سابقة) أو (بادئة)، والوحيد الذي انفرد بترجمة مخالفة لها هو عصام عمران² الذي وضع لها (مقدمة)، فهي كلمة عامّة تُستخدم للدلالة على عدّة أشياء كقولنا: مقدمة بحث، مقدمة معجم، مقدمة كتاب، مقدمة قطار... إلخ. فمن هذه الناحية يمكن أن نقول أيضًا: مقدمة كلمة معينة أو جذر معين لكنّها قد لا تعني بالضرورة تلك الحروف أو المقاطع التي تُضاف إلى جذر الكلمة في أولها، بل قد يفهم من ذلك مثلاً الكلمة التي تسبق هذا الجذر وفي هذه الحالة تغيّر المعنى وبالتالي يستحسن عدم توظيفها كمقابل عربي للمصطلح الإنجليزي (Prefix)

¹ - سهيل إدريس، المنهل قاموس فرنسي- عربي، ص 1192.

² - رشل بوتن - كسنل وآخرون "المعجم المنهجي لعلم المصطلحات - المصطلحية" تر: عصام عمران، ص 197.

ولاسيّما لما نعلم أنّ هذا المصطلح تُرجم إلى اللغة العربية بمقابلات عربية واضحة ودقيقة نحو: (سابقة) و (بادئة).

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد وقع أصحاب هذه القوائم الاصطلاحية في أخطاء أخرى لكنها ليست من حيث المعنى بل من حيث الشكل ولعلّ معظمها عبارة عن أخطاء مطبعية نحو: كلمة (المصدق)¹ التي وضعها عبد الغني أبو العزم كمقابل عربي للمصطلح الإنگليزي (Extension)، في حين ذكرت هذه الكلمة في بعض القوائم الاصطلاحية الأخرى بصيغة أخرى هي (المصدق) وهي الكلمة الصحيحة؛ فالخطأ المطبعي هنا إذن يتمثل في عدم إضافة ألف المدّ (ا) بعد حرف الميم (م) لتلك الكلمة.

هذا النوع من الأخطاء إذا انتبه إليه القارئ لا يؤدي إلى مشاكل كبيرة مقارنة بتلك الأخطاء المرتبطة بالمعنى؛ لأنّ هذه الأخيرة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تشويه معنى المصطلح الأصلي وإذا كثرت عند الباحثين فسوف يؤدي ذلك إلى خلق تضارب وتناقض في بعض المصطلحات؛ وبالتالي تختلط المفاهيم وتتعدّد أكثر فأكثر ولعلّ هذا ما جعل قضية توحيد المصطلحات العربية لا تزال في بداية طريقها.

2-1-3- اختلاف الوسيلة المعتمد عليها في وضع المقابلات العربية : لقد توصلنا من خلال مقارنة بين المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) وتلك الموظفة في القوائم الاصطلاحية إلى أنّ سبب اختلاف المقابلات العربية الواردة في كلّ من المعجم والقوائم الاصطلاحية قد يرجع في بعض الأحيان إلى اختلاف الوسائل المعتمد عليها في وضع المقابلات العربية، ومن الأمثلة على ذلك نذكر المصطلح الأجنبي (Nomenclature) الذي تُرجم في القائمة الاصطلاحية الثانية ب: (التسمية أو المخصّص)² وهو عبارة عن مركّب عطفی والوسيلة المعتمد عليها في وضع هذا المصطلح هي التّركيب (Composition)، أمّا معظم القوائم الاصطلاحية الأخرى فقد وضعت لهذا المصطلح الأجنبيّ مقابلات عربية غير مركّبة بل جاءت بكلمة واحدة فقط نحو: (التسميات)، (التسمية) و(مدونة)؛ فأصحاب هذه القوائم الاصطلاحية

¹ - عبد الغني أبو العزم "تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة" ص 35.

² - مواصفة إيزو رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" تر: الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ص 222.

جاءت مصطلحاتهم متماشية تمامًا مع قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة القائل: « تُفَضَّل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تُفَضَّل الترجمة الحرفية»¹. فالمجمع القاهري يقرّ بتفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين وهذا ما لم تأخذه بعين الاعتبار هيئة الموصفات والمقاييس العربية السوروية رغم كونها جهدًا جماعيًا.

المتأمل جيّدًا في المقابلات العربية المستعملة في (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية يجد أنّ الوسيلة المعتمد عليها كثيرًا في وضعها للمصطلحات تتمثّل بالدرجة الأولى في التركيب بأنواعه المختلفة؛ ومن المصطلحات التي جاءت على شكل مركّب إضافي في (معجم مفردات علم المصطلح) المترجم على يد المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ نجد المصطلح الأجنبي (Quasi-synonymous) الذي تُرجم بـ: (أشباه المترادفات)؛ فهذا المركّب المصطلحيّ مكوّن من كلمتين اثنتين هما المضاف والمضاف إليه؛ لهذا سميّ هذا النوع من التركيب تركيبًا إضافيًا لأنّ العلاقة الرابطة بين الكلمة الأولى والثانية من هذا التركيب هي علاقة الإضافة، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النوع من المركّبات المصطلحية المتمثّل في المركّب الإضافي لم يرد بكثرة مقارنة بالمركّب الوصفي.

يُعبّر عن المركّب الوصفيّ في اللغة العربية بتسمية أخرى هي (المركّب البياني) الذي يتكوّن بصفة عامّة « من كلمتين تكون ثانيتهما موضحة معنى الأولى ومرتبطة بها بعلاقة تبين بدلا أو توكيدا أو صفة»²، ونظرًا لمجيء عدد كبير من المصطلحات الواردة في القوائم الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح) بهذا النوع من التركيب، فإنّنا سنكتفي بتقديم بعض الأمثلة فقط، ومن ذلك مثلاً المصطلح الإنكليزي (Homonymous) الذي وُضع له في القائمة الاصطلاحية الثانية - حسب ترتيبها في الجدول رقم (05) - (الألفاظ المشتركة)، أمّا عبد الغني أبو العزم فقد وضع له: (مشترك لفظي)، فكلاهما ينتمي إلى المصطلحات المركّبة تركيبًا وصفيًا لكن المقابل العربيّ الأوّل جاء بصيغة الجمع في حين ورد المقابل العربيّ الثاني بصيغة الإفراد.

¹ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934-1984)، ص 175.

² - جواد حسني سماعه "التركيب المصطلحيّ طبيعته النظريّة وأنماطه التطبيقية" ص 45.

ومن الأنواع الأخرى للمصطلحات المركبة نجد أيضًا (المركب الإسنادي) الذي ينتج بفضل علاقة الإسناد الرابطة بين الكلمتين المكونتين لهذا التركيب، ومن أمثلة ذلك: (التعريف بالامتداد) (Definition by extension) و(التعريف بالسياق)¹ (Definition by Context).

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فهناك نوع آخر يسمى (مركب عطف) وهو كل ما تكون من كلمتين اثنتين أو أكثر شرط أن تكون العلاقة الرابطة بينهما هي العطف. وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الموضع هو أن هذا النوع المتمثل في المركب العطف لا يستعمل كثيرًا في اللغة العربية، ولعلّ مردّ ذلك إلى حرف العطف الذي يتوسط بين تلك الكلمتين لأنّ هذا الحرف كما يقول جواد حسني سماعه: « شأنه شأن الأدوات النحوية الأخرى التي لا يُعتدّ بها في التراكيب الاصطلاحية »²، ومن الأمثلة التي جاءت في الجدول رقم (05) السابق الذكر مركبة تركيبًا عطفياً نذكر على سبيل المثال: (مفاهيم وتعريف / Concepts and definitions)، و(البوادي والّواحق / Affix)؛ فإذا كان المصطلح الأوّل عبارة عن ترجمة حرفيّة - إن صحّ التعبير - ومكوّن من كلمتين اثنتين يتوسّط بينهما حرف عطف في اللغة الإنكليزية فإنّ ترجمته إلى اللغة العربية بهذه الطّريقة تبقى واضحة ومعقولة جدًّا بمقارنتها مع المصطلح الثّاني الذي أتت ترجمته إلى اللغة العربية بكلمتين اثنتين مع حرف عطف يتوسّط بينهما، ولعلّ ما يجعل هذا غير معقول على الإطلاق هو كون صاحب هذه الترجمة المتمثّل في محمّد حلمي هليل قد وضع لها أوّل الأمر مقابلًا عربيًّا يتمثّل في (المزيدات)؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى فالمقابل العربيّ المتمثّل في (البوادي والّواحق) غير صحيح لأنّه يعني (السّوابق والّواحق)، في حين المقصود بالمصطلح الأجنبيّ (Affix) ما يضاف إلى جذر الكلمة من حروف في الوسط وليس في بداية هذا الجذر أو في نهايته، وبالتالي يُستحسن حذف هذا المركب العطفيّ المتمثّل في (البوادي والّواحق) والإبقاء على المقابل العربيّ المتمثّل في (المزيدات).

¹ - مؤسسة إيزو التّوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ص 206.

² - جواد حسني سماعه "التركيب المصطلحيّ طبيعته النّظرية وأنماطه التّطبيقية" ص 46.

فإذا كانت المصطلحات المركبة السابقة الذكر كلها بسيطة بمعنى أنها مكونة من كلمتين فقط، فإنه في بعض الأحيان قد جاءت مكونة من أكثر من ذلك نحو: (مفهوم يتجاوز الحقل المعين) ¹؛ فهذا التركيب يتكوّن من أربع (04) كلمات فهو إذن يدخل ضمن المصطلحات المركبة المعقدة لأنّ هذا الأخير يعني كلّ ما تكوّن من ثلاث كلمات فأكثر على حدّ تعبير جواد حسني سماعنه. ونظراً لعدم تحديد أقصى ما يصل إليه هذا المركّب المعقد من كلمات فقد ذهب البعض إلى أنّ « حدود المركّب المصطلحي غير منتهية نظرياً » ²، لكن إذا سلّمنا بما جاء في هذا القول فقد يفهم البعض أنّ هذا النوع من المصطلحات المركبة قد يتجاوز الجملة وهذا تصوّر لا أساس له من الصّحة في الحقيقة، لكن ما ينبغي التنبّيه إليه فعلاً هو أنّ المصطلحات المركبة تزداد تعقيداً كلّما تكوّنت من عدد كبير من الكلمات.

يتّضح ممّا سبق أنّ جميع أنواع المركّبات المصطلحية التي ورد ذكرها في القوائم الاصطلاحية مكونة من عناصر لغوية عربية وقد ظهرت بنسب متفاوتة من نوع لآخر، لكن رغم كثرة هذه المصطلحات المركبة التي جاءت بكلمات عربية فقط، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من ظهور نوع آخر للتركيب يتمثّل في المصطلحات المركبة تركيباً مؤشّباً أو ما يُعبّر عنه عند البعض بـ: (المركّبات المؤشّبة) وهي تعني « التراكيب التي يعتمد تأليفها على عناصر لغوية عربية وأخرى أجنبية » ³، ومن الأمثلة على ذلك في الجدول رقم (05) - السابق الذكر - نذكر المصطلح الأجنبي (Affix) الذي وُضع له في القائمة الاصطلاحية الأولى: (مورفيم مصطلحي) وهو يدخل ضمن المصطلحات المركبة تركيباً مؤشّباً لأنّه يتكوّن من عنصرين اثنين؛ العنصر الأول عبارة عن عنصر لغوي أجنبي يتمثّل في (مورفيم)، أمّا العنصر اللغويّ الثاني فهو عربيّ يتمثّل في كلمة (مصطلحي)، والجمع بين هذين العنصرين اللغويّين يعطي لنا ما يسمّى بالمركّب المؤشّب. أمّا واضعو القوائم الاصطلاحية الأخرى فلم يعتمدوا في ترجمتهم لهذا المصطلح إلاّ نكليزي المتمثّل

¹ - مؤسسة إيزو التّوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ص 205.

² - Martine Guilbert, la dérivation syntagmatique dans les vocabulaires scientifiques et techniques, Acte du stage de Saint-Cloud, Strasbourg, 1970, P 129.

³ - جواد حسني سماعنه "التركيب المصطلحي طبيعته النّظرية وأنماطه التّطبيقية" ص 42.

في (Affix) على هذا النوع من التركيب بصفة خاصة ولا على وسيلة التركيب بصفة عامة، بل تمكّنوا من ترجمته بكلمة واحدة فقط؛ فوضعوا له: (الزائدة) و(المزيدات).

ومن الاختلافات الأخرى فيما يخصّ الوسيلة المعتمد عليها في وضع المصطلحات في اللغة العربية نجد (التركيب المعقد) الذي يقابله عند آخرين (المعرب) و(المصطلح المؤشّب) في آن واحد؛ ومن الأمثلة على ذلك نذكر المصطلح الإنجليزي (Phoneme) الذي تُرجم في القائمة الاصطلاحية الأولى بـ: (وحدة الصوتم الكلامي) وهو مركّب معقد لأنّه يتكوّن من أكثر من كلمتين، في حين تُرجم في القائمة الاصطلاحية الثانية بمقابلين عربيّين اثنين هما: (الصوتم) و(الفونيم)؛ فالأول مصطلح مؤشّب لأنّه يتكوّن من عنصر لغويّ عربيّ يتمثّل في (الصوت) وعنصر لغويّ أجنبيّ يتمثّل في اللاحقة (-eme) التي نُقلت إلى اللغة العربية كما هي. أمّا المقابل العربيّ الثاني المتمثّل في (الفونيم) فهو معرب والوسيلة المعتمد عليها في وضعه هي التعريب، وهي طريقة توصف عند البعض بنوع من الكسل لأنّها في الحقيقة لا تمثّل إلاّ النقل الحرفيّ الذي يُعرّف على أنّه: « تمثيل حروف أبجدية لغة ما بأبجدية لغة أخرى دون مراعاة النطق الحقيقيّ للأصوات»¹، فهذه الوسيلة المتمثلة في التعريب هي وسيلة يُستعان بها كثيرًا في حالة عدم العثور على المصطلح الأنسب وفي وقت قصير مقارنة بالوسائل الأخرى التي تحتاج إلى وقت معيّن لإيجاد المصطلح المناسب، لكن رغم ذلك لا يجب الإكثار منها لأنّ ذلك يجعلنا نستعمل مصطلحات أجنبية مكتوبة فقط باللغة العربية، وفي هذه الحالة قد تتلاشى العربية شيئًا فشيئًا ومصيرها الزوال؛ ولعلّ هذا ما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يفضّل « اللفظ العربيّ على المعرب القديم، إلّا إذا اشتهر المعرب »²؛ فالمجمع بقراره هذا لا يمنع اللجوء إلى توظيف المعرب نهائيًا بل ترك المجال مفتوحًا في بعض الحالات الخاصة كالحالة التي يكون فيها استعمال المعرب شائعًا؛ ففي هذه الحالة يصعب قلعه لأنّه دخل حلبة الاستعمال ويبقى واضحًا ومتداولًا بين الناس رغم إمكانية استحداث لفظ عربيّ قديم موجود في التراث.

¹ – Jean Maillot, la traduction scientifique et technique, Ayrolle, Paris, 1969, P 176.

² – مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934-1984)، ص 188.

2-1-4- التعبير عن المصطلح الأجنبي الواحد بعدة مصطلحات : قد ترجع معظم الاختلافات الموجودة في المقابلات العربية الموظفة في (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية التي نُشرت بعده إلى إيراد المصطلح الأجنبي الواحد بعدة مصطلحات، حيث في بعض الأحيان تحمل المعنى نفسه لكنه في حالات أخرى قد يكون المعنى مختلفاً تماماً؛ ومن ذلك مثلاً ما يلي:

- Ultimate constituent (of a term);
- Morpheme;
- Word element.

وُضعت هذه المصطلحات الأجنبية الثلاثة كمصطلح واحد ولكن معانيها مختلفة نوعاً ما؛ لذا جاءت ترجمتها إلى اللغة العربية في القائمة الاصطلاحية الأولى بثلاثة (03) مقابلات عربية وهي: (المكوّن النهائي للمصطلح)، (الصّرف والعنصر اللفظي). أمّا بقية القوائم الاصطلاحية - باستثناء القائمة الاصطلاحية الثانية- فلم توظّف من هذه المصطلحات الأجنبية الثلاثة إلا المصطلح الثاني المتمثّل في (Morpheme)، حيث وُضع له مقابلان عربيّان هما: (بادئة وصيغ/ وحدة صرفية)؛ فالمقابل العربيّ المتمثّل في (بادئة)¹ غير صحيح بدليل أنّه قد وُظّف عند بعض الباحثين الآخرين بمعنى (سابقة) وجمعها (سوابق)، في حين معنى (المورفيم / Morpheme) يختلف عن ذلك المعنى لأنّه عبارة عن أصغر وحدة دلّالة، أمّا المقابل العربيّ الثاني المتمثّل في (صيغ)² فرغم كونه مصطلحاً مؤشّراً لأنّه يتكوّن من عنصر لغويّ عربيّ مع لاحقة أجنبية (-eme) إلا أنّ معناه واضح ولاسيّما عندما أُضيفت أمامه بين قوسين عبارة (وحدة صرفية).

المتأمل في القائمتين الاصطلاحيتين الأولى والثانية يجد أنّ الكثير من المصطلحات الأجنبية لم ترد بمصطلح واحد بل جاءت بأكثر من مصطلح أجنبي واحد؛ ولعلّ هذا ما أدّى بأصحاب القوائم الاصطلاحية إلى وضع مقابل عربيّ واحد لها كما هو الحال مثلاً مع المقابل العربيّ المتمثّل في (المورفيم المصطلحي) ³ الذي وُضع لمصطلحين أجنبيّين اثنين هما:

¹ - رشل بوتن -كسنل وآخرون "المعجم المنهجيّ لعلم المصطلحات - المصطلحية" تر: عصام عمران، ص 197.

² - عبد الغني أبو العزم "تطوّر المصطلحات المعجمية والمعجماتيّة وإشكالية الوضع والترجمة" ص 42.

³ - مؤسسة إيزو التّوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ص 209.

(Terminology morpheme) و (Affix) وكأنّ اللغة العربية تعاني فعلاً من نقص في الكلمات أو المصطلحات.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فلعلّ سبب الاختلاف الكبير - بين القوائم الاصطلاحية و (معجم مفردات علم المصطلح) - من حيث المقابلات العربية يرجع من دون شكّ إلى وسيلة التركيب (Composition) التي جاءت بها حتّى المصطلحات الأجنبية؛ فإذا كان الباحثون العرب قد اختلفوا في ترجمتهم للمصطلح الأجنبي الواحد المكوّن من كلمة واحدة فقط، فإنّ المسألة تكون معقّدة عند توظيف مصطلحات أجنبية مركّبة بسيطة بمعنى ما تكوّن من كلمتين، وهكذا تزداد تعقيدا أكثر فأكثر كلّما تكوّن المصطلح الأجنبي الواحد من عدّة كلمات؛ ففي هذه الحالة نكون أمام ما يسمّى بـ (المركّب المعقّد) أو (المصطلح المركّب المعقّد).

الفصل الرابع:

مدى توظيف مصطلحات مواصفة إيزو في الملحقات الاصطلاحية.

أولاً: وضع الملحقات الاصطلاحية في الوطن العربي.

ثانياً: وصف وتحليل بعض الملحقات الاصطلاحية.

ثالثاً: تحديد العينة.

رابعاً: مدى توظيف مصطلحات مواصفة إيزو رقم (1087) في الملحقات
الاصطلاحية.

خامساً: مدى توظيف الملحقات الاصطلاحية للمقابلات العربية المقترحة في
مواصفة إيزو رقم (1087).

سادساً: نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين مواصفة إيزو رقم
(1087) والملحقات الاصطلاحية.

توطئة: بعدما تطرّقنا في الفصل الثالث من هذا البحث إلى مقارنة المصطلحات الواردة ضمن مواصفة إيزو بتلك الموظفة في القوائم الاصطلاحية، نأتي في هذا الفصل إلى إجراء مقارنة أخرى بين المصطلحات وتكون في هذه المرة بين مصطلحات المواصفة وتلك المصطلحات المستعملة في الملحقات الاصطلاحية. لكن قبل أن نشرع في هذه المقارنة لا بدّ أن نقوم أولاً بسرد جميع الملحقات الاصطلاحية حسب تاريخ ظهورها، وبعد ذلك تأتي مرحلتا الوصف والتحليل لبعض الملحقات الاصطلاحية، وأخيراً نجري مقارنة بين مواصفة إيزو والملحقات الاصطلاحية، وهذا بطبيعة الحال لا يتم إلا بعد حصر العينة المناسبة للدراسة.

أولاً: وضع الملحقات الاصطلاحية في الوطن العربي : نظراً لكون ميدان علم المصطلح ميداناً متداخلاً التخصصات (Domaine interdisciplinaire) فقد تمّ الاطلاع على أكثر من مائة وخمسين (150) كتاباً؛ منها ما هو مختصّ في علم المصطلح في حدّ ذاته، ومنها ما ينتمي إلى تلك العلوم القريبة إليه أو تلك التي يتقاطع معها كثيراً نحو المعجمية، علم الدلالة، اللسانيات والمعلوماتية... إلخ. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أننا لم نأخذ بعين الاعتبار جميع الكتب المؤلفة في الوطن العربي، بل وقع اختيارنا على الكتب التي تناولت ضمن إحدى مباحثها أو فصولها ما يتعلّق بقضايا علم المصطلح، لكن حتّى في هذه الحالة لم نعتد عليها كلّها وإنّما ركّزنا فقط على تلك الحاملة للملحقات الاصطلاحية. وبعبارة أخرى فقد أخذنا في الحسبان تلك الكتب التي جاءت مذيّلة بقائمة من المصطلحات في الأخير.

والغرض الأساس من حصر جميع الكتب المتضمّنة للملحقات الاصطلاحية هو دراسة ما ورد فيها من مصطلحات وذلك عن طريق إجراء مقارنة بينها وبين مواصفة إيزو التوصية رقم (1087)، وهذا بطبيعة الحال لا يكون على جميع الأصعدة بل على مستوى الوضع والاستعمال فقط.

1- قائمة الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية: بعدما تصفّحنا جميع الكتب العربية المتعلقة بعلم المصطلح أو العلوم القريبة إليه، توصلنا إلى أنّ عدد الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية يقدر باثنين وخمسين (52) كتاباً. ومما ينبغي أن يُعلم في حصرنا لهذه الكتب هو أنّنا لم نقتصر على ما هو متوفّر في مكتبتنا الجزائرية فقط، بل قمنا بزيارة بعض الجامعات العربية المتواجدة في

العالم العربيّ كتونس، المغرب، الأردن والقاهرة، كما استقدنا كثيرًا من بعض المكتبات القيّمة التابعة لهذه البلدان، وخاصة مكتبة آل سعود ومكتبة مكتب تنسيق التعريب بالرباط (المغرب)، مكتبة الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك. أضف إلى ذلك مكتبة مجمع اللغة العربيّة الأردني التي تتوفّر على كتب قيّمة وخاصة النادرة منها.

ولعلّ أوّل ملحق اصطلاحيّ متضمّن لمصطلحات علم المصطلح يرجع تاريخ ظهوره إلى سنة 1966، وذلك ضمن كتاب جان كانتينو الموسوم ب: (دروس في علم أصوات العربيّة)، وقد قام بترجمته إلى اللغة العربيّة صالح القرمادي.

أمّا آخر سنة توقّفنا عندها بخصوص الكتب الحاملة للملحق الاصطلاحيّ في ميدان علم المصطلح فهي تتمثّل في سنة 2018، وقد ظهر فيها ملحقان اصطلاحيان اثنان؛ الأوّل ضمن كتاب ألفرد بيستون المعنون ب: (اللغة العربيّة الفصحى المعاصرة) وهو عبارة عن كتاب مترجم، وقد قام بترجمته إلى اللغة العربيّة محمّد جواد النوري. أمّا الثّاني فهو عبارة عن كتاب مؤلّف تأليفًا عربيًا ويتمثّل في ذلك الملحق الاصطلاحيّ الذي ذيل به إيهاب سعد شاطر كتابه الموسوم ب: (المصطلحات الدلالية بين التّراث وعلم اللغة الحديث).

ممعّن النّظر بخصوص تاريخ ظهور أوّل ملحق اصطلاحيّ وتاريخ ظهور آخر ملحق اصطلاحي، يجد أنّ الكتب المتضمّنة للملحق الاصطلاحيّ - في ميدان علم المصطلح - نُشرت في فترة زمنيّة تحدّد بثلاثة وخمسين (53) سنة، وهو ما يعادل كتاب واحد في السّنة وهو عدد قليل جدًّا ولاسيّما لكون هذه الكتب تنتمي إلى عدّة علوم يتقاطع معها علم المصطلح.

وفيما يلي قائمة الكتب الحاملة للملحق الاصطلاحيّ في ميدان علم المصطلح، وهي مرتّبة في الجدول رقم (06) التّالي حسب تاريخ نشرها، وذلك من سنة 1966 إلى سنة 2018.

الجدول رقم (06): قائمة الكتب الحاملة للملحق الاصطلاحي المتعلقة بعلم المصطلح.

عنوان الكتاب	المؤلف	المترجم	دار النشر/ بلد النشر	سنة النشر/ الطبعة	صفحات الملحق الاصطلاحي	لغات الملحق الاصطلاحي
1- علم اللغة؛ مقدّمة للقارئ العربي	محمود السّعران	/	دار النّهضة العربية (بيروت)	(دت) (دط)	380-353	عربي - إنكليزي (مجرّد من الشّرح)
2- دروس في علم أصوات العربية	جان كانتينو	صالح القرماي	مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (تونس)	1966 (دط)	217-207	فرنسي - عربي (مجرّد من الشّرح)
3- أسس علم اللغة	ماريو باي	أحمد مختار عمر	جامعة طرابلس	1973 (دط)	313-289	إنكليزي - عربي (مجرّد من الشّرح)

4- مدخل إلى علم اللغة	محمود فهمي حجازي	/	دار الثقافة	1978 (ط1)	186-176	إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
5- مبادئ اللسانيات العامة	أندريه مارتيني	أحمد الحمو	المطبعة الجديدة (دمشق)	1984 1985- (دط)	222-215	فرنسي - ألماني - عربي (مجرد من الشرح)
6- دروس في الألسنية العامة	فردينان دي سوسير	صالح القرمادي محمد الشاوش محمد عجينة	الدار العربية للكتاب	1985 (دط)	387-369	عربي - إنكليزي - فرنسي (مجرد من الشرح)
7- علم الدلالة	ف. بالمر	مجيد عبد الحليم الماشطة	الجامعة المستنصرية	1985	257-244	عربي - إنكليزي إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
8- المصطلحية: مقدمة في علم المصطلح	علي القاسمي	/	الجمهورية العراقية	1985 (ط1)	260-210	إنكليزي - فرنسي - عربي (مرفق بالشرح)
9- اللغة العربية والحاسوب (دراسة بحثية)	نبيل علي	/	/	1988 (دط)	569-551	عربي - إنكليزي (مجرد من الشرح)

10- علم اللغة العام	فردينان دي سوسور	يونييل يوسف عزيز	بيت الموصل	1988 (دط)	270-256	عربي - إنكليزي (مجرد من الشرح)
11- مدخل إلى الألسنية (مع تمارين تطبيقية)	بول فابر كريستيان بايلون	طلال وهبه	المركز الثقافي العربي (بيروت)	1992 (ط1)	241-237	عربي فقط (مجرد من الشرح)
12- في الكلمة (في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة)	الطيب البكوش وصالح الماجري	/	دار الجنوب (تونس)	1993 (دط)	145-115	عربي - فرنسي فرنسي - عربي (مجرد من الشرح)
13- الكلمة دراسة لغوية معجمية	حلمي خليل	/	دار المعرفة الجامعية (إسكندرية)	1993 (ط2)	173-169	إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
14- مدخل إلى علم اللغة	محمد علي الخولي	/	دار الفلاح (الأردن)	1993 (دط)	220-216	عربي فقط (مجرد من الشرح)
15- وظيفة الألسن وديناميتها	أندريه مارتينييه	نادر سراج	دار المنتخب العربي (بيروت-لبنان)	1996 (ط1)	291-283 301-293	فرنسي - عربي عربي - فرنسي (مجرد من الشرح)

16- مسائل في المعجم	إبراهيم بن مراد	/	دار الغرب الإسلامي (بيروت)	1997 (ط1)	270-262	عربي - فرنسي (مجرد من الشرح)
17- مقدّمة لنظرية المعجم	إبراهيم بن مراد	/	دار الغرب الإسلامي (بيروت)	1997 (ط1)	213-185	عربي - فرنسي - إنكليزي (مجرد من الشرح)
18- دراسات في اللغة والمعاجم	حلمي خليل	/	دار النهضة العربية (بيروت)	1998 (ط1)	518-507	إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
19- علم الدلالة	أحمد مختار عمر	/	عالم الكتب (القاهرة)	1998 (ط5)	279-272	إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
20- مدخل إلى علم اللغة النصي	فولفجانج هاينه من +ديتر فيهفيجر	فالح بن شبيب العجمي	جامعة الملك سعود (الرياض)	1999 (ط1)	459-451	عربي فقط (مجرد من الشرح)
21- اتجاهات البحث اللساني	ميلكا إفيتش	سعد عبد العزيز مصطلوح + وفاء	المجلس الأعلى للثقافة	2000 (ط1)	493-475	إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)

كامل فايد					
22- علم الدلالة (علم المعنى)	محمد علي الخولي	/	دار الفلاح (الأردن)	2001 (ط1)	240-237 عربي - إنكليزي (مجرد من الشرح)
23- القضايا الأساسية في علم اللغة	كلوس هيشن	سعيد حسن بحيري	مؤسسة المختار (القاهرة)	2003 (ط1)	225-207 ألماني - عربي (مجرد من الشرح)
24- المعاجم عبر الثقافات: دراسات في المعجمية	ر. ر. ك. هارتمان	محمد محمد حلمي هليل	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	2004 (ط1)	391-375 إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
25- المعجمية: مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها	محمد رشاد الحمزاوي	/	مركز النشر الجامعي (تونس)	2004	444-429 فرنسي - إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
26- علم اللغة المعاصر: مقدمات وتطبيقات	يحيى عابنة +أمنة الزعبي	/	دار الكتاب الثقافي (الأردن)	2005 (دط)	160-148 عربي - إنكليزي (مجرد من الشرح)
27- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث	إيناس كمال الحديدي	/	دار الوفاء (الإسكندرية)	2006 (ط1)	211-199 إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)

28- الكلمة في اللسانيات الحديثة	عبد الحميد عبد الواحد	/	مكتب الأدب المغربي (تونس)	2007 (ط1)	262-259 266-263	فرنسي - عربي عربي - فرنسي (مجرد من الشرح)
29- اللسانيات النشأة والتطور	أحمد مومن	/	ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)	2007 (ط3)	298-285	إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
30- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات	ماري نوال غاري بريور	عبد القادر فهم الشيباني	(الجزائر)	2007 (ط1)	111-10	فرنسي - عربي (مرفق بالشرح)
31- المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية	محمد محمد يونس علي	/	دار المدار الإسلامي (لبنان)	2007 (ط2)	479-465	عربي فقط (مجرد من الشرح)
32- علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية	علي القاسمي	/	مكتبة لبنان ناشرون (لبنان)	2008 (ط1)	788-763	إنكليزي - فرنسي - عربي (مرفق بالشرح)

33- معجم دراسات الترجمة	مارك شتلويرث مويرا كوى	جمال الجزيري	المركز القومي للتّرجمة (القاهرة)	2008 (ط1)	447-380	إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
34- التّرجمة والمصطلح: دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النّقد الجديد	السّعيد بوطاجين	/	منشورات الاختلاف (الجزائر)	2009 (ط1)	224-218	فرنسي - عربي (مجرد من الشرح)
35- المعنى في علم المصطلحات	هنري بيجوان وفيليب توارون	ريتا خاطر	المنظّمة العربيّة للتّرجمة (لبنان)	2009 (ط1)	408-377	عربي - فرنسي (مرفق بالشرح)
36- دراسات في علم اللّغة النّفسي	داود عبده	/	دار جرير (الأردن)	2010 (ط1)	103-113 122-115	عربي - إنكليزي إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)
37- المصطلح العلميّ في اللّغة العربيّة عمقه التّراثي وبعده المعاصر	رجاء وحيد دويدري	/	دار الفكر (دمشق)	2010 (ط1)	415-408	إنكليزي - عربي (مجرد من الشرح)

38- آفاق اللسانيات، دراسات- مراجعات- شهادات، تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى.	مجموعة مؤلفين	مراجعة: هيثم سرحان	مركز دراسات الوحدة العربية	2011 (ط1)	543-560	عربي فقط (مجرد من الشرح)
39- التوليد المعجمي في اللغة العربية	أندري رومان	محمد أمطوش	عالم الكتب الحديث (الأردن)	2012 (ط1)	239-248	فرنسي- عربي (مجرد من الشرح)
40- صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث	هشام خالدي	/	دار الكتب العلمية (لبنان)	2012 (ط1)	219-236	عربي- فرنسي (مجرد من الشرح)
41- علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة	سمير شريف استيتية	/	دار وائل (الأردن)	2012 (ط1)	852-819 858-853	عربي فقط إنكليزي فقط (مجرد من الشرح)
42- علم المصطلح مبادئ وتقنيات	ماري- كلود لوم	ريما بركة	المنظمة العربية للترجمة (لبنان)	2012 (ط1)	377-392	عربي- فرنسي (مرفق بالشرح)

43- في المصطلح النّقي: دراسة ومعجم	أحمد مطلوب	/	مكتبة لبنان ناشرون (لبنان)	2012 (ط1)	297-281	عربي فقط (مجرد من الشّرح)
44- المعجميّة وعلم الدّالة المعجمي: مفاهيم أساسيّة	آلان بولغير	هدى مقتّص	المنظّمة العربيّة للتّرجمة (لبنان)	2012 (ط1)	308-289	عربي - فرنسي (مرفق بالشّرح)
45- المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصّيغة	مانويل سيليكو نسيساو	محمّد أمطوش	عالم الكتب الحديث (الأردن)	2012 (ط1)	240-229	فرنسي - عربي (مجرد من الشرح)
46- النّظريّات اللّسانيّة الكبرى: من النّحو المقارن إلى الدّرائعيّة	ماري آن بافو جورج إليا سرفاتي	محمّد الرّاضي	المنظّمة العربيّة للتّرجمة (لبنان)	2012 (ط1)	403	عربي - فرنسي (مرفق بالشّرح)
47- المصطلح اللّسانيّ وتأسيس المفهوم	خليفة الميساوي	/	دار الأمان (المغرب)	2013 (ط1)	254-249	عربي - فرنسي - إنكليزي (مجرد من الشّرح)
48- سوسير أو أصول البنيويّة	جورج مونان	جواد بنيس	مؤسّسة الرّحاب الحديثة (لبنان)	2015 2016- (ط1)	123-111	فرنسي - عربي (مجرد من الشّرح)

49- علم الدلالة: كتاب مدرسي	مونیکا شقارتس جينت شور	سعيد حسن بحيرى	مكتبة زهراء الشرق (القاهرة)	2016 (ط1)	316-304	ألماني - عربي (مرفق بالشرح)
50- الكلمة: دراسة في اللسانيات المقارنة	محمد الهادي عياد	/	مركز النشر الجامعي (تونس)	2017 (ط2)	753-743	فرنسي - عربي (مجرد من الشرح)
51- اللغة العربية الفصحى المعاصرة	ألفرد بيستون	محمود جواد النوري	دار الكتب العلمية (لبنان)	2018 (ط1)	310-296	إنجليزي - عربي (مجرد من الشرح)
52- المصطلحات الدلالية بين التراث وعلم اللغة الحديث	إيهاب سعد شفطر	/	عالم الكتب الحديث (الأردن)	2018 (ط1)	363-357	عربي فقط (مجرد من الشرح)

2- ملاحظات حول الجدول رقم (06): يُظهر لنا الجدول رقم (06) السابق الذكر جميع الكتب الحاملة للملحق الاصطلاحي المتعلقة بميدان علم المصطلح، وهي مرتبة ترتيباً زمنياً حسب تاريخ نشرها، فكان الترتيب إذن من سنة 1966 إلى سنة 2018، حيث تعتبر سنة 1966 السنة التي نُشر فيها أول كتاب مذيّل بقائمة من المصطلحات في الأخير وهو ذلك الكتاب الذي قام صالح القرمادي بترجمته إلى اللغة العربيّة بعنوان: (دروس في علم أصوات العربيّة) ومؤلفه الأصلي هو جان كانتينو. أمّا سنة 2018 فهي السنة التي ظهر فيها آخر الكتب الحاملة للملحق الاصطلاحي وكان عددها اثنان هما: كتاب ألفرد بيستون الموسوم بـ: (اللغة العربيّة الفصحى المعاصرة)، وقد تُرجم إلى اللغة العربيّة على يد محمّد جواد النوري. أمّا الكتاب الثاني فهو معنون بـ: (المصطلحات الدلالية بين التّراث وعلم اللغة الحديث) وهو من تأليف إيهاب سعد شفطر.

المتأمل في الجدول رقم (06) يجد أننا خالفنا هذا الترتيب في حالة واحدة فقط، وهي تتمثل في كتاب محمود السّعران المعنون بـ: (علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي)، فهو في الحقيقة ليس أول كتاب ظهر فيه ملحق اصطلاحي، لكن نظراً لعدم وجود تاريخ نشره فقد وضعناه في الأول. يلخّص لنا العمود الأول من هذا الجدول عناوين الكتب المتضمّنة للملحق الاصطلاحي وهي تنتمي إلى عدّة علوم يتقاطع معها علم المصطلح نحو: اللسانيّات، المعجميّة، علم الدلالة، علم المفردات، علم النّحو، التّرجمة... إلخ. أضف إلى ذلك بعض الملحق الاصطلاحي التي ظهرت ضمن كتب علم المصطلح؛ فهذا التّنوع من حيث المجالات التي تنتمي إليها هذه الكتب من شأنه أن يجعل المدونة ثرية ولاسيّما لكون بعض هذه الكتب قام بوضعها كبار الباحثين البارزين كما هو الحال بالنّسبة إلى علي القاسمي في علم المصطلح، محمّد رشاد الحمزاوي في المعجميّة وأحمد مختار عمر في علم الدلالة.

أمّا العمودان الثاني والثالث فهما يُظهران لنا أسماء المؤلّفين والمترجمين؛ حيث توصّلنا بعد إحصاء جميع هذه الكتب الحاملة للملحق الاصطلاحي المتعلقة بعلم المصطلح إلى أنّ نسبة

الكتب المترجمة¹ تقدّر بـ 44.23% وهي أقلّ بقليل من نسبة الكتب المؤلفة تأليفاً عربياً؛ إذ تقدّر هذه الأخيرة بنسبة: 53.84% وهي نسبة تفوق النّصف بقليل من مجموع الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية.

ولعلّ السّبب في هذا التقارب الموجود بين نسبة الكتب المترجمة ونظيرتها المؤلفة تأليفاً عربياً يرجع إلى كون الكتب الأولى التي صدرت مباشرة بعد ظهور هذا العلم المتمثّل في علم المصطلح كانت مترجمة عن لغات أخرى، ونظراً لعدم وجود دليل أو معجم يُستند إليه في التّرجمة، فقد عمد مترجمو هذه الكتب إلى وضع ملحقات اصطلاحية في أواخر الكتب لتسهيل الرجوع إلى تلك المصطلحات المذكورة في المتن هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد قام المؤلفون العرب أيضاً بتذليل كتبهم بقوائم من المصطلحات؛ والعلّة في ذلك ترجع من دون شكّ إلى تلك الفوضى المصطلحية التي عمّت تقريباً مختلف حقول المعرفة، فخوفاً من الوقوع في تضارب فيما يخصّ بعض المصطلحات ولاسيّما تلك الغامضة أو تلك التي لم تترجم بعد إلى اللّغة العربيّة قام أصحاب هذه الكتب بوضع ملحقات اصطلاحية لتسهيل مهمّة الاهتداء إليها.

كلّ هذا جعل نسبة الكتب المترجمة تكاد تقترب من نسبة الكتب المؤلفة تأليفاً عربياً؛ وهذا شيء جدّ إيجابي لأنّ مصطلحات ميدان علم المصطلح لم تحظ بعد بمعجم خاصّ بها. فهذه النّسبة إذن لا تُفسّر إلّا بوجود وعي كبير لدى المؤلفين العرب لأنّ قضية المصطلحات الموحّدة لا تتعلّق بالفرد الواحد بقدر ما تتعلّق بتضافر الجهود؛ وبالتالي هذا التّنوع بخصوص الكتب المترجمة والكتب المؤلفة تأليفاً عربياً من شأنه أن يضع حدّاً للفوضى المصطلحية.

وبالإضافة إلى مجيء الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية متنوّعة من حيث التّأليف والتّرجمة، جاءت أيضاً متنوّعة ومتعدّدة من حيث دور النّشر، حيث يتّضح من خلال الجدول رقم (06) السّابق الذّكر أنّ عيّنة البحث تشمل على عدد كبير من البلدان العربيّة نحو: لبنان، تونس، ليبيا، سوريا، العراق، الإسكندرية، الأردن، مصر، السّعودية، الجزائر، المغرب. تمثّل هذه البلدان المغرب العربيّ (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب...)، والمشرق العربيّ (لبنان، سوريا،

¹ - للعلم فقد بلغ عدد الكتب المترجمة ثلاثة وعشرين (23) كتاباً، في حين يقدّر عدد الكتب المؤلفة تأليفاً عربياً بثمانية وعشرين (28) كتاباً فالفارق بينهما إذن يكمن في خمسة (05) كتب فقط.

العراق... إلخ)، فهذا التتّوع من شأنه أن يعمّم الفائدة وبالتالي التّوصّل إلى نتائج أكثر مصداقية بخصوص واقع استعمال مصطلحات علم المصطلح في الوطن العربيّ.

أمّا بالنسبة للغات الملحقات الاصطلاحية التي ذُلت بها هذه الكتب، فقد جاءت متنوّعة هي الأخرى ومتعدّدة ويمكن تصنيفها بصفة عامّة إلى ثلاث (03) مجموعات كالتّالي:

لغة واحدة: لم تأت الملحقات الاصطلاحية الواردة في الجدول رقم (06) - السابق الذّكر - بلغة واحدة إلّا في عدد قليل فقط يتمثّل في سبعة (07) كتب¹، واللّغة الوحيدة التي وردت بها مصطلحات هذه الملحقات الاصطلاحية هي اللّغة العربيّة فقط، ونظرًا لكون المصطلحات الأجنبيّة لم تُترجم إلى اللّغة العربيّة بمقابل عربيّ واحد، فهذا النّوع من الملحقات الاصطلاحية يصعب فيه العثور على المصطلح الذي نحن بصدد البحث عنه من جهة، ومن جهة أخرى لا نعرف المصطلحات الأجنبيّة المرافقة لها؛ لذا يُستحسن عدم إدخال هذا النّوع من الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية في مدونة البحث.

لغتان اثنتان: لقد جاءت معظم المصطلحات الواردة في الملحقات الاصطلاحية المدونة في الجدول رقم (06) بلغتين اثنتين، لكن ما ينبغي أن نشير إليه هو أنّ لغة المداخل مختلفة؛ حيث تراوحت بين أربع (04) لغات هي: العربيّة، الإنگليزيّة، الفرنسيّة والألمانيّة. من الملحقات الاصطلاحية التي كانت لغة مداخلها هي اللّغة العربيّة نذكر على سبيل المثال لا الحصر الملحق الاصطلاحيّ المرفق بكتاب محمود السّعران الموسوم بـ: (علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ).

ومن الملحقات الاصطلاحية التي كانت فيها اللّغة الإنكليزيّة هي لغة مداخلها نجد مثلاً ذلك الملحق الاصطلاحيّ الذي ذيل به محمود فهمي حجازي كتابه المعنون بـ: (مدخل إلى علم اللّغة).

أمّا الملحقات الاصطلاحية التي كانت لغة مداخلها هي اللّغة الفرنسيّة، فقد وردت بنسبة قريبة جدًّا من نسبة الملحقات الاصطلاحية التي جاءت لغة مداخلها باللّغة الإنكليزيّة؛ ومن الأمثلة على ذلك نجد: الملحق الاصطلاحيّ المرفق بكتاب أندريه مارتي الموسوم بـ: (وظيفة الألسن وديناميّتها) وقد قام بترجمته إلى اللّغة العربيّة نادر سراج.

¹ - هذه الكتب السبعة هي تلك الكتب التي أرقامها في الجدول رقم (06) هي: (11، 14، 20، 31، 38، 43، 52) على التّوالي.

إذا كان عدد الملحقات الاصطلاحية التي كانت لغة مداخلها هي اللغة الإنكليزية أو اللغة الفرنسية كبيراً جداً، فإن الأمر بالنسبة للملحقات الاصطلاحية التي جاءت مداخلها الاصطلاحية باللغة الألمانية لا يتجاوز ملحقين اثنين وهما يتمثلان في الملحقين الاصطلاحيين المرفقين بالكتابين اللذين قام بترجمتهما إلى اللغة العربية سعيد حسن بحيري؛ فالكتاب الأول عنوانه: (القضايا الأساسية في علم اللغة) وهو من تأليف كلاوس هيشن، أما الثاني فهو من تأليف مونیکا شقارتس وجينيت شور وهو بعنوان: (علم الدلالة كتاب مدرسي).

ثلاث (03) لغات: المتأمل في الجدول رقم (06) - السابق الذكر - يجد أن عدد الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية التي جاءت بثلاث (03) لغات قليل مقارنة بعدد الكتب التي وردت مصطلحاتها بلغتين اثنتين، فهذا العدد القليل هو نفسه مع عدد الملحقات الاصطلاحية التي جاءت بلغة واحدة وهو يقدر بسبعة (07) كتب فقط، ومن أمثلة ذلك كتاب علي القاسمي الموسوم بـ: (المصطلحية؛ مقدمة في علم المصطلح)، وكتاب فردينان دي سوسير المعنون بـ: (دروس في الألسنية العامة) الذي قام بترجمته إلى اللغة العربية مجموعة من الباحثين هم: صالح القرمادي، محمد الشاوش ومحمد عجينة.

وبالإضافة إلى التنوع من حيث اللغات التي جاءت بها مصطلحات هذه الملحقات الاصطلاحية، فقد كانت أيضاً متنوعة من حيث عدد المسارد الموظفة فيها، حيث تبين لنا أن معظم الملحقات الاصطلاحية لم تكتف بالمسرد الواحد؛ وهذا من شأنه أن يذلل الصعوبات فيما يخص عملية البحث عن المصطلحات.

ولعل ما يميز أيضاً هذه الملحقات الاصطلاحية هو كون البعض منها لم تكن مجرد قائمة من المصطلحات الأجنبية مع ذكر ما يقابلها باللغة العربية، بل جاءت مرفقة بالشرح وهذا شيء إيجابي يجعل منها معاجم مختصة؛ لأن مصطلحات هذا العلم المتمثل في علم المصطلح (Terminologie) متقاربة ومتداخلة فيما بينها وما يزيل الغموض والالتباس الذي يكتنفها هو تلك التعريفات أو الشروحات المرفقة بها. ومن الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية التي أضاف فيها أصحابها الشرح المناسب للمصطلحات نذكر على سبيل المثال كتاب ألان بولغير المترجم إلى اللغة العربية على يد هدى مقتص وهو بعنوان: (المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية)،

وكتاب (النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية) الذي قام بترجمته إلى اللغة العربية محمد الراضي، أما المؤلفان الأصلان له فهما: ماري آن بافو (Marie-Anne Paveau) وجورج إليا سرفاتي (Georges-Elia Sarfati).

ولعل ما جعل واضعي هذه الملحقات الاصطلاحية لم يكتفوا بذكر المصطلحات الأجنبية ومقابلاتها العربية فقط هو كون هذه الكتب المذيلة بالملحقات الاصطلاحية ليست مؤلفة تأليفاً عربياً بل هي مترجمة عن لغات أخرى، لأنه في بعض الأحيان قد لا يجد المترجم الكلمات أو المصطلحات المناسبة، لذا يعتمد إلى إرفاق المصطلحات ببعض التعريفات كي تكون واضحة المعالم.

ثانياً: وصف وتحليل بعض الملحقات الاصطلاحية: نظراً لكون بعض الملحقات الاصطلاحية

ظهرت ضمن الكتب المختصة في علم المصطلح، والبعض الآخر ظهر في الكتب التي تنتمي إلى بعض العلوم القريبة إلى هذا العلم؛ فإننا نكتفي في هذا العنصر بوصف وتحليل بعض الملحقات الاصطلاحية التي ورد ذكرها ضمن كتب علم المصطلح، وبعبارة أخرى فهذا يعني أننا لن نقوم بوصف وتحليل جميع الملحقات الاصطلاحية الخاصة بعلم المصطلح، بل نأخذ بعين الاعتبار بعض الكتب التي احتوت في عناوينها على كلمة (علم المصطلح) أو إحدى المقابلات العربية المتعلقة بمصطلح (Terminologie)؛ نحو: المصطلحية وعلم المصطلحات...إلخ. ولما كان الأمر كذلك، فعدد الكتب - الحاملة للملحقات الاصطلاحية - التي سنقوم بعرضها ودراستها يُقدّر بأربعة (04) كتب فقط وهي كالتالي:

- أ - المصطلحية: مقدمة في علم المصطلح لعلي القاسمي.
- ب - علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية لعلي القاسمي.
- ت - المعنى في علم المصطلحات لهنري بيجوان وفيليب توارون، تر: ريتا خاطر.
- ث - علم المصطلح: مبادئ وتقنيات لماري كلود - لوم، تر: ريما بركة.

1- الملحق الاصطلاحي الأول: من كتاب (المصطلحية: مقدّمة في علم المصطلح): يرجع

ظهور هذا الملحق الاصطلاحي إلى سنة 1985 وكان ذلك ضمن الموسوعة الصغيرة لعلّي القاسمي التي جاءت بعنوان: (المصطلحية؛ مقدّمة في علم المصطلح). أمّا الطّبعة الثّانية من هذا الكتاب فقد ظهرت سنة 1987 أي بعد سنتين من ظهور الطّبعة الأولى . ورد هذا الملحق الاصطلاحي في الفصل السادس من هذا الكتاب وكان عنوانه: (مصطلحات علم المصطلح). لم يأت هذا الملحق الاصطلاحي على شكل قائمة من المصطلحات فقط، بل استهلّه بمقدّمة أشار فيها إلى أوّل عمل اصطلاحي ظهر في هذا المجال، وهو من إنجاز اللّجنة التّقنيّة رقم (37) المختصّة بالمصطلحات في المنظّمة الدّولية للتّقييس (ISO) سنة 1969¹، لكن مع التّقدّم العلمي وظهور المستجدّات قرّرت اللّجنة الكندية الاستشارية التّابعة لها - وهي تتكوّن من خبراء دائرة اللّغة الفرنسيّة بكندا- إعداد مشروع توصية جديدة بشأن المصطلحات المتعلّقة بعلم المصطلح؛ وهذا ما تمّ إنجازه فعلاً سنة 1979.

قام علي القاسمي بتعديل هذه التّوصية الجديدة وقد ذيل بها كتابه الموسوم ب: (المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح)، وهذا ما عبّر عنه بقوله: « ولأغراض هذا الكتاب أقدم فيما يلي ترجمة معدّلة لمشروع التّوصية الجديدة علماً بأنّ المداخل رُتّبت بحسب المفاهيم، وأنّ المقابلات الإنكليزيّة والفرنسيّة وُضعت أمامها »². فالترتيب المعتمد عليه في هذا الملحق الاصطلاحي هو التّرتيب حسب المفاهيم، وهو يشبه تماماً ما قام به عصام عمران أثناء ترجمته للمعجم المنهجيّ لعلم المصطلحات، لكن هذا لا يعني أنّ المصطلحات الواردة في كلّ منهما هي نفسها، بل جاءت مختلفة لأنّ طبيعة العمل المترجم مختلفة؛ حيث قام عصام عمران بترجمة معجم فرنسيّ من تأليف مجموعة من الباحثين على رأسهم رشل بوتن - كسل (Rachel Boutin-Quesnel)، في حين قام علي القاسمي بترجمة وتعديل التّوصية الجديدة لمصطلحات علم المصطلح؛ هذا ما جعل المصطلحات الواردة فيهما مختلفة.

¹ - علي القاسمي، المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح، ص 210.

² - المرجع نفسه، ص 210.

زوّد علي القاسمي المصطلحات التي وظّفها في هذا الملحق الاصطلاحيّ بالتّعريفات المناسبة لها، وهي تختلف طولاً وقصراً من مصطلح لآخر، ولعلّ أول ملاحظة لفتت انتباهنا بخصوص هذه التعريفات هي فيما يتعلّق بالتّعريف الذي أرفقه القاسمي بالمصطلح الأجنبيّ (Terminologie) الذي ترجمه بـ: المصطلحيّة/ علم المصطلح¹، فهنا قدّم لنا مقابلين عربيين اثنين لكن وضع لهما تعريفاً واحداً؛ فهذا دليل قاطع على أنّ القاسمي في بداية تأليفه في ميدان علم المصطلح لم يفرّق بين (المصطلحيّة) و(علم المصطلح)، بل تقطّن إلى ذلك فيما ألفه بعد ذلك، وهذا بطبيعة الحال أمر معقول في البداية؛ المهمّ أنّه تراجع عن ذلك ونبّه إليه في أعماله اللاحقة.

ممّن النّظر في المصطلحات الواردة في هذا الملحق الاصطلاحيّ يجد أنّها مزيج بين المصطلحات المفردة والمصطلحات المركّبة، لكنّه لم يوظّف كثيراً المصطلحات المركّبة كما هو الحال بالنّسبة للقوائم الاصطلاحية التي سبق أن تحدّثنا عنها في الفصل الثالث من هذا البحث، فهذا يوحي إلى كون القاسمي أخذ بما نصّت عليه المجامع اللّغوية؛ حيث يُفضّل دائماً أن يرد المصطلح بأقلّ عدد ممكن من الكلمات كلّما أمكن ذلك. ونظراً لعدم اعتماده على المصطلحات المركّبة بصفة كبيرة، فإنّ عدد المصطلحات التي قام بتقريعها من المصطلح الأساس الواحد هو قليل جدّاً، ومن ذلك مثلاً تقريعه تسعة (09) مصطلحات من المصطلح الأساس (معجم)؛ نحو: معجم لغوي، معجم محيط ومعجم موسوعي.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد وظّف القاسمي أحياناً بعض الكلمات العامّة مثل: سبب، جزء، كلّ، ملاحظة، شاهد، طلب. فهذا يعني أنّه لم يوظّف فقط المصطلحات، ولعلّ هذا ما يؤاخذ عليه لأنّ الكلمة تحتل عدّة معانٍ، في حين المصطلح يتميّز بأحادية الدلالة. كما لجأ إلى التكرار من غير قصد في بعض الأحيان حيث كان يذكر المصطلح بصيغة الإفراد نحو: مصطلح (قائمة) ثمّ يذكره في مكان آخر بصيغة الجمع أي (القوائم).

ولعلّ ما يلفت الانتباه في هذا الملحق الاصطلاحيّ هو كون بعض المقابلات العربيّة وُضعت لأكثر من مصطلح أجنبيّ واحد مثلاً هو الحال بالنّسبة للمقابل العربيّ (نتيجة) الذي وضعه

¹ - علي القاسمي، المصطلحيّة مقدّمة في علم المصطلح، ص 217.

القاسمي لمصطلحين أجنيين؛ هما: (Effet) و (Propre) وكأنّ اللّغة العربيّة فقيرة من حيث المصطلحات، أليست هي من نُعتت بالتّرادف رغم كون هذا الأخير غير مطلق بطبيعة الحال. وخلاصة القول، انفرد علي القاسمي في ملحقه الاصطلاحيّ هذا ببعض المصطلحات التي تبدو لنا للوهلة الأولى غير مقبولة وغير مستساغة، لكن رغم ذلك يبقى لهذا الملحق الاصطلاحيّ ما يميّزه ويجعله عملاً فريداً من نوعه لأنّه من وضع جهد فردي لا جماعي، أضف إلى ذلك أنّه أوّل ملحق اصطلاحيّ ظهر في ميدان علم المصطلح.

2- الملحق الاصطلاحيّ الثّاني: من كتاب (علم المصطلح: أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة):

بعد مرور أكثر من عشرين (20) سنة على ظهور أوّل ملحق اصطلاحيّ في ميدان علم المصطلح لعلي القاسمي، يظهر ملحق اصطلاحيّ آخر للباحث نفسه سنة 2008 وذلك ضمن كتابه المعنون: (علم المصطلح أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة)، وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصّد هو أنّ هذا الملحق الاصطلاحيّ هو عبارة عن ترجمة لتلك التّوصية التي قامت بها المنظّمة العالمية للتّقييس إيزو (ISO)، وقد عبّر عن ذلك علي القاسمي بقوله: « ونحن نعتدّ هنا ترجمة التّوصية التي أنجزها الأستاذ الدّكتور عبد اللّطيف عبيد لفائدة المعهد القوميّ للمواصفات والملكيّة الصّناعية بتونس، مع مراجعتنا وتعديلاتنا لهذه التّرجمة »¹. ومما ينبغي أن يُعلم هو أنّ القاسمي ليس هو الذي قام بهذه التّرجمة لأوّل مرّة بل قام فقط بتعديلها ومراجعتها.

وزيادة عن ذلك، فهذا الملحق الاصطلاحيّ سبق أن ذيل به القاسمي كتابا آخر قبل هذا الكتاب، ويتمثّل فيما عنونه بـ: (المصطلحيّة مقدّمة في علم المصطلح) ولعلّ ما يؤكّد كلامنا أكثر هو كون عنوان هذين الملحقين الاصطلاحيين هو نفسه وقد جاء كالآتي: (مصطلحات علم المصطلح)، لكن رغم ذلك فمعن النّظر فيهما يجد أنّهما يختلفان كثيراً، وقد علّل القاسمي سبب هذا الاختلاف بذلك النّظور الذي مسّ المصطلحات ومفاهيمها « الواردة في هذه التّوصية خلال عشر سنوات، لا في اللّغتين الإنجليزيّة والفرنسيّة فقط وإنّما في اللّغة العربيّة أيضاً. ومن أوجه هذا النّظور ما اشتملت عليه هذه التّوصية من مصطلحات المعالجة الحاسوبيّة للمصطلحات »². فرغم

¹ - علي القاسمي، المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح، ص 764.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 764.

الاختلافات الموجودة بين هذين الملحقين الاصطلاحيين إلا أنّ القاسمي تقيدّ بعنوان واحد لهما وهو يتمثّل في (مصطلحات علم المصطلح).

من الاختلافات الواضحة أكثر بين هذين الملحقين الاصطلاحيين نجد أنّ الملحق الاصطلاحيّ الأول تطرّق فيه القاسمي إلى ذكر ما يتعلّق بالجانب النظريّ أولاً ثمّ الجانب التطبيقيّ، أي أنّه فصل بين ما هو نظريّ في علم المصطلح وبين ما هو تطبيقيّ؛ فأول مصطلح ورد فيه هو (عناصر نظرية) ثمّ تحته نجد (موضوع علم المصطلح) وما يندرج فيه من مصطلحات متعلّقة به، في حين لم تُذكر كلّ هذه المصطلحات في الملحق الاصطلاحيّ الثاني، وأول مصطلح وارد فيه هو: (النطاق) ثمّ تحته مباشرة يأتي مصطلح (اللغة والواقع)، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ القاسمي لم يذكر مصطلح (الواقع) لوحده كما فعل في الملحق الاصطلاحيّ الأول بل جاء مقترناً بكلمة اللغة في الملحق الاصطلاحيّ الثاني.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد جاءت التعريفات في هذين الملحقين الاصطلاحيين مختلفة، ومن ذلك مثلاً التعريف الخاصّ بكلمة المصطلح (Terme) حيث كان واضحاً أكثر في الملحق الاصطلاحيّ الثاني لأنّ تعريفه في الملحق الاصطلاحيّ الأول جاء على أنّه: « الوحدة المصطلحيّة في أبحاث علم المصطلح »¹؛ فهذا يعني أنّ الوحدة المصطلحيّة مقيدة فقط بعلم المصطلح ولا يمكن أن ترد في أيّ حقل علميّ آخر، في حين يعتبر التعريف الوارد في الملحق الاصطلاحيّ الثاني أعمّ لأنّه يتمثّل في تسمية عن طريق وحدة لغوية لمفهوم معرّف في لغة اختصاص²؛ فهو غير مقيدّ بمجال معيّن دون آخر ويصلح لكلّ العلوم والفنون.

الاختلاف الموجود بين الملحقين الاصطلاحيين اللذين قام علي القاسمي بوضعهما في ميدان علم المصطلح لا يكمن فقط في التعريفات المرفقة بالمصطلحات، بل يظهر أيضاً فيما يتعلّق بالمصطلحات الفرعيّة؛ حيث تمّ تفريع تسعة (09) مصطلحات - في الملحق الاصطلاحيّ الثاني - من المصطلح الأساس المتمثّل في (المفهوم) نحو: المفهوم المستعار، المفهوم الشّامل،

¹ - علي القاسمي، المصطلحيّة مقدّمة في علم المصطلح، ص 215.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 771.

المفهوم المتناسق... إلخ، في حين لم يُفرَّع منه في الملحق الاصطلاحى الأول إلا أربعة (04) مصطلحات فقط؛ وهي: المفهوم الخاص، المفهوم المقترض، المفهوم الرئيسى والمحتوى المفهومى. ولعلّ الاختلاف الكبير بين الملحقين الاصطلاحيين يتمثل في تسمية هذا العلم المعبر عنه في اللغة الإنكليزية بـ (Terminologie)، حيث وضع له القاسمي في الملحق الاصطلاحى الأول مقابلين عربيين اثنين هما: (المصطلحية) و(علم المصطلح)، لكنّه في الملحق الاصطلاحى الثانى أبقى فقط على مقابل عربي واحد هو (علم المصطلح)؛ هذا يعني أنّ القاسمي تراجع هنا عن ظاهرة تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد من جهة، ومن جهة أخرى فقد أدرك أن كلمة (المصطلحية) يشوبها الغموض والالتباس لأنّها لا تحمل معنى واحد فقط، بل يختلف معناها من باحث لآخر حيث أصبحت تُستعمل عند البعض ترجمة للمصطلح الأجنبي (Terminographie) في حين تُوظّف عند البعض الآخر ترجمة للمصطلح الأجنبي (Terminologie).

3- الملحق الاصطلاحى الثالث: من كتاب (المعنى في علم المصطلحات): شهدت سنة 2009 ظهور كتاب مترجم بعنوان: (المعنى في علم المصطلحات) ، وهو من تأليف هنري بيجوان (Henri Béjoint) و فيليب توارون (Philippe Thoiron)؛ عنوانه الأصلي كان باللغة الفرنسية وهو كالتالى: (Le Sens en terminologie). أمّا ترجمته إلى اللغة العربية فقد قامت بها الباحثة ريتا خاطر. جاء هذا الكتاب مذيلاً بملحق اصطلاحى مقسّم إلى قسمين؛ القسم الأول منه خاصّ بـ (الثبّت التعريفى) ، أمّا القسم الثانى فهو يتعلّق بـ (ثبّت المصطلحات) وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ هذا الثبّت يخلو من التعريفات بل هو مجرد قائمة من المصطلحات. ربّبت ريتا خاطر المصطلحات الواردة في الثبّت التعريفى حسب الترتيب الألفبائى للغة العربية، حيث كانت تذكر أولاً المقابل العربى وأمامه بين قوسين تضع المصطلح الأجنبي المرافق له باللغة الفرنسية، ثم يأتي التعريف الملائم له. أمّا فيما يتعلّق بعدد المصطلحات الموجودة في هذا الثبّت التعريفى فهو يُقدّر بخمسة وعشرين (25) مصطلحاً وهو عدد قليل.

جاءت مصطلحات الثبّت التعريفى متنوّعة؛ منها ما هو معرّب نحو: أنطولوجيات (Ontologies) وأيديوگرام (Idéogramme)، ومنها ما كان مركّباً من أكثر من كلمتين حيث

وصل عدد الكلمات المكوّنة للمركّب الاصطلاحيّ الواحد في بعض الأحيان إلى أربع (04) كلمات كما هو الحال بالنسبة للمصطلح الأجنبيّ (Socioterminologie) الذي ترجمته بـ: (علم المصطلحات النظريّ الاجتماعيّ)¹، والأفضل هنا لو تُرجم هذا المصطلح بـ: (علم المصطلحات الاجتماعيّ) أو (علم المصطلح الاجتماعيّ) لأنّ كلمة (النظريّ) تبدو لنا زائدة لا حاجة إليها، لذا يُستحسن حذفها لكون اللّغة المصطلحيّة تتوخّى الدقّة والاختصار.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد عبّرت ريتا خاطر أحيانا عن المصطلح الأجنبيّ الواحد بأكثر من مقابل عربيّ واحد وكأنّها متردّدة في اختيار المصطلح الأنسب؛ ومن الأمثلة على ذلك نذكر المصطلح الأجنبيّ (Terminologie) الذي وضعت له: (علم المصطلحات النظريّ / قائمة المصطلحات)، والملاحظ هنا أنّ المقابل العربيّ المتمثّل في (قائمة المصطلحات) قد يصلح لكلّ العلوم وليس لعلم المصطلح فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعلم المصطلح لا يتقيّد بقائمة من المصطلحات فقط لأنّه يبحث في مسائل أخرى كالعلاقة القائمة بين المفاهيم والمصطلحات التي تعبّر عنها، كما يبحث في توليد المصطلحات وتوحيدها... إلخ. وما دام الأمر كذلك فهذه الترجمة المتمثّلة في (قائمة المصطلحات) ليست سليمة، وهذا يعني أنّ المترجمة ريتا خاطر جمعت بين ترجمة صحيحة وأخرى غير مقبولة.

ولعلّ ما يميّز هذا الثّبت التعريفيّ هو إيراد بعض المصطلحات على شكل ثنائيات، فهذه الظّاهرة لها إيجابيات كثيرة لأنّها تمكّن القارئ من فهم ما استُصعب عليه؛ إذ في كثير من الأحيان لا نفهم معنى مصطلح ما لكن بهذه الطّريقة التي تتجسّد فيها المصطلحات على شكل ثنائيات يمكن الفهم أكثر وذلك بذكر المصطلح الآخر الذي وُضع معه كثنائية واحدة؛ ومن المصطلحات الواردة في هذا الثّبت التعريفيّ على شكل ثنائيات نذكر²: خاصية ذاتية/عارضة (Propriété Intrinsèque/extrinsèque) وسيمة ذاتية/ سيمة مكتسبة (Sème Inbérent/Sème Afférent)؛ فالثنائيات إذن لها أهمية كبيرة في تقريب المفاهيم إلى الأذهان.

¹ - هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، ط 1. بيروت: 2009، المنظّمة العربيّة للترجمة، ص 383.

² - المرجع نفسه، ص 381-382.

أما بالنسبة لثبوت المصطلحات فقد جاء هو أيضًا مرتبًا وفق الترتيب الأبجدي العربي، لكن العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة فيه أكثر بكثير من العدد الوارد في الثبوت التعريفي؛ إذ يقدر بحوالي أربعمائة وواحد وثمانين (481) مصطلحًا. وما تجدر الإشارة إليه فيما يتعلق بهذا القسم الثاني من الملحق الاصطلاحي هو خلوه من التعريفات؛ إذ هو مجرد قائمة من المصطلحات بلغتين هما اللغة العربية واللغة الفرنسية وبخصوص لغة المداخل فهي اللغة العربية.

رُتب كل من الثبوت التعريفي وثبوت المصطلحات وفق الترتيب الأبجدي العربي، وهذا شيء جميل بالنسبة للغة العربية، لكن ما دامت المصطلحات غير موحدة في اللغة العربية يستحيل أن نصل إلى ما نحن بصدد البحث عنه في وقت قصير، ولعل هذا ما يُعاب عليه هذا النوع من الملحقات الاصطلاحية المرتبة ترتيبًا أبجديًا عربيًا؛ لأن المصطلحات الأجنبية واضحة ومتفق عليها - إن صح التعبير - في حين ما يقابلها في اللغة العربية لا يزال غامضًا، فبدلاً من التعبير عن المصطلح الأجنبي الواحد بمقابل عربي واحد أصبحنا نعبر عنه بعدة مقابلات عربية وبالتالي لا يحق لنا استعمال عبارة (المصطلحات العربية) لأنها لم تصل بعد إلى التوحيد؛ بل يمكن إطلاق هذه العبارة على تلك المصطلحات الخاصة مثلاً بالنحو، الصرف، البلاغة والعروض؛ لأن أول ظهور لها كان باللغة العربية، في حين ما يُستجد من مصطلحات العلوم التي ظهرت حديثاً لم يُترجم المصطلح الأجنبي الواحد فيها بمقابل عربي واحد بل بعدة مقابلات عربية، وأمام هذا الوضع يستحيل أن نطلق عليها اسم: (المصطلحات العربية).

4- الملحق الاصطلاحي الرابع: من كتاب (علم المصطلح مبادئ وتقنيات): لقد ترجمت ربما

بركة في سنة 2012 كتاباً في ميدان علم المصطلح وجاء معنونا ب: (علم المصطلح مبادئ وتقنيات/ La terminologie : principes et techniques)، وقد ألحقته بمسردين اصطلاحيين؛ يتمثل الأول في الثبوت التعريفي، أما الثاني فهو متعلق بثبوت المصطلحات. ظهرت النسخة الأصلية من هذا الكتاب سنة 2004 باللغة الفرنسية ولم تُترجم إلى اللغة العربية إلا في سنة 2012، والمؤلف الأصلي لهذا الكتاب هو ماري-كلود لوم (Marie-Claude L'homme).

اشتمل الثَّبت التعريفيّ على عدد قليل من المصطلحات يقدر بحوالي خمسة وثلاثين (35) مصطلحاً، أمّا ثبت المصطلحات فهو يضمّ مائتين وأربعة وأربعين (244) مصطلحاً وهو عدد كبير مقارنة بالعدد الإجماليّ الوارد في الثَّبت التعريفيّ، ولعلّ السَّبب في ذلك يرجع إلى كون مصطلحات الثَّبت التعريفيّ المذكورة ضمن متن الكتاب وهذا ما عبّر عنه أحد الباحثين بقوله: « إنّ أغلب الملحقات الاصطلاحية لا تضمّ إلّا المصطلحات الموجودة ضمن الكتاب المؤلّف أو المترجم، ومن ثمّ فإنّ عددها يكون قليلاً مهما بلغ حجم ذلك الكتاب »¹. أمّا بالنسبة للمصطلحات الواردة في ثبت المصطلحات فليس بالضرورة أن يكون كلّ ما ورد فيه من مصطلحات ذُكر في المتن، لهذا يكون عدد المصطلحات الموظّفة فيه دائماً أكبر من عدد المصطلحات المستعملة في الثَّبت التعريفيّ.

أمّا الترتيب المعتمد عليه في هذا الملحق الاصطلاحيّ فهو يتمثّل في ترتيب المصطلحات وفق الترتيب الأبجائيّ العربيّ، حيث كانت ربما بركة تذكر المقابلات العربية على اليمين وما يرافقها من مصطلحات باللّغة الفرنسيّة على اليسار؛ هذا بالنسبة لثبت المصطلحات أمّا بخصوص الثَّبت التعريفيّ فقد كانت تضع المقابل العربيّ أولاً وأمامه مباشرة وبين قوسين المصطلح الذي يقابله باللّغة الفرنسيّة ثمّ يأتي التعريف المناسب لهذا المصطلح.

المتأمّل في هذا الملحق الاصطلاحيّ يجد أنّ المصطلحات جاءت متنوّعة من حيث الأفراد والتركيب، كما لجأت ربما بركة في بعض الأحيان إلى طريقة التّفرّيع؛ حيث تمّ تفرّيع حوالي أربعة عشر (14) مصطلحاً من المصطلح الأساس (علاقة)²؛ نحو: علاقة استبدالية (Relation paradigmatique)، علاقة تضاد (Relation d'antonymies)، علاقة تناقض (Relation d'opposition) وعلاقة ظرفية (Relation circonstancielle) إلخ. وإلى جانب قضية التّفرّيع المعتمد عليها في هذا الملحق، فقد جاءت بعض المصطلحات مترجمة إلى اللّغة العربيّة بأكثر من مقابل عربيّ كما هو الحال بالنسبة إلى مصطلح (Ordinateur) الذي وُضع له

¹ - حميدي بن يوسف، المصطلح اللّساني بين الوضع والاستعمال؛ دراسة إحصائية حول مدى توظيف مصطلحات

المعجم الموحّد للسانيات من خلال الملحقات الاصطلاحية، ص 35.

² - ماري-كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، ط 1. بيروت: 2012، المنظّمة العربيّة للترجمة، ص

مصطلح معرّب هو (كمبيوتر) ومقابل عربيّ هو (حاسوب)، والشّيء نفسه مع مصطلح (Morphème) الذي وضعت له ربما بركة مصطلحاً معرباً تعريباً كلياً يتمثّل في (مورفيم) ومقابلاً عربياً هو (وحدة بنيوية صغرى) وهو مركّب تركيبياً وصفيّاً.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد وردت ضمن هذا الملحق الاصطلاحيّ بعض المصطلحات غير سليمة من حيث الترجمة؛ نحو: المصطلح (Vocabulaire) الذي وُضع له مقابلان عربيّان اثنان؛ هما: (مفردات) و(مصطلحات)؛ فالترجمة الأخيرة المتمثلة في (مصطلحات) لا تدلّ بالضرورة على مدلول هذا المصطلح الأجنبيّ الذي يُقصد به الألفاظ بصفة عامّة، لأنّ المصطلح يتواجد في اللغة المتخصصة وليس في اللغة العامّة، كما أنّه يتضمّن دلالة واحدة في المجال العلميّ الواحد على غرار الكلمة أو اللفظة التي تحتل عدّة معان حسب السّياق الذي ترد فيه.

ومن التّرجمات الأخرى التي تبدو لنا أنّها ليست في محلّها نذكر مصطلح (Terminologie) الذي ترجمته بـ (مصطلحات) وهي ترجمة غير سليمة، وما يؤكّد صحّة كلامنا هذا هو تكرار هذا الخطأ في مكان آخر؛ حيث ورد ذكره أوّل الأمر في الثّبت التعريفيّ، ثمّ تكرر بالصّيغة نفسها في ثبوت المصطلحات، وإلى جانب ذلك فقد وضعت له ربما بركة تعريفاً خاطئاً حيث عبّرت عن ذلك بقولها: « مصطلحات (Terminologie): مجموعة من المصطلحات الخاصّة بمجال تخصص معيّن»¹. فالتأمّل في هذا التعريف يجد أنّ الباحثة ربما بركة عرّفت لنا (المصطلحات) لا المصطلح الأجنبيّ (Terminologie) لأنّ هذا الأخير يدلّ على العلم الذي يهتمّ بدراسة المصطلحات، وذلك بالنّظر إلى العلاقة التي تربط هذه المصطلحات بالمفاهيم التي تعبّر عنها، أضف إلى ذلك ما يتعلّق بمسائل أخرى كوضع المصطلحات، التّسقيق والتّوحيد... إلخ.

ونظراً لكون التعريف يساهم في إيصال المعلومات إلى ذهن القارئ، إلّا أنّه في بعض الأحيان قد يؤدّي إلى عكس ذلك وخاصّة لما يتعلّق الأمر بوضع تعريفات لا تتماشى والمصطلحات التي وُضعت من أجلها، لذا ينبغي على الباحث الذي يتصدّى إلى إرفاق بعض المصطلحات بالتّعريفات اللازمة أن يتحرّى الدقّة أكثر لأنّ أيّ خطأ من هذا القبيل يصعب قلعه ويؤدّي إلى أخطاء أخرى. رغم ما وقعت فيه ربما بركة من هفوات فيما يخصّ ترجمتها للمصطلحات الواردة في هذا الملحق

¹ - ماري-كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ربما بركة، ص 380.

الاصطلاح الذي ذُلت به هذا الكتاب، إلا أن ذلك لا يقلل من قيمة هذا العمل ولا سيما لكونه يشمل على عدة صفحات، كما أن هذا الميدان المتعلق بعلم المصطلح هو ميدان واسع جدًا لأنه يتداخل مع عدة تخصصات فإنه من الصعب أن يتحكم المترجم جيدًا في ذلك. ولعل ما يزيد من أهمية هذا الملحق الاصطلاح هو كونه مزودًا بالتعريفات لأن أغلبية القوائم الاصطلاحية أو الملحق الاصطلاحية تأتي مجردة من التعريفات.

ثالثًا: تحديد العينة : بعدما قمنا في العنصر السابق بحصر جميع الكتب الحاملة للملحق الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح، توصلنا إلى أن عدد الملحق الاصطلاحية يقدر باثنين وخمسين (52) ملحقا اصطلاحيا؛ فهو عدد قليل جدًا مقارنة بما نُشر من الكتب في هذا الميدان، وهو عدد كبير إذا ما قورن بعدد القوائم الاصطلاحية المنشورة في مجال علم المصطلح. ونظرًا لكوننا قد وضعنا شرطين أساسيين لاختيار عينة البحث، فإن عدد هذه الملحق الاصطلاحية لا يبقى بهذا العدد الذي توصلنا إليه من خلال حصرنا لجميع الكتب المتضمنة للملحق الاصطلاحية وإنما ينقص من دون شك.

يتمثل الشرط الأول في الفترة الزمنية التي أخذناها كمعيار لاختيار كتاب ما من الآخر، فهي تمتد من سنة 1985 إلى سنة 2018؛ حيث تعتبر سنة 1983 السنة التي ظهرت فيها الترجمة الأولى لمواصفة إيزو رقم (1087) وكان ذلك بتعاون بين المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب بالرباط). وبعد مرور سنة على نشر هذه الترجمة ظهرت ترجمة أخرى لهذه المواصفة وكانت على يد هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية. ثم تركنا سنة كاملة على ظهور تلك الترجمتين كي يتمكن الباحثون على الأقل من الاطلاع عليها؛ فهذا ما جعلنا نختار سنة 1985 كبداية للعينة ولم يكن اختيارنا عشوائيًا فقط. المتأمل لهذه الفترة الزمنية التي أخذت منها العينة يجد أنها قد حُدّت بأكثر من ثلاثين (30) سنة وهي فترة طويلة جدًا. وما جعلنا نختار كل هذه الفترة هو قلة الكتب العربية الحاملة للملحق الاصطلاحية.

أما الشرط الثاني فيما يخص تحديد عينة البحث فهو يتمثل في ضرورة إيراد ما يرافق المقابلات العربية من مصطلحات أجنبية، وذلك إما باللغة الفرنسية أو اللغة الإنكليزية أو اللغتين معاً. يرجع السبب الأول في ذلك إلى إتقاننا لهاتين اللغتين فقط - الإ - إنكليزية والفرنسية - أما السبب الثاني فهو يكمن في كون بعض الملحقات الاصطلاحية وردت مصطلحاتها إما بلغة واحدة قد تكون عربية أو أجنبية فقط، وفي هذه الحالة يصعب علينا معرفة ما يقابل هذه المصطلحات في اللغات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى فقد جاءت مصطلحات بعض الملحقات الاصطلاحية بلغة أجنبية أخرى لا نتقنها كالألمانية مثلاً.

بعد تطبيقنا للشرطين الأساسيين المتمثلين في طبيعة اللغة والفترة الزمنية التي تؤخذ منها عينة البحث، توصلنا إلى إقصاء بعض الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية الواردة في الجدول رقم (06)، ومن هذه الأخيرة نذكر ما يلي:

- بعض الكتب التي ظهرت قبل ظهور مواصفة إيزو رقم (1087)، وكان عدد هذه الكتب ¹ ثلاثة (03) كتب.
- الكتب التي جاءت مصطلحات ملحقاتها الاصطلاحية باللغة العربية فقط ²، وكان عددها سبعة (07) كتب.
- الكتب التي دُيِّلت بمسردين اثنين؛ الأول باللغة العربية والثاني باللغة الإنكليزية. والسبب في عدم إدراجها في عينة البحث هو كون المصطلحات التي وردت في الملحق الاصطلاحي جاءت بلغة واحدة فقط، حيث تمثلت في المسرد الأول في اللغة العربية، وفي المسرد الثاني في اللغة الإنكليزية، وكان عدد هذه الكتب كتاباً واحداً فقط، وهو ذلك الكتاب الموسوم ب: (علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة) وهو من تأليف سمير شريف استيتية.

- الكتب التي جاءت مصطلحات ملحقاتها الاصطلاحية بلغة أجنبية غير الإنكليزية والفرنسية، وفي هذه الحالة تمثلت في اللغة الألمانية وعدد هذه الكتب هو اثنان؛ وقد قام سعيد

¹ - هذه الكتب الثلاثة هي التي أرقامها (2-3-4) على التوالي من الجدول رقم (06) السابق الذكر.

² - هذه الكتب السبعة هي تلك الكتب الواردة في الجدول رقم (06) والتي أرقامها كالتالي: (11-14-20-31-38-43-52).

حسن بحيري بترجمتهما إلى اللغة العربية؛ الأول من تأليف كلاوس هيشن بعنوان: (القضايا الأساسية في علم اللغة)، أما الثاني فهو من تأليف مونيكا شقارتس وجينيت شور وكان بعنوان: (علم الدلالة كتاب مدرسي).

• بعض الكتب التي هي من صميم علم المصطلح، ولكن للأسف كل المصطلحات الواردة في ملحقاتها الاصطلاحية لا تنتمي إلى ميدان علم المصطلح، وإنما هي مجرد مصطلحات علمية تنتمي إلى الفيزياء وعلوم الطبيعة والحياة...إلخ. يقدّر عدد هذه الكتب بكتاب واحد فقط ويتمثل في الكتاب المعنون ب: (المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر) وهو من تأليف رجاء وحيد دويدري.

وهكذا يصل عدد الكتب التي أخصيناها من عينة البحث أربعة عشر (14) كتاباً¹؛ وبالتالي يصبح العدد النهائي للكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية - في ميدان علم المصطلح - التي تدخل في العينة المتعلقة بالفصل الرابع ثمانية وثلاثين (38) كتاباً وهو عدد قليل نوعاً ما بمقارنته مع ما هو منشور من الكتب في هذا الميدان. ولما كان الأمر كذلك فقد لا يعكس بالضرورة ما هو مستعمل في المصطلحات في القطر العربي من مشرقه إلى مغربه؛ وبالتالي النتائج التي سنصل إليها في هذه الدراسة لا يمكن اعتبارها مطلقة، لكن رغم ذلك فهي تسمح لنا على الأقل بإعطاء لمحة عامة عن واقع استعمال مصطلحات علم المصطلح في الملحقات الاصطلاحية، وبالأحرى مدى توظيف المصطلحات المقترحة في مواصفة إيزو رقم (1087) في الملحقات الاصطلاحية.

رابعا: مدى توظيف مصطلحات مواصفة إيزو رقم (1087) في الملحقات الاصطلاحية: بعدما

قمنا في الفصل الثالث (03) من هذا البحث بمقارنة المصطلحات المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) بتلك الموظفة في القوائم الاصطلاحية، سنقوم في هذا الفصل بمقارنة أخرى ولكن في هذه المرة لا نعتمد على النسخة الأولى - من هذا المعجم - المترجمة على يد منظمتين اثنتين هما: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بل

¹ - هذه الكتب التي لا تدخل في عينة البحث هي تلك التي أرقامها (2-3-4-11-14-20-23-31-37-38-41-43-49-52) على التوالي.

نعتمد على النسخة الثانية لكونها منقّحة من جهة، ومن جهة أخرى فالمصطلحات الواردة فيها جاءت بثلاث (03) لغات هي: العربية، الفرنسية والإنكليزية.

ولعلّ ما جعلنا نختار هذه النسخة بدلا من الأولى هو كون المصطلحات الأجنبية وردت فيها بلغتين أجنبيتين اثنتين هما: الفرنسية والإنكليزية؛ هذا التنوع في المصطلحات الأجنبية قد يساهم من دون شك في تيسير عملية المقارنة ولاسيما لكون بعض الملحق الاصطلاحي جاءت مصطلحاتها الأجنبية باللغة الفرنسية¹، في حين وردت مصطلحات البعض الآخر من الملحق الاصطلاحي باللغة الإنكليزية.

المقارنة إذن في هذا الفصل تكون بين مصطلحات النسخة الثانية من (معجم مفردات علم المصطلح) والمصطلحات الموظفة في الملحق الاصطلاحي، وبتعبير آخر فالوضع هنا يتمثل في مصطلحات هذا المعجم الموسوم بـ: (معجم مفردات علم المصطلح)؛ وهو من وضع مواصفة إيزو رقم (1087)، وكانت ترجمته إلى اللغة العربية على يد الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية. أمّا الاستعمال فهو يتمثل في الملحق الاصطلاحي التي ظهرت بعد هذا المعجم وكان عددها ثمانية وثلاثين (38) ملحقا اصطلاحيا. الغرض الأساس من إجراء هذه المقارنة هو معرفة إذا ما وُظفت تلك المصطلحات الأجنبية الواردة في مواصفة إيزو رقم (1087) في الملحق الاصطلاحي التي ظهرت بعد صدور الترجمة الثانية لهذه المواصفة، ولمعرفة ذلك سنقوم بإحصاء جميع المصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحي.

بعدما استخرجنا جميع المصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحي توصلنا إلى النتائج المدونة في الجدول رقم (07)؛ وهي كالتالي:

¹ - للعلم فقد واجهتنا صعوبات كثيرة في الفصل الثالث لأنّ المصطلحات الأجنبية الموظفة في المعجم كانت باللغة الإنكليزية فقط، في حين جاءت مصطلحات بعض القوائم الاصطلاحية بلغة أخرى هي اللغة الفرنسية؛ فهذا ما جعلنا نترجم أول الأمر هذه المصطلحات إلى اللغة الفرنسية.

الجدول رقم (07): المصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو والملحقات الاصطلاحية.

عناوين الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية	العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة في الملحق	عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحي	نسبة المصطلحات الأجنبية المشتركة قياساً إلى العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة في مواصفة إيزو ¹ (1087)
1- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث	187	45	% 47.36
2- المصطلحية: مقدّمة في علم المصطلح	192	34	% 35.78
3- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية	138	31	% 32.63
4- في الكلمة (في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة)	355	28	% 29.47
5- المعجمية: مقدّمة نظرية ومطبّقة مصطلحاتها ومفاهيمها	284	26	% 27.36
6- علم المصطلح مبادئ وتقنيات	244	24	% 25.26

¹ - العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح)، الذي أعدته مواصفة إيزو رقم (1087) يقدر بخمسة وتسعين (95) مصطلحاً.

7- المعنى في علم المصطلحات	481	23	24.21%
8- الكلمة في اللسانيات الحديثة		22	23.15%
9- النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الدرائية	782	22	23.15%
10- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات	128	19	20%
11- علم الدلالة: ف. بالمر/تر: مجيد عبد الحليم الماشطة	163	18	18.94%
12- اللغة العربية الفصحى المعاصرة	275	18	18.94%
13- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي	558	17	17.89%
14- الكلمة: دراسة في اللسانيات المقارنة	236	17	17.89%
15- المعجمية وعلم الدلالة المعجمي: مفاهيم أساسية	212	17	17.89%
16- وظيفة الألسن وديناميتها	474	17	17.89%
17- علم اللغة العام	480	16	16.84%
18- معجم دراسات الترجمة	1017	16	16.84%
19- المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة	256	16	16.84%
20- التوليد المعجمي في اللغة العربية	274	15	15.78%
21- مسائل في المعجم	66	15	15.78%
22- المصطلح اللساني وتأسيس	159	15	15.78%

المفهوم			
23- الكلمة دراسة لغوية معجمية	14	142	% 14.73
24- مقدّمة لنظرية المعجم	14	212	% 14.73
25- اتجاهات البحث اللساني	13	352	% 13.68
26- دراسات في علم اللغة النفسي	13	164	% 13.68
27- دروس في الألسنية العامّة	13	194	% 13.68
28- صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث	13	401	% 13.68
29- علم الدلالة: أحمد مختار عمر	13	263	% 13.68
30- اللسانيات: النشأة والتطور	13	339	% 13.68
31- اللغة العربية والحاسوب (دراسة بحثية)	13	438	% 13.68
32- علم الدلالة (علم المعنى)	12	77	% 12.63
33- دراسات في اللغة والمعاجم	11	272	% 11.57
34- علم اللغة المعاصر: مقدّمات وتطبيقات	11	370	% 11.57
35- مبادئ اللسانيات العامّة	11	220	% 11.57
36- المعاجم عبر الثقافات: دراسات في المعجمية	11	357	% 11.57
37- الترجمة والمصطلح: دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد	10	201	% 10.52
38- سوسير أو أصول البنيوية	08	166	% 08.42
المجموع	580	9897	% 18.38

1- تحليل نتائج الجدول رقم (07): يمثل الجدول رقم (07) السابق الذكر نسبة المصطلحات الأجنبية المشتركة بين الملحقات الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح) الذي قامت بترجمته إلى اللغة العربية الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية.

يُظهر لنا العمود الأول منه عناوين الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية وعددها يقدر بثمانية وثلاثين (38) كتاباً، وهي موزعة على مختلف الحقول المعرفية التي يتقاطع معها علم المصطلح كالمعجمية، علم الدلالة، النحو واللسانيات...إلخ.

أما العمود الثاني من هذا الجدول فهو يبين لنا عدد المصطلحات الواردة في كل ملحق اصطلاحي، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ هذا العدد يختلف من ملحق اصطلاحي إلى آخر؛ حيث تجاوز عدد هذه المصطلحات في بعض الأحيان ألف (1000) مصطلح كما هو الحال بالنسبة إلى الملحق الاصطلاحي الوارد ضمن (معجم دراسات الترجمة).

وعلى العموم، عدد المصطلحات الواردة في الملحقات الاصطلاحية يفوق العدد الإجمالي لمصطلحات (معجم مفردات علم المصطلح) بكثير جداً باستثناء ملحقين اصطلاحيين اثنين؛ يتمثل الأول في ذلك الملحق الاصطلاحي الذي ذيل به إبراهيم بن مراد كتابه المعنون ب: (مسائل في المعجم)، حيث يقدر عدد المصطلحات الواردة في هذا الملحق الاصطلاحي بستة وستين (66) مصطلحاً. أما الملحق الاصطلاحي الثاني فهو يضم سبعة وسبعين (77) مصطلحاً وقد ورد ذكره ضمن كتاب محمد علي الخولي الموسوم ب: (علم الدلالة).

أما العمود الثالث من الجدول رقم (07) -السالف الذكر- فهو يُظهر لنا عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين الملحقات الاصطلاحية ومواصفة إيزو رقم (1087).

والمتمثل في هذا الجدول يجد أنّ هذا العدد يتفاوت من ملحق اصطلاحي إلى آخر؛ حيث ظهر أكبر عدد من المصطلحات الأجنبية المشتركة بين الملحقات الاصطلاحية ومواصفة إيزو رقم (1087) ضمن كتاب إيناس كمال الحديدي المعنون ب: (المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث) وهو يقدر بخمسة وأربعين (45) مصطلحاً. أما أصغر

عدد فقد ظهر ضمن الملحق الاصطلاحيّ الذي ذيل به جواد بنيس الكتاب الذي ترجمه عن جورج موانان بعنوان: (سوسير أو أصول البنيوية).

يبين لنا العمودان الرابع والأخير من الجدول رقم (07) نسبة المصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية، وذلك قياساً إلى العدد الإجمالي للمصطلحات الواردة في مواصفة إيزو رقم (1087) وهو يقدر بخمسة وتسعين (95) مصطلحاً. أمّا بالنسبة للترتيب المعتمد عليه في هذا الجدول فهو يتمثل في الترتيب التنازلي أي من أعلى نسبة إلى أدنى نسبة، حيث تجاوزت كلّ هذه النسب 10% باستثناء ملحقات اصطلاحية واحد وهو يتمثل في ذلك الملحق الاصطلاحيّ المرفق بالكتاب الموسوم بـ: (سوسير أو أصول البنيوية). وهكذا، تبقى النسبة المئوية العامة للمصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والملحقات الاصطلاحية قليلة لأنّها لم تصل حتّى إلى الربع (1/4)؛ إذ تقدّر بـ: 18.38%، ممّا يعني أنّ حوالي (80%) من المصطلحات المقترحة في مواصفة إيزو رقم (1087) لم توظّف في الملحقات الاصطلاحية، ولعلّ مردّ ذلك إلى قلة مصطلحات المواصفة التي تقدّر بخمسة وتسعين (95) مصطلحاً فقط، في حين بلغ عدد المصطلحات الواردة في الملحق الاصطلاحيّ الواحد أكثر من المائة (100) بكثير، حيث وصل في بعض الأحيان إلى أكثر من الألف كما هو الحال بالنسبة إلى الملحق الاصطلاحيّ الوارد ضمن (معجم دراسات الترجمة)؛ إذ يقدر عدد المصطلحات الموظّفة فيه حوالي ألف وسبعة عشر (1017) مصطلحاً، وهو عدد ضخم لأنّه يفوق ما ورد ذكره في مواصفة إيزو رقم (1087) بعشر (10) مرّات. ولما كان الأمر كذلك، فإنّه يستحيل أن يتقاطع (معجم مفردات علم المصطلح) مع الملحقات الاصطلاحية في عدد كبير من المصطلحات. لكن رغم ذلك فالنسبة المئوية العامة للمصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية تبقى معقولة جدّاً، لأنّ الغرض من هذه الدّراسة هو معرفة إذا ما كان الاستعمال مطابقاً للوضع أم لا؟ وهذا ما سنتطرّق إليه في العنصر الموالي؛ حيث يتمّ التّركيز حول المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) ومدى توظيفها في الملحقات الاصطلاحية؟

خامساً: مدى توظيف الملحق الاصطلاحي للمقابلات العربية المقترحة في مواصفة إيزو رقم (1087): بعدما تطرّقنا في العنصر السابق من هذا الفصل إلى مقارنة المصطلحات المقترحة في مواصفة إيزو رقم (1087) بتلك التي ورد ذكرها في الملحق الاصطلاحي من أجل الوصول إلى حصر جميع المصطلحات الأجنبية المشتركة بين كلّ من المواصفة والملحق الاصطلاحي، سنقوم في هذا العنصر بمقارنة أخرى ولكن في هذه المرة لا يكون التركيز حول المصطلحات الأجنبية بل على المقابلات العربية في حدّ ذاتها.

ونظراً لكون عنوان البحث يدور حول (المصطلحات بين الوضع والاستعمال في ميدان علم المصطلح)؛ فالوضع هنا يتمثّل في المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي قامت بوضعه مواصفة إيزو رقم (1087)، وترجم إلى اللغة العربية على يد الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية، أمّا الاستعمال فيتمثّل في تلك المقابلات العربية الموظّفة في الملحق الاصطلاحي.

والغرض الأساس من إجراء هذه المقارنة هو النّظر في طبيعة المقابلات العربية الواردة في كلّ من (معجم مفردات علم المصطلح) والملحق الاصطلاحي من جهة، ومن جهة أخرى النّظر في مدى تحقيق مبدأ التّوحيد المعياري للمصطلحات أم أنّ قضية توحيد المصطلحات في اللغة العربية لم يُحسم أمرها حتّى بالنّسبة لهذا العلم المتمثّل في علم المصطلح.

وبعد القيام بإحصاء جميع المقابلات العربية المتّقة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحي، توصلنا إلى النّتائج المدوّنة في الجدول رقم (08)؛ وهي كالآتي:

الجدول رقم (08): نسبة المقابلات العربية المتفقة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية:

عناوين الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية	عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحى	عدد المقابلات العربية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحى	نسبة المقابلات العربية المشتركة قياساً إلى العدد الإجمالي للمصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحى
1- علم الدلالة (علم المعنى)	12	09	75 %
2- دراسات في اللغة والمعاجم	11	08	72.72 %
3- المعاجم عبر الثقافات: دراسات في المعجمية	11	08	72.72 %
4- اللغة العربية الفصحى المعاصرة	18	13	72.22 %
5- اللسانيات: النشأة والتطور	13	09	69.23 %
6- علم المصطلح مبادئ وتقنيات	24	16	66.66 %
7- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم	15	10	66.66 %
8- علم اللغة: مقدمة للقارئ العربى	17	11	64.70 %
9- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات	19	12	63.15 %
10- اتجاهات البحث اللساني	13	08	61.53 %
11- دروس في الألسنية	13	08	61.53 %

12- صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث	13	08	% 61.53
13- علم الدلالة (أحمد مختار عمر)	03	08	% 61.53
14- المعنى في علم المصطلحات	23	13	% 56.52
15- علم اللغة المعاصر: مقدّمات وتطبيقات	11	06	% 54.54
16- الكلمة في اللسانيات الحديثة: (عبد الحميد عبد الواحد)	22	12	% 54.54
17- المعجمية: مقدّمة نظرية ومطبّقة/مصطلحاتها ومفاهيمها	26	14	% 53.84
18- التوليد المعجمي في اللغة العربية	15	08	% 53.33
19- الكلمة: دراسة في اللسانيات المقارنة (محمد الهادي عياد)	17	09	% 52.94
20- المصطلحية: مقدّمة في علم المصطلح (علي القاسمي)	34	18	% 52.94
21- الترجمة والمصطلح: دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد	10	05	% 50
22- علم الدلالة: (ف. بالمر/تر: مجيد عبد الحليم الماشطة)	18	09	% 50
23- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث	45	22	% 48.88
24- في الكلمة: في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة: (الطيب البكوش وصالح القرمادي)	28	13	% 46.42
25- دراسات في علم اللغة النفسي	13	06	% 46.15

26- اللغة العربيّة والحاسوب (دراسة بحثية)	13	06	%46.15
27- علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (علي القاسمي)	31	14	%45.16
28- معجم دراسات الترجمة	16	07	%43.75
29- الكلمة دراسة لغوية معجمية (حلمي خليل)	14	06	%42.85
30- المعجمية وعلم الدلالة المعجمي: مفاهيم أساسية (آلان بولغير/تر: هدى مقنص)	17	07	%41.17
31- وظيفة الألسن وديناميتها	17	07	%41.17
32- النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية	22	09	%40.90
33- سوسير أو أصول البنيوية	08	03	% 37.5
34- علم اللغة العام (فردينان دي سوسير/تر: يوثيل يوسف عزيز)	16	06	% 37.5
35- مسائل في المعجم (إبراهيم بن مراد)	15	05	%33.33
36- مبادئ في اللسانيات العامة (أندريه مارتيني/تر: أحمد الحموي)	11	03	%27.27
37- المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة	16	04	% 24
38- مقدّمة لنظرية المعجم: (إبراهيم بن مراد)	14	01	% 07.14
المجموع	664	341	% 51.53

- 1- تحليل نتائج الجدول رقم (08): يُظهر لنا الجدول رقم (08) نسبة المقابلات العربية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية، فالنتائج المدونة فيه رُتبت ترتيباً تنازلياً وذلك من أكبر نسبة إلى أصغر نسبة.
- المتأمل في هذا الجدول يجد أنّ أعلى نسبة فيه ظهرت ضمن الملحق الاصطلاحيّ الذي ذيل به محمد علي الخولي كتابه المعنون بـ: (علم الدلالة / علم المعنى)؛ حيث وصلت فيه هذه النسبة إلى خمسة وسبعين بالمائة (75%) وهي نسبة عالية جداً بمقارنتها مع بقية النّسب الأخرى، ولعلّ مردّ ذلك إلى كون هذا الكتاب غير مترجم عن اللّغات الأخرى بل هو مؤلّف تأليفاً عربياً.
- وما يؤكّد صحّة كلامنا هذا هو كون أغلبية الملحقات الاصطلاحية التي تلت هذا الملحق الاصطلاحيّ كانت مؤلّفة أوّل الأمر باللّغة العربيّة ولم تُترجم عن لغات أخرى كما هو الحال بالنّسبة إلى كتاب (دراسات في اللّغة والمعاجم) الذي هو من وضع حلمي خليل، وقد بلغت فيه نسبة المصطلحات الأجنبية المتّقة بينه وبين مواصفة إيزو رقم (1087) حوالي: 72.72% وهي نسبة قريبة جداً إلى أعلى نسبة ظهرت في الجدول.
- أمّا بخصوص أدنى نسبة متواجدة في الجدول رقم (08) السالف الذّكر، فقد ظهرت ضمن الملحق الاصطلاحيّ الذي ذيل به إبراهيم بن مراد كتابه الموسوم بـ: (مقدّمة لنظرية المعجم) وتقدر بـ: 07.14%، وهي نسبة ضئيلة جداً ولاسيّما كونها لم تصل حتّى إلى 10%، ولعلّ مردّ ذلك إلى قلة المصطلحات التي أوردها إبراهيم بن مراد في ملحقه الاصطلاحيّ هذا.
- جاءت هذه النّسب متفاوتة من ملحق اصطلاحيّ إلى آخر، لكن مع ذلك فالنّسبة المئوية العامّة للمقابلات العربية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية قد بلغت 51.53%؛ ممّا يعني أنّ النّصف ممّا هو مقترح في (معجم مفردات علم المصطلح) موظّف أيضاً في الملحقات الاصطلاحية، وهذا شيء مقبول وخاصّة أمام لغة كاللّغة العربيّة التي تُنعت بالترادف. رغم حرص المعجميين على التّقليل من عدد المقابلات العربيّة التي توضع للمصطلح الأجنبيّ الواحد، إلّا أنّهم لم يتمكّنوا من الابتعاد عنها نهائياً، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى كثرة وتداخل العلوم التي يتقاطع معها علم المصطلح.

2- ملاحظات حول المقابلات العربية المتفقة بين مواصفة إيزو والملحقات الاصطلاحية : لقد توصلنا من خلال النتائج المدونة في الجدول رقم (08) السابق الذكر إلى أن الملحقات الاصطلاحية تشترك مع مواصفة إيزو رقم (1087) في نسبة حوالي 51.53% من المقابلات العربية. وهذا يعني أن واضعي الملحقات الاصطلاحية تقيّدوا بحوالي النصف (2/1) من المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مواصفة إيزو رقم (1087)، لكن هذا لا يعني أن التطابق في هذه المقابلات العربية كان مائة بالمائة (100%)، بل هناك بعض الاختلافات الطفيفة نحو: الأفراد والجمع، التعريف والتكثير... إلخ.

ولعل من أبرز هذه الاختلافات ما يلي:

2-1- اختلاف في الصيغة (الوزن) : المتأمل في المقابلات العربية المستعملة في كل من مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية يجد أن معظمها متفقة من حيث المعنى ومختلفة من حيث الوزن؛ نحو: المصطلح الأجنبي (Abbreviation/Abréviation) الذي وُضع له في المواصفة: (المختصر)، في حين احتفظت الملحقات الاصطلاحية بالجذر نفسه المتمثل في (خ ص ر) وبفضل عملية الاشتقاق فقد وُضعت له مقابلات عربية أخرى مثل: (اختصار) الذي ورد ذكره في كثير من الملحقات الاصطلاحية؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الملحق الاصطلاحي الذي ذيلت به إيناس كمال الحديدي¹ كتابها، والشّيء نفسه عند محمّد الهادي عياد² وعلي القاسمي³؛ فبينما كان الوزن في (معجم مفردات علم المصطلح) يتمثل في (المُفتّل) أصبح في الملحقات الاصطلاحية وزناً آخر هو: (افتعال).

ومن الأمثلة الأخرى التي ورد ذكرها بهذه الطريقة في الملحقات الاصطلاحية نذكر المصطلح الأجنبي (Homonymous/Homonymes) الذي قوبل في (معجم مفردات علم المصطلح) بـ: (الألفاظ المشتركة) وهو مصطلح مركّب تركيباً وصفيّاً، في حين تمكّن أصحاب الملحقات الاصطلاحية من مقابلة هذا المصطلح الأجنبي بكلمة واحدة فقط مثلما جاء ذكره في اللغتين

¹ - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ط 1. الإسكندرية: 2006، دار الوفاء، ص 199.

² - محمّد الهادي عياد، الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة، ط2. تونس: 2017، مركز النشر الجامعي، ص 743.

³ - علي القاسمي، المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح، ص 229.

الإنكليزية والفرنسية، فوضع له مثلاً علي القاسمي: (التجانس) ¹، وربما بركة: (مجانسة) ²، ومحمد أمطوش: (مجانس) ³، فالشيء المشترك بين هذه المقابلات العربية الثلاثة يكمن في الجذر (ج ن س)، فرغم الاختلافات الطفيفة الموجودة بين هذه المقابلات العربية إلا أنها تشترك في المعنى العام، لذا صنفنا هذا النوع من المقابلات العربية ضمن المقابلات العربية المتقنة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد أدرجنا ضمن المقابلات العربية المتقنة بين المواصفة والملحقات الاصطلاحية بعض المقابلات العربية التي تحمل المعنى نفسه ولكنها مختلفة من حيث الشكل، ومن ذلك مثلاً المصطلح الأجنبي (System of / Ensemble de notions liées concepts) الذي وُضع له في الملحقات الاصطلاحية ما يلي:

- نظام المفاهيم: عند علي القاسمي (المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح)؛
 - منظومة المفاهيم: عند علي القاسمي (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)؛
 - نظام مفهومي: عند ماري-كلود لوم (علم المصطلح مبادئ وتقنيات)، تر: ريماء بركة.
- الاختلاف إذن بين هذه المقابلات العربية طفيف ويتمثل في الكلمة الأولى المتمثلة في (نظام) ثم تحوّلت إلى (منظومة) ونظراً لاحتفاظهما بالجذر نفسه المتمثل في (ن ظ م)؛ فالمعنى لم يتغيّر، والشيء نفسه مع الكلمة الثانية المكوّنة لكلّ مقابل عربيّ من هذه المقابلات العربية وهي تتمثل في كلمة (مفاهيم) التي هي جمع (مفهوم)، ثم تحوّلت عن طريق النسبة إلى (مفهومي)، ونظراً لكون الكلمتان (مفاهيم) و (مفهومي) احتفظتا بالجذر نفسه فالمعنى واحد لذا اعتبرناهما ضمن المقابلات العربية المشتركة بين المواصفة والملحقات الاصطلاحية.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 773.

² - ماري-كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريماء بركة، ط 1. لبنان: 2012، المنظمة العربية للترجمة، ص 380 و ص 389.

³ - مانويل سيليو كونسيساو، المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة، تر: محمد أمطوش، ط 1. الأردن: 2012، عالم الكتب الحديث، ص 235.

2-2- التعريف والتذكير: من أبرز الاختلافات الموجودة بين المقابلات العربية المقترحة في مواصفة إيزو رقم (1087) وتلك الموظفة في الملحقات الاصطلاحية نذكر الاختلاف في التعريف والتذكير؛ إذ تبين لنا أنّ واضعي الملحقات الاصطلاحية ومواصفة إيزو رقم (1087) على حدّ سواء لم يكثرثوا لمسألة التعريف والتذكير، وبعبارة أخرى فهم أهملوا القاعدة العامة التي يجب الأخذ بها وهي تتمثل في ضرورة التقيّد بطبيعة المصطلحات الأجنبية، فإذا كانت هذه الأخيرة معروفة ينبغي أن تكون المقابلات العربية المرافقة لها معروفة بأداة التعريف المتمثلة في (ال). والشّيء نفسه يقال عن قضية التذكير، حيث إذا جاء المصطلح الأجنبي نكرة يجب أن يرافقه مقابلاً عربياً نكرة. رغم وضوح هذه القاعدة إلّا أنّ أصحاب الملحقات الاصطلاحية لم ينتبهوا كثيراً إلى هذه القاعدة، وبالتالي أصبحوا يضعون ما يحلو لهم من مقابلات عربية.

ومن الأمثلة على ذلك نذكر المصطلح (Terme) الذي جاء معرّفاً في المواصفة أي: (المصطلح)، في حين ورد نكرة في بعض الملحقات الاصطلاحية¹، والشّيء نفسه بالنسبة للمصطلح الأجنبي (Définition) الذي وُضع له في (معجم مفردات علم المصطلح): (التعريف) وهو معرّف بأداة التعريف، أمّا الملحقات الاصطلاحية فقد وظّفت هذا المقابل العربي نكرة كالتالي: (تعريف). وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ واضعي الملحقات الاصطلاحية طبّقوا قاعدة التعريف والتذكير، في حين لم تؤخذ بعين الاعتبار في (معجم مفردات علم المصطلح) لأنّ المصطلحات الأجنبية الواردة فيه كانت نكرة ولم تكن معروفة.

ولعلّ ما يزيد الطين بلة لما نجد الباحث الواحد يوظّف المقابلات العربية تارة بالتعريف وتارة أخرى بالتذكير كما هو الحال عند علي القاسمي حيث وضع للمصطلح الأجنبي (Définition): (تعريف) في كتابه الأول الموسوم: (المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح) و(التعريف) في كتابه الثاني المعنون: (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)؛ فالمقابل العربي الأول نكرة والثاني معرّف والصحيح هنا بطبيعة الحال هو الأول لأنّ الأصل كما جاء ذكره في المصطلح الأجنبي وهو نكرة.

¹ - هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، ص 404. وكذا ماري-كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريماء بركة، ص 390.

2-3- الأفراد والجمع: لقد تبين لنا من خلال المقارنة التي قمنا بها بين (معجم مفردات علم المصطلح) والملحقات الاصطلاحية أن المقابلات العربية الواردة في كل منها جاءت متنوعة من حيث الأفراد والجمع، وهذا رغم كون القاعدة المعمول بها واضحة المعالم وهي تتمثل في التقيّد بالصيغة التي جاءت بها المصطلحات الأجنبية؛ فإذا وردت بصيغة الأفراد ينبغي أن توضع لها مقابلات عربية بهذه الصيغة، والشئ نفسه بالنسبة لصيغة الجمع.

من الأمثلة حول المقابلات العربية التي جاءت في (معجم مفردات علم المصطلح) بصيغة الجمع نذكر مثلاً المصطلح الأجنبي (Quasi-Synonymes) الذي وُضع له (أشباه المترادفات)، في حين ورد ذكره في كلّ الملحقات الاصطلاحية بصيغة الأفراد نحو: (شبه مرادف) عند محمد رشاد الحمزاوي¹ و(شبه مترادف) عند ريماء بركة في كتابها الموسوم بـ: (علم المصطلح مبادئ وتقنيات) باستثناء ملحق اصطلاحيّ واحد ذكر فيه بصيغة الجمع تتمثل في (أشباه المرادفات) وهذا الملحق ورد ضمن كتاب (المعنى في علم المصطلحات) لريتّا خاطر. الاختلاف هنا لا يكمن في الأفراد والجمع فقط بل حتّى الصيغة التي جاءت بها مختلفة من حيث الشكل، ونظراً لاحتفاظها بالجذر نفسه المتمثل في (ر د ف) فاعتبرناها من المقابلات العربية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والملحقات الاصطلاحية.

رغم اختلاف واضعي الملحقات الاصطلاحية في قضية الأفراد والجمع إلا أن معظمهم وظّفوا المقابلات العربية بصيغة الأفراد باستثناء بعض الباحثين كما هو الحال بالنسبة إلى سعد عبد العزيز مصلوح الذي وضع في كتابه (اتجاهات البحث اللساني) للمصطلح الأجنبي (Morpheme): (صرفيمات)²، وللمصطلح الأجنبي (Affix): (الزوائد)؛ فالمقابل العربيّ الأول وُضع له في الملحقات الاصطلاحية الأخرى إمّا (مورفيم) أو (صرفيم)، والثاني وُضع له (زائدة)، والأصحّ هنا هو ما ذكر في (معجم مفردات علم المصطلح) وبعض الملحقات الاصطلاحية، أمّا

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية مقدّمة نظرية ومطبقة/مصطلحاتها ومفاهيمها، دط. تونس: 2004، مركز النشر الجامعي، ص 440.

² - ميلكا إيفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، دط. دب: 2000، المجلس الأعلى للثقافة، ص 485.

سعد عبد العزيز مصلوح فلم يتقيد بالصيغة التي وردت فيها المصطلحات الأجنبية؛ فبدلاً أن يوظفها بصيغة الأفراد قام بتوظيفها بصيغة الجمع.

نظراً للخلط القائم بين الباحثين بخصوص قضية الأفراد والجمع فقد فصل البعض منهم استعمال الصيغة الإفرادية والصيغة بالجمع معاً للمقابل العربي الواحد. ومن الباحثين الذين ذهبوا هذا المذهب نذكر على سبيل المثال لا الحصر محمود السعران وعبد الحميد عبد الواحد؛ ومن المصطلحات الأجنبية¹ التي قابلها السعران بصيغتي الأفراد والجمع معاً نجد:

– (Affix): إضافة (ج. إضافات).

– (Prefix): سابقة (ج. سوابق).

– (Suffix): لاحقة (ج. لواحق).

تقيد عبد الحميد عبد الواحد هو الآخر كثيراً في إيراد المقابلات العربية بصيغتي الأفراد والجمع معاً، إذ جاءت معظم المقابلات العربية الواردة في ملحقة الاصطلاح بهذه الطريقة، ولعل ما يميزه أيضاً هو وضعه أمام كل مصطلح أجنبي علامة (S) الدالة على الجمع، ومن الأمثلة على ذلك²:

– مكوّن - مكوّنات ((Composant (S)).

– صوتم - صوتم ((Phonème (S)).

– رمز - رموز ((Symbole (S)... إلخ.

2-4- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد: رغم اتفاق مواصفة إيزو رقم (1087)

مع الملحقات الاصطلاحية في عدد لا بأس به من المقابلات العربية، إلا أن بعض الباحثين لم يتقيدوا بوضع مقابل عربي واحد للمصطلح الأجنبي الواحد، لكننا أثناء مقارنتنا لمصطلحات المواصفة بتلك الواردة في الملحقات الاصطلاحية ركّزنا فقط على المقابلات العربية المشتركة ولم نأخذ بعين الاعتبار بقية المقابلات العربية.

¹ - محمود السعران، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، دط. لبنان: دت، دار النهضة العربية، الصفحات (354-371) - (375) على التوالي.

² - عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في اللسانيات الحديثة، ط 1. تونس: 2007، مكتبة الأدب المغربي، الصفحات (259-261) - (262) على التوالي.

ونظرا لإيراد هذه الظاهرة بكثرة سواء أعلّق الأمر بمصطلحات المواصفة أم بتلك الموظفة في الملحقات الاصطلاحية فإننا سنقف عند بعض المصطلحات فقط، ومن ذلك مثلا المصطلح الأجنبي (Ending) الذي وُضع له في (معجم مفردات علم المصطلح): (الآخر) و(النهاية)، كما وُضع له أيضا مقابلان عربيان اثنان عند إيناس كمال الحديدي هما: (النهاية) و(الخاتمة)، والملاحظ هنا أنّ مواصفة إيزو رقم (1087) اشتركت مع الملحق الاصطلاحيّ الذي ذُلت به إيناس كمال الحديدي كتابها في المقابل العربيّ المتمثّل في (النهاية)، أمّا المقابلان العربيّان الآخريان أي (الآخر) و(الخاتمة) فلم نأخذهما بعين الاعتبار.

إذا كان عدد المقابلات العربية التي وُضعت في (معجم مفردات علم المصطلح) للمصطلح الأجنبيّ السابق الذكر اثنان، فإنّه في بعض الأحيان قد وصل عددها إلى أربعة (04) مقابلات عربية كما هو الحال بالنسبة إلى المصطلح الأجنبيّ (Morpheme) الذي وُضع له: (المكوّنة الأخيرة للمصطلح، الصّرف، العنصر الكلامي والمورفم) ، في حين اكتفت مثلا الباحثة إيناس كمال الحديدي بوضع مقابلين عربيين اثنين فقط لهذا المصطلح وهما: (مورفيم) و(الوحدة الصرفية).

تعدّدت المقابلات العربية التي وُضعت للمصطلح الأجنبيّ الواحد، ومع ذلك تبقى القضية معقولة مقارنة ببعض المقابلات العربية الأخرى التي تثير اللبس والغموض مثلما هو الحال بالنسبة إلى المصطلح الأجنبيّ (Term) الذي قابله محمّد جواد النوري بمقابلين عربيين اثنين هما: (مصطلح ولفظ)¹؛ فالأول منهما صحيح لكن الثاني بعيد كلّ البعد عن معنى المصطلح لأنّ اللفظ في حدّ ذاته يحتمل عدّة معان وهذا ما لا ينبغي أن يتوقّر في المصطلح.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، تزداد المسألة تعقيدا أكثر فأكثر ولاسيما لما نجد الباحث الواحد يضع ستّة (06) مقابلات عربية للمصطلح الأجنبيّ الواحد؛ نحو: المصطلح (Concepts) الذي قابله عصام نور الدّين ب: « حقائق فكرية، أفكار، تصوّرات، مفاهيم، مدارك وكتليات »². كما وصل به الأمر في بعض الأحيان إلى وضع أكثر من عشرة (10) مقابلات عربية للمصطلح الأجنبيّ

¹ - ألفرد بيستون، اللغة العربية الفصحى المعاصرة، تر: محمّد جواد النوري، ط 1. لبنان: 2018، دار الكتب العلميّة، ص 308.

² - عصام نور الدّين، علم وظائف الأصوات اللّغوية - الفونولوجيا، ط 1. بيروت: 1996، دار الفكر اللبناني، ص 204.

الواحد ومثال ذلك المصطلح (Phoneme)¹ الذي وضع له: الفونيم، صوتيم، صوت، صوتم، فونيمية، صوت مجرد، صوتية، مستصوت، لافظ، وحدة أصواتية.

وخلاصة القول، رغم اشتراك الملحقات الاصطلاحية مع مواصفة إيزو رقم (1087) في معجمها الموسوم بـ: (معجم مفردات علم المصطلح) في حوالي النصف (2/1) من المقابلات العربية، إلا أن هذه الأخيرة ليست نفسها المذكورة في كلّ الملحقات الاصطلاحية؛ فعلى سبيل المثال اشترك الملحق الاصطلاحي الذي ذُلت به إيناس كمال الحديدي كتابها في عدة مقابلات عربية، في حين لم يتطرق إليها أصحاب الملحقات الاصطلاحية الأخرى، ومن هذه المقابلات العربية: (خواص المنشأ) الذي وضعته كمقابل عربي للمصطلح الأجنبي (Characteristics of Origin)، و(خواص الغرض / Characteristics of Perpose)...إلى غير ذلك من الأمثلة.

وزيادة عما سبق ذكره، فإن عدد المقابلات العربية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية يتفاوت من ملحق اصطلاحي إلى آخر، ومن الأمثلة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر إبراهيم بن مراد في كتابه المعنون بـ: (مقدمة لنظرية المعجم)، حيث تبيّن لنا بعد المقارنة أن ملحقه الاصطلاحي اشترك مع مواصفة إيزو رقم (1087) في مقابل عربي واحد يتمثل في (زائدة)² وقد قابل به المصطلح الأجنبي (Affixe)، أمّا بقية المصطلحات الأجنبية الأخرى فقد انفرد بوضع مقابلات عربية لها لم تستعمل عند الآخرين؛ ومن ذلك مثلاً المصطلح الأجنبي (Radical) الذي قابله بـ: (أس) وهو ما لم يرد ذكره على الإطلاق في الملحقات الاصطلاحية الأخرى.

¹ - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية- الفونولوجيا، ص 195.

² - إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ط1. بيروت: 1997، دار الغرب الإسلامي، ص 207.

سادسا: نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحي: لقد توصلنا من خلال العنصر السابق من هذا الفصل المتمثل في الفصل الرابع إلى أنّ الملحق الاصطلاحي تشترك مع مواصفة إيزو رقم (1087) في نسبة عامّة تقدر بـ: 51.53% من المقابلات العربية؛ ممّا يعني أنّ واضعي الملحق الاصطلاحي اختلفوا مع مواصفة إيزو رقم (1087) بنسبة تقدر بحوالي: 48.47 % من المقابلات العربية، وهي نسبة قريبة جدًا من الخمسين بالمائة (50 %)، وتعبير آخر يمكن القول إنّ أصحاب الملحق الاصطلاحي لم يتفقوا مع مواصفة إيزو رقم (1087) في عدد كبير من المقابلات العربية وهو ما يعادل النصف منها تقريبًا.

ولتوضيح نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين مواصفة إيزو رقم (1087) وكلّ ملحق اصطلاحي من الملحق الاصطلاحي الثمانية والثلاثين (38)، ارتأينا أن نلخصها في الجدول رقم (09) التالي؛ وهي مرتبة ترتيبًا تنازليًا بمعنى أنّ النسب المدونة في هذا الجدول كانت من أعلى نسبة إلى أدنى نسبة.

الجدول رقم (09): المقابلات العربية المختلفة بين الملحقات الاصطلاحية ومواصفة إيزو رقم (1087).

نسبة المقابلات العربية المختلف فيها قياساً إلى العدد الإجمالي للمصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحى	عدد المقابلات العربية المختلف فيها بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحى	عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحى	عناوين الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية
92.85 %	13	14	1- مقدّمة لنظرية المعجم: (إبراهيم بن مراد)
75 %	12	16	2- المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة
72.72 %	08	11	3- مبادئ في اللسانيات العامة: (أندرية مارتني/تر: أحمد الحمو)
66.66 %	10	15	4- مسائل في المعجم: (إبراهيم بن مراد)
62.5 %	10	16	5- علم اللغة العام: (فردينان دي سوسير/تر: يوثيل يوسف عزيز)
62.5 %	05	08	6- سوسير أو أصول البنيوية

7- النظريات اللسانية الكبرى؛ من النحو المقارن إلى الذرائعية	22	13	59.09 %
8- وظيفة الألسن وديناميتها	17	10	58.82 %
9- المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية: (آلان بولغير/تر: هدى مقتنص)	17	10	58.82 %
10- الكلمة دراسة لغوية معجمية: (حلمي خليل)	14	08	57.14 %
11- معجم دراسات الترجمة	16	09	56.25 %
12- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: (علي القاسمي)	31	17	54.83 %
13- اللغة العربية والحاسوب؛ دراسة بحثية	13	07	53.84 %
14- دراسات في علم اللغة النفسي	13	07	53.84 %
15- في الكلمة؛ في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة: (الطيب البكوش وصالح القرمادي)	28	15	53.57 %
16- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث	45	23	51.11 %
17- علم الدلالة: (ف. بالمر/تر: مجيد عبد الحليم الماشطة)	18	09	49 %
18- الترجمة والمصطلح؛ دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي	10	05	50 %

			الجديد: (السعيد بوطاجين)	
19-	المصطلحيّة؛ مقدّمة في علم المصطلح: (علي القاسمي)	34	16	47.05%
20-	الكلمة؛ دراسة في اللّسانيّات المقارّنة: (محمّد الهادي عيّاد)	17	08	47.05%
21-	التّوليد المعجمي في اللّغة العربيّة	15	07	46.66%
22-	المعجمية؛ مقدّمة نظرية ومطبّقة/مصطلحاتها ومفاهيمها	26	12	46.15%
23-	الكلمة في اللّسانيّات الحديثة: (عبد الحميد عبد الواحد)	22	10	45.45%
24-	علم اللّغة المعاصر؛ مقدّمات وتطبيقات	11	05	45.45%
25-	المعنى في علم المصطلحات	23	10	43.47%
26-	علم الدّلالة: (أحمد مختار عمر)	13	05	38.46%
27-	صناعة المصطلح الصّوتي في اللّسان العربيّ الحديث	13	05	38.46%
28-	دروس في الألسنية؛ (فردينان دي سوسير/تر: صالح القرماضي، محمّد الشّاوش ومحمّد عجينة)	13	05	38.46%
29-	اتّجاهات البحث اللّسانيّ	13	05	38.46%
30-	المصطلحات المفاتيح في اللّسانيّات	19	07	36.84%
31-	علم اللّغة؛ مقدّمة للقارئ العربيّ	17	06	35.29%

32- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم	15	05	33.33%
33- علم المصطلح مبادئ وتقنيات	24	08	33.33%
34- اللسانيات؛ النشأة والتطور	13	04	30.76%
35- اللغة العربية الفصحى المعاصرة	18	05	27.77%
36- المعاجم عبر الثقافات؛ دراسات في المعجمية	11	03	27.27%
37- دراسات في اللغة والمعاجم	11	03	27.27%
38- علم الدلالة؛ علم المعنى: (محمد علي الخولي)	12	03	25%
المجموع	664	323	48.46%

1- تحليل نتائج الجدول رقم (09): يظهر لنا الجدول رقم (09) نسبة المقابلات العربية التي جاءت مختلفة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحق الاصطلاحي، وهي مرتبة من أعلى نسبة إلى أدنى نسبة.

يتضح من خلال الاطلاع على الإحصائيات المدونة في هذا الجدول أن أعلى نسبة فيه ظهرت ضمن الملحق الاصطلاحي الذي ذيل به إبراهيم بن مراد كتابه المعنون ب: (مقدمة لنظرية المعجم) حيث وصلت إلى (92.85%) وهي نسبة عالية جدًا إذا ما قورنت ببقيّة النسب؛ ولعلّ مردّ ذلك إلى كون عدد المصطلحات الأجنبية المشتركة بين هذا الملحق ومواصفة إيزو قليل جدًا؛ إذ يقدر بأربعة عشر (14) مصطلحًا فقط، وبالتالي جاءت المقابلات العربية كلّها مختلفة باستثناء مقابل عربي واحد يتمثل في (زائدة) الذي وضعه إبراهيم بن مراد كمقابل عربي للمصطلح الأجنبي (Affixe).

وعلى العموم، عدد الملحق الاصطلاحي التي تجاوزت فيها نسبة المقابلات العربية المختلفة فيها الخمسين بالمائة (50%) يقدر بستّة عشر (16) ملحقا اصطلاحيا؛ وهو عدد أقلّ نوعا ما

من تلك الملحقات الاصطلاحية¹ التي لم تصل فيها نسبة المقابلات العربية المختلفة فيها إلى خمسين بالمائة (50%).

أما بالنسبة لأدنى نسبة من المقابلات العربية المختلف فيها بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية فقد وجدت ضمن الملحق الاصطلاحي الذي ذيل به محمد علي الخولي كتابه الموسوم بـ: (علم الدلالة / علم المعنى) وهي تقدر بخمسة وعشرين بالمائة (25%)، وهذا يعني أن محمد علي الخولي وظف في ملحقه الاصطلاحي خمسة وسبعين بالمائة (75%) من المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مواصفة إيزو رقم (1087) وهذا شيء إيجابي لو كثر أمثاله لخلت إشكالية توحيد المصطلحات العربية في أقرب وقت.

رغم تباين نسبة المقابلات العربية التي جاءت مختلفة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية إلا أن النسبة العامة للمقابلات العربية المختلف فيها بين هذا المعجم والملحقات الاصطلاحية تقدر بـ (48.46%)؛ مما يعني أن النصف (2/1) تقريباً من المقابلات العربية المستعملة في الملحقات الاصطلاحية كان مختلفاً للمقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي قامت بترجمته إلى اللغة العربية الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية.

وصفوة القول، انفرد أصحاب الملحقات الاصطلاحية بمقابلات عربية غير موظفة في (معجم مفردات علم المصطلح) بنسبة كبيرة تقدر بحوالي النصف (2/1) مما هو مقترح في هذا المعجم، وهذا يعني أن مسألة توحيد المصطلحات في اللغة العربية لم يحسم أمرها بعد، وتبقى مجرد حبر على ورق ويصعب تطبيقها على أرض الواقع وذلك رغم كثرة المجهودات المبذولة بخصوص هذه المسألة، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى تداخل العلوم التي يتقاطع معها علم المصطلح من جهة، وإلى كثرة هذه العلوم وتعقيدها من جهة أخرى.

¹ - للعلم يقدر عدد هذه الملحقات الاصطلاحية بعشرين (20) ملحقا اصطلاحيا.

2- نماذج عن المقابلات العربية المختلف فيها بين المعجم والملحقات الاصطلاحية : لقد توصلنا من خلال النتائج المدونة في الجدول رقم (09) السابق الذكر إلى أنّ النسبة العامة للمقابلات العربية المختلف فيها بين الملحقات الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مواصفة إيزو رقم (1087) تقدّر بـ: 48.46%. وهذا يعني أنّ واضعي الملحقات الاصطلاحية لم يتقيدوا بتلك المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) في عدد لا بأس به يتمثل في حوالي النصف (2/1) منها. ولما كان الأمر كذلك فإنّ الإشارة إلى كلّ هذه المقابلات العربية يتطلب منا وقتاً كثيراً وجهداً كبيراً لذا سنكتفي بتقديم بعض الأمثلة التي جاءت فيها المقابلات العربية الموظفة في (معجم مفردات علم المصطلح) مختلفة مع تلك المستعملة في الملحقات الاصطلاحية، ولتعميم الفائدة أكثر اخترنا من هذه المقابلات العربية تلك التي اختلف فيها أيضاً واضعو الملحقات الاصطلاحية.

ولتيسير الاهتمام إليها فضلنا تبسيطها وتلخيصها في الجداول التالية:

2-1- المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Comprehension) في المعجم والملحقات الاصطلاحية : رقم هذا المصطلح في مواصفة إيزو رقم (1087) هو (04)، وقد وُضعت له صيغتان باللّغة الإنكليزية هما: (Connotation) و (Intention) وصيغة واحدة فقط باللّغة الفرنسية تتمثل في (Comprehension). أمّا ترجمته إلى اللّغة العربية فقد كانت بمقابلين عربيين اثنين؛ الأوّل هو: (الفحوى) والثاني هو: (المفهوم). أمّا بالنسبة للمقابلات العربية الموظفة في الملحقات الاصطلاحية فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Comprehension)

عنوان الكتاب الحامل للملحق الاصطلاحى	صاحب الكتاب	المقابل العربى	الصفحة
1- المصطلحية؛ مقدّمة في علم المصطلح	علي القاسمي	فحوى المفهوم	224
2- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية	علي القاسمي	التضمّن	267

259	معنى حاف/معان حافة	عبد الحميد عبد الواحد	3- الكلمة في اللسانيات الحديثة
32	الدلالة الإيحائية	إبراهيم بن مراد	4- مسائل في المعجم
41	تعيين	ماري نوال غاري بريور	5- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات
232	تضمنين إيماء	مانويل سيليوكونسيساو	6- المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة
284	تضمنين	أندريه مارتينييه	7- وظيفة الألسن وديناميتها
744	المعنى الحاف	محمد الهادي عياد	8- الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة
394	تضمنين	هنري بيجوان فيليب توارون	9- المعنى في علم المصطلحات
119	حافة/حافات	الطيب البكوش صالح الماجري	10- في الكلمة؛ في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة
431 432	مفهومية/سعة تضمنين	محمد رشاد الحمزاوي	11- المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة/مصطلحاتها ومفاهيمها
219	دلالة حافة	السعيد بوطاجين	12- الترجمة والمصطلح؛ دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح التقني الجديد
302	حفاف معنى حاف	آلان بولغير	13- المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية
249	تضمنين	خليفة الميساوي	14- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم

2-1-1- تحليل نتائج الجدول رقم (10): المتأمل في هذا الجدول يجد أنّ المصطلح

(Comprehension) وُضعت له عدّة مقابلات عربية في الملحقات الاصطلاحية، حيث وصل عددها إلى أربعة عشر (14) مقابلا عربيا، وهي: فحوى المفهوم، التّضمّن، معنى حاف، الدّلالة الإيحائية، تعيين، تضمين، إيماء، حافّة، مفهومية، سعة، دلالة حافّة، حفاف، معان حافة وحافات. وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد هو أنّ واضعي الملحقات الاصطلاحية انفردوا بمقابلات عربية أخرى غير تلك المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدّته مواصفة إيزو رقم (1087)، حيث ورد في هذا المعجم مقابلان عربيّان اثنان هما: (الفحوى) و(المفهوم). وما يلاحظ أيضا في هذا الجدول هو أنّ أصحاب الملحقات الاصطلاحية لم يستعملوا المقابلات العربية نفسها بل اختلفوا كثيرا باستثناء بعض الباحثين الذين تقيّدوا بمقابل عربيّ واحد يتمثّل في (تضمين) ويقدر عددهم بخمسة باحثين فقط، لكن حتّى في هذه الحالة هناك من أضاف لهذا المقابل العربيّ مقابلا آخر نحو محمّد أمطوش الذي وضع له أيضا (إيماء) وذلك ضمن الكتاب الذي قام بترجمته إلى اللّغة العربيّة بعنوان: (المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصّيغة). والشّيء نفسه نجده عند محمّد رشاد الحمزاوي الذي أضاف له مقابلين عربيّين آخرين هما: (مفهوميّة) و(سعة).

لعلّ مردّ هذا الاختلاف الكبير بخصوص المقابلات العربية إلى اختلاف الوسيلة التي اعتمد عليها هؤلاء الباحثين؛ فمنهم من فضّل أن تكون بكلمة واحدة فقط نحو: (تعيين)، (تضمين)، (إيماء)... إلخ، ومنهم من لم يتمكّن من ترجمة المصطلح الأجنبيّ (Comprehension) بكلمة واحدة فقدّم لنا مصطلحا مركّبا مثل: (الدّلالة الإيحائية)، (المعنى الحاف) و(دلالة حافة) وكلّها مركّبة تركيبيا وصفيا، كما ورد مصطلح واحد مركّب تركيبيا إضافيا يتمثّل في (فحوى المفهوم). إذا كانت الوسيلة المعتمد عليها في وضع المصطلحات في اللّغة العربية تختلف من باحث لآخر، فإنّها قد تختلف أيضا حتّى بالنسبة للباحث الواحد مثلما هو الحال عند علي القاسمي الذي وضع للمصطلح (Comprehension) في كتابه الأوّل المعنون بـ: (المصطلحية مقدّمة في علم المصطلح) مصطلحا مركّبا تركيبيا إضافيا هو (فحوى المفهوم)، في حين لم يستعمل ذلك في كتابه الثّاني بل غيّره تماما ووضعه في كلمة واحدة فقط هي (التّضمّن)؛ هذا يعني أنّ القاسمي تراجع

عن وسيلة التركيب في صناعة المصطلحات وبالتالي قد أخذ بعين الاعتبار قرار المجمع القاهري القائل: « تُفَضَّل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تفضّل الترجمة الحرفية »¹. ولعلّ ما يبرّر أكثر صحة القرار المتمثّل في تفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين أو أكثر هو كون المصطلح الأجنبيّ المتمثّل في (Comprehension) أتى بكلمة واحدة لذا يستحسن استعمال (التضمّن) كمقابل عربيّ لهذا المصطلح بدلا من (فحوى المفهوم).

2-2- المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبيّ (Morphème) في المعجم والملحقات الاصطلاحية: وُضع لهذا المصطلح في مواصفة إيزو رقم (1087) أربعة (04) مقابلات عربية هي: (المكوّنة الأخيرة للمصطلح)، (الصّرفم)، (العنصر الكلاميّ) و(المورفم). ولعلّ السّبب في هذا التعدّد يرجع إلى تعدّد المصطلحات الأجنبية التي وُضعت لهذا المصطلح باللّغة الإنكليزية حيث وصل عددها ثلاثة (03) مصطلحات؛ وهي كالتّالي:

- Ultimate constituent (of a term).
- Morpheme.
- Word element.

أمّا باللّغة الفرنسية فقد ذُكر له مصطلح واحد فقط يتمثّل في (Morphème). والجدول رقم (11) يلخّص لنا المقابلات العربية المستعملة في الملحقات الاصطلاحية لهذا المصطلح؛ وهي كالتّالي:

¹ – مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما (1934-1984)، ص 175.

الجدول رقم (11): المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Morphème)

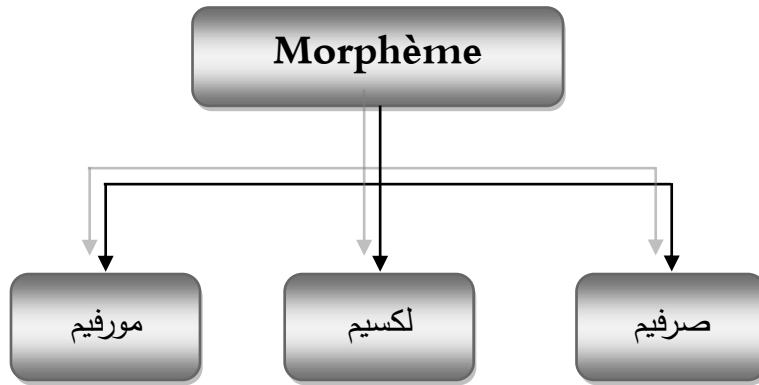
الصفحة	المقابل العربي	صاحب الكتاب	عنوان الكتاب الحامل للملحق الاصطلاحي
206	مورفيم الوحدة الصرفية	إيناس كمال الحديدي	1- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث
225	المورفيم	علي القاسمي	2- المصطلحية؛ مقدّمة في علم المصطلح
775	الوحدة الصرفية	علي القاسمي	3- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية
139	صيغ/صياغم	الطيب البكوش صالح الماجري	4- في الكلمة؛ في النحو العربي وفي اللّسانيّات الحديثة
438	صرفم	محمد رشاد الحمزاوي	5- المعجمية؛ مقدّمة نظرية ومطبقة/مصطلحاتها ومفاهيمها
391	مورفيم وحدة بنوية صغرى	ماري- كلود لوم	6- علم المصطلح مبادئ وتقنيات
261	صيغ/صياغم	عبد الحميد عبد الواحد	7- الكلمة في اللّسانيّات الحديثة
434	صرفية مورفيم	ماري آن بافو جورج إليا سرفاتي	8- النظريّات اللّسانية الكبرى؛ من النحو المقارن إلى الذرائعية
66 72	لكسيم مورفيم صرفم	ماري نوال غارى بريور	9- المصطلحات المفاتيح في اللّسانيّات

303	وحدة صرفية	ألفرد بيستون	10- اللغة العربية الفصحى المعاصرة
367	مورفيم	محمود السّعران	11- علم اللغة مقدّمة للقارئ العربيّ
748	صيغ	محمّد الهادي عيّاد	12- الكلمة دراسة في اللّسانيّات المقارّنة
208	الوحدات الصّرفية	إبراهيم بن مراد	13- مقدّمة لنظرية المعجم
271	الوحدة الصّرفية	إبراهيم بن مراد	14- مسائل في المعجم
219	وحدة نحوية حرف معنى	أندرية مارتيني	15- مبادئ اللّسانيّات العامّة
560	صرفيم مورفيم	نبيل علي	16- اللغة العربيّة والحاسوب
485	صرفيمات	ميلكا إفيتش	17- اتّجاهات البحث اللّسانيّ
171	المورفيم	حلمي خليل	18- الكلمة دراسة لغوية معجمية
119	وحدة صرفية مورفيم	داود عبده	19- دراسات في علم اللغة النّفسي
303	صيغ	آلان بولغير	20- المعجمية وعلم الدّلالة المعجمي مفاهيم أساسية
385	المورفيم	ر.ر.ك. هارتمان	21- المعاجم عبر الثقافات؛ دراسات في المعجمية

2-2-1- تحليل نتائج الجدول رقم (11): تعدّدت المقابلات العربيّة التي وُضعت للمصطلح الأجنبيّ (Morphème) في الملحقات الاصطلاحية، إذ وصل عددها إلى تسعة (09) مقابلات عربيّة هي: مورفيم، الوحدة الصّرفية، صيغ، صرفم، وحدة بنيوية صغرى، صرفية، لكسيم، وحدة نحوية وحرف معنى. أضف إلى ذلك إيراد بعض المقابلات العربيّة الأخرى بصيغة الجمع نحو:

صياغم، الوحدات الصرفية وصرفيمات؛ وبالتالي قد يعتبرها البعض مختلفة عن المعنى الذي وُضعت له بصيغة الأفراد خاصة أن بعض المقابلات العربية لم تأت بوزن واحد مثلما هو الحال بالنسبة للمقابلات العربية التالية: صرفم، صرفيم وصرفية، فأمام هذا الوضع هناك من يجعل مثلاً (صرفيمات) ضمن هذه الصيغ ويعتبرها مقابلاً عربياً آخر للمصطلح الأجنبي (Morphème). لم يكتف واضعو الملحق الاصطلاحي باستعمال مقابل عربي واحد للمصطلح الأجنبي الواحد في كثير من الحالات، ومن ذلك مثلاً توظيف مقابلين عربيين اثنين كما هو الحال عند إيناس كمال الحديدي التي وضعت (مورفيم) و(الوحدة الصرفية)، والشيء نفسه بالنسبة لنبيل علي وداود عبده؛ فالأول وظّف (صرفيم) و(مورفيم) والثاني استعمل (وحدة صرفية) و(مورفيم). المتأمل في المقابلات العربية التي تعددت حتى بالنسبة للباحث الواحد يجد أن كل الباحثين تقيّدوا بالمصطلح المعرّب (مورفيم) وأضافوا إليه فقط مقابلاً عربياً آخر باستثناء ملحق اصطلاحي واحد يتمثل في ذلك الملحق الاصطلاحي الذي ذيل به أحمد الحمو الكتاب الذي ترجمه عن أندري مارتني بعنوان: (مبادئ اللسانيات العامة). فهذا المترجم انفرد عما ذكر عند غيره من المقابلات العربية؛ فوظّف (وحدة نحوية) و(حرف معنى).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فهناك من وضع للمصطلح الأجنبي (Morphème) ثلاثة (03) مقابلات عربية نحو مترجم كتاب (المصطلحات المفاتيح في اللسانيات) المتمثل في عبد القادر فهيم الشيباني، حيث ذكر له مقابلاً عربياً ومصطلحين معربين؛ والتوضيح أكثر يأتي في الترسمة التالية:



الشكل رقم (14): المقابلات العربية للمصطلح (Morphème) عند عبد القادر فهمم الشيباني.

تعددت المقابلات العربية التي وُظفت في الملحقات الاصطلاحية حتى بالنسبة للباحث الواحد؛ وهذا ما لم يسلم منه أيضا (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مواصفة إيزو رقم (1087)، حيث وُضع للمصطلح الأجنبي (Morphème) في هذا المعجم أربعة (04) مقابلات عربية هي: المكوّنة الأخيرة للمصطلح، الصّرفم، العنصر الكلامي والمورفم؛ فكان من المفروض أن يقلّ عدد هذه المقابلات العربية ولاسيّما لكونه مترجما على يد الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية.

كان من شأن العمل الجماعي أن يضع حدّا لهذا التعدّد في المقابلات العربية لا أن يشجّع الآخرين على ذلك، لأنّ المصطلح الواحد إذا تضمّن أكثر من دلالة يفقد أهمّ خاصية له ألا وهي أحادية الدلالة، وبالتالي يصبح مجرد لفظ عامّ.

يتّضح من الجدول رقم (11) السابق الذكر أنّ أبرز الاختلافات الموجودة بين هذه المقابلات العربية يمكن أن يكون مردّها إلى اختلاف الوسيلة المعتمد عليها في وضعها، ومن هذه الوسائل ما يلي:

- **التّعريب:** اعتمد واضعو الملحقات الاصطلاحية في وضعهم للمقابلات العربية على وسيلة التّعريب بكثرة، حيث ورد في الجدول السابق الذكر أحد عشر (11) مصطلحا معرّبا، ومن هذه الأخيرة نجد (لكسيم) الذي ذُكر مرّة واحدة فقط، في حين جاء المصطلح (مورفيم) متواترا عشر (10) مرّات. وهذه المصطلحات تدخل كلّها ضمن المصطلحات المعربة تعريبا كليّا لأنّها نُقلت إلى

اللغة العربية عن لغات أخرى كما هي دون إجراء أيّة تعديلات عليها باستثناء كتابتها بالحروف العربية.

• **التركيب:** لقد ورد ضمن الجدول السابق بعض المصطلحات المركبة وهي أقلّ نوعاً ما من المصطلحات المعرّبة؛ إذ يقدر عددها بتسعة (09) مصطلحات وقد جاءت كلّها مركبة تركيباً وصفيّاً؛ نحو: (الوحدة الصّرفيّة) الذي تواتر حوالي ستّ (06) مرّات.

ولعلّ ما يثير الانتباه فعلاً في المقابلات العربية الواردة في الجدول السابق هو إيراد بعض المصطلحات المؤشّبة (المختلطة)؛ وهي تلك المصطلحات التي تتكوّن من جزء عربيّ أصيل وجزء أجنبيّ نحو: (صيغم) و(صرفم)، فالمصطلح الأول تواتر أربع (04) مرّات، أمّا المصطلح الثاني المتمثّل في (صرفم) فقد تواتر حوالي ثلاث (03) مرّات.

2-3- المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبيّ (Mot-Sigle) في المعجم والملحقات الاصطلاحية: رقم هذا المصطلح الأجنبيّ - المتمثّل في (Mot-Sigle) - في مواصفة إيزو رقم (1087) هو سبعة وأربعون (47)، وقد ورد ذكره باللّغة الإنكليزية بصيغة أخرى هي (Acronym). أمّا المقابلات العربية التي وُضعت له فهي: (المختزل الحرفيّ) و(النّحت الحرفيّ)، ومعنى هذا المصطلح حسب ما ذكر في مواصفة إيزو رقم (1087) هو: « مختصر عن الأصل يتكوّن من الحروف أو المقاطع الأولى من عدّة كلمات ويستعمل كلمة ملفوظة أي مصطلحاً مختصراً¹؛ ومن الأمثلة على ذلك إيزو، رادار، يونسكو... إلخ.

أمّا بالنسبة للمقابلات العربية الموظّفة لهذا المصطلح في الملحقات الاصطلاحية فقد تمّ تلخيصها في الجدول التّالي:

¹ - مواصفة إيزو رقم (1087)، معجم مفردات علم المصطلح، تر: الأمانة الفنّية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربيّة السّورية، ص 230.

الجدول رقم (12): المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Mot-Sigle)

عنوان الكتاب الحامل للملحق الاصطلاحي	صاحب الكتاب	المقابل العربي	الصفحة
1- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث	إيناس كمال الحديدي	الرموز المركبة الاختصارات	199
2- المصطلحية؛ مقدمة في علم المصطلح	علي القاسمي	نحت	231
3- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية	علي القاسمي	المختزل مختزل الأوائل المختزل النحتي المختزل المنحوت	774
4- في الكلمة؛ في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة	الطيب البكوش صالح الماجري	صديرة/صدائر	143
5- علم المصطلح مبادئ وتقنيات	ماري- كلود لوم	لفظ أوائل شكل مختصر بواسطة الحروف الاستهلاكية	403 398
6- الكلمة في اللسانيات الحديثة	عبد الحميد عبد الواحد	فواتح الكلمات	262
7- وظيفة الألسن وديناميتها	أندرية مارتينييه	كلمة أوائلية	283
8- التوليد المعجمي في اللغة العربية	أندري رومان	مختصر اسمي	247
9- المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية	ألان بولغير	صديرة/صدائر	303

2-3-1- تحليل نتائج الجدول رقم (12): يتّضح من الجدول رقم (12) أنّ المقابلات العربية

التي وُضعت للمصطلح الأجنبي (Mot-Sigle) جاءت مختلفة مع تلك المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدّته مواصفة إيزو من جهة، ومن جهة أخرى فهي مختلفة كثيرا حتّى بالنسبة لتلك المستعملة في الملحقات الاصطلاحية؛ يُستثنى منها فقط المقابل العربي المتمثّل في (صديرة/صدائر) الذي جاء مشتركا في ملحقين اصطلاحيين اثنين؛ الأول هو ما ذيل به الطيّب البكوش وصالح الماجري كتابهما المعنون: (في الكلمة؛ في النحو العربي وفي اللسانيّات الحديثة)، والثاني يتمثّل في الملحق الاصطلاحيّ الوارد ضمن كتاب (المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية).

وُظّف في الملحقات الاصطلاحية حوالي ثلاثة عشر (13) مقابلا عربيا وكلّها تختلف عن المقابلين العربيين المقترحين في (معجم مفردات علم المصطلح)؛ وهما: (المختزل الحرفي) و(النّحت الحرفي) وكلاهما يدخل ضمن المصطلحات المركّبة تركيبا وصفيا. وما يلاحظ أيضا في الجدول السابق الذّكر هو أنّ واضعي الملحقات الاصطلاحية تمكّنوا من وضع مقابل عربيّ واحد للمصطلح (Mot-Sigle) في كثير من الحالات باستثناء اثنين (02) منهم فقط؛ هما: إيناس كمال الحديدي التي وضعت مقابلين عربيّين اثنين هما: (الرّموز المركّبة) و(الاختصارات). والثاني هو علي القاسمي الذي وُظّف أربعة (04) مقابلات عربية؛ هي: (المختزل، مختزل الأوائل، المختزل النّحتي والمختزل المنحوت) وكلّها مختلفة عن المقابل العربيّ الذي ذكره في كتابه الموسوم ب: (المصطلحية؛ مقدّمة في علم المصطلح) وهو يتمثّل في (نحت)؛ فبينما استعمل في كتابه الأوّل مقابلا عربيا واحدا وواضحا لجأ في كتابه الثاني إلى توظيف أربعة (04) مقابلات عربية أخرى. فإذا كان كلّ باحث يضع ما يحلو له من مقابلات عربية للمصطلح الأجنبيّ الواحد، فإنّ مسألة توحيد المصطلحات في اللّغة العربية تتأزّم وتتعدّد أكثر فأكثر وتبقى مجرد حبر على ورق.

ولتقادي الوقوع في هذه الإشكالية ينبغي على واضعي المصطلحات أن يختاروا مقابلا عربيا واحدا فقط للمصطلح الأجنبيّ الواحد، وإذا بدا لهم ذلك غريبا أو غير واضح فلا بأس أن يضيفوا إلى جانبه تعريفاً بسيطا لإزالة الغموض؛ وهذا ما قامت به ريماء بركة حيث وضعت للمصطلح

(Mot-Sigle) مقابل عربيًا هو (لفظ أوائل) ثم أضافت إليه التعريف التالي: « شكل مختصر بواسطة الحروف الاستهلاكية»¹؛ فالتعريفات إذن ضرورية لرفع الالتباس من جهة، ومن جهة ثانية فقد تساهم في الإقلاع عن قضية تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد.

2-4- المقابلات العربية المستعملة للمصطلح للأجنبي (Terminologie) في المعجم والملحقات الاصطلاحية:

رقم هذا المصطلح في مواصفة إيزو رقم (1087) هو (38)، يُعبر عنه باللغة الإنكليزية بـ (Terminology). وباللغة الفرنسية بـ (Terminologie). أما ترجمته إلى اللغة العربية فهي تتمثل في عبارة (علم المصطلح) وهي ترجمة سليمة مقارنة بما سيأتي ذكره في بعض الملحقات الاصطلاحية، والجدول التالي يلخص لنا المقابلات العربية المستعملة في الملحقات الاصطلاحية لهذا المصطلح؛ وهي كالتالي:

الجدول رقم (13): المقابلات العربية المستعملة للمصطلح للأجنبي (Terminologie)

الصفحة	المقابل العربي	صاحب الكتاب	عنوان الكتاب الحامل للملحق الاصطلاحي
210	علم الاصطلاح قائمة مصطلحات (حق ما)	إيناس كمال الحديدي	1- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث
217	المصطلحية علم المصطلح	علي القاسمي	2- المصطلحية؛ مقدمة في علم المصطلح
771	علم المصطلح مصطلحات (المجال)	علي القاسمي	3- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية
443	علم المصطلح مصطلحية	محمد رشاد الحمزاوي	4- المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها

¹ - ماري- كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريم بركة، ص 398.

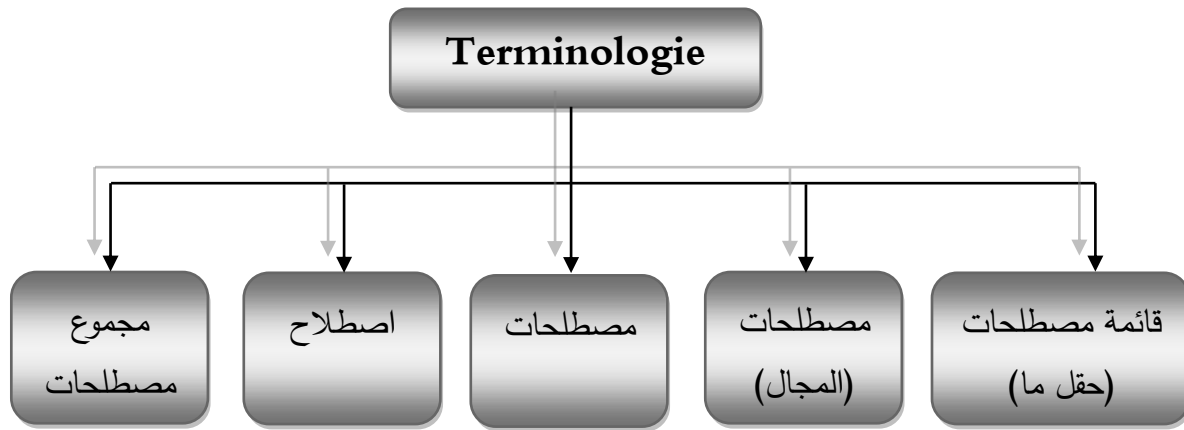
387 390	علم المصطلح مصطلحات	ماري - كلود لوم	5- علم المصطلح مبادئ وتقنيات
420	اصطلاح	ماري آن بافو جورج إليا سرفاتي	6- النظريات اللسانية الكبرى؛ من النحو المقارن إلى الذرائعية
752	مصطلحية	محمد الهادي عياد	7- الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة
291	مصطلحية	أندريه مارتينييه	8- وظيفة الألسن وديناميتها
100	المعجمية المختصة النظرية	إبراهيم بن مراد	9- مقدمة لنظرية المعجم
234	المصطلحية	هشام خالدي	10- صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث
224	مصطلحية علم المصطلح	السعيد بوطاجين	11- الترجمة والمصطلح؛ دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد
307	مجموع مصطلحات علم المصطلحات	آلان بولغير	12- المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية
389	المصطلحية	ر.ر.ك. هارتمان	13- المعاجم عبر الثقافات؛ دراسات في المعجمية
253	مصطلحية	خليفة الميساوي	14- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم

2-4-1- تحليل نتائج الجدول رقم (13): لقد توصلنا من خلال ما سبق إلى أن واضعي

الملحقات الاصطلاحية وقعوا كثيرا في مسألة تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد، ولعلّ مردّ ذلك إلى تعدد المقابلات العربية التي وُضعت لهذا العلم المتمثل في علم المصطلح

(Terminologie) في حدّ ذاته. فإذا كان العلم يُترجم بعشر (10) مقابلات عربيّة مثلما هو وارد في الجدول رقم (13) فإنّ الابتعاد عن توظيف عدّة مقابلات عربيّة للمصطلح الأجنبيّ الواحد أمر يصعب تحقيقه بالنسبة للمصطلحات الأخرى المتعلّقة بهذا العلم.

المتأمل في الجدول السابق الذّكر يجد أنّ بعض المقابلات العربيّة الواردة فيه غير سليمة تماماً وهي كثيرة؛ ويمكن التّمثيل لها بالترسيمة التّالية:



الشّكل رقم (15): التّرجمات الخاطئة للمصطلح (Terminologie).

المقابلات العربيّة الثلاثة المتمثّلة في: (قائمة مصطلحات حقل ما)، (مصطلحات المجال) و(مجموع مصطلحات) يستحيل أن تكون ترجمة مقبولة للمصطلح الأجنبيّ (Terminologie) لأنّه ليس مجرد قائمة من المصطلحات، بل يُعنى « بمنهجيّات جمع وتصنيف المصطلحات، ووضع الألفاظ الحديثة وتوليدها وتقييس المصطلحات ونشرها»¹. وما دام الأمر كذلك، فهو يختلف تماماً عمّا يُعبّر عنه بـ (قائمة مصطلحات) أو (مجموع مصطلحات).

أمّا المقابل العربيّ المتمثّل في (اصطلاح) فهو يدخل ضمن المقابلات العربيّة الغامضة لأنّه يثير الالتباس ولاسيّما لكونه قد ظهر قبل ظهور هذا العلم؛ فهو يدلّ على شيء آخر غير علم المصطلح (Terminologie). فإذا كان هذا المقابل العربيّ يثير اللّبس والغموض لأنّه يحمل أكثر من معنى، فإنّ المقابل العربيّ المتمثّل في (مصطلحات) خاطئ بالضرورة لأنّ مفرد

¹ - جواد حسني سماعه "المصطلحيّة العربيّة بين القديم والحديث مشروع قراءة" ص 93.

(مصطلح) ويقابله في اللغة الفرنسية (Terme) وهو موضوع هذا العلم المتمثل في علم المصطلح؛ وبالتالي يستحيل أن يُترجم العلم باسم موضوعه، لأننا في هذه الحالة كأننا وضعنا العلم وموضوعه في منزلة واحدة وهذا غير صحيح. رغم الفرق الموجود بين علم المصطلح وموضوعه المتمثل في (المصطلح) بصيغة الأفراد أو (المصطلحات) بصيغة الجمع إلا أن الخلط بينهما موجود بكثرة لدى الباحثين العرب؛ إن لم نقل بين المعجميين أنفسهم كما هو الحال عند سهيل إدريس في معجمه الثنائي الموسوم بـ: (المنهل)، فرغم قيمة هذا العمل الجبار إلا أن صاحبه قد قابل المصطلح الأجنبي (Terminologie) بـ (مصطلح)¹ والصحيح (علم المصطلح) أو (علم المصطلحات).

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فتحى المقابل العربي المتمثل في (المصطلحية) هو في الحقيقة يختلف عن معنى (علم المصطلح) لأنه يدلّ على شيء أكبر من ذلك، ولعلّ هذا ما ورد جلياً عند علي القاسمي بقوله: «استعملنا لفظ المصطلحية ليشمل: علم المصطلح (Terminology)، وصناعة المصطلح (Terminography)»²، فالمصطلحية إذن أعمّ من علم المصطلح لكن رغم ذلك فقد جاء هذا المقابل العربي متواتراً في الملحقات الاصطلاحية أكثر من المقابل العربي المتمثل في (علم المصطلح)؛ وهذا بطبيعة الحال لا يُفسّر إلا بعدم وعي واضعي الملحقات الاصطلاحية وذلك رغم الحدود الفاصلة بين (المصطلحية) و(علم المصطلح). ولعلّ أفضل وسيلة لتفادي الوقوع في هذا النوع من المقابلات العربية الغامضة هو توظيف المصطلحات المركبة، ورغم كثرة الكلمات التي تتكوّن منها إلا أنّها قد تؤدي المعنى بوضوح ولا يمكن أن يُفهم منها شيء آخر؛ ومن الأمثلة على ذلك المقابل العربي المتمثل في (المعجمية المختصة النظرية) الذي قابل به إبراهيم بن مراد المصطلح الأجنبي (Terminologie).

¹ - سهيل إدريس، المنهل قاموس فرنسي - عربي، ط24، ص 1192.

² - علي القاسمي "تصنيف الإنفوترم المصطلحي" ص 63.

3- ملاحظات عامة : المقابلات العربية التي جاءت مختلفة بين (معجم مفردات علم المصطلح)

والملاحقات الاصطلاحية معظمها ترجع إلى قضية تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد، وهذه القضية في الحقيقة هي وليدة اختلاف الوسائل المعتمد عليها في وضع المصطلحات في اللغة العربية؛ وهي كالتالي:

3-1- النحت : ورد في حالات قليلة جدًا نحو المصطلح الأجنبي (Translittération) الذي

وُضع له في (معجم مفردات علم المصطلح) مصطلحا مركبًا تركيبًا عطفيا يتمثل في (الاستدلال الحرفي أو النسخ)¹، في حين وضع له محمد رشاد الحمزاوي مصطلحا منحوتا يتمثل في (نقحرة)²، والشئ نفسه بالنسبة للمصطلح الأجنبي (Transcription) الذي وُضع له في (معجم مفردات علم المصطلح): (الرسم الصوتي)، في حين قابله الحمزاوي بمصطلح منحوت يتمثل في (نقصة).

3-2- التعريب : اعتمد واضعو الملحقات الاصطلاحية في وضع مصطلحاتهم على وسيلة التعريب بنسبة لا بأس بها مقارنة بالنحت، فمن المقابلات العربية التي جاءت مختلفة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والملاحقات الاصطلاحية نتيجة هذه الوسيلة المتمثلة في التعريب نذكر على سبيل المثال لا الحصر المصطلحين الأجنبيين (Homonymous) و (Polysemous) اللذين وُضع لهما في (معجم مفردات علم المصطلح) مقابلان عربيان يتمثلان في (الألفاظ المشتركة) و (المصطلح المتعدد المعاني)، في حين اكتفى مثلا أحمد عمر مختار في كتابه (علم الدلالة) بتعريبهما فقط باستعماله (هومونيمي) و (بوليزمي)؛ وهي تدخل ضمن المصطلحات المعربة تعريبا كليًا.

3-3- التركيب : معظم المقابلات العربية الموظفة في الملحقات الاصطلاحية وفي (معجم

مفردات علم المصطلح) كانت بفضل وسيلة التركيب لأنه في بعض الأحيان يصعب وضع مقابل عربي بكلمة واحدة، وبالتالي يتم اللجوء إلى تركيبها بكلمة أخرى كي تؤدي المعنى المطلوب. ومن أنواع المركبات المصطلحية الواردة مثلاً في (معجم مفردات علم المصطلح) نذكر ما يلي³:

¹ - مواصفة إيزو رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" تر: الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ص 227.

² - محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية مقدّمة نظرية ومطبّقة/مصطلحاتها ومفاهيمها، ص 444.

³ - مواصفة إيزو رقم (1087)، المرجع السابق، الصفحات (221-242-220-226-221)، على التوالي.

- المصطلح المركب تركيباً وصفياً نحو: المصطلح العام (General term).
- المصطلح المركب تركيباً إضافياً مثل: أشباه المترادفات (Quasi-synonymous).
- المصطلح المركب تركيباً إسنادياً نحو: (التعريف بالسياق) (Definition by context).
- المصطلح المركب تركيباً عطفياً مثل: المختزل الحرفي أو النحت الحرفي (Acronym).
- المصطلح المركب تركيباً مؤشياً (مختلطاً): وهو ما تكون من جزء عربي وآخر أجنبي نحو: المصطلح التقني (Technical term).

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن قضية تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد لا يكون مردّها في كلّ الحالات إلى اختلاف وسائل صناعة المصطلح، بل قد ترجع إلى شيء خطير جدّاً ألا وهو الوقوع في الأخطاء؛ ومن ذلك مثلاً الباحث السعيد بوطاجين¹ الذي وضع للمصطلح الأجنبي (Préfixes) ثلاثة (03) مقابلات عربية هي: (الكواسع)، (اللّواحق) و(أدوات الإلحاق) وكلّها ليست في محلّها، والشّيء نفسه بالنسبة للمصطلح الأجنبي (Suffixes) الذي وضع له أيضاً ثلاثة (03) مقابلات عربية تتمثّل في: (الصدور، السّوابق وأدوات البدء). الخطأ الذي وقع فيه هنا هذا الباحث يتمثّل في كونه عكس القضية تماماً؛ إذ وضع المقابلات العربية الخاصة بالمصطلح (Suffixes) كمقابلات عربية للمصطلح الأجنبي (Préfixes)، وتلك المتعلقة بالمصطلح (Préfixes) وضعها للمصطلح الأجنبي (Suffixes)؛ فالصّواب إذن هنا يكون كالآتي:

– الكواسع/اللّواحق/أدوات الإلحاق (Suffixes).

– الصدور/السّوابق/أدوات البدء (Préfixes).

ومن الأخطاء الأخرى التي لفتت انتباهنا في هذه الدراسة نذكر ما ورد عند هشام خالدي نحو المصطلح الأجنبي (Science néologique) الذي وضع له مقابلاً عربياً يتمثّل في (علم المصطلح) وهو غير صحيح لأنّ ما يقابله مثلاً هو: (علم التّوليد) وليس (علم المصطلح). لأنّ هذا الأخير مقابله الأجنبي هو (Terminologie) وليس (Science néologique). وزيادة عمّا

¹ - السعيد بوطاجين، التّرجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النّقدي الجديد، ص 222-224.

سبق ذكره فقد قابل هشام خالدي المصطلح الأجنبيّ (Composition) بـ (النّحت) والصّواب هو (التركيب).

وعلى العموم، الأخطاء كثيرة في الدّراسات المصطلحيّة ومعظمها وليدة التّرجمة، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو الحذر في هذا النّوع من الأخطاء لأنّ تكرارها في البحوث اللاحقة يؤدّي إلى ترسيخها وصعوبة قلعها؛ لذا يجب على كلّ باحث صادف أيّ خطأ أن ينبّه إليه كي لا يزيد في تعقيد مسألة توحيد المصطلحات في اللّغة العربيّة.

ولتحقيق هذا الهدف - المتمثّل في التّوحيد - على واضعي المصطلحات أن يتجنّبوا قدر

الإمكان توظيف عدّة مقابلات عربيّة للمصطلح الأجنبيّ الواحد كلّما أمكن ذلك.

خاتمة:

خاتمة: ترتبت عن هذه الدراسة مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- بعد إحصائنا لجميع المصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية تبين لنا أن النسبة المئوية العامة للمصطلحات الأجنبية المشتركة بينهما تقدّر بـ: 38.31% أي تفوق الثلث (3/1) بقليل، وهذا يعني أن حوالي ستين بالمائة (60%) من المصطلحات الموظفة في (معجم مفردات علم المصطلح) لم تستعمل في القوائم الاصطلاحية ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- اختلاف الترتيب المعتمد عليه؛ حيث كان حسب المفاهيم في (معجم مفردات علم المصطلح)، في حين كان ترتيباً ألفبائياً في القوائم الاصطلاحية.

- تفرع المصطلح الأساس الواحد إلى عدّة مصطلحات فرعية، ونظراً لكون كلّ باحث يقوم بتقريع ما يحلو له من مصطلحات انطلاقاً من المصطلح الأساس الواحد، فإنّه من الصعب أن تشترك القوائم الاصطلاحية مع المعجم في عدد كبير من المصطلحات؛

2- النسبة المئوية العامة للمقابلات العربية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية تقدّر بحوالي: 49.29% وهي نسبة قريبة جداً من النصف (2/1)؛ ممّا يعني أن المقابلات العربية المستعملة في القوائم الاصطلاحية ليست نفسها تماماً مع تلك المقترحة في المعجم. والجدير بالذكر هنا هو أن المقابلات العربية التي ورد ذكرها في كلّ من القوائم الاصطلاحية والمعجم لم تكن متطابقة تماماً؛ بل فيها بعض الاختلافات الطفيفة من حيث الشكل لكنّها غير مخلة بالمعنى، ومن أبرز هذه الاختلافات ما يلي:

- التعريف والتذكير: حيث جاءت بعض المقابلات العربية مقترنة بأداة التعريف (ال) أو معرفة بالإضافة، في حين جاءت مقابلات عربية أخرى نكرة؛
- الإفراد والجمع: رغم كون المصطلح الأجنبي هو الأساس الذي يعول عليه في وضع المقابلات العربية إلا أن أصحاب القوائم الاصطلاحية خالفوا المؤلف ووضعو مقابلات عربية حسب ما يحلو لهم؛ لذا وردت تارة بصيغة الإفراد وتارة أخرى بصيغة الجمع؛

• تعدّد المقابلات العربيّة للمصطلح الأجنبيّ الواحد: حيث عمد واضعو القوائم الاصطلاحيّة إلى وضع أكثر من مقابل عربيّ واحد للمصطلح الأجنبيّ الواحد، وفي هذه الحالة لم نأخذ بعين الاعتبار بقيّة المقابلات العربيّة وإنّما ركّزنا فقط على المقابلات العربيّة المشتركة؛

3- بلغت النسبة المئويّة العامّة للمقابلات العربيّة المختلّف فيها بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحيّة حوالي 50.7%، ومعنى ذلك أنّ النّصف (2/1) من المقابلات العربيّة المستعملة في القوائم الاصطلاحيّة جاء مختلفا للمقابلات العربيّة المقترحة في المعجم، وهذا لا يُفسّر إلّا بانفراد أصحاب القوائم الاصطلاحيّة بمقابلات عربيّة أخرى لم يرد ذكرها في المعجم؛

4- إنّ الإحصائيّات التي قمنا بها في الفصل الرابع من خلال المقارنة بين المصطلحات الواردة في مواصفة إيزو رقم (1087) وتلك المستعملة في الملحقات الاصطلاحيّة أفضت إلى أنّ النسبة المئويّة العامّة للمصطلحات الأجنبيّة المشتركة بين المواصفة والملحقات الاصطلاحيّة تقدّر بـ: 18.38%، ممّا يعني أنّ حوالي ثمانين بالمائة (80%) من المصطلحات المقترحة في مواصفة إيزو لم توظّف في الملحقات الاصطلاحيّة، ولعلّ مردّ ذلك إلى قلة مصطلحات المواصفة التي تقدّر بخمسة وتسعين (95) مصطلحاً فقط، في حين وصل عددها في بعض الملحقات الاصطلاحيّة إلى أكثر من ألف (1000) مصطلح؛

5- اتفق أصحاب الملحقات الاصطلاحيّة مع مواصفة إيزو في نسبة مئويّة عامّة تقدّر بحوالي 51.53% من المقابلات العربيّة، وهذا يعني أنّ النّصف (2/1) ممّا هو مقترح في المواصفة مستعمل أيضاً في الملحقات الاصطلاحيّة، لكن هذا لا يعني أنّها متطابقة تماماً بل هناك بعض الاختلافات الطّفيفة من حيث الشّكل كالإفراد والجمع، التعريف والتّكثير، وتعدّد المقابلات العربيّة للمصطلح الأجنبيّ الواحد؛ حيث توصّلنا إلى أنّ بعض الباحثين وقعوا في هذه المسألة الأخيرة في كثير من الأحيان، لكنّنا أثناء المقارنة بين المقابلات العربيّة المقترحة في مواصفة إيزو بتلك المستعملة في الملحقات الاصطلاحيّة ركّزنا فقط على المقابلات العربيّة المشتركة ولم نأخذ بعين الاعتبار بقيّة المقابلات العربيّة؛

6- اختلف أصحاب الملحقات الاصطلاحيّة مع مواصفة إيزو في نسبة مئويّة عامّة تقدّر بـ 48.46%، وهذا يدلّ على أنّ واضعي الملحقات الاصطلاحيّة استعملوا مقابلات عربيّة غير

موظفة في الموصفة وعددها كبير جدًا يقدر بحوالي النصف (2/1)؛ مما يعني أن مسألة توحيد المصطلحات في اللغة العربية لم يحسم أمرها بعد، وتبقى مجرد حبر على ورق ويصعب تطبيقها على أرض الواقع وذلك رغم كثرة الجهود المبذولة بخصوص هذه المسألة؛

وصفوة القول، النتيجة العامة التي نخرج بها في هذا البحث هي أن أصحاب القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية استعملوا النصف (2/1) من المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مؤسسة إيزو التوصية رقم 1087، وهذا يعني أنهم اختلفوا في النصف الآخر، لكن رغم ذلك فالنسبة المئوية العامة للمقابلات العربية المشتركة - بين كل من القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية و (معجم مفردات علم المصطلح) - تبقى معقولة جدًا لأن الغرض من هذه الدراسة هو معرفة إذا ما كان الاستعمال مطابقا للوضع أم لا ؟ ولعل ما يزيد هذه النتائج مصداقية كون المدونة التي اعتمدت عليها تغطي فترة زمنية لا بأس بها تقدر بحوالي أربعة وثلاثين (34) سنة، وذلك من سنة 1985 إلى 2018؛ فعامل الزمن هنا مهم جدًا وضروري لأتني في حقيقة الأمر قمتُ بتتبع مسار هذه المصطلحات ابتداء من مرور سنة كاملة على ظهور النسخة الثانية من (معجم مفردات علم المصطلح)؛

إن أول ما تبادر إلى ذهني مباشرة بعدما توصلت إلى عدم التوحيد في المصطلحات هو ضرورة تأليف معاجم مختصة في ميدان علم المصطلح ولتكن جماعية وفردية وهذا ما سأسعى إلى تحقيقه في القريب العاجل إن شاء الله. كما يجب أن تكون هذه المعاجم مرتبة ترتيباً ألفبائياً وليس حسب المفاهيم لأن هذه الأخيرة قد تجعلنا نتغاضى على كثير من المصطلحات من جهة، ومن جهة أخرى فظاهرة التكرار واردة ضمن هذا الترتيب بكثرة؛

وأنا أصل إلى ختام بحثي هذا أعني جيداً أن توحيد المصطلحات في ميدان علم المصطلح شأنه شأن كل الميادين العلمية الأخرى، لكن لا بأس أن أنبه أولاً إلى ضرورة الابتعاد قدر الإمكان عن مسألة تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد كلما أمكن ذلك، وثانياً أخذ الحذر أثناء ترجمة مصطلحات هذا العلم لأتني صادفت أخطاء كثيرة في هذا الميدان، والأخطاء تعقد أكثر مسألة توحيد المصطلحات في اللغة العربية إن لم نقل قد تقضي عليها نهائياً وهذا ما لا ينبغي أن يحدث على الإطلاق؛

هذه هي إذن تلك النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وما هذه الدراسة إلا محاولة بسيطة لرصد واقع استعمال المصطلحات في ميدان علم المصطلح، فإن تبين للقارئ نوع من الغموض أو القصور فأرجو أن يكون عملي هذا البسيط تمهيدا أو مفتاحا لبحوث أخرى إن شاء الله.

مسرد المصطلحات:

مسرد المصطلحات:

يشمل هذا المسرد الاصطلاحي على مصطلحات ميدان علم المصطلح الموظفة في متن هذه الأطروحة، ونظرا لتعدد المقابلات العربية التي وُضعت لكل مصطلح من هذه المصطلحات، فقد اكتفينا باختيار الشائع منها؛ فكان ترتيبها ترتيبا ألفبائيا حسب اللغة الفرنسية في المسرد الأول، وترتيبها ألفبائيا حسب اللغة العربية في المسرد الثاني.

أولاً: (فرنسي - عربي)

A

Abréviations	مختصرات
Affixes	مزيادات
AFNOR	الجمعية الفرنسية للتميط
Approche onomasiologique	مقاربة مفهومية
Approche sémasiologique	مقاربة لفظية
Article défini	أداة التعريف
Article indéfini	أداة التثكير
L'association française de normalisation	الجمعية الفرنسية للتوحيد المعيارى

B

Banques de termes	بنوك المصطلحات
British Standards Institution	المؤسسة البريطانية للتميط

C

Comité d'études des termes	اللجنة الفرنسية لدراسة المصطلحات التقنية
Techniques	
Composition	تركيب
Concept	مفهوم
Corpus	مدونة
Courant linguistico-terminologique	تيار لساني مصطلحي
Courant normalisateur, ou aménagiste	تيار مقنن أو تخطيطي
Courant traductionnel	تيار ترجمي

D

Définition par contexte	تعريف بالسياق
Définition par extension	تعريف بالامتداد
Dictionnaire spécialisé	معجم مختص
Dictionnaire terminologique	معجم مصطلحي
Domaine interdisciplinaire	ميدان متداخل التخصصات

E

Ecole Canado-Québécois	مدرسة كندية/كيبككية
Ecole de Moscou	مدرسة موسكو
Ecole de Prague	مدرسة براغ
Ecole française	مدرسة فرنسية
Ecole Grande-Bretagne	مدرسة بريطانيا العظمى
EURODICAUTO	بنك الاتحاد الأوروبي

G

Glossaire مسرد

H

Homonymes ألفاظ مشتركة

I

Infixes دواخل

INFOTERM المركز الدولي للإعلام حول المصطلحات

International Standards Organisation المؤسسة الدولية للتّرميط (ISO):

L

Langues dérivationnelles لغات اشتقاقية

Lexème وحدة معجمية

Lexicographie صناعة المعاجم

Lexicologie علم المفردات

Linguistique لسانيات

M

Morphème وحدة صرفية

Morphème terminologique مورفيم مصطلحي

Mot- sigle مختزل حرفي

N

Néologie sémique	توليد سيمي
Normalisation	تنميط
Normalisation terminologique	تقييس مصطلحي
Notion-clé	مفهوم المفتاح
Notion empruntée	مفهوم مستعار
Notion générique	مفهوم أساسي
Notion spécifique	مفهوم خاص

P

Phonème	صوت
Préfixes	سوابق

Q

Quasi-synonymes	أشباه المترادفات
-----------------	------------------

R

Racine/Radical	جذر
Répertoires lexicographique et terminologiques	لوائح معجمية ومصطلحية

S

Sémasiologie	علم تطوّر دلالات الألفاظ
Société française des traducteurs	الجمعية الفرنسية للمترجمين
Socioterminologie	علم المصطلح الاجتماعي

Standardisation	تقييس
Suffixes	لواحق
Synonymes	مترادفات
Systématique	نظاميّة

T

Terme	مصطلح
Terme commun	مصطلح عامّ أو مصطلح مشترك
Terme implicite	مصطلح ضمنيّ
Terme privilégié	مصطلح ذو امتياز
Terminologie	علم المصطلح
Terminologies	مصطلحيّات
Terminologue	مصطلحيّ
Termium	ترميوم (بنك الحكومة الكنديّة)
Théorie générale de la terminologie	نظريّة عامّة في علم المصطلح
Thesaurus	مكانز
Travail terminologique	عمل مصطلحيّ

U

Unification	توحيد
-------------	-------

V

Vocabulaire	مفردات
-------------	--------

ثانياً: (عربي - فرنسي)

أ

Article défini	أداة التعريف
Article indéfini	أداة التثنية
Quasi-synonymes	أشياء المترادفات
Homonymes	ألفاظ مشتركة

ب

EURODICAUTO	بنك الاتحاد الأوروبي
Banques de termes	بنوك المصطلحات

ت

Composition	تركيب
Termium	ترميوم (بنك الحكومة الكندية)
Définition par extension	تعريف بالامتداد
Définition par contexte	تعريف بالسياق
Standardisation	تقييس
Normalisation terminologique	تقييس مصطلحي
Normalisation	تنميط
Unification	توحيد

Néologie sémique	توليد سيمي
Courant traductionnel	تيار ترجمي
Courant linguistico-terminologique	تيار لساني مصطلحي
Courant normalisateur, ou aménagiste	تيار مقنن أو تخطيطي

ج

Racine/Radical	جذر
AFNOR	الجمعية الفرنسية للتّميّط
L'association française de normalisation	الجمعية الفرنسية للتّوحيد المعياريّ
Société française des traducteurs	الجمعية الفرنسية للمترجمين

د

Infixes	دواخل
---------	-------

س

Préfixes	سوابق
----------	-------

ص

Lexicographie	صناعة المعاجم
Phonème	صوتم

ع

Sémasiologie	علم تطوّر دلالات الألفاظ
--------------	--------------------------

Terminologie	علم المصطلح
Socioterminologie	علم المصطلح الاجتماعي
Lexicologie	علم المفردات
Travail terminologique	عمل مصطلحيّ

ل

Comité d'études des termes	اللجنة الفرنسية لدراسة المصطلحات التقنية
Linguistique	لسانيات
Langues dérivationnelles	لغات اشتقاقية
Répertoires lexicographique et terminologiques	لوائح معجمية ومصطلحية
Suffixes	لواحق

م

British Standards Institution	المؤسسة البريطانية للتّميّط
International Standards Organisation	المؤسسة الدولية للتّميّط (ISO):
Synonymes	مترادفات
Mot- sigle	مختزل حرفي
Abréviations	مختصرات
Ecole de Prague	مدرسة براغ
Ecole Grande-Bretagne	مدرسة بريطانيا العظمى
Ecole française	مدرسة فرنسية
Ecole Canado-Québécois	مدرسة كندية/كيبككية
Ecole de Moscou	مدرسة موسكو
Corpus	مدوّنة

INFOTERM	المركز الدولي للإعلام حول المصطلحات
Affixes	مزيدات
Glossaire	مسرد
Terme	مصطلح
Terme privilégié	مصطلح ذو امتياز
Terme implicite	مصطلح ضمني
Terme commun	مصطلح عام أو مصطلح مشترك
Terminologie	مصطلحي
Terminologies	مصطلحيات
Dictionnaire spécialisé	معجم مختص
Dictionnaire terminologique	معجم مصطلحي
Vocabulaire	مفردات
Concept	مفهوم
Notion générique	مفهوم أساسي
Notion spécifique	مفهوم خاص
Notion empruntée	مفهوم مستعار
Notion-clé	مفهوم المفتاح
Approche sémasiologique	مقاربة لفظية
Approche onomasiologique	مقاربة مفهومية
Thesaurus	مكانز
Morphème terminologique	مورفيم مصطلحي
Domaine interdisciplinaire	ميدان متداخل التخصصات

ن

Systematique

نظامية

Théorie générale de la terminologie

نظرية عامة في علم المصطلح

و

Morphème

وحدة صرفية

Lexème

وحدة معجمية

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

أ- المعاجم:

- 1- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دت، ج3، دار الفكر.
- 2- أحمد العايد وآخرون، المجيب (معجم فرنسي-عربي) عام، لغوي، وظيفي، ط 1. تونس: 2007، دار اليمامة.
- 3- جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط 1. بيروت: 2008، دار الفكر.
- 4- حامد عبد السلام زهران، قاموس علم النفس، ط2. بيروت: 1987، عالم الكتب.
- 5- رمزي بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، دط. بيروت: 1990، دار العلم للملايين.
- 6- سهيل إدريس، المنهل قاموس فرنسي-عربي، ط24. بيروت: 1999، دار الآداب.
- 7- الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي الجرجاني، التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السرد، ط2. بيروت: 1424هـ/2003م، دار الكتب العلمية.
- 8- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، دط. دب: 1984، الدار العربية للكتاب.
- 9- عبد المجيد سالمى ونور الدين خالد، معجم مصطلحات علم النفس، ط 1. القاهرة: 1998، دار الكتاب المصري.
- 10- فاخر عاقل، معجم علم النفس، ط3. بيروت: 1979، دار العلم للملايين.
- 11- فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النفس والتحليل النفسي، ط 1. بيروت: دت، دار النهضة العربية.
- 12- مارك شتلويرث ومويرا كوى، معجم دراسات الترجمة، تر: جمال الجزيري، ط 1. القاهرة: 2008، المركز القومي للترجمة.
- 13- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دط. بيروت: 1415هـ/1995م، دار الفكر.

- 14- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، معجم علم النفس والتّربية، دط. دب: 1984، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ج1.
- 15- _____، المعجم الوجيز، طبعة خاصّة بوزارة التّربية والتّعليم. دب: 1415هـ/1994م.
- 16- _____، المعجم الوسيط، دط. القاهرة: دت، دار الدّعوة، ج1 و2.
- 17- محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللغة العربيّة، معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي، ط1. تونس: 1987، الدّار التّونسيّة للنّشر.
- 18- محمّد علي التّهانوي، موسوعة كتّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ط 1. بيروت: 1996م، مكتبة لبنان ناشرون، ج1.
- 19- مكتب تنسيق التّعريب، المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام (إنجليزي - فرنسي-عربي)، ط2. المغرب: 2012، مطبعة النّجاح الجديدة، سلسلة المعاجم الموحّدة رقم (23).
- 20- _____، المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام في المسرح والسّينما والإذاعة والتّلفزة والإعلان وسائر المجالات الإعلاميّة، دط. المغرب: 1999، مطبعة النّجاح الجديدة.
- 21- _____، المعجم الموحد لمصطلحات تقانة (تكنولوجيا) المعلومات، دط. المغرب: 2011، مطبعة النّجاح الجديدة، سلسلة المعاجم الموحّدة رقم: 36.
- 22- _____، المعجم الموحد لمصطلحات التّواصل اللّغويّ، دط. المغرب: 2011، مطبعة النّجاح الجديدة، سلسلة المعاجم الموحّدة رقم: 37.
- 23- _____، المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء العامّة والنّوويّة، دط. تونس: 1989م، مطبعة المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم.
- 24- _____، المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء، دط. تونس: 1992، المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، سلسلة المعاجم الموحّدة رقم: 5.
- 25- _____، المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيّات، ط2. المغرب: 2002، مطبعة النّجاح الجديدة.
- ب- الكتب:
- 26- إبراهيم بن مراد، المعجم العلميّ العربيّ المختصّ حتّى منتصف القرن الحادي عشر

- الهجري، ط1. بيروت: 1993، دار الغرب الإسلامي.
- 27- أحمد بن عبد الرحمن بالخير، المعجم الوسيط والمعايير المعجمية الحديثة دراسة وصفية تحليلية، ط1. سوريا: 1434هـ/2013م، دار الفرق.
- 28- إدريس بن الحسن العلمي، في الاصطلاح، ط1. المغرب: 2002م، دار النّجاح الجديدة.
- 29- إدريس نقوري، مدخل إلى علم الاصطلاح، ط1. دب: 1417هـ/1997م، دد.
- 30- الأمير مصطفى الشّهابي، المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث، ط 3. بيروت: 1995، دار صادر.
- 31- حامد صادق قنيني، دراسات في تأصيل المعرّبات والمصطلح من خلال دراسة: « تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية » لابن كمال باشا المتوفى 940هـ، دط. بيروت: دت، دار الجيل.
- 32- خالد الأشهب، المصطلح العربيّ البنية والتّمثيل، ط 1. الأردن: 1432هـ/2011م، عالم الكتب الحديث.
- 33- _____، الوجيز في الاصطلاح، دط. الرّباط: نوفمبر 2008، منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب بالرّباط.
- 34- خالد اليعبودي، المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحيّ بالعالم العربيّ، ط1. المغرب: 2004، دار ما بعد الحداثة.
- 35- خليفة الميساوي، المصطلح اللّسانيّ وتأسيس المفهوم، ط 1. الجزائر: 1434هـ/2013م، منشورات الاختلاف.
- 36- خيرى قدرى، النّظرية العربيّة في علم المصطلح من خلال جهود علماء مصطلح الحديث، ط1. القاهرة: 2008، مركز الحضارة العربيّة.
- 37- السّعيد بوطاجين، التّرجمة والمصطلحات؛ دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النّقدي الجديد، ط1. الجزائر: 1430هـ/2009م، منشورات الاختلاف.
- 38- سمير شريف استيتية، اللّسانيّات المجال والوظيفة والمنهج، ط 1. المملكة الأردنيّة الهاشميّة: 2005، عالم الكتب الحديث.
- 39- سناني سناني، في المعجميّة والمصطلحيّة، ط1. الأردن: 2012، عالم الكتب الحديث.

- 40- الشّاهد البوشيخي، دراسات مصطلحيّة، ط2. القاهرة: 1433هـ/2012م، دار السّلام.
- 41- الشيخ عبد الله العلايلي، مقدّمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، ط 2. بيروت: 1997، دار الجديد.
- 42- الصّادق خشاب، التّعريب وصناعة المصطلحات، دراسة تطبيقية في القواعد والإشكالات، ط1. الأردن: 2016، عالم الكتب الحديث.
- 43- صالح بلعيد، اللّغة العربيّة العلميّة، ط4. الجزائر: 2009، دار هومة.
- 44- _____، مقاربات منهجيّة، دط. الجزائر: 2010، دار هومة.
- 45- صلاح الدّين عرفة محمود، مقوّمات المنهج الدّراسي والتّثنية المتكاملة في مجتمع المعرفة، دط. عالم الكتب، سلسلة المنهج الدّراسي، الكتاب الأوّل.
- 46- عبد الجليل الكور، ملحمة انتفاض اللّسان العربي؛ لسان العرب القلق، ط1. الأردن: 2013، عالم الكتب الحديث.
- 47- عبد الحيّ العبّاس، بناء المصطلح بين قيود المعجم وقلق الاستعمال، ط 1. المغرب: 2007، المطبعة والوراقة الوطنيّة.
- 48- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، دط. الجزائر: 2007، موفم للنّشر، ج1.
- 49- عبد الرّحمن حسن العارف، اتّجاهات الدّراسات اللّسانيّة المعاصرة في مصر « 1932-1985م»، ط1. ليبيا: 2013، دار الكتاب الجديد المتّحدة.
- 50- عبد السّلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيّات، ط 1. بيروت: 2010، دار الكتاب الجديد المتّحدة.
- 51- عبد العلي الودغيري، دراسات معجميّة، نحو قاموس عربيّ تاريخي وقضايا أخرى، ط 1. الدّار البيضاء: 1422هـ/2001م، مطبعة النّجاح الجديدة.
- 52- عبد الفتّاح المصري، قطوف لغويّة، ط 2. دمشق- بيروت: 1407هـ/1987م، دار ابن كثير.
- 53- عبد الكريم خليفة، اللّغة العربيّة والتّعريب في العصر الحديث، ط 5. عمّان:

- 1418هـ/1997م، دار الفرقان.
- 54- عثمان بن طالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة؛ الإشكالات النظرية والمنهجية، كتاب تأسيس القضية الاصطلاحية، عبد السلام المسدي وآخرون، دط. بيت الحكمة: 1989، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقق والدراسات.
- 55- علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، ط 1. بيروت: 2014، مكتبة لبنان ناشرون.
- 56- _____، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط 1. بيروت: 2008، مكتبة لبنان ناشرون.
- 57- _____، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة (169)، دط. الجمهورية العراقية: 1985. دد.
- 58- قاسم طه السارة، التعريب جهود وآفاق، ط 1. بيروت: 1409هـ/1989م، دار الهجرة.
- 59- ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، ط 1. الأردن: 2012، عالم الكتب الحديث.
- 60- ماري-كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، ط 1. بيروت: 2012، المنظمة العربية للترجمة.
- 61- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934-1984)، دط. القاهرة: 1404هـ/1984م، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- 62- محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجاً، ط 1. الأردن: 1431هـ/2010م، عالم الكتب الحديث.
- 63- محمد الدرويش، لغة النظر ونظار اللغة، دط. سلسلة دراسات وأبحاث رقم: 12، المملكة المغربية: د ت، منشورات فكر.
- 64- محمد الديدائي، الترجمة والتعريب بين اللغة البيانية واللغة الحاسوبية، دط. بيروت: دت، المركز الثقافي العربي.
- 65- _____، الترجمة والتواصل؛ دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور

- المترجم، ط1. المغرب: 2000، المركز الثقافي العربي.
- 66- محمد حسن عبد العزيز، المصطلح العلمي عند العرب؛ تاريخه مصادره ونظريته، دط. دب: 2000، دار الهاني للطباعة.
- 67- _____، المصطلحات اللغوية، كتاب تذكاري بعنوان: تمام حسان رائدًا لغويًا (بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه)، عبد الرحمن حسن العارف، ط 1. القاهرة: 2002، عالم الكتب.
- 68- _____، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، ط 1. القاهرة: 1413هـ/1992م، دار الفكر العربي.
- 69- محمد خالد الفجر، المصطلح بين الخوارزمي والتّهانوي دراسة لغوية، ط 1. دب: 1434هـ/2012م، دار الكتب الوطنية.
- 70- محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دط. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلامي.
- 71- _____، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، الميدان العربي، ط1. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلامي.
- 72- محمد علي الزرّكان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، دط. دب: 1998، اتحاد الكتاب العرب.
- 73- محمد هيثم الخياط وآخرون، علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، طبعة عربية. بيروت: 2007، منظمة الصحة العالمية.
- 74- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دط. دب: دت، دار غريب.
- 75- _____، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، دط. القاهرة: 1998، دد.
- 76- محند التركيك، المعجمية التفسيرية التأليفية (مدخل نظري)، دط. اللّيدو - فاس: دت، مطبعة فاس بريس.
- 77- مختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني العربي الحديث، ط1. بيروت: 1438هـ/2017م، دار الكتب العلمية.

- 78- مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ط 1. الأردن: 1424هـ/2003م، عالم الكتب الحديث.
- 79- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ط 2. دمشق: 2013، دار الفكر.
- 80- هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، ط 1. لبنان: 2012، دار الكتب العلمية.
- 81- هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، ط 1. بيروت: 2009، المنظمة العربية للترجمة.
- 82- يوسف الفهري، إشكالية المصطلح في النقد العربي من خلال مصطلح التوضيح (البيان والتفسير) عند ابن رشيق القيرواني والسجلماسي، ط 1. تطوان: 2013، مطبعة الخليج العربي.
- ج- البحوث الجامعية:
- 83- آمنة بلعل، المصطلح العلمي العربي (مركب كهرو منزلي بتيزي- ورو ENIEM نموذجًا).
- 84- حميدي بن يوسف، المصطلح اللساني بين الوضع والاستعمال؛ دراسة إحصائية حول مدى توظيف مصطلحات المعجم الموحد للسانيات من خلال الملحقات الاصطلاحية، بحث ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر: 2003-2004.
- 85- صالح بلعيد، دور المجامع والمؤسسات العلمية في ترقية اللغة العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي- ورو، الجزائر: 1993.
- 86- الطاهر ميلة، مصطلحات الرياضيات في التعليم المتوسط والثانوي بالجزائر، بحث ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر: 1985.
- 87- محمد أزهرى، مصطلح القافية من الأخفش الأوسط إلى حازم القرطاجني؛ دراسة مصطلحية، أطروحة دكتوراه، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب: 1435هـ/2014م، مطبعة ندير، سلسلة الأطروحات الجامعية رقم: 1.
- 88- يوسف مقران، دور المصطلحات في اللسانيات؛ دراسة إبستمولوجية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي- ورو، الجزائر: 13-07-2011.

د- المقالات العلمية:

- 89- إبراهيم بن مراد "المصطلحية وعلم المعجم" مجلة المعجمية، تونس: 1412هـ/1992م،
جمعية المعجمية المغربية بتونس، ع8.
- 90- إبراهيم كايد محمود "المصطلح ومشكلات تحقيقه" مجلة اللسان العربي، المغرب: ذو القعدة
1424هـ/ دجنبر (كانون الأول) 2003م، مكتب تنسيق التعريب، عدد مزدوج 55 و 56.
- 91- أحمد الخطّاب "المصطلحات العلمية وأهميتها في الترجمة - العلوم الطبيعية نموذجاً" مجلة
دراسات مصطلحية، الدار البيضاء-المغرب: 1424هـ/2003م، مطبعة النجاح الجديدة، ع3.
- 92- أحمد الشاؤني بن عبد الله "مفهوم المصطلح ومنهج دراسته" أعمال الندوة الدولية بعنوان:
الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية أيام: 23-24-25 نوفمبر 1993، المغرب: دت، ج1.
- 93- أحمد شفيق الخطيب "حول توحيد المصطلحات العلمية" مجلة اللسان العربي، الرباط:
1997، مكتب تنسيق التعريب، ع44.
- 94- _____ "منهجية بناء المصطلحات" مجلة اللسان العربي، الرباط: ديسمبر 2001،
مكتب تنسيق التعريب، ع52.
- 95- أحمد كروم "النحت في اللغة العربية مظاهر وإشكاليات" مجلة دراسات، المغرب: 1998،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع8.
- 96- أحمد المطيلي "المعجم العربي لعلم النفس المرضي: دراسة نقدية" أعمال ندوة قضايا
المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية مكناس في 09-10-11 مارس 2000، المغرب: دت،
إعداد: عز الدين البوشيخي ومحمد الوادي، سلسلة الندوات رقم: 12، ج2.
- 97- إسلامو ولد سيدي أحمد "تجربة مكتب تنسيق التعريب في إعداد المصطلح العربي وتوحيده
ونشره" مجلة اللسان العربي، الرباط: يونيو 2008، مكتب تنسيق التعريب، ع61.
- 98- _____ "دور مكتب تنسيق التعريب في خدمة اللغة العربية وإغنائها بالمصطلحات
العلمية الموحدة على مستوى الوطن العربي" نصوص أعمال الندوة الدولية حول "مكانة اللغة
العربية بين اللغات العالمية" من 06 إلى 08 نوفمبر 2000، الجزائر: 2001، منشورات المجلس
الأعلى للغة العربية.

- 99- امجد ام وحو "مفهوم المصطلح التّحوي وخصائصه" مجلة مصطلحيّات، المغرب: محرّم 1435هـ/نوفمبر 2013م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 4-5.
- 100- بشير إبرير "علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللّغة والأدب" مجلة التّواصل، الجزائر: مارس 2010، ع 25.
- 101- بلولي فرحات "توحيد المصطلح الإداري بين الوضع والاستعمال؛ معجم المصطلحات الإدارية أنموذجاً" مجلة اللّغة العربيّة، الجزائر: السّداسي الثّاني 2008، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ع 20.
- 102- جميل الملائكة "المصطلح العلميّ ووحدة الفكر" مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد: 1403هـ/تموز 1983م، المجمع العلميّ العراقيّ، مج 34، ج 3.
- 103- جواد حسني سماعنه "التركيب المصطلحيّ طبيعته النّظرية وأنماطه التّطبيقية" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: ديسمبر 2000، مكتب تنسيق التّعريب، ع 50.
- 104- _____ "تطوير منهجيّة وضع المصطلح العربيّ وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته بالعالم العربيّ" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: 1995، مكتب تنسيق التّعريب، ع 39.
- 105- _____ "المصطلحيّة العربيّة بين القديم والحديث؛ مشروع قراءة" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: 1999، مكتب تنسيق التّعريب، ع 49.
- 106- _____ "منهجيّات وضع المصطلح العلميّ العربيّ وتوحيده؛ قراءة استيعابيّة نقدية ومقارنة" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: 1995، مكتب تنسيق التّعريب، ع 40.
- 107- جواد حسني عبد الرّحيم سماعنه "المصطلحيّة العربيّة المعاصرة؛ التّباين المنهجيّ وإشكالية التّوحيد" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: 1413هـ/1993م، مكتب تنسيق التّعريب، ع 37.
- 108- حسن درير "مصطلحيّات: توحيد المصطلح العلميّ في العالم العربيّ؛ المصطلح اللّسانيّ نموذجاً" أعمال ندوة "اللّغة العربيّة والبحث اللّسانيّ" 19-20 فبراير 1993، مجلة حوليات كلّية اللّغة العربيّة، مراكش-المغرب: 1416هـ/1995م، المطبعة والوراقة الوطنيّة مراكش، ع 6 عدد خاصّ.
- 109- خالد اليعبودي "رهانات التّسمية في أبعادها المصطلحيّة" مجلة مصطلحيّات، المغرب:

- محرم 1435هـ/نونبر 2013م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 4-5.
- 110- _____ "معالم مصطلحيات" مجلة مصطلحيات، المغرب: شوال 1432هـ/شتتبر 2011م، مطبعة أميمة، ع1.
- 111- رشل بوتن-كسنل وآخرون "المعجم المنهجي لعلم المصطلحات - المصطلحية" تر: عصام عمران، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1992، مكتب تنسيق التعريب، ع36.
- 112- رفيق البوحسيني "التعريب بين الإضافة والتآكل" مجلة حوليات كلية اللغة العربية، المغرب: 1433هـ/2012م، كلية اللغة العربية بمراكش-جامعة القرويين، ع 29.
- 113- روبير دوبوك "ما المصطلحية؟" تر: عبد الرحيم حزل، مجلة ترجمان، المغرب: أبريل 1996، مطابع البوغاز، مج5، ع1.
- 114- زهيرة قروي "التأسيس النظري لعلم المصطلح" مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جوان 2008، كلية الآداب واللغات قسنطينة، ع 29.
- 115- سيد رمضان هدارة "المصطلح العلمي بين الترجمة والتعريب" ندوة عمان: الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية، اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، جمادى الأولى 1407هـ/كانون الثاني (يناير) 1987م، مطبعة قطب.
- 116- سيف بن عبد الرحمن العريفي "المصطلح العلمي وصياغته اللغوية؛ المصطلح المركب نموذجاً" مجلة اللسان العربي، الرباط: يونيو/حزيران 2004، مكتب تنسيق التعريب، ع57.
- 117- صالح بلعيد "معجم المبوق؛ دراسة وصفية تحليلية" مجلة اللغة العربية، الجزائر: شتاء 2005، المجلس الأعلى للغة العربية، ع14.
- 118- عاصم شحادة علي "بناء المصطلح وتعريبه في اللسانيات المعاصرة بين القديم والحديث" مجلة اللسان العربي، الرباط: 2009، مكتب تنسيق التعريب، عدد مزدوج 63-64.
- 119- عامر الزناتي الجابري "إشكالية ترجمة المصطلح؛ مصطلح الصلاة بين العربية والعبرية أنموذجاً" مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ع9، السنة الخامسة والسادسة.
- 120- عبد الجليل بلحاج "بعض إشكاليات توليد المصطلحات العلمية" مجلة المدرس، المغرب: دجنبر 1998، المدرسة العليا للأساتذة بفاس، مطبعة أنفوبرانت، ع2.

- 121- عبد الجليل مرتاض "اصطلاح المصطلح في اللغة العربيّة" مجلة المصطلح، الجزائر: مارس 2002، مخبر تحليليّة إحصائيّة في العلوم الإنسانيّة، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، ع1.
- 122- عبد الرحمن الحاج صالح "أدوات البحث العلميّ في علم المصطلح الحديث" مجلة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، الجزائر: جمادى الثاني 1429هـ/جوان 2008م، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعية، ع7، السّنة الثالثة.
- 123- عبد العليّ الدغيري "كلمة مصطلح بين الصّواب والخطأ" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: رمضان 1420هـ/ديسمبر (كانون الأوّل) 1999، مكتب تنسيق التّعريب، ع48.
- 124- عبد الغنيّ أبو العزم "تطوّر المصطلحات المعجميّة والمعجماتيّة وإشكالية الوضع والترجمة" مجلة الدّراسات المعجميّة، الرّباط: يناير 2002، الجمعية المغربيّة للدّراسات المعجميّة، ع1.
- 125- عبد القادر عواد "ما المصطلح؟ قراءة في الدّلالات والإشكاليّات" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: 2011، مكتب تنسيق التّعريب، ع67.
- 126- عبد الكريم خليفة "مؤتمرات التّعريب في الوطن العربيّ على مدى نصف قرن (1961- 2011) مبادئ واتّجاهات وتوصيّات" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: صفر 1432هـ/ديسمبر (كانون الأوّل) 2011م، مكتب تنسيق التّعريب، ع68.
- 127- عبد اللّطيف عبيد "دور التوثيق والإعلام المصطلحيّين في تطوير المصطلحات العربيّة وانتشارها" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: 2001، مكتب تنسيق التّعريب، ع52.
- 128- عبد الله القفاري "المصطلح العربيّ والتّقنيات المعلوماتيّة الحديثة" أعمال ندوة "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة" أيّام 9-10-11 مارس 2000، مكناس: 2000، إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي، سلسلة النّدوات رقم: 12، ج2.
- 129- عبد المالك اعويش "المصطلح النّحويّ قراءة في قضايا التّعريف" مجلة اللّسان العربيّ، الرّباط: يونيو 2008، مكتب تنسيق التّعريب، ع61.
- 130- عبد الملك مرتاض "صناعة المصطلح في العربيّة" مجلة اللغة العربيّة، الجزائر: 1999، المجلس الأعلى للغة العربيّة، ع2.
- 131- عصام عمران "علم المصطلحات ومشروع لجعل العربيّة لغة العلوم والتّقنية" مجلة اللّسان

- العربي، الرباط: 1413هـ/1993م، مكتب تنسيق التعريب، ع37.
- 132-** علي القاسمي "تجربة مكتب تنسيق التعريب في رصد المصطلحات وتوحيدها" مجلة اللسان العربي، الرباط: ديسمبر (كانون الأول) 2008، ع 62.
- 133-** "علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة: العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح" وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب من 21 إلى 24 أبريل 1987.
- 134-** "المصطلحية (علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1400هـ/1980م، مكتب تنسيق التعريب، مج18، ج1.
- 135-** "المعجم والقاموس دراسة تطبيقية في علم المصطلح" أعمال ندوة: قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس في 11/10/09 مارس 2000، المغرب: 2000، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الندوات رقم: 12، ج2.
- 136-** عمر أوكان "المعاجم اللسانية العربية: ما لها وما عليها" مجلة اللسان العربي، الرباط: 2001، مكتب تنسيق التعريب، ع52.
- 137-** عمرو أحمد عمرو "المصطلح العربي- قضية حائرة" مجلة اللسان العربي، الرباط: الدورة المالية 1988/1989، مكتب تنسيق التعريب، ع32.
- 138-** فراح صباح "اللغات المتخصصة والمصطلحات العلمية في القرية الكونية" مداخلات الملتقى الوطني حول لغة التخصص يومي 08 و 09 ماي 2013م، مجلة تعليمات، مخبر تعليمية اللغة والنصوص بكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة د. يحي فارس المدينة- الجزائر، ع4.
- 139-** فريد محمد أمعشوشو "مدخل إلى دراسة المصطلح النقدي العربي" مجلة اللسان العربي، الرباط: شعبان 1433هـ/يونيو (حزيران) 2012م، مكتب تنسيق التعريب، ع69.
- 140-** فريدة زمرد "الدراسة المفهومية تعريفها وأنواعها وعناصرها المنهجية" مجلة دراسات مصطلحية، المغرب: 1427هـ/2006م، معهد الدراسات المصطلحية، ع5.

- 141- لويك ديبكيير "المصطلحية" تر: خالد اليعبودي، مجلة مصطلحيّات، المغرب: محرّم 1437هـ/نوفمبر 2015م، مطبعة فاس- بريس، ع8.
- 142- ليلي المسعودي "علم المصطلحات وبنوك المعطيات" مجلة اللسان العربيّ، الرّباط: 1987، مكتب تنسيق التعريب، ع28.
- 143- _____ "ملاحظات حول معجم اللّسانيّات" مجلة اللسان العربيّ، الرّباط: 1991، مكتب تنسيق التعريب، ع35.
- 144- ماريا تيريزا كابري "المصطلحية واللّسانيّات: نظرية البوّابات" تر: سناء شطري، مجلة مصطلحيّات، المغرب: محرّم 1434هـ/2012م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 2-3.
- 145- محمّد بن موسى "دور المؤسّسات الجامعيّة في التّهوض بقضايا التعريب؛ نموذج معهد الدّراسات والأبحاث للتعريب في المغرب" مجلة اللسان العربيّ، الرّباط: 2011، مكتب تنسيق التعريب، ع67.
- 146- محمّد ثناء الله النّدوي "إشكاليّات المصطلحية العربيّة" مجلة مصطلحيّات، المغرب: شوال 1432هـ/سبتمبر 2011، مطبعة أميمة، ع1.
- 147- محمّد الرّاضي "منهجية العمل الاصطلاحيّ في معهد الدّراسات والأبحاث للتعريب بين جيلين" أعمال اليوم الدّراسيّ حول منهجية العمل الاصطلاحيّ تكريماً للأستاذ حمزة الشّريف الكتّاني، الرّباط: نوفمبر 2008، منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمّد الخامس السّويس.
- 148- محمّد رشاد الحمزاوي "إشكاليّة المصطلح إشكاليّات" مجلة العلوم الإنسانيّة، البحرين: صيف 1999، كليتي الآداب والتّربية جامعة البحرين، ع2.
- 149- _____ "التّقييس منهج إلى توحيد المصطلح العلميّ العربيّ مقارنة لغويّة إحصائيّة" أعمال مؤتمر التعريب السّابع لإقرار مشاريع المعاجم ونظم الكتابة العربيّة العلميّة الأيّام من: 25-01-1994 إلى 01-02-1994، الخرطوم: 1995، مطبعة ديدكو.
- 150- محمّد الزّكراوي "في الاصطلاح والمصطلح" مجلة اللسان العربيّ، الرّباط: 2001، مكتب تنسيق التعريب، ع52.

- 151- محمد زكي خضر "خطّة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربيّة" مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية: محرّم 1432هـ/ديسمبر (كانون الأول) 2010، مكتب تنسيق التعريب، ع66.
- 152- محمد الشّاد "كلمة السيّد عميد كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة -ظهر المهرّاز- فاس في الجلسة الافتتاحيّة الخاصّة بندوة قضايا المصطلح في العلوم الماديّة" يوم 26 فبراير 2003، مجلة دراسات مصطلحيّة، المغرب: 1424هـ/2003م، مطبعة النّجاح الجديدة، ع3.
- 153- محمد محمد حلمي هليل "مشروع مصطلحي للوطن العربيّ" مجلة مصطلحيّات، المغرب: محرّم 1434هـ/نوفمبر 2012م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 2-3.
- 154- محمود أحمد السيّد "من جهود مجمع اللغة العربيّة بدمشق في وضع المصطلحات" مجلة اللسان العربيّ، الرّباط: ديسمبر 2008، مكتب تنسيق التعريب، ع62.
- 155- محمود إسماعيل صالح "قوضى المصطلحات في الكتابات العربيّة الأسباب وحلول مقترحة" مجلة دراسات مصطلحيّة، أعمال ندوة قضايا المصطلح في العلوم الماديّة أيّام 24-25-26 ذي الحجة 1423هـ الموافق لـ: 26-27-28 فبراير 2003م، تنظيم معهد الدّراسات المصطلحيّة بتعاون مع المدرسة العليا للتكنولوجيا بفاس، المغرب: 1424هـ/2003م، ع3.
- 156- محمود فهمي حجازي "المصطلح العربيّ الحديث وسائل وضعه وحصيلته تطبيقاته في المؤسّسات العربيّة المصطلحيّة المختصّة" أعمال مؤتمر التعريب السّابع لإقرار مشاريع المعاجم ونظم الكتابة العربيّة العلميّة، الأيّام: (من 25-01-1994 إلى 01-02-1994)، الخرطوم: 1995، مطبعة ديديكو.
- 157- محمود مختار "اللغة العلميّة العربيّة، سماتها ومفرداتها ورموزها" ندوة عمّان بعنوان: الرّموز العلميّة وطريقة أدائها باللّغة العربيّة، عمّان: جمادى الأولى 1407هـ/كانون الثّاني (يناير) 1987م، مطبعة قطب.
- 158- مصطفى اليعقوبي "مفهوم المصطلح المعرّف" مجلة اللسان العربيّ، المملكة المغربية: ذو القعدة 1424هـ/دجنبر (كانون الأول) 2003م، مكتب تنسيق التعريب، عدد مزدوج 55 و56.
- 159- مكتب تنسيق التعريب "مرئيات مديريّة المواصفات والمقاييس الأردنيّة حول موضوع المصطلحات" مجلة اللسان العربيّ، الرّباط: الدّورة الماليّة 1987/86، مكتب تنسيق التعريب،

ع27.

- 160- _____ "نشاط مجامع اللغة العربية والمؤسسات العلمية والأكاديمية" مجلة اللسان العربي، الرباط: 1987، مكتب تنسيق التعريب، ع28.
- 161- مؤسسة إيزو التوصية 1087 "معجم مفردات علم المصطلح" تر: الأمانة الفنية للجنة علم المصطلح التابعة لهيأة المواصفات والمقاييس العربية السورية، مجلة اللسان العربي، المغرب: الدورة المالية 1983/82، مطبعة النجاح الجديدة، ع22.
- 162- مواصفة إيزو التوصية رقم (1087) "معجم مفردات علم المصطلح" تر: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مجلة اللسان العربي، المغرب: 1984، مطبعة النجاح الجديدة، ع24.
- 163- ناصرية بغدادى العرجي "إشكالية المصطلح وتعدد المفاهيم في الدرس اللغوي الحديث" مجلة الآداب واللغات، 2012، ع9.
- 164- نجوى مغاوي "لغات التخصص والمصطلحات العلمية" مجلة تعليميات، مداخلات الملتقى الوطني حول لغة التخصص يومي 08 و 09 ماي 2013م، مخبر تعليمية اللغة والنصوص، جامعة الدكتور يحي فارس المدية (الجزائر)، كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، دار الخلدونية، ع4 (عدد خاص).
- 165- هيلموت فيلبر "المصطلحية في عالم اليوم" تر: محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1988، مكتب تنسيق التعريب، ع30.
- 166- وفاء صبحي "إشكالية توليد المصطلح العلمي العربي وتوحيد استعماله" كتاب الملتقى الدولي الأول "المصطلح والمصطلحية" في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة يومي: 15 و 16 مارس 2004، جامعة- سعد دحلب- البليدة: 2005، مخبر الصوتيات العربية الحديثة.
- 167- ولفجانج نيدوبيتي "التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" تر: محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، الرباط: الدورة المالية 1987/86، مكتب تنسيق التعريب، ع29.
- 168- يحي عبد الرؤوف جبر "الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده" مجلة اللسان العربي،

الرّباط: 1992، مكتب تنسيق التّعريب، ع36.

169- يوسف مقران "الدّرس المصطلحيّ واللّسانيّات" مجلّة التّواصل، جوان 2011، ع27.

170- _____ "المصطلح اللّسانيّ العربيّ بين التّوليد والتّوحيد 1/2" مجلّة مصطلحيّات،

المغرب: محرّم 1434هـ/ نوفمبر 2012م، مطبعة أميمة، عدد مزدوج 2-3.

2 - بالّغة الأجنبيّة:

1- Alain Rey, La terminologie, noms et notions, que sais-je? P.U.F, Paris, 1979.

2- _____ La terminologie: Réflexions sur une pratique et sur sa théorie, Terminologie 76.

3- Auger Pierre, la terminologie au Québec et dans le monde, de la naissance à la maturité, Actes du sixième colloque OLF-STQ de terminologie. L'ère nouvelle de la terminologie Québec, Gouvernement du Québec, 1988.

4- Bernd Spillner, Terminologie et connotation, Collection; étude de sémantique lexicale, Paris, 1994.

5- Daniel Gouadec, Terminologie, constitution des données, AFNOR, 1990, Paris.

6- Guy Rondeau , Introduction à la terminologie, Imprimerie le Lac-St-Jean, 2^{ème} éd, Canada, 1984.

7- Jean Maillot, la traduction scientifique et technique, Ayrolle, Paris, 1969.

8- Juan,C,Sager, pour une approche fonctionnelle de la terminologie, travaux du centre de recherche en terminologie et traduction, université Lumière, Lyon 2, 2000.

9- Le Robert, dictionnaire de la langue française, Paris.

10- Louis Guilbert, Lexicographie et terminologie, terminologie 76.

11- Maria Teresa Cabré, La terminologie, théorie, méthode et applications; les presses de l'université d'Ottawa, Armand Colin, Canada, 1998.

12- Marie-Claude L'homme, la terminologie; principes et techniques, les presses de l'université de Montréal (PUM), Canada, Aout 2004.

13- Martine Guilbert, la dérivation syntagmatique dans les vocabulaires

scientifiques et techniques, Acte du stage de Saint-Cloud, Strasbourg, 1970.

14- Myriam Bouveret, Néologie et terminologie, production de sens du terme, thèse de doctorat, université de Paul Valéry, Montpellier III, 1996.

15- Rachel Boutin-Quesnel et autres, vocabulaire systématique de la terminologie, 2^{ème} éd, 1990, Québec-Canada.

16- Robert Dubuc, Manuel pratique de la terminologie, 3^{ème} éd, Canada, 1992.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

02	مقدمة:
	الفصل الأول:
	ماهية المصطلح
12	توطئة:
13	أولاً: تعريف الاصطلاح:
13	1 لغة:
15	2 اصطلاحاً:
17	ثانياً: تعريف المصطلح:
21	ثالثاً: تاريخ ظهور المصطلح:
25	رابعاً: سمات المصطلح:
25	1 الاتفاق عليه:
27	2 وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:
28	3 -له ما يقابله في اللغات الأجنبية:
29	4 كلمة أو مجموعة كلمات:
31	5 أحادي الدلالة في مجال التخصص:
33	6 المصطلح وحدة في نظام من المفاهيم:
34	خامساً: أنواع المصطلحات:
37	1 تصنيف المصطلحات باعتبار الشكل:
37	1-1 مصطلحات مشتقة/جامدة:
39	2-1 مصطلحات مختصرة:
41	3-1 مصطلحات مركبة:
48	4-1 مصطلحات جمالية:

49.....	2 -تصنيف المصطلحات باعتبار المعنى:
49.....	2-1- مصطلحات تُستعمل بمعناها الأصلي في اللّغة:
	2-2-مصطلحات خرجت عن معناها الأصلي إلى المعنى
50.....	الاصطلاحيّ.....
52	3 تصنيف المصطلحات باعتبار الأهمية:
52.....	3-1-المصطلحات الأصليّة/الفرعيّة:
54.....	3-2-المصطلحات المعرّفة:
56.....	3-3-المصطلحات الضمنية:
59.....	3-4-المصطلحات المترادفة:
62.....	3-5-المصطلحات الغامضة:
64	4-تصنيف المصطلحات باعتبار التّخصّص:
64	4-1-المصطلحات العامّة:
65.....	4-2-المصطلحات الحضاريّة:
65.....	4-3-المصطلحات التّقنيّة:

الفصل الثّاني:

علم المصطلح وإشكاليّة تحديد المؤلّفات الخاصّة به.

70	أولاً: تعريف علم المصطلح:
72	ثانياً: نشأة علم المصطلح وأسباب ظهوره:
72.....	1 تشأته:
73	2-أسباب ظهوره:
75	ثالثاً: مجالات علم المصطلح وسماته:
75.....	1-مجالاته:
77	2-سماته:
77	2-1-السّمة الأولى:

78	2-2-السمة الثانية:
79	2-3-السمة الثالثة:
81	2-4-السمة الرابعة:
82	2-5-السمة الخامسة:
84	رابعاً: النظرية العامة في علم المصطلح:
89	خامساً: مدارس علم المصطلح:
89	1-التقسيم الوظيفي:
89	1-1-المصطلحية الموجهة نحو اللسانيات:
90	1-2-المصطلحية الموجهة نحو الترجمة:
90	1-3-المصطلحية الموجهة نحو التخطيط اللغوي:
91	2-التقسيم الجغرافي:
91	2-1-مدرسة فيينا:
91	2-2-مدرسة براغ:
92	2-3-مدرسة موسكو:
92	2-4-المدرسة الكندية الكيبكية:
93	2-5-المدرسة الفرنسية:
94	2-6-مدرسة بريطانيا العظمى:
97	سادساً: الهيئات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربي:
98	1-المجامع اللغوية:
100	2-المجامع اللغوية العربية وأهم إنجازاتها في ميدان المصطلحات:
100	2-1-مجمع اللغة العربية بدمشق:
100	2-2-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:
101	2-3-المجمع العلمي العراقي:
102	2-4-مجمع اللغة العربية الأردني:

102	3-المنظّمات العربيّة:.....
103	3-1-المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم:.....
105	3-2-المنظّمة العربيّة للمواصفات والمقاييس:.....
107	4-معاهد البحوث:.....
107	4-1-معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب بالرباط:.....
109	4-2-معهد الدّراسات المصطلحيّة بفاس:.....
112	سابعاً: صعوبة تحديد مؤلّفات علم المصطلح:.....
112	1-تعدّد المقابلات العربيّة لمصطلح (Terminologie):
117	2-الخلط بين علم المصطلح وموضوعه:.....
121	3-علم المصطلح علم متداخل التّخصّصات:.....
128	4-ترجمة خاطئة لعناوين بعض الكتب المتخصّصة في علم المصطلح
134	5-اقتران علم المصطلح بكلمة (الحديث):.....

الفصل الثّالث:

مقارنة (معجم مفردات علم المصطلح) بالقوائم الاصطلاحيّة.

139	أولاً: تعريف القوائم الاصطلاحيّة والملحقات الاصطلاحيّة:.....
144	ثانياً: وضع القوائم الاصطلاحيّة في ميدان علم المصطلح:.....
148	ثالثاً: وصف وتحليل القوائم الاصطلاحيّة:.....
148	1-القائمة الاصطلاحيّة الأولى:.....
150	2-القائمة الاصطلاحيّة الثّانية:.....
152	3-القائمة الاصطلاحيّة الثّالثة:.....
154	4-القائمة الاصطلاحيّة الرّابعة:.....
157	5 -القائمة الاصطلاحيّة الخامسة:.....
160	6-القائمة الاصطلاحيّة السّادسة:.....
163	7-القائمة الاصطلاحيّة السّابعة:.....

167	8- القائمة الاصطلاحية الثامنة:
169	رابعا: تحديد العينة:
	خامسا: المصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) و القوائم
174	الاصطلاحية:
	سادسا: مدى توظيف القوائم الاصطلاحية للمقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم
179	المصطلح):
181	1- تحليل نتائج الجدول رقم (03):
	2- ملاحظات حول المقابلات العربية المتقنة بين المعجم والقوائم
182	الاصطلاحية:
182	2-1- اختلاف الصيغة:
183	2-2- التعريف والتذكير:
184	2-3- الأفراد والجمع:
185	2-4- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد:
187	سابعا: نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين المعجم والقوائم الاصطلاحية:
189	1- تحليل نتائج الجدول رقم (04):
190	2- نماذج عن المقابلات العربية المختلفة بين المعجم والقوائم الاصطلاحية:
195	2-1- ملاحظات حول الجدول رقم (05):
195	2-1-1- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد:
198	2-1-2- توظيف بعض الترجمات الخاطئة:
	2-1-3- اختلاف الوسيلة المعتمد عليها في وضع المقابلات
202	العربية:
....	2-1-4- التعبير عن المصطلح الأجنبي الواحد بعدة مصطلحات
207	

الفصل الرابع:

مدى توظيف مصطلحات مواصفة إيزو في الملحقات الاصطلاحية.

- أولاً: وضع الملحقات الاصطلاحية في الوطن العربي: 210.....
- 1- قائمة الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية: 210
- 2- ملاحظات حول الجدول رقم (06): 222.....
- ثانياً: وصف وتحليل بعض الملحقات الاصطلاحية: 226.....
- 1- الملحق الاصطلاحي الأول: 227
- 2- الملحق الاصطلاحي الثاني: 229
- 3- الملحق الاصطلاحي الثالث: 231.....
- 4- الملحق الاصطلاحي الرابع: 233
- ثالثاً: تحديد العينة: 236.....
- رابعاً: مدى توظيف مصطلحات مواصفة إيزو رقم (1087) في الملحقات الاصطلاحية: 238
- 1- تحليل نتائج الجدول رقم (07): 243.....
- خامساً: مدى توظيف الملحقات الاصطلاحية للمقابلات العربية المقترحة في مواصفة إيزو رقم (1087): 245
- 1- تحليل نتائج الجدول رقم (08): 249.....
- 2- ملاحظات حول المقابلات العربية المتفقّة بين مواصفة إيزو والملحقات الاصطلاحية: 250
- 1-2- اختلاف في الصيغة (الوزن): 250.....
- 2-2- التعريف والتّكثير: 252
- 2-3- الأفراد والجمع: 253
- 2-4- تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد: 254

سادسا: نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات	
الاصطلاحية:.....	257
1-تحليل نتائج الجدول رقم (09):.....	261
2-نماذج عن المقابلات العربية المختلف فيها بين المعجم والملحقات	
الاصطلاحية:.....	263
2-1- المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Comprehension) في المعجم والملحقات	
الاصطلاحية:.....	263
2-2- المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Morphème) في المعجم والملحقات	
الاصطلاحية:.....	266
2-3- المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Mot-Sigle) في المعجم والملحقات	
الاصطلاحية:.....	271
2-4- المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Terminologie) في المعجم والملحقات	
الاصطلاحية:.....	274
3 - ملاحظات عامة:.....	278
3-1- النّحت:.....	278
3-2- التّعريب:.....	278
3-3- التّركيب:.....	278
خاتمة:.....	282
مسرد المصطلحات:.....	287
قائمة المصادر والمراجع:.....	298
فهرس المحتويات:.....	316
فهرس الجداول:.....	324
فهرس الأشكال:.....	326
ملخص الأطروحة	

فهرس الجداول:

فهرس الجداول:

- الجدول رقم (01): القوائم الاصطلاحية المنشورة في ميدان علم المصطلح.....169
- الجدول رقم (02): نسبة المصطلحات الأجنبية المشتركة بين القوائم الاصطلاحية والمعجم....
- 173.....
- الجدول رقم (03): نسبة المقابلات العربية المشتركة بين القوائم الاصطلاحية والمعجم.....178
- الجدول رقم (04): نسبة المقابلات العربية المختلف فيها بين القوائم الاصطلاحية والمعجم.....186
- الجدول رقم (05): أمثلة عن المقابلات العربية المختلف فيها..... 189
- الجدول رقم (06): قائمة الكتب الحاملة للملحقات الاصطلاحية المتعلقة بعلم المصطلح.....209
- الجدول رقم (07): المصطلحات الأجنبية المشتركة بين مواصفة إيزو والملحقات الاصطلاحية.....237
- الجدول رقم (08): نسبة المقابلات العربية المتفقة بين مواصفة إيزو رقم (1087) والملحقات الاصطلاحية:.....243
- الجدول رقم (09): المقابلات العربية المختلفة بين الملحقات الاصطلاحية ومواصفة إيزو رقم (1087).....254
- الجدول رقم (10): المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Comprehension).....260
- الجدول رقم (11): المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Morphème).....263
- الجدول رقم (12): المقابلات العربية المستعملة للمصطلح الأجنبي (Mot-Sigle).....268
- الجدول رقم (13): المقابلات العربية المستعملة للمصطلح للأجنبي (Terminologie).....270

فهرس الأشكال:

فهرس الأشكال:

- الشكل رقم (01): أنواع الاختصار 41
- الشكل رقم (02): أنواع المركبات المصطلحية 48
- الشكل رقم (03): أنواع التعريف 55
- الشكل رقم (04): أنواع المصطلحات 67
- الشكل رقم (05): مجالات المصطلحية 77
- الشكل رقم (06): تقسيم المدارس في علم المصطلح 94
- الشكل رقم (07): الهيئات القائمة على وضع المصطلحات في الوطن العربي 111
- الشكل رقم (08): الترجمات المختلفة للمصطلح (Terminologie) 116
- الشكل رقم (09): علاقة علم المصطلح بالعلوم الأخرى 122
- الشكل رقم (10): فرعا المصطلحية 163
- الشكل رقم (11): المقابلات العربية المتعلقة بالمصطلح (Ending; Termination) 193
- الشكل رقم (12): مقابلات المصطلح (Nomenclature) في اللغة العربية 193
- الشكل رقم (13): أنواع اللواصق 197
- الشكل رقم (14): المقابلات العربية للمصطلح (Morphème) عند عبد القادر فاهيم 266
- الشكل رقم (15): الترجمات الخاطئة للمصطلح (Terminologie) 272

ملخص الأطروحة:

ملخص الأطروحة:

تتناول الأطروحة موضوع المصطلحات بين الوضع والاستعمال في ميدان متداخل التخصصات؛ ألا وهو علم المصطلح، وهو علم حديث النشأة، لم يظهر كعلم مستقل بذاته إلا مؤخرًا، وقد ساعده في ذلك عاملان اثنان هما: التقدم السريع الذي تحقق للعلوم والتقنيات، وتلك الحاجات المتزايدة يوما بعد يوم للتواصل بين الشعوب باللغات المختلفة.

ظهر هذا العلم إذن لسدّ الفجوة فيما يخص تلك المصطلحات التي تُستحدث يوميًا في شتى حقول المعرفة، ولاسيما في وقتنا الحالي الذي ظهرت فيه ابتكارات علمية كثيرة لم تمس فقط ما يتعلق بالأرض والنجوم والكواكب، بل تجاوزت كل ذلك إلى ثورة في الاتصالات والمعلومات والتقنيات؛ فعصرنا هذا تطور كثيرًا وأصبح يُلقب بـ: عصر انفجار المعلومات؛ مما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة كثيرة.

الهدف الأساس الذي من أجله ظهر هذا العلم - في بداية الأمر - هو توحيد تسميات السلع المختلفة، ثم انتقل إلى ميدان اللغة؛ وأصبح يدلّ على اختيار صيغة معينة أو مصطلح ما بين مجموع الصيغ الموضوعة لكل مصطلح؛ وذلك لا يتم عشوائيًا، وإنما بالنظر إلى طرائق الوضع المعروفة من مجاز، اشتقاق، نحت، وترجمة... إلخ. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ عملية الانتقاء هذه تقوم بها هيئة رسمية معينة وهي تتمثل في الوطن العربيّ في مكتب تنسيق التعريب بالرباط الذي أنشئ بغرض النظر في قضية توحيد المصطلحات وتنسيقها في كامل القطر العربيّ.

الأسباب التي دفعتني لاختيار ميدان علم المصطلح كمدونة لأطروحتي كثيرة جدًا؛ لكن يمكن حصرها في عدم وجود دليل ببليوغرافيّ يحصي كلّ الأعمال الفردية والجماعية المؤلفة في الوطن العربيّ؛ إذ أصبح علم المصطلح اليوم بحاجة ماسة إلى مسح شامل لكلّ ما كتب باللغة العربية، سواء أكان مؤلفًا أم مترجمًا، وذلك للتنبيه إلى سلبياته وإيجابياته، وهذا لا يتحقق فعلاً إلا بالاعتماد على الدراسات اللغوية الحديثة، والاطلاع على أهمّ الكتب والمعاجم

التي ألفت في هذا المجال. ولا نغالي إذا قلنا إن مكتبتنا العربية تقتصر إلى بحوث خاصة بعلم المصطلح في حد ذاته، سواء أكانت بحوثاً نظرية أم تطبيقية، وعلى خلاف ذلك فقد حظيت عدة تخصصات أخرى بالعناية الفائقة من قبل الباحثين، بالرغم من أن مصطلحات علم المصطلح هي التي ينبغي النظر فيها أولاً، لأنه إذا كان هناك اتفاق بين المتخصصين - في هذا الميدان - فيما يخص وضع هذه المصطلحات، فكل ما يُقترح ويوصى به يؤخذ بعين الاعتبار، أما إذا حدث العكس فأكد نجد فوضى مصطلحية تعم كل الميادين.

تتمثل إشكالية الأطروحة في طرح القضية العامة التي يدور حولها موضوع البحث؛ والتي تمس كل عناصره؛ وهي كالتالي: هل المصطلحات الخاصة بميدان علم المصطلح موحدة؟ أم لا؟ وبعبارة أخرى: هل استعمل المختصون في علم المصطلح نفس المقابلات العربية الموجودة سابقاً؟ أم أنهم فضّلوا وضع مقابلات عربية جديدة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية حدّث المدونة في ثمانية وثلاثين (38) ملحقاً اصطلاحياً وستة (06) قوائم اصطلاحية. أما بالنسبة للمنهج المتبع في هذا البحث للوصول إلى النتائج التي أصبو إلى تحقيقها فهو المنهج الوصفي التحليلي مدعماً بمقارنات وإحصاء؛ فالإحصاء يمكننا من الوصول إلى نتائج معينة وبعدها تأتي المقارنة بين هذه النتائج ثم تحليلها ووصفها. وما ينبغي أن أشير إليه هو أنني استعنت بالوصف والتحليل والمقارنة في كل الفصول، أما الإحصاء فاستعملته في الجانب التطبيقي فقط من البحث أي في الفصلين الثالث والرابع؛ وبالتالي يكون اعتماد المنهج الوصفي منهجاً عمدة في هذه الأطروحة.

أما بالنسبة لبنية الأطروحة فقد اقتضت طبيعة الموضوع أن أقسمها إلى مقدمة مع عناصرها الأساسية، يليها أربعة فصول وخاتمة. الفصل الأول: عنوانه (ماهية المصطلح)؛ وتناولت فيه أهم القضايا المتصلة بالمصطلح. الفصل الثاني: يحمل عنوان (علم المصطلح وإشكالية تحديد المؤلفات الخاصة به)؛ فالحديث عن هذا العلم يستلزم إلقاء الضوء على جوانب مهمة مثل: تعريفه، نشأته، أسباب ظهوره، مجالاته، وسماته. كما تطرقت في نهايته للحديث عن صعوبة تحديد المؤلفات الخاصة بهذا العلم المتمثل في علم المصطلح.

وهكذا يأتي الفصل الثالث معنونا بـ: (مقارنة معجم مفردات علم المصطلح بالقوائم الاصطلاحية) افتتحه بتعريف مصطلحي (القوائم الاصطلاحية) و(الملحقات الاصطلاحية) والفرق الموجود بينهما، ثم تحدّث عن العينة المتعلقة بهذا الفصل؛ وهي تتمثل في ست (06) قوائم اصطلاحية، قمتُ أول الأمر بوصفها وتحليلها، ثم قارنتُ المصطلحات المستعملة فيها بتلك الواردة في (معجم مفردات علم المصطلح). وركّزتُ في البداية على المصطلحات الأجنبية المشتركة بينهما، ثم بعد هذا الإحصاء، قمتُ بمقارنة أخرى لكن في هذه المرة ليس من حيث المصطلحات الأجنبية، بل من حيث المقابلات العربية وهذا في شقين؛ درستُ في الشق الأول المقابلات العربية المتّقة بين المعجم والقوائم الاصطلاحية، وتطرّقتُ في الشق الثاني إلى المقابلات العربية المختلّفة فيها مع إبداء رأيي فيها.

أمّا الفصل الرابع والأخير فقد عنوانته بـ: (مدى توظيف مصطلحات مواصفة إيزو في الملحقات الاصطلاحية)، بيّنتُ فيه نسبة المقابلات العربية المتّقة والمختلفة بين المواصفة والملحقات الاصطلاحية. وللوصول إلى ذلك حدّدتُ عينة هذا الفصل في ثمانية وثلاثين (38) ملحقا اصطلاحيا فهي بمثابة الاستعمال، أمّا الوضع فتتمثل في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مواصفة إيزو رقم (1087). وبعد الإحصائيات التي جمعتها وحلّلتها قمتُ في آخر الفصل بتقديم نماذج عن المقابلات العربية التي جاءت مختلفة بين المواصفة والملحقات الاصطلاحية، ومن ثمّ تحليلها ونقدها.

ولإنجاز هذا البحث بطبيعة الحال لم أنطلق من العدم، وإنّما استعنتُ بمجموعة من المصادر والمراجع التي تناولت هذا الموضوع، لكن رغم كثرتها فهي تختلف عن هذا البحث لأنّه يعالج مصطلحات حقل علمي لم يكثرث له الباحثون العرب؛ ويتمثل في (علم المصطلح)، فحتّى وإن وُجدت دراسات حول مصطلحات هذا العلم؛ فهي من الناحية النظرية فقط، أمّا التطبيق عليها فهو غائب في الدراسات العربية؛ وهذا ما سنحاول البحث فيه في هذه الدراسة.

أمّا النتائج التي توصّلت إليها فيمكن تلخيصها فيما يلي:

بعد إحصائنا لجميع المصطلحات الأجنبية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية تبين لنا أنّ حوالي ستين بالمائة (60%) من المصطلحات الموظفة في (معجم مفردات علم المصطلح) لم تُستعمل في القوائم الاصطلاحية ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- اختلاف الترتيب المعتمد عليه؛ حيث كان حسب المفاهيم في (معجم مفردات علم المصطلح)، في حين كان ترتيباً ألفبائياً في القوائم الاصطلاحية.
- تقريع المصطلح الأساس الواحد إلى عدّة مصطلحات فرعية، ونظراً لكون كلّ باحث يقوم بتقريع ما يحلو له من مصطلحات انطلاقاً من المصطلح الأساس الواحد، فإنّه من الصعب أن تشترك القوائم الاصطلاحية مع المعجم في عدد كبير من المصطلحات؛
- النسبة المئوية العامة للمقابلات العربية المشتركة بين (معجم مفردات علم المصطلح) والقوائم الاصطلاحية نسبة قريبة جدّاً من النصف (2/1)؛ ممّا يعني أنّ المقابلات العربية المستعملة في القوائم الاصطلاحية ليست نفسها تماماً مع تلك المقترحة في المعجم. والجدير بالذكر هنا هو أنّ المقابلات العربية التي ورد ذكرها في كلّ من القوائم الاصطلاحية والمعجم لم تكن متطابقة تماماً؛ بل فيها بعض الاختلافات الطّفيفة من حيث الشّكل لكنّها غير مخلة بالمعنى، ومن أبرز هذه الاختلافات ما يلي:
- التّعريف والتّكثير: حيث جاءت بعض المقابلات العربية مقترنة بأداة التّعريف (ال) أو معرفة بالإضافة، في حين جاءت مقابلات عربية أخرى نكرة؛
- الإفراد والجمع: رغم كون المصطلح الأجنبيّ هو الأساس الذي يعوّل عليه في وضع المقابلات العربية إلّا أنّ أصحاب القوائم الاصطلاحية خالفوا المألوف ووضعو مقابلات عربية حسب ما يحلو لهم؛ لذا وردت تارة بصيغة الإفراد وتارة أخرى بصيغة الجمع؛
- تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبيّ الواحد: حيث عمد واضعو القوائم الاصطلاحية إلى وضع أكثر من مقابل عربيّ واحد للمصطلح الأجنبيّ الواحد، وفي هذه الحالة لم نأخذ بعين الاعتبار بقيّة المقابلات العربية وإنّما ركّزنا فقط على المقابلات العربية المشتركة؛

أما النتيجة العامة التي يمكن أن نخرج بها في هذا البحث هي أن أصحاب القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية استعملوا النصف (2/1) من المقابلات العربية المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مؤسسة إيزو التوصية رقم 1087، وهذا يعني أنهم اختلفوا في النصف الآخر، لكن رغم ذلك فالنسبة المئوية العامة للمقابلات العربية المشتركة - بين كل من القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية و(معجم مفردات علم المصطلح)- تبقى معقولة جدًا لأن الغرض من هذه الدراسة هو معرفة إذا ما كان الاستعمال مطابقا للوضع أم لا ؟

ولعل ما يزيد هذه النتائج مصداقية كون المدونة التي اعتمدت عليها تغطي فترة زمنية لا بأس بها تقدّر بحوالي أربعة وثلاثين (34) سنة، وذلك من سنة 1985 إلى 2018؛ فعامل الزمن هنا مهم جدًا وضروري لأنني في حقيقة الأمر قمتُ بتتبع مسار هذه المصطلحات ابتداء من مرور سنة كاملة على ظهور النسخة الثانية من (معجم مفردات علم المصطلح)؛

وأنا أصل إلى ختام بحثي هذا أعني جِدًا أن توحيد المصطلحات في ميدان علم المصطلح شأنه شأن كل الميادين العلمية الأخرى، لكن لا بأس أن أنبه أولاً إلى ضرورة الابتعاد قدر الإمكان عن مسألة تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد كلما أمكن ذلك، وثانياً أخذ الحذر أثناء ترجمة مصطلحات هذا العلم لأنني صادفت أخطاء كثيرة في هذا الميدان، والأخطاء تعدد أكثر مسألة توحيد المصطلحات في اللغة العربية إن لم نقل قد تقضي عليها نهائياً وهذا ما لا ينبغي أن يحدث على الإطلاق.

ملخص: تتناول هذه الأطروحة مصطلحات ميدان علم المصطلح في شكل دراسة مقارنة بين الوضع والاستعمال؛ تمثل الوضع في تلك المصطلحات الموظفة في (معجم مفردات علم المصطلح) الذي أعدته مؤسسة إيزو التوصية 1087، أما الاستعمال تمثل في المصطلحات الواردة ضمن القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية.

عرضت الأطروحة لجملة من المقارنات؛ فكانت حول المصطلحات الأجنبية تارة، وحول المقابلات العربية تارة أخرى؛ لتستهدف بذلك البحث في مدى توظيف القوائم الاصطلاحية والملحقات الاصطلاحية للمصطلحات المقترحة في (معجم مفردات علم المصطلح)، ومحاولة رصد مدى توحيد هذه المصطلحات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ توحيد المصطلحات في علم المصطلح لا يمكن تحقيقه إلاّ بالابتعاد عن مسألة تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد، وأخذ الحذر أثناء ترجمة مصطلحات هذا العلم الذي يُعبّر عنه بعلم متداخل التخصصات.

الكلمات المفتاحية: المصطلحات - علم المصطلح - المقابلات العربية - المصطلح الأجنبي - الوضع - الاستعمال - مؤسسة إيزو - القوائم الاصطلاحية - الملحقات الاصطلاحية.

Résumé : Cette thèse traite les termes de la terminologie sous forme d'une étude comparative entre le statut et l'usage ; le statut consiste en les termes employés dans (le vocabulaire de terminologie) établi par la Fondation ISO recommandation 1087, tandis que l'utilisation consiste en les termes contenus dans les listes terminologiques et les annexes terminologiques.

La présente thèse aborde un certain nombre de comparaisons: elle concernait tantôt les termes étrangers et tantôt les équivalents en arabe, dans le but de rechercher dans quelle mesure les listes et les annexes terminologiques des termes proposés dans (le vocabulaire de la terminologie) étaient utilisées, et d'essayer de répertorier le degré d'unification de ces termes.

Il convient de noter que l'unification des termes en terminologie ne peut être réalisée qu'en s'éloignant de la question des multiples équivalents en arabe d'un même terme étranger et en prenant soin durant la traduction de la terminologie de cette science exprimée par une science interdisciplinaire.

Mots-clés: termes, terminologie, correspondances en arabe, terminologie étrangère, statut, utilisation, lexique, Fondation ISO, listes terminologiques, annexes terminologiques.